

# التحليل الاقتصادي الكلى

«النقود و البنوك - النقود والبنوك الإلكترونية ومشكلاتها -  
نظرية الدخل القومى - المشكلات الاقتصادية المعاصرة:  
التضخم، البطالة، الانكماش، الركود التضخمي - التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية - السياسات الاقتصادية والمالية -  
السياسة النقدية»

دكتور

السيد عطية عبد الواحد

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبدالحق ثروت - القاهرة



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

« وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا »

صدق الله العظيم  
سورة الكهف

الآية ١٩



## مقدمة

تشكل النقود عنصرا مهما في حياتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية سواء أكان ذلك علي المستوى القومي أم الدولي. ونظرا لفعالية دورها فهي تعتبر ركيزة ضرورية لكل تقدم اقتصادى واجتماعى. وفي الوقت ذاته تعتبر مصدرا لكثير من المتاعب والمشكلات إذا اختلفت أنظمتها أو اضطرت.

وإذا كانت النقود ضرورية في الاقتصاد الحديث لسير عجلة الحياة فما ذلك إلا لأنها تقدم للإنسانية فوائد عظيمة من أهمها أنها الوسيلة الفضلى التي تسهل الإجراءات المالية الكفيلة بتأمين تسيير المعاملات الاقتصادية والتجارية الداخلية والدولية.

ونظرا لتعلق النقود بسلوك الأفراد والجماعات سواء أكان ذلك على المستوى القومي أم علي المستوى الدولي . فإن القوانين التي تحكم النقود . ككل الظواهر الاجتماعية، هي قوانين معقدة ولها جوانب متعددة.

ولما كان مفتاح التقدم في أى علم ومن ثم المعرفة هو اكتشاف مبادئ كلية للتفسير تشكل نوعا من الاختزال الفكرى لفهم وتوصيل معنى كميات ضخمة من البيانات والمعلومات ، فإنه من المهم فهم طريقة عمل النقود والبنوك والأدوات التي تستخدمها والمشكلات المتصور حدوثها، وذلك حتى يمكن التغلب على أبة مشكلات أو أزمت تظهر علي مسرح الحياة الاقتصادية أو المالية أو النقدية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة النقود بأنواعها المختلفة ، وكذلك دراسة السياسة النقدية باعتبارها السياسة اللصيقة بالنقود والبنوك، وسندرس أدواتها المتعددة وآثارها المختلفة ، ومدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المنشودة .

ولاغرو أن النقود والبنوك إنما تشكل جانبا هاما من جوانب النشاط الاقتصادي، كما أنها تؤثر تأثيراً كبيراً في كل مكونات النشاط الاقتصادي المتعددة. وبالتالي فهي تؤثر في حجم الإنتاج والاستهلاك وبالجمله في الدخل القومي عموماً، كذلك فإنها تؤثر في حجم الصادرات والواردات وكذا حجم العمالة والمستوى العام للأسعار وحجم الائتمان . . . وغير ذلك من الجوانب الاقتصادية والمالية، وبالتالي يلزم الإحاطة بكافة هذه السياسات والتأثيرات المتبادلة بينها.

وسوف ندرس البنوك وسنرى كيف تخلق البنوك النقود . وسوف نكتشف ارتباطاً هاماً بين معدل نمو النقود في الاقتصاد والسرعة التي ترتفع بها الأسعار (معدل التضخم). وسواء نظرنا للتجربة التاريخية أو للتجربة المعاصرة للدول الكبرى في العالم، فإننا سنرى ارتباطاً واضحاً وقوياً بين معدل النمو وكمية النقود ومعدل التضخم.

وتزداد الفائدة أكثر من دراسة النقود والبنوك عندما تصل إلى دراسة العلاقة بينها وبين النشاط الاقتصادي بصفة عامة. لذلك يكون لازماً دائماً أو في أغلب الأحوال دراسة التأثيرات المتبادلة بين النقود والبنوك والمشكلات الاقتصادية المتعددة.

وأمام ما سبق تظهر أهمية دراسة النقود والبنوك في علاقتها بالمشكلات الاقتصادية والمالية.

وسنعرض في هذا المؤلف لدراسة الكثير من المشكلات الاقتصادية المعاصرة لما لذلك من أهمية كبيرة . وسنعرض بصفة خاصة لدراسة مشكلة التضخم والبطالة والركود التضخمي والانكماش ومشكلات الناتج والدخل القومي

والمستوى العام للأسعار وغيرها من المشكلات.

وعلي هدى ماتقدم جاءت خطة البحث فى هذا المؤلف على النحو التالى:

الباب الأول : النقود ووظائفها

الباب الثانى: الائتمان

الباب الثالث: البنوك

الباب الرابع: نظرية الدخل القومى

الباب الخامس: البطالة والتضخم

الباب السادس: الأهداف والسياسات

الباب السابع : السياسة النقدية



## الباب الأول

### النقود ووظائفها

عندما يريد أى شخص الآن شراء شىء ما ، فإنه يمكن أن يستخدم النقود المعدنية أو الورقية، ويستطيع كذلك أن يقوم بكتابة شيك أو استخدام بطاقة الائتمان... فهل تعتبر كل هذه الوسائل نقوداً أم لا؟ ومن الملاحظ على مسار التطور التاريخى أن النقود قد مرت بمراحل متعددة في تطورها حتى وصلت إلى ماصارت إليه الآن.

وتؤدى النقود في حياتنا المعاصرة وظائف متعددة يعود بسببها منافع متعددة للفرد والمجتمع علي المستوى القومى والدولى. وبالرغم من الدراسات المستفيضة التي ظهرت في هذا المجال فإن البعض يرى أن النقود شأنها شأن العجلة ، ظلت مستديرة لفترة طويلة ولا يعرف أحد بالضبط أصولها ولا منذ متى ظهرت.

وسندرس في هذا الباب ذلك الاختراع المفيد النقود . وسوف ننظر في وظائفها ، والأشكال المختلفة التي مرت بها في تطورها ، وسيكون ذلك على النحو التالى:

الفصل الأول: التعريف بالنقود ونشأتها

الفصل الثانى: وظائف النقود

الفصل الثالث: الأشكال المختلفة للنقود

## الفصل الأول

### التعريف بالنقود ونشأتها

نتناول في هذا الفصل التعريف بالنقود ونشأتها والمراحل التي مرت بها في تطورها وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف النقود

المبحث الثاني: نشأة النقود وعيوب نظام المقايضة

## المبحث الأول

### تعريف النقود

تستخدم كلمة النقود كثيراً في محادثاتنا اليومية ويمكن أن تعنى معانى كثيرة ، ولكن بالنسبة للاقتصاد فإن لها معنى خاصاً جداً يختلف عن المعنى العام الشائع لها.

وعندما نقول أنه يوجد شخص معه نقود كثيرة فنعتقد جميعاً أنه شخص غنى. أما الاقتصاديون فيستخدمون مصطلح النقود بمعنى خاص محدد بحيث أن النقود لا تكون هي المسئولة عن الغنى ولكنها قد تكون أحد العناصر المسئولة عن ذلك.

ويعرف الاقتصاديون النقود بأنها أى شىء قابل بصفة عامة أن يكون مقابلاً لسلعة أو خدمة ما.

بعبارة أخرى فالنقود هي كل أداة للتبادل . ووسيلة التبادل هي أى شىء

يكون مقبولاً بشكل عام في مقابل السلع والخدمات . وبدون وجود وسيلة للتبادل ، قد يكون من الضروري تبادل المنتجات مباشرة بمنتجات أخرى وهو نوع من التبادل كان يعرف بنظام المقايضة.

ومن أكثر التعريفات شيوعاً للنقود هو أنها أى شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون.

وتجربى بعض الكتابات على تعريف النقود من خلال الوظائف التى تؤديها ، بمعنى أن النقود هى الأداة التى تستخدم كوسيط فى المبادلات ، ومقياس للقيم ، وأداة لاختزان القيم وأداة للمدفوعات المؤجلة وأداة للتكوين الرأسمالى .

وبعبارة مجملّة النقود هى ما تستطيع أن تفعله النقود:

Money: What it does.

## المبحث الثانى

### نشأة النقود وعيوب نظام المقايضة

#### نظام المقايضة:

المقايضة هى التبادل المباشر للمنتجات بالمنتجات والسلع بالسلع. فعلى سبيل المثال إذا أردت أن تشتري شقة سكنية بنظام المقايضة (التبادل المباشر) فعليك أن تقدم مقابلها سلعة أخرى كسيارة أو ماشابه ذلك.

ويمكن أن تتم المقايضة فقط عند وجود تزامن مزدوج للحاجات. والتزامن المزدوج للحاجات هو موقف يحدث عندما يريد الشخص (أ) أن يشتري ما يبيعه

الشخص (ب)، والشخص ب يريد ما يبيعه الشخص (أ). أى أنه للحصول على الشقة يتعين عليك أن تجد شخصا يبيع شقة ويريد سيارتك مقابلها.

وحدوث تزامن مزدوج للحاجات نادر تماما بشكل يجعل عملية المقايضة صعبة للغاية فى أحيان كثيرة، لأنه يصعب أن تجد شخصا يرغب فى سيارتك وتحوز إعجابها تماما. فقد يعجبه شكلها ولكن قد لا يروق له حجمها، وقد يدهشه لونها ولكن قد لا يرضى عن اتساعها.

وفى المقابل فإن الشخص الذى يرغب فى الشقة السكنية قد يعجبه اتساعها و لكن قد لا يروق له موقعها . كذلك قد يعجبه اتساعها ولكن قد لا يروق له نوعية الجيران الذين يسكنون إلى جوارها.

وهكذا يتبدى عيبا واضحا وجوهريا فى نظام المقايضة وهو صعوبة التزام coincidence of wants فى سوق ملئ بملايين الأشخاص وملايين السلع بمواصفات مختلفة وأذواق متباينة.

ويرتبط بالصعوبة السابقة صعوبة أخرى تظهر عندما تكون قيمة إحدى السلعتين محل التبادل أكبر بكثير من قيمة السلعة الأخرى، كما فى المثال فقد تكون قيمة السيارة أكبر بكثير من قيمة الشقة، وقد لا يرغب صاحب السيارة فى شىء آخر غير الشقة مقابل سيارته هنا قد يكون من المستحيل إتمام عملية المبادلة لأنه يستحيل تجزئة سلعة السيارة حتى تتساوى قيمتها مع قيمة الشقة السكنية.

كذلك تظهر مشقات متعددة بسبب استعمال نظام المقايضة فى إجراء المبادلات ويتبدى ذلك واضحا إذا تصورت أن السينما التى تعتاد الذهاب إليها

أعلنت أن سعر التذكرة بها هو زجاجتان من البيبسي ، وإذا حدد المقهى سعر زجاجة البيبسي بكوبين من الشاي، وإذا قال المقهى أن سعر كوب الشاي هو ثلاث قطع من الشيكولاته : الآن كم من اللف والدوران تحتاجه لحساب تكلفة مشاهدة فيلم سينمائي في ضوء البيبسي و الشاي أو الشيكولاته التي يجب أن تتخلي عنها مقابل مشاهدة الفيلم ؟ إنك تحصل على الجواب بالنسبة للفيلم من السينما مباشرة، ولكن بالنسبة لكل السلع الأخرى يتعين عليك أن تزور أماكن مختلفة كثيرة لتحديد سعر كل سلعة في ضوء الأخرى وحساب الأسعار بوحدة ملائمة لقرارك.

فلو أن تذكرة السينما تكلف جنيهين وأربعين قرشاً وقطعة الشيكولاته تساوي عشرين قرشاً، لذلك فإن تذكرة واحدة تكلف اثنتي عشرة قطعة من الشيكولاته.

وعلى ذلك فإنك عندما تذهب إلى السينما وتعرف أن سعر التذكرة هو زجاجتان بيبسي وتذهب إلى المقهى وتعرف أن كوب الشاي تكلف ٣ قطع من الشيكولاته . ولكن كم قطعة من الشيكولاته تكلفك مشاهدة الفيلم ؟ للإجابة على هذا السؤال ، تذهب إلى مقهى وتجهد أن زجاجة البيبسي تكلف كوبين من الشاي. وتخرج الآن بحساب أن:

تذكرة السينما تكلف زجاجتين من البيبسي أو ٤ أكواب من الشاي أو ١٢ قطعة شيكولاته . وتدرك مدى صعوبة تحديد عدد قطع الشيكولاته تكلف مشاهدة الفيلم . أمام ذلك كم يكون من الأسهل بالنسبة للجميع التعبير عن أسعارهم في ضوء الجنيهات والقروش (أى استخدام النقود كقياس عام).

وكذلك يعيب إتمام المبادلات بأسلوب المقايضة أنه أسلوب لا يصلح لإتمام

المبادلات في المستقبل، لأنه ستثور مشكلات متعددة عندما لا تستخدم النقود كمعيار للمدفوعات المؤجلة. فبافتراض وجود قرص بين شخصين وتم الاتفاق على سداه على أساس معيار آخر غير النقود وليكن على أساس عدد معين من الكيلو جرامات من اللحم. إن إتمام المبادلة بهذا الأسلوب تعرض كلا من المقرض والمقترض لمخاطرة كبيرة ، وذلك لأن أسعار اللحوم عرضة للارتفاع والانخفاض. وبالتالي فأمام تقلب الأسعار بين الارتفاع والانخفاض لاسيما على المدى الطويل فإن كلا من المقرضين والمقترضين سوف يواجهون مخاطر كثيرة.

ويرتبط بالعيوب السابقة عيب آخر ظهر في المجتمعات البدائية التي كانت تستخدم نظام المقايضة وهو أن الثقة كانت محدودة في الأدوات محل التبادل وبالتالي كان لابد من إبداع شيء مقابل البقرة التي كان يقترضها شخص من آخر.

أما في المجتمعات الحديثة فقد ظهرت النقود وسرت كافة أنواع المعاملات لاسيما النقود المصرفية والالكترونية وبالتالي لم يعد لائقا الآن إتمام الصفقات بطريقة المقايضة ويتم تبادل بقرة ببورصة أوراق مالية.

وهكذا يظهر أن إتمام المبادلات بنظام المقايضة اشتمل على عيوب متعددة دفعت الإنسان دفعا حثيثا للبحث عن وسيلة أخرى تسهل عمليات التبادل ومن هنا جاءت أهمية اكتشاف النقود.

### المراجع في التعريف بالنقود ونشأتها:

- Amos(Orley)** : Economics, California,1991, p.265.
- Bailly (J.L.), Caire (G.), Figliuzzi (A.), Lelievre (V.):** Economie monétaire et financière,Bréal editions, 1997, p.22.
- Bramoullé (Gérard), Augey(Dominique):** Economie monetaire, Dalloz, 1998,pp.8-10.
- Case (Karl), Fair (Ray):** Principles of economics, Prentice - Hall international , Inc, 1994, p .648.
- Chaineau (André):** Qu'est-ce que la monnaie ? Economica, 1997,p.6.
- David (J.H), Jaffré (P.):** La Monnaie et la politique monetaire Economica , 1990 ,p.5,p.11, pp.12-17.
- De Mourgues (Michelle):** La monnaie , Economica, 1990, p.13.,pp.15-16.,p.18.
- Delas(Jean-Pierre):** Économie contemporaine, Ellipses, 2001,p.295.
- Dolan (Edwin G.), Lindsey :(David E.):** Economics,The Dryden press,1991, p.284.
- Hyman (David M.):** Economics, Irwin, Boston, 1989, p.705.
- Lipsey (Richard G.), Steiner (Peter O.), Purvis (Douglas D.):** Economics, Harper &Row, Publishing, New York, 1984.p. 620.
- Mankiw (Gregory N.):** Macroéconomie, Traduction par Jean Houard, De Boeck, 2001,p.185.
- Montoussé (Marc), Bailly (J.L), Caire (G.), Figliuzzé, Lelivere:**Economie monetaire et financière, Bréal

editions, 2000,p.22.

**Mossé (Robert):** Politique monetaire, Payot-Paris, 1972,p.13.

**Parkin (Michael) &King (David):**Economics, Addison - wesley publishing company,1992, p.683, pp.685-687, pp.690 - 693.

**Ragan, JR.(James F.),Thomas, JR.(LLOYD B.):** Principles of economics, The Dryden press, 1993, p.370.

## الفصل الثانى

### وظائف النقود على المستوى القومى والدولى

تقوم النقود بوظائف متعددة ومهمة سواء أكان ذلك على المستوى القومى أم الدولى. ونوضح فيما يلى ماهية هذه الوظائف ومدى أهميتها وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول: وظائف النقود على المستوى القومى.

المبحث الثانى: وظائف النقود على المستوى الدولى.

### المبحث الأول

#### وظائف النقود على المستوى القومى

تقوم النقود بوظائف متعددة على المستوى القومى من أهمها:

١- وسيط في المبادلات

٢- أداة لحساب القيمة

٣- معيار للمدفوعات المؤجلة

٤- مخزن للقيمة

٥- النقود والتكوين الرأسمالى

#### أولاً : النقود وسيط في المبادلات:

إن أى شىء يستخدم كوسيلة تبادل مقبولة بشكل عام يعتبر نقوداً. وتضمن النقود أن هناك دائماً توافقاً مزدوجاً للحاجات . فالناس الذين لديهم

شيء يبيعه سوف يقبلون النقود دائما مقابلته ، والناس الذين يريدون أن يشتروا سوف يقدمون النقود دائما في المقابل. وعلى ذلك يمكن القول بأن النقود تعمل كمشحمة يلين آلية التبادل. أو على حد تعبير Ralph Hawtrey وزير الخزانة البريطانية في السبعينيات فإن النقود كالمعلقة في الشاي La monnaie comme de la cuillère à thé أى تساعد على تحريك النشاط الاقتصادي. وهكذا يستطيع الناس الآن أن يبادلوا كل سلعة وخدماتهم مقابل النقود ثم يستخدم الناس هذه النقود في شراء السلع والخدمات التي يرغبون في الحصول عليها.

ويفضل ظهور النقود ليلتزم البائع لسلعة ما بشراء ما يحتاجه من منتجات من المشتري وحده دون غيره ، كما ليلتزم المشتري لهذه السلعة ببيع ما عنده من منتجات إلي البائع وحده فحسب كما كان الحال سائدا في نظام المقايضة.

### ثانيا: النقود أداة لحساب القيمة:

إن استخدام النقود كوحدة للحساب هي مقياس متفق عليه لتحديد أسعار السلع والخدمات (٢). وللحصول على أكبر فائدة من ميزانيتك عليك أن تحسب، من بين أشياء أخرى ما إذا كانت مشاهدة فيلم ما تساوى السعر الذى سوف تدفعه ، ليس بالجنيهات والقروش. ولكن في ضوء عدد من قطع الشيكولاته ، أكواب الشاي أو زجاجات البيبسى التى يجب أن تتخلى عنها ، وليس من الصعب عمل تلك الحسابات عندما يكون لتلك السلع أسعار تقدر بالجنيهات والقروش .

فإذا كانت تذكرة السينما تكلف جنيهين وأربعين قرشاً وزجاجة البيبسى تكلف جنيهاً وعشرين قرشاً فإنك تتبين الآن أن مشاهدة فيلم آخر يكلفك زجاجتين من البيبسى. وإذا كان كوب الشاي يتكلف ستين قرشاً ، فإن تذكرة

السينما الإضافية تكلف أربعة أكواب من الشاي. وتحتاج إلى معيار واحد لحساب تكلفة الفرصة البديلة لأي زوج من السلع والخدمات. وعلى ذلك إذا كان سعر سلعة ما خمسين جنيها وسعر سلعة أخرى مائة جنيه ، فإن المشتري يدركون على الفور الثمن النسبي لكل سلعة.

وهكذا يظهر أن النقود تقوم بوظيفتها كوحدة للقياس بالنسبة لكافة السلع والخدمات مثلها في ذلك مثلما نستخدم الترمومتر في قياس درجة الحرارة والمتر في قياس الأطوال ... وهذا بالطبع في العلوم الطبيعية أما في المجال الاجتماعي فله مقاييسه وله طبيعته الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن وحدات القياس المستخدمة في العلوم الطبيعية ثابتة ثباتا مطلقا، أما قيمة النقود كمقياس للقيم ليست ثابتة ثباتا مطلقا بل هي عرضة للتغير والتقلب من فترة لأخرى.

ونظراً لأن أسعار السلع والخدمات تقاس بالنقود فإنه يمكن استخدام النقود أيضاً لقياس الدخل والنفقات. وبدورها يمكن أن تستخدم في إعداد حسابات وكشوف الميزانية.

إن وظيفة النقود كوحدة للحساب تعتبر أمراً مهماً في مجال إجراء الحسابات واتخاذ القرارات علي كل المستويات.

### **ريكاردو والبحث عن معيار ثابت للقيمة:**

مع أن ريكاردو يعنون القسم السادس من الفصل الأول - وهو القسم قبل الأخير من الفصل الأول الخاص بدراسة القيمة - بعنوان يوحى للقارئ بمجرد مطالعته أنه توصل إلى مقياس ثابت للقيمة، فإنه سرعان ما يزول هذا الشعور

بمجرد قراءة السطور الأولى التي كتبها ريكاردو في هذا القسم إذ يقرر ريكاردو أنه عندما تختلف السلع في قيمتها النسبية، فقد يكون مرغوباً فيه توافر وسائل للتأكد من أنها انخفضت وأنها ارتفعت في قيمتها الحقيقية، ويمكن أن يحدث ذلك فقط بمقارنتها واحدة تلو الأخرى بمقياس ثابت للقيمة، لا يخضع في ذاته للتقلبات التي تخضع لها السلع الأخرى. ويتعذر الحصول على مثل هذا المقياس، لأنه لا توجد سلعة لا تتعرض في ذاتها لنفس التغيرات. أي أنه لا توجد سلعة لا تتطلب قدرًا كبيراً أو قليلاً من العمل لإنتاجها. ولكن إذا أمكن إزالة سبب هذا الاختلاف في قيمة السلعة، فإن نفس كمية العمل يجب أن تكون مطلوبة في كل الأوقات، فلا يزال المعيار غير سليم ولا يعتبر المقياس ثابتاً.

وهكذا يتضح بجلاء أن ريكاردو نفسه يعترف بتعذر الوصول إلى مقياس ثابت للقيمة لأنه لا توجد سلعة لا تتعرض للتغيرات.

وبسبب ما قاله ريكاردو اعترافاً بتعذر وجود مقياس ثابت للقيمة فإنه عدل قليلاً عن كلامه الذي قاله في الطبعة الأولى من مؤلفه إلى كلام في الطبعات التالية أكثر وضوحاً يقول فيه «إذا أمكن إيراد أي سلعة تتطلب الآن وفي كل الأوقات نفس كمية العمل لإنتاجها، فإن هذه السلعة تكون ذات قيمة ثابتة، ويمكن أن تكون بالغة الأهمية كمعيار يمكن به قياس اختلاف الأشياء الأخرى، إن هذه السلعة لم تظهر بعد، ونتيجة لذلك فإننا لانستطيع أن نركز على أي معيار معين للقيمة. وعلى ذلك فمن المهم عند محاولة إنشاء نظرية صحيحة، للتأكد من الصفات الأساسية للمعيار، أن نعرف أسباب الاختلاف في القيمة النسبية للسلع، وأن نستطيع أن نحسب الدرجة التي يمكن أن تعمل بها.

وأرجع ريكاردو أسباب التغيرات إلى:

- ارتفاع أو انخفاض الأجور .

- اختلاف النسب المطلوبة من رأس المال الثابت .

- اختلاف درجة دوام رأس المال الثابت .

- الوقت اللازم لجلب السلعة للسوق .

بل أكثر من ذلك فإن ريكاردو يعتقد أن الذهب نفسه لا يصلح مقياسا للقيمة . يقول ريكاردو شارحا ذلك «إذا ركزنا على الذهب كمعيار للقيمة، فمن الواضح أنه لا يزيد عن كونه سلعة يتم الحصول عليها في ظل نفس الاحتمالات كأى سلعة أخرى، تتطلب عملا ورأس مال ثابت لانتاجها . وكأية سلعة أخرى، فإن تحسينات توفير العمل يمكن أن تطبق على انتاجها، ونتيجة لذلك فقد تنخفض قيمتها النسبية بالنسبة لأشياء أخرى بعينها بسبب زيادة سهولة انتاجها .

وإذا افترضنا زوال هذا السبب لاختلاف ظروف الانتاج، مع افتراض ثبات نفس كمية العمل المطلوبة للحصول على نفس كمية الذهب، فإن مؤدى ذلك ألا يكون الذهب مقياسا صحيحا للقيمة، نستطيع به أن نؤكد الاختلافات في كل الأشياء الأخرى، لأنه قد لا ينتج بنفس النسب من رأس المال الثابت أو المتداول مثل كل الأشياء الأخرى، ولا برأس المال الثابت ذي نفس الدوام، وقد لا تتطلب نفس الفترة الزمنية، قبل امكانية طرحها في السوق .

ويختتم ريكاردو هذا القسم بتقرير أنه لا يوافق سميث ومن تبعه من الكتاب على رأيهم في أن ارتفاع سعر العمل يتبعه ارتفاع في سعر كل السلع . يقول ريكاردو «إن آدم سميث، وكل الكتاب الذين تبعوه، قالوا إن ارتفاع سعر

العمل يمكن أن يتبعه ارتفاع فى سعر كل السلع . وأرجو أن أكون قد نجحت فى بيان أنه لا توجد أسس لهذا الرأى، وأن تلك السلع يمكن أن ترتفع إذا قل رأس المال الثابت المستخدم فى انتاجها عن الوسيلة التى قدر بها السعر، وأن السلع التى يدخل فى انتاجها قدر كبير من رأس المال الثابت، يمكن أن تنخفض أسعارها، عند ارتفاع الأجور . وعلى العكس، إذا انخفضت الأجور، فإن تلك السلع فقط يمكن أن تنخفض وهى التى تستخدم فيها نسبة أقل من رأس المال الثابت، عن الوسيلة التى قدر بها السعر، وكل تلك السلع التى تستخدم فيها نسبة أكبر من رأس المال الثابت، يمكن أن يرتفع سعرها .

### **الآثار المختلفة لتغير قيمة النقود، وهى الوسيلة التى يتم التعبير بها عن السعر، أو تغير قيمة السلع التى تشتريها النقود:**

.. يعتبر ريكاردو النقود سلعة متغيرة ولذلك فإن ارتفاع الأجور النقدية سوف يحدث مرارا بانخفاض قيمة النقود . وارتفاع الأجور لهذا السبب سوف يكون مصحوبا بارتفاع فى سعر السلع، ولكن فى تلك الحالات فإن العمل وكل السلع لا تختلف فيما يتعلق ببعضها البعض، وأن الاختلاف كان قاصرا على النقود .

والنقود، باعتبارها سلعة يتم الحصول عليها من بلد أجنبى، ونظرا لكونها وسيطاً عاماً للتبادل بين كل البلدان المتحضرة، ونظرا لكونها توزع بين تلك الدول بنسب تتغير دائما مع أى تحسن يطرأ على التجارة والآلات، ومع كل صعوبة فى الحصول على الطعام والضرورات بسبب زيادة السكان، فإنها تخضع لتغيرات لا تنتهى، وعند تحديد المبادئ التى تنظم القيمة التبادلية والسعر، فيجب أن نميز بعناية بين تلك الاختلافات التى تخص السلعة نفسها، وتلك التى تحدث نتيجة

لاختلاف الوسيلة التي تقدر بها القيمة، أو يعبر بها عن السعر.

وارتفاع الأجور، الناتج عن تغير قيمة النقود، يحدث أثرا عاما على السعر، ولهذا السبب لا يحدث أى أثر حقيقى على الأرباح وعلى العكس، فإن ارتفاع الأجور، الناجم عن تحرر مكافأة العامل، أو عن صعوبة تدبير الضروريات التى تنفق عليها الأجور، لا تنتج إلا فى بعض الحالات أثر زيادة الأسعار، ولكن يكون نها أثر عظيم فى خفض الأرباح.

ويرى ريكاردو - شأنه فى ذلك شأن سميث - أن عناصر الانتاج ثلاثة هى: الأرض ورأس المال والعمل، وبالتالي فإن عوائدها هى: الربح والأرباح والأجور.

وبناء على التقسيم السابق يقرر ريكاردو إنه ليس بكمية الناتج المطلقة الذى تحصل عليه أى طبقة يمكن أن نحكم حكما صحيحا على الربح والربح، والأجور بل بكمية العمل المطلوبة للحصول على ذلك الناتج. ويفضل تحسينات الآلات والزراعة، يمكن مضاعفة الناتج الكلى. ولكن إذا تضاعفت الأجور والربح والربح أيضا، فإن هذه الثلاثة سوف تحمل نفس النسب لبعضها البعض.

ويختتم ريكاردو كلامه فى هذا القسم - وهو القسم الأخير من الفصل الأول- بقوله «ان تغير قيمة النقود مهما كان كبيرا لايسبب أى فروق فى معدل الأرباح».

**موقف سميث من وظيفة النقود كمقياس للقيمة:**

**سميث لا يعتمد على التعبير النقدي:**

كانت المدرسة الكلاسيكية تنظر للنقود على أنها أداة محاسبة مفيدة

ومحايدة وحتى كمخزن للقيمة بمرور الوقت، ولكن ليست ذات وظيفة في حد ذاتها .

وكان سميث بدوره لا يعتمد على المقياس النقدي وذلك لافتقاره للثبات، فضلا عن أن حجم النقود يتعرض للتغيير المستمر . إن النقود في نظر سميث كانت أقل السلع في الاعتماد عليها كمقياس للقيمة . والنقود - في نظر سميث - تعبر عن الجانب الاسمي فقط للسلعة، أما وحدة العمل فهي ثابتة من حيث الزمان والمكان .

يقول سميث مؤكدا ما سبق «ويختلف الذهب والفضة في قيمتهما مثلهما في ذلك مثل أية سلعة أخرى إذ أن سعرهما ينخفض أحيانا ويرتفع أحيانا ويسهل شراؤهما أحيانا بينما يصعب أحيانا أخرى . كما تتوقف كمية العمل التي يمكن أن نبادلها بالذهب أو الفضة دائما على درجة انتاج وجذب المناجم المعروفة في الوقت الذي يتم فيه التبادل . فقد خفض اكتشاف المناجم الكثيرة في أمريكا في القرن السادس عشر مثلا قيمة الذهب والفضة في أوروبا بمقدار ثلث ما كانت عليه من قبل . وكما أن نقل هذه المعادن من المنجم الى السوق يتطلب الآن مقدارا من العمل أقل مما كان يتطلبه من قبل، كذلك عندما تصل هذه المعادن الى بريطانيا تقابل مقدارا من العمل أقل مما كانت تقابله، وعلى الرغم من أن هذا يعتبر أكبر انقلاب في قيمة هذين المعدنين فهو الانقلاب الوحيد الذي حدث في التاريخ» .

### **لا يمكن اعتبار السلعة مقياساً لقيمة السلع الأخرى:**

هذه الفكرة دليل آخر على تردد سميث، ففي الفقرة قبل السابقة قرر سميث أن قياس سلعة بسلعة أخرى أفضل من قياسها بكمية العمل . ثم يعود

الآن ويقرر أنه لا يمكن اعتبار السلعة مقياساً لقيمة السلع الأخرى، فيقول: «ولكن كما كان من المستحيل أن يعتبر مقياس الكمية مثل: القدم أو الفرسخ أو الحفنة - وهى مقاييس طبيعية تختلف فى كميتها دائما - مقياسا دقيقا لكمية الأشياء الأخرى فلا يمكن أبدا أن تعتبر السلعة التى لاثبتت قيمتها أبداً مقياسا لقيمة السلعة الأخرى. وقد يقال أن الكميات المتساوية من العمل - بصرف النظر عن عاملى الزمان أو المكان - متساوية فى القيمة فى نظر العامل. إن الثمن الذى يدفعه الفرد لا بد أن يكون واحداً على الدوام بصرف النظر عن كمية السلع التى يحصل عليها مقابل هذا الثمن.

والواقع أن هذا الثمن قد يستبدل بكمية كبيرة أحيانا بينما يستبدل بكمية أقل أحيانا أخرى والذى يتغير هو قيمة السلع لا العمل الذى يجعل فى الامكان شراء هذه السلع. إن الشئ الغالى فى أى زمان أو مكان هو الشئ الذى يصعب الحصول عليه أو الذى يتطلب عملا كثيرا للحصول عليه كما أن الشئ الرخيص هو الذى يمكن الحصول عليه بسهولة أو الذى يتطلب قدرا ضئيلا من العمل.

ومنطق سميث فى عدم الاعتماد على السلعة كمقياس دقيق لكمية الأشياء الأخرى أن السلعة لا تثبت قيمتها أبداً.

ويقول سميث فى موضع آخر - مؤكدا على أن العمل هو المقياس الأوحد للقيمة «هكذا يبدو بوضوح أن العمل هو المعيار العام الدقيق الوحيد الذى يمكن أن نقارن به قيم السلع المختلفة فى جميع الأوقات وجميع الأماكن. ولا يمكننا أن نقدر القيمة الحقيقية للسلع المختلفة من قرن إلى قرن بكميات الفضة التى تقابلها. ولا يمكننا أيضا أن نقدرها من عام إلى عام بكميات القمح، ولكن بكميات العمل يمكننا أن نقدرها بمنتهى الدقة من قرن الى قرن ومن عام إلى

عام» .

### ثالثا: النقود أداة للمدفوعات المؤجلة:

إن قيام النقود بوظيفة أداة للمدفوعات المؤجلة يعنى أنه بفضل ظهور النقود يمكن إبرام العقود من أجل متحصلات ومدفوعات مستقبلية. فإذا اقترضت نقودا لكي تشتري بيتا فإن مدفوعاتك المستقبلية للمقرض سوف يتفق عليها بالجنهيات والقروش وتستخدم النقود كمعيار للدفع المؤجل . ولنا أن نتخيل المشكلات في عالم لا تستخدم فيه النقود كمعيار للدفع المؤجل، فبدلا من ضمان تسديد قرضك بالنقود ، فإنك والمقرض يجب أن تتفقا على معيار آخر. فقد توافق على تسديد قرضك بكمية متفق عليها من اللحم البقري الممتاز. إنك والمقرض سوف تتعرضان لمخاطرة تنبع من عدم التأكد حول السعر المستقبلي للحم. وإذا ما ارتفع سعر اللحم البقري بالنسبة للسلع الأخرى، تكون قد عقدت صفقة خاسرة ويكسب المقرض. وإذا ما انخفض سعر اللحم بالنسبة للسلع الأخرى، فسوف تكسب أنت ويخسر المقرض. وحيث أن أسعار السلع الفردية تتقلب كثيرا ولا يمكن التنبؤ بها بدقة ، على الأقل ليس لمدة طويلة مقدما، فإن كلا من المقرضين والمقرضين سوف يواجهون مخاطرة أكثر مما لو استخدمت النقود كمعيار للدفع المؤجل.

واستخدام النقود كمعيار للدفع المؤجل لا يخلو من مخاطر لأن التضخم يؤدي إلى تغيرات غير متوقعة في قيمة النقود، ولكن بمقدار ما يتوقع المقرضون والمقرضون التضخم ، فإن معدله ينعكس في معدلات الفائدة المدفوعة والمتلقاة ويستطيع المقرضون ، بالفعل أن يحموا أنفسهم بتقاضى سعر فائدة أعلي ، أما المقرضون ، الذين يتوقعون التضخم فإنهم سيدفعون سعرا فائدة أعلي.

وبقيام النقود بهذه الوظيفة يقال أن النقود تعطى إمكانية مد جسر بين الأزمنة المختلفة في الحياة الاقتصادية.

### **رابعاً: النقود مخزن للقيمة:**

مخزن القيمة هو أى شىء يمكن الاحتفاظ به وتبادلته فيما بعد بالنقود أو ببعض السلع والخدمات الأخرى . ومعظم الأشياء العضوية تعتبر مخازن للقيمة، وكل الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات وودائع البنوك تعتبر أيضاً مخازن للقيمة. والخدمات ليست مخازن قيمة، لأنه عند أداء الخدمة، فإن ذلك يعتبر نهاية المطاف .

ولا توجد مخازن قيمة آمنة تماما وقابلة للتنبؤ. وقيم الأشياء العضوية، مثل البيوت والسيارات أو الأعمال الفنية، تتقلب بمرور الوقت. وقيمة الأسهم وحتى قيمة النقود نفسها تتقلب أيضاً بمرور الوقت. وكلما كانت قيمة السلعة أكثر ثباتا وقابلية للتنبؤ، كلما زاد نجاحها في العمل كمخزن للقيمة. ومن الضروري أن تكون النقود مخزنا للقيمة. وإلا، فلن تقبل كوسيلة للتبادل.

ويشترط لنجاح النقود في قيامها بهذه الوظيفة أن تتمتع بثبات نسبي إلي حد كبير، لا أن تتدهور قيمتها من وقت لآخر ، لأن ذلك إن حدث فسيكون معوقا كبيرا أمام قيام النقود بهذه الوظيفة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقود ليست هي المخزن الوحيد للقيمة ، لأنه في فترات التضخم تنخفض القوة الشرائية للنقود لذلك فإنه في خلال هذه الفترات لاتنهض النقود بدورها كمخزن للقيمة على نحو مرض.

## النقود والتكوين الرأسمالي:

يتطلب الاقتصاد الكفاء والنشط مؤسسات ونظماً مالية قادرة على تحريك الأموال من أناس لديهم فائض إلى أناس قادرين على توظيفها في استثمارات منتجة . فمن الثابت أن كميات أكبر من الاستثمار يمكن أن تتحقق في القطاع الخاص عندما تصب المدخرات في الأسواق المالية. ومن هنا ينعقد دور هام للنقود يمكن ان تؤديه في مجال التكوين الرأسمالي.

لقد أصبحت النقود أداة أساسية لازمة لتوفير الفاعلية في أسواق رأس المال ورفع مستوى كفاءتها. وتتولى أسواق رأس المال تحويل الأرصدة المالية من المدخرين إلي المستثمرين. والمدخرون هم أفراد ينفقون أقل مما يكسبون حتى يرفعوا مستوى استهلاكهم في المستقبل أو ليتركوا نقوداً لذويهم. أما المستثمرون فهم أفراد يرون فرص تحقيق ربح في المستقبل من خلال توسيع أو إقامة مشروعات إنتاجية جديدة، وقادرون علي تحمل مخاطر الاستثمار فيها. والمستثمرون عادة، لا يملكون موارد مالية خاصة تمكنهم من إنجاز خططهم الإنتاجية، لذلك فإنهم يلجأون إلى الاقتراض من المؤسسات المالية المختلفة.

ولارباب أنه في اقتصاد قائم علي المقايضة يصعب تحويل الموارد من المدخرين إلي المستثمرين، لأن قليلاً من الناس سوف يوافقون على تنفيذ عقود القروض معبراً عن هذه القروض بسلع فردية. أما الاقتصاديات النقدية فهي أفضل من ذلك بكثير. ذلك أن النقود قوة شرائية عامة ومن ثم يؤدي استخدامها إلى تيسير سداد الديون وتنفيذ العقود. ولو أن الناس عبروا عن ديونهم ومارسوا سدادها بسلع وخدمات معينة، فإن الخداع وضعف الثقة سوف ينتشران إلى حدود بعيدة، ومن ثم تتضاءل كثيراً رغبة المدخرين لتقديم السلف للمستثمرين.

وفضلاً عن ذلك ، فإنه إذا لم تستخدم النقود كمستودع للقيمة، فإن المدخرين سوف يجبرون على تجنب الشطر الأكبر من مدخراتهم في شكل مخزون من سلع متعددة، مع ما يترتب على ذلك من نفقات عالية.

وعلى ذلك فإن النقود لا تولد مزايا اجتماعية عند ممارستها لوظيفتها كوسيط للتبادل إلى جانب وظائفها الأخرى، ولكنها تدعم عملية التكوين الرأسمالي من خلال تيسير تحويل الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين. لذلك فإنه من الصعب أن نتصور ممارسة المجتمعات الحديثة لنشاطها الاقتصادي بغير نقود.

### **هل يمكن أن تقوم السجائر بوظائف النقود:**

كانت معسكرات أسرى الحرب مثلاً حياً للاقتصاد البسيط . وكانت هذه المعسكرات في إنجلترا ومثالها تماماً في ألمانيا عام ١٩٤٤ تضم عادة ما بين ١٢٠٠ و ٢٥٠٠ شخصاً ، يقيمون في عدد من الشاليهات المنفصلة والتي لها اتصال داخلي ، بمعدل مجموع من ٢٠٠ أو نحو ذلك في كل مبنى. وفيما بين الأفراد كان هناك تبادل نشيط في كل السلع الاستهلاكية وفي بعض الخدمات وكانت معظم المبادلة تتم في مبادلة الطعام بالسجائر أو مواد الطعام الأخرى ، ولكن السجائر ارتفعت من وضع السلع العادية إلى وضع العملة. وكان التموين يتكون أساساً من حصص تقدمها سلطة الحجز ومحتويات طرود الطعام التي يرسلها الصليب الأحمر علب اللبن ، المربى ، الزبد ، البسكويت ، اللحم المعلب ، السكر، وغيرها- والسجائر . وكانت حصص الأفراد متساوية ومنتظمة ، ولكن كانت ترد طرود خاصة أيضا وهنا لم تعد المساواة موجودة.

## تطور وتنظيم السوق:

بعد الأسر بوقت قصير أدرك الناس أنه كان من غير المرغوب وغير ضروري في ضوء حجم التموين المحدود والمساواة، أن يتخلوا عن أو يقبلوا هدايا من الطعام أو السجائر. وقد تطورت النية الحسنة إلى تجارة كوسيلة أكفأ لمضاعفة الرضا الفردي. وعند وصول الأسرى إلي معسكر انتقالي في إيطاليا بعد أسبوعين من الأسر حصل كل أسير على ربيع طرد من طعام الصليب الأحمر لكل فرد بعد أسبوع. وفي الحال نشأت التفاعلات بالفعل وتضاعف حجمها. وبدءا بالمقايضة البسيطة المباشرة مثل أن يعطى الصديق غير المدخن حصته من السجائر لشخص مدخن مقابل حصة شيكولاته، نشأت تبادلات أكثر تعقيداً وأصبحت عادة مقبولة وقد تم تبادل القصص حول القسيس الملحق بالجيش الذي كان يدور حول المعسكر بعلبة من الجبن وخمسة سجائر ويعود لفراشه بطرد كامل بالإضافة إلي جيبته وسجائره، ولم تكن السوق قد اكتملت بعد.

وفي هذا المعسكر لم توجد زيارات مع الشاليهات الأخرى كثيراً وكانت الأسعار تختلف من مكان لآخر، ومن ثم ظهرت حقيقة قصة القسيس في نهاية الشهر عندما وصل الأسرى إلي معسكرهم الدائم، وكانت هناك تجارة حية في كل السلع وكانت قيمتها النسبية معروفة جيداً ويعبر عنها بالنسبة لبعضها البعض، ولكن بالنسبة للسجائر وأصبحت السجائر معيار القيمة. وكانت هناك لوحة إعلانات في كل شاليه، حيث كان يعلن عن المبيعات والحاجات. وأدت السجلات العامة للصفقات إلي أسعار سجائر معروفة وتميل للتساوي خلال المعسكر. ومع هذا التطور، فإن الجميع، بما في ذلك غير المدخنين، كانوا مستعدين للبيع بالسجائر، لاستخدامها في الشراء في فترة أخرى وأماكن أخرى

وأصبحت السجائر هي العملة المعتادة.

وتم تنظيم دكان كمرفق عام ، وكان يراقبه متدربون عن القائد البريطاني الأعلى ، على أساس غير ربحي. وكان الناس يتركون ما يفيض عندهم من ملابس، أدوات نظافة وطعام في هذا الدكان حتى يتم بيعها بسعر ثابت بالسجائر. وكانت المبيعات بالسجائر هي المقبولة فقط ولم يكن هناك أى مساومة. وبالنسبة للطعام على الأقل، كانت هناك أسعار ثابتة. والملابس أقل تجانسا وكان السعر يتقرر حول معيار بواسطة البائع ومدير المحل بالاتفاق ، وكان سعر القميص يبلغ في المتوسط ٨٠ سيجارة، متراوحا بين ٦٠ و ١٢٠ حسب النوع والعمر.

### عملة السجائر:

لقد كانت السجائر تؤدي كل الوظائف التي تؤديها العملة المحلية كوحدة حساب وكمقياس للقيمة ، وكمخزن للقيمة وكانت متجانسة ومعمره بشكل مقبول ، وذات حجم ملائم بالنسبة للصفقات الصغيرة والكبيرة على السواء ولا يمكن تقليل حجمها بفتلها بين الأصابع لكي يسقط منها الطباقي.

وكانت السجائر أيضاً تخضع لعمل قانون جريشام. وكانت هناك ماركات معينة أكثر شيوعاً من غيرها كمادة للتدخين ولكن بالنسبة لأغراض العملة فالسيجارة هي السيجارة . نتيجة لذلك كان المشترون يستخدمون أرواً الأصناف ونادرا ماكان الدكان يرى الماركات المألوفة.

وكانت السجائر أيضاً مقبولة على نطاق شامل، بسبب مايمكن أن تشتريه وفي حد ذاتها . وهذه القيمة الداخلية هي التي أدت إلى ظهور عيبها الأساسي

كعملة- أى الطلب القوي للأغراض غير النقدية . نتيجة لذلك، فإن الاقتصاد كان يخضع بشكل متكرر للانكماش وفترات الصدمة النقدية. وعلى حين كانت حصة الصليب الأحمر وهى ٥٠ أو خمساً وعشرين سيجارة للرجل فى الأسبوع كانت تصل بشكل منتظم . وعلى حين كانت هناك حصص كافية ، فإن عملة السجائر كانت تلاثم غرضها بشكل رائع . ولكن عند حدوث خلل فى الحصة، أنتهت الاحتياطات بسرعة. وهبطت الأسعار، ونقص حجم التجارة وتحولت بشكل دائم إلى المقايضة. وهذا الميل للانكماش كان يتوازن دوريا بالحقق المفاجئ للعملة الجديدة. ووصلت طرود السجائر الخاصة بشكل هزيل خلال العام، ولكن الأعداد الكبيرة كانت تصل بشكل ربع سنوى عندما كان الصليب الأحمر يتلقى حصته من النقل. وكان يمكن أن يصل بحدده مئات الآلاف من السجائر فى غضون أسبوعين ، وارتفعت الأسعار، ثم بدأت فى الهبوط، ببطء فى البداية ولكن بسرعة كبيرة عندما نفذ المخزون . حتى التسليم الضخم التالى. ويمكن إعزاء معظم مشكلاتنا الاقتصادية لهدم الاستقرار الأساسى هذا.

### تحركات الأسعار

لقد أثرت عوامل كثيرة على الأسعار ، وكان أقواها وأشهرها هو التضخم الدورى للعملة والانكماش الذى سبق وصفه آنفا. ولكن مستوى السعر العام تأثر بعوامل أخرى. فقد أدى تدفق الأسرى الجدد الجائعين إلى زيادته، وأدت شدة الغارات الجوية على أرض المعسكر إلى زيادة الطلب غير النقدى على السجائر وزاد من حدة الانكماش.

### النتائج المستخلصة من تجربة معسكرات أسرى الحرب:

إن معسكر أسرى الحرب نموذج لاقتصاد بسيط ذي صفقات تتم بين فئة

معينة من المستهلكين .

فى الأساس كانت الصفقات بين الأسرى تتم على أساس المقايضة ، ولكن بمرور الوقت أصبحت السجائر تستخدم كنقود . وأحد ميزات ذلك كان يتمثل فى أنه كان من السهل نسبيا الحصول على إحساس بقيمة كل الأصناف بالنسبة لسعة واحدة - السجائر - التى كانت تستخدم كنقود .

- كان الأسرى يعتمدون غالبا على إمدادات متساوية من طرود طعام الصليب الأحمر .

- لقد تم إنشاء محل بواسطة كبار الضباط حيث كانت السلع تباع بالسجائر نيابة عن الأسرى الذين يرغبون فى البيع . وهذا وفر على الأسرى جهد البحث عن مشتريين .

- كانت السجائر شكلا ملائما من أشكال النقود ، ولكن فى بعض الأحيان كان الناس قادرين على أخذ بعض الطبايق منها . فى تلك الأوقات كان المشترون يحيون أن يتأكدوا من أن السجائر التى يحصلون عليها ليست مخفضة الحجم فى حالة عدم قبولها فيما بعد .

- عندما استخدمت البلاد النقود المصنوعة من المعادن الثمينة ، فإن كل عملة كان من المفترض أن تحتوى على قدر معين من المعدن ولكن فى بعض الأحيان كان الناس يقطعون الحواف ويحاولون بيع المعدن النفيس الذى يحصلون عليه بهذه الطريقة ، أو ربما كشطها على أمل تساقط بعض غبار المعدن وبمرور الوقت يجمعون قدراً كبيراً من غبار المعدن لبيعه . وكانت النقود أحيانا تكون ذات حافة مصقولة لسهولة معرفة ما إذا كان قد تم حكها أم لا .

- أحيانا كان السجناء يقللون أو يكشفون السجائر بإزالة الطباق منها.

### خلفية و تحليل:

-لقد تم الأسر في معسكرات حيث لم يكن مطلوباً من الأسرى العمل لصالح سلطة الاحتجاز وهذا ماسهل الاقتصاد.

-لقد اختلفت الأفضليات بين الأسرى وتم إجراء المتاجرة بينهم في محاولة لمضاعفة رضاهم من تلك المؤن.

وعندما اختلفت الأسعار في أجزاء معينة من المعسكر، كان من الممكن تحقيق الربح عن طريق التحكيم أي شراء الأشياء عندما تكون رخيصة وبيعها عندما يرتفع سعرها. وقد مال هذا النشاط لمساواة الأسعار، كما فعلت زيادة المعرفة بالأسعار في مبان مختلفة، ولكن في الأوقات التي كان يقيد فيها الزيارات بين المباني ظهر احتمال ربح الموزانة مرة أخرى بالنسبة لمن تتاح لهم فرصة عمل الزيارات.

-لقد وجدت النظرية الكمية للنقود تطبيقاً لها علي السجائر، بحيث أنه عند زيادة كمية السجائر، بينما تظل كمية السلع المتاحة للبيع ثابتة، كانت الأسعار ترتفع، والعكس.

-في الأيام الأولى كانت طرود الصليب الأحمر تصل أيام الاثنين بحيث كان معروض النقود والأسعار عالياً في بداية الأسبوع وتهبط في نهاية الأسبوع. ولكن بمرور الوقت كان الأسرى يحتفظون بمخزونات من السجائر، والنقود، وظلت الأسعار ثابتة خلال الأسبوع حيث كان التدفق الأسبوعي صغيراً بالنسبة لإجمالي المعروض النقدي.

-عندما نقصت كميات السجائر والمنتجات المعروضة للبيع ، كان يعتقد أن كل الأسعار سوف تظل ثابتة، ولكن كمية السجائر المدخنة كانت تميل للبقاء ثابتة تماما بحيث أن كمية السجائر المتاحة للنقود انخفضت، ونتيجة لذلك انخفضت أسعار منتجات مثل الطعام.

## المبحث الثاني

### خصائص النقود

حتى تستطيع النقود أن تؤدي وظائفها على نحو جيد ينبغي أن يتوافر لها عدة سمات وخصائص من أهمها:

#### أولاً: القبول العام:

يعتبر توافر هذه الخاصية من أهم خصائص النقود ، لأنه لو وجد شخص في اقتصاد ما ليس لديه الاستعداد لقبولها كأداة دفع مقابل السلع والخدمات ، فلن تستطيع النقود بالتالي أن تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلات ، وبالتالي ينبغي أن تتمتع النقود بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع.

#### ثانياً: الدوام :

ينبغي أن يتوافر في النقود أيضاً خاصية الدوام، بمعنى أن تكون قابلة للاستخدام مرات عديدة، وإذا لم تتمتع النقود بهذه الخاصية فلن تصلح لأن تكون مخزناً للقيم، لأن الناس لن يقبلوا أى وسيلة دفع تهلك في أيديهم قبل أن يستخدموها.

### **ثالثاً: القابلية للإنقسام :**

يساعد النقود على أداء وظائفها على خير وجه أن تكون سهلة الانقسام، بحيث تمكن الناس من شراء ما يلزمهم من كميات محددة بأسعار محددة، وعلى نحو يتناسب مع حاجة التعامل التي يحتاجها كل فرد أيًا كانت قيمتها.

### **رابعاً: سهولة حملها:**

وتلك خاصية هامة أيضاً ينبغي أن تتسم بها النقود، لأن النقود تستخدم كوسيط في المبادلات، وبالتالي ينبغي أن يسهل حملها علي المشتري للحصول على ما يلزمهم من السلع والخدمات . وبالتالي يسهل على كل فرد أن يحمل نقوده في حافظة نقوده الصغيرة.

### **خامساً: صعوبة تزيفها:**

أخيراً ينبغي أن تكون هناك صعوبة كبيرة في تزيف النقود، لأن النقود ولو تعرضت لذلك فإنها ستفقد - وبسرعة- وظيفتها كوسيط في المبادلات وتظهر أهمية هذه الخاصية في ظل التقدم العلمي المذهل الآن والذي أنتج حاسبات آلية متقدمة لديها قدرة فائقة على تزيف النقود.

## المراجع فى وظائف النقود وخصائصها:

سيجل (بارى) : « النقود والبنوك والاقتصاد »، ترجمة د. طه عبد الله

منصور، د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دارالمريخ

السعودية، ١٩٨٧، ص٢٦.

Amos :Economics, op.cit., pp.266-267.

Baudin (Louis): Précis d'histoire des doctrines économiques, editions Domat, paris, 1974, pp.64-65.

Boyes (William), Melvin (Michael): Economics, Houghton Mifflin company Boston, 1994,322.

Bromoullé,Augey:Economie monétaire,op.cit.,pp.12-15.

Case & Fair: Principles of economics,op.cit.,p.647.

David, Jaffré:La monnaie, op,cit,pp.12-17.

Delas: Economie contemporaine, op.cit.,pp.295-296.

De Mourgues: La monnaie, op.cit., pp. 20 -24.

Dolan, Lindsey: Economies, op.cit.,pp.284-286.

Ekelund , Jr (Robert B.),Tollison: Economics, Harper collins college publishers, 1994, pp.653-654.

Grenier (Jean-Yves): Qu'est-ce que la monnaie? Problèmes économique, NO2.714,23 Mai 2001,p.15.

Harvey (Jack): International economy, Macmillan, 1991, pp.333-346.

Harvey (Jack): Modern economics, Macmillan, 1992, pp.278-279.

Hyman (David M.): Economics, op.cit.,pp.704-722.

Lipsey, Steiner, Purvis :Economics,op.cit., pp.620-621.

Mankiw:Macroeconomie, op.cit.,p.185-1887.

Mansfield (Edwin): Economics, Norton & Comany Inc., U.S.A., 1992, pp.199-200.

Mishkin (Frederic S.): The Economics of Money, Banking and Financial Markets, Harper collins college publishers, 1995,pp.51-60.

Mossé : Politique monetaire, op.cit.,pp.11-14.

Parkin &King : Economics, op.cit., pp 692-693.

Pays (Bruno): Libérer la Monnaie, P.U.F., 1991, pp.59-74.

Porter (Richard): Value Theory as a Key to the interpretation of the development economic thought, The Americian journal of Economic and sociology , vol 24,Janury, 1965, No 1,p.44.

- Ragan & Thomas:** Principles of economics, op.cit,pp.371-372.
- Ricardo (David):** The Works and correspondence of David Ricardo , edition by Piero sraffa Volume 1,on the principles of political economy and taxation, Cambridge University press,1951,p. 17, pp.43-50.
- Shaw (Edward S.) :** Financial Deepening in economic development , Oxford university press, 1973, p.75.
- Smith(Adam) :**The Wealth of nations, Everymans library, New York, 1910, pp.28 -29, p.32.
- Stigum (Bernt P.), Stigum (Marcia L.):** Economics, Addison -Wesley publishing Company, 1968, pp.427-428.
- Thoris ( Gérard):** Analyse économique des systèmes, Armand Colin,1996, p.178.

### المبحث الثالث

#### وظائف النقود على المستوى الدولي

يكون النقد دوليا عندما يستخدم في المعاملات الدولية، وقد بدأت عملية تدويل العملة منذ زمن بعيد . وبدأت عملية تدويل العملة في الماضي في وسائل الدفع الخاصة. وتعتبر عملة الاسكندر أول مثال على العملة الدولية التي استخدمت استخداما واسعا في آسيا الصغرى في القرن الثالث قبل الميلاد.

ولاغرو فإن عملية تدويل العملة إنما تتوقف على عوامل متعددة منها: حجم الاقتصاد ومدى نصيبه في التجارة الدولية والاستقرار السياسي، ومدى ماتمتع به العملة من قبول واستقرار في قيمتها. وأمام ما سبق يمكن القول بأنه لوحظ منذ نهاية الستينيات بروز بنيان جديد للاقتصاد العالمي، ومع بداية الثمانينيات يمكن القول أنه قد ظهرت ثلاثة أقطاب اقتصادية: يتركز أحدها على الولايات المتحدة الأمريكية والآخر على أوروبا وثالثها في منطقة آسيا-الباسفيك- ويرتكز على اليابان.

وتسجل الاحصائيات انخفاض نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في الانتاج العالمي من ٤١ر٥ ٪ عام ١٩٦٢ إلى ٢٥ر٨ ٪ عام ١٩٨٨ ، وفي المقابل ارتفع نصيب آسيا- الباسفيك- من ٤ر٤ إلى ١١ر٢ ٪ خلال نفس الفترة. أما الدول الأوربية فقد أوضحت البيانات أنها حققت معدلا وصل إلى ٢٨ر٦ ٪ ثم إزداد ليصل إلى ٣٢ر١ ٪.

وعلى الصعيد النقدي أدى هذا البنيان الجديد للاقتصاد العالمي إلى ظهور نظام النقد المتعدد الذي بمقتضاه يحتل العديد من العملات الوطنية مكانا هاما

فى المعاملات التجارية الدولية.

وكانت النتيجة الطبيعية لما سبق- على صعيد العلاقات النقدية الدولية- هى وجود نظم نقدية متعددة، يتحمل كل قطب اقتصادى مسئوليات متعددة بسببها.

ومن المعروف أن النقود تقوم بوظائف متعددة على المستوى القومى من أهمها:

- وسيط فى المبادلات .

- مقياس للقيم.

- أداة للاحتفاظ بالقيم.

- أداة للمدفوعات المؤجلة.

- أداة للتكوين الرأسمالى.

وإذا كانت النقود تقوم بالوظائف السابقة على مستوى الاقتصاد القومى، فإنها تقوم بنفس هذه الوظائف على المستوى الدولى ولكن على نحو يتلاءم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية.

وتتمثل أهم الوظائف الدولية للنقد الوطنى فيما يلى:

١- أداة للمدفوعات الدولية

٢- أداة للاحتفاظ بالقيم.

٣- وحدة لحساب القيمة.

## ١- النقود أداة للمدفوعات الدولية:

تظهر الحاجة لتحويل العملة- على مستوى القطاع الخاص- عندما تعن الحاجة لاستخدام العملة فى المعاملات التجارية بين دولتين. وعلى مستوى القطاع العام يستخدم النقد الدولى بمثابة عملة تدخل يوميا أسواق الصرف الأجنبى حتى يتسنى المحافظة على تكافؤ وتنظيم سعر الصرف.

## ٢- النقود أداة للاحتفاظ بالقيم:

تتجلى أهمية هذه الوظيفة بسبب أن الإنسان لا يعيش ليومه فقط، بل يعمل حسابا لغده أيضا، ولذلك يقال أن النقود توفر إمكانية مد جسر بين الأزمنة المختلفة فى الحياة الاقتصادية، سواء أكان ذلك على المستوى القومى أم على المستوى الدولى.

وعلى المستوى الدولى تستخدم العملة المحولة فى نطاق القطاع الخاص لإجراء عمليات موازنة على المستوى الدولى. وتستخدم العملة هنا لتنشيط الاحتياطى الذى يمكن استخدامه فى أى وقت.

وعلى مستوى القطاع العام تكمن وظيفة العملة المحولة فى مواجهة أية أزمة عارضة يتعرض لها سوق الصرف. وبعبارة أخرى فإن النقود تستخدم فى التدخل فى أسواق الصرف الأجنبية.

ومن الثابت أنه لكى تنجح العملة الوطنية فى أداء وظيفتها كأداة للاحتفاظ بالقيم ينبغى ألا تفقد قيمتها بمرور الوقت عليها، بمعنى أنه يشترط أن تتمتع بثبات نسبي. كذلك على المستوى الدولى ينبغى أن يتسم النقد الدولى- كى ينجح فى القيام بوظيفته كأداة للاحتفاظ بالقيم- بصفة أساسية وهى

الاستقرار.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بقدر اعتبار اليورو مخزنا مستقرا للقيمة، فإنه سيضطلع بدور مهم كاحتياطي للعملة.

### ٣- النقد الدولي وحدة لحساب القيمة:

إذا كانت النقود تقوم بوظيفة مقياس عام للقيم ووسيط في المبادلات فإنها لا تستطيع القيام بذلك إلا في حدود بلدها، أما القوة الشرائية للنقود خارج حدود بلدها فتتحدد بالاستناد إلى العملات الأجنبية المتبادلة معها، بحيث يعبر عن القيمة الخارجية للعملة بعدد الوحدات المساوية لها من العملة الأجنبية.

وتتحصل وظيفة النقود على المستوى الدولي في أن النقد الدولي هو الوحدة التي تقاس بها قيم الأشياء محل المعاملات الدولية. فهناك حالات كثيرة نحتاج فيها لعقد<sup>(١)</sup> مقارنات اقتصادية على المستوى الدولي، وبالتالي نحتاج لمقياس عام للقيم على المستوى الدولي. وهنا تتجلى أهم وظائف النقود على المستوى الدولي .

وتسمح هذه الوظيفة للنقد الدولي- على مستوى القطاع الخاص- بالتعبير عن قيم مختلف الأموال والخدمات محل المعاملات الدولية . وعلى مستوى القطاع العام تقوم العملة بتثبيت العملة الوطنية في علاقتها بالعملات الأخرى. كما تمكن من معرفة ثمن العملة الوطنية وقوتها في مواجهة العملات الأخرى.

وتستخدم العملة الوطنية على الصعيد الدولي ليس فقط تبعا لمكانة الدولة التي تصدرها في الاقتصاد العالمي، ولكن أيضا طبقا لخصائصها ، ويرجع ذلك

لسببين:

### أولهما: مدى سيولة العملة:

فتكون العملة أكثر قبولا على المستوى الدولي عندما تكون محل طلب كبير، وتكون ذات سوق واسعة. وتكون العملة أكثر سيولة عندما يستطيع حائزوها التخلص منها بصورة سريعة مع احتمالية حدوث خسارة محدودة في رأس المال. وهكذا ينبغي أن تكون سوق هذه العملة على نحو يحد - قدر الامكان- من الآثار السياسية السلبية والمصاريف المترتبة على اتساع دائرة التبادل ومخاطر التحويل.

### ثانيهما: خاصية التنبؤ بالاستقرار:

ولهذه الخاصية أهمية كبيرة طالما أنها تتعلق بالقوة الشرائية للعملة في فترات مستقبلية. فيجب أن تتمتع العملة بالاستقرار خلال فترة معينة، وأن يكون تراجع سعرها محدودا للغاية . ومن جهة أخرى يجب أن تتوافر التوقعات الملائمة من جانب الاقتصاديين.

وترتب على الخاصية السابقة انقلاب خطير في قانون جريشام على مستوى الاقتصاد الدولي، إذ ستقوم العملة الجيدة التي تتمتع بثقة أكبر بطرد النقود الرديئة، وذلك عكس ما يقضى به قانون جريشام<sup>(١)</sup> من أن النقود الرديئة هي التي تطرد النقود الجيدة.

وباستقراء تطور النظام النقدي الدولي يلاحظ هيمنة الدولار كعملة دولية رغم الأزمات المتعددة التي تعرض لها. وتفسر هذه الهيمنة بأسباب متعددة من أهمها<sup>(٢)</sup>: اتساع دائرة استخدام الدولار كنقد دولي مما أدى إلى اتساع سوقه

وعمقها على نحو أكبر من أوروبا بكثير. وكلما تم استقرار العملة كلما كان من مصلحة العملاء استخدامها. وتفسر هذه الهيمنة أيضا بعوامل خارجية إيجابية كانت في صالح الدولار ، فضلا عن دور العوامل السياسية التي لعبت دورا كبيرا في هذا المجال . وعادة ما يترتب على انتشار العملة في التداول منفعة للعملاء بأن تكون أداة لعملة الأسواق.

## المراجع فى وظائف النقود على المستوى الدولى:

براتى (الساندرو) ،شيناى (جارى ج) : ماهو تأثير الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى على أسواق الأوراق المالية الأوروبية ، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٧، ص٤٥.

**Allegret (J.P):** Economie monétaire .., op.cit.,p.266.

**Beks (Peter):** The implications of the introduction of the euro for non eu countries, Euro papers,No 26-July 1998,pp.1-2.

**Bénassy - Quéré (Agnés):** Potentialities and opportunities of the Euro as an international currency, (CEPII, No96-09 Août.1992.p2.

**Deutsche Bank Research:** Europes new currency, 20 July, 1998, pp13-14

**European Commission:**The changeover to the euro on community policies institution and legislation . Euro papers, No 33 November, 1997,p.9.

**European Communities:** The ECU, univrsity of Hull, Second edition, 1987,pp.5-12..

**Floauzat (Denise):** Economie Contemporaine, Tome 2.P.U.F., 1974.,pp.540-541, pp.544-554.

**Hartman (Philip) :** Currency Competition and Foreign Exchange Markets, Combridge University press 1998,p.18.

**Hugon (Philippe):** Economie politique international et mondialisation, Economica, 1997, p.45.

## الفصل الثالث

### الاشكال المختلفة للنقود

مرت النقود فى تطورها بمراحل متعددة واتخذت أثناء تطورها أشكالاً متعددة من أهمها:

- النقود السلعية
- النقود الورقية العائنه للتحويل
- النقود الورقية غير القابلة للتحويل
- نقود الدين الخاص
- العملات المركبة
- النقود الإلكترونية

### النقود السلعية:

النقود السلعية هى سلع تقييم فى حد ذاتها وتستخدم أيضا كوسيط فى المبادلات. وقد استخدم عدد كبير من الأشياء كنقود سلعية فى أوقات وأماكن مختلفة .

فقد تم استخدام الماشية فى أماكن متعددة من عهد هومر حتى القرن الحالى: واستخدم الماعز أيضا فى أفريقيا حتى عصر قريب ، كما استخدم المحار على نطاق واسع فى الهند والشرق الأقصى، وكانت لاتزال تستخدم فى غينيا الجديدة فى الحرب العالمية الثانية، واستخدمت أسنان الحيتان فى فيجي، أو استخدم الطباق بواسطة المستعمرين الأمريكان القدامى، أو كانت الأحجار الكريمة فى جزيرة ياب بالمحيط الهادى وكانت السجائر تستخدم كنقود فى معسكرات الأسرى خلال الحرب العالمية الثانية وكان الجيش الرومانى يحصل على مرتباته فى شكل مخصص يسمى سالاريوم.

ولكن أشهر النقود السلعية كانت **النقود المعدنية** المصنوعة من معادن مثل الذهب والفضة والنحاس. ويصعب القول متى استخدمت النقود المعدنية لأول مرة لأن الأثرين لا يستطيعون التأكد مما إذا كانت الأشياء المعدنية التي وجدها في الحفر كانت نقوداً أم لا. وعلى أية حال، يبدو مؤكداً أنه كانت هناك نقود معدنية قبل عام ١٠٠٠ قبل الميلاد في الصين. ويقدم القرن الثامن قبل الميلاد ظهرت النقود المعدنية في أوروبا. وعندما وصل ويليام الفاتح إلى إنجلترا عام ١٠٦٦ وجد أن معظم النقود الشائعة كانت نقود بنسات مصنوعة من الفضة وكانت ذات حجم بحيث أن ٢٤٠ وحدة عملة كانت تزن رطلين من الفضة. وقد أنشأ دار سك العملة الملكية في برج لندن واستخدم معيار نقاء للنقود الفضية يحتوى فيه ١٠٠٠ جزء من المعدن المستخدم في صنع النقود على ٩٢٥ جزءاً من الفضة. وكان هذا المعيار يسمى الفضة حتى عصر الملك ادوارد الثالث وكانت تلك النقود نادرة لأنه حتى أصغر النقود الفضية كان يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة. وتم إدخال النقود النحاسية بواسطة الملك جيمس الأول.

وأصبحت النقود الذهبية أكثر شيوعاً في القرن الثامن عشر عقب إدخال الذهب من أمريكا الجنوبية، وكانت العملة الذهبية الأساسية هي الجنيه. وحيث أن أسعار الذهب والفضة كانت تتأرجح بالنسبة لبعضهما البعض في سوق السبائك، لذلك فإن سعر الجنيه بالنسبة لسعر النقود الفضية لا يمكن أن يظل ثابتاً، وفي عام ١٧١٩، قرر مدير دارصك النقود - العالم الشهير اسحق نيوتن - أن يكون سعر الجنيه هو ٢١ شلناً من الفضة (وكان الشلن يساوي ١٢ بنساً). وبعد ذلك استبدلت نقود الجنيهات بنقود سيادية أقل قليلاً في الحجم تساوي ٢٠ شلناً.

والنقود السلعية لها مميزات كثيرة ولكن لها بعض العيوب، نوضحها على النحو التالي:

### مميزات النقود السلعية:

تمثل الميزة الأساسية للنقود السلعية في أن السلعة تقيم في حد ذاتها ، ويمكن أن تستخدم استخدامات أخرى خلاف أنها وسيلة التبادل. وهذه الحقيقة تعطى بعض الضمان لقيمة النقود. علي سبيل المثال. يمكن استخدام الذهب في حشو الأسنان وصناعة الخواتم ، ويمكن استخدام الفضة في صنع أدوات المائدة ، ويمكن تدخين السجائر ، كما أن محار الودع يمكن أن يستخدم كمجوهرات . وبطبيعة الحال فإن قيمة أى سلعة تزداد عندما تستخدم كنقود -لأن الطلب يزداد عليها حينذاك- ويقل الطلب إذا لم تستخدم كنقود ، فعندما توقفت الدول عن استخدام الفضة في عملاتها ، كما حدث فيما بين عام ١٨٧٠ و ١٩٤٠ ، هبطت أسعار الفضة بشكل كبير. ومن الناحية التاريخية ، فإن السلع التي كانت تستخدم بشكل عام كانت المعادن الفضية مثل الذهب، والفضة ومحار الودع (الصدف). وكان الصدف يتميز بسهولة تقدير قيمته عن كل من الذهب والفضة- إلا إذا تم تصنيع الذهب والفضة كنقود ذات وزن ونقاوة ثابتة- ولكن النقود يمكن أن تصنع من عملات ذات أحجام مختلفة مناسبة بينما لا يمكن تصنيع الصدف بهذا الشكل.

### عيوب النقود السلعية:

كان للنقود المصنوعة من المعادن النفيسة عيبان أساسيان هما الأول: كان هناك إغراء دائم للغش في قيمة النقود . وكانت هناك طريقتان شائعتان للغش هما تقليل حجم العملة clipping وتقليل القيمة debasement. ويتم تقليل الحجم بمقدار ضئيل ، وبذلك يقل محتواها المعدني، ولمنع تقليل الحجم، وضعت دار سك العملة الملكية حواف مثلثة لنقودها ولم يعد الناس يقبلون النقود المعدنية ذات الحافة المتآكلة. أما تخفيض القيمة فهو إصدار نقود جديدة ذات محتوى أقل من الذهب أو الفضة مما كان مستعملا في النقود التي كانت تصدر من قبل، والفرق كان يصنع من بعض المعادن الأرخص.

وهذا الإغراء بتخفيض قيمة النقود أدى إلى ظاهرة تعرف بقانون جريشام. وهناك عيب ثانى وأساسى للنقود السلعية يتمثل فى أن السلعة، التي تقيم في حد ذاتها، يمكن أن تستخدم استخدمات أخرى خلاف وسيلة التبادل إذا لم تستخدم كنقود - فالسلعة المستخدمة لها تكلفة فرصة بديلة. وهذه الفرصة تخلق حوافز لإيجاد بدائل للسلعة نفسها للاستخدام فى عملية التبادل . وأحد البدائل هو النقود الورقية.

### قانون جريشام:

ينسب هذا القانون إلى الخبير المالى الإنجليزى في القرن السادس عشر السير توماس جريشام (١٥١٩ - ١٥٧٩). ويقضى قانون جريشام بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة :

“Bad money drives out good money”

وبالفرنسية :

“La mauvaise monnaie chasse la bonne”.

فالنقود منخفضة القيمة تعتبر عملة رديئة ، والنقود التي لم تنخفض قيمتها هي نقود جيدة. ومن السهل معرفة لماذا ينجح قانون جريشام. لنفرض أن شخصا يقبض عملتين ، أحدهما منخفضة القيمة والأخرى غير منخفضة. إن كل عملة لها نفس القيمة إذا ما استخدمت كنقود في مقابل سلع. ولكن إحدى العملتين - العملة التي لم تنخفض قيمتها- أكثر قيمة كسلعة من العملة الأخرى.

وعلى ذلك فإن العملة التي لم تنخفض قيمتها سوف تستخدم كنقود . وبهذا الشكل تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة من التداول. وكانت القضية ملائمة بشكل خاص في زمن جريشام لأن التخفيضات المتعاقبة بواسطة هنرى الثامن وإدوارد السادس أدت إلى أن تحتوى النقود الفضية على ٢٥٠ جزءاً من الفضة في الألف بدلا من ٩٢٥ جزءاً. وكان من الممكن صنع قدر أكبر من النقود

المخفضة عما مضى ، وارتفعت الأسعار عندما زاد معروض النقود. وقد قامت اليزابيث الأولى باستبدال العملات منخفضة القيمة بعملات فضية نقية مرة أخرى.

وهناك مثال تطبيقي معاصر لقانون جريشام وهو ما حدث في دول أمريكا<sup>(١)</sup> اللاتينية عام ١٩٨٠ (لاسيما في الأرجنتين ) حيث تحولت العملة الوطنية إلى عملة رديئة وصار الدولار عملة جيدة مما أدى إلي حدوث مشكلات كثيرة لهذه الدول. كذلك يقال إن قانون جريشام وجد تطبيقا له في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٠.

### هل يحتفظ قانون جريشام بمؤداه علي المستوى الدولي:

من الثابت أن النقود ينبغي أن تتمتع بالاستقرار سواء أكان ذلك على المستوى القومي أم الدولي. ولهذه الخاصية أهمية كبيرة علي المستوى الدولي طالما أنها تتعلق بالقوة الشرائية للعملة في فترات مستقبلية. فيجب أن تتمتع العملة بالاستقرار النسبي، وأن يكون تراجع سعرها محدودا للغاية. كما يجب أن تتوافر التوقعات الملائمة من جانب الاقتصاديين. ويترتب على الخاصية السابقة انقلاب<sup>(١)</sup> خطير في قانون جريشام علي مستوى الاقتصاد الدولي، إذ ستقوم العملة الجيدة التي تتمتع بثقة أكبر بطرد النقود الرديئة ، وذلك عكس ما يقضى به قانون جريشام من أن النقود الرديئة هي التي تطرد النقود الجيدة.

ولعل المعنى السابق هو الذي يفسر هيمنة الدولار وسيطرته كعملة دولية إلى جوار عوامل أخرى متعددة.

### قاعدة الذهب الدولية:

كان معيار الذهب الدولي الذي ساد في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين معياراً فريداً في تاريخ التجارة والعلاقات النقدية الدولية. لقد كانت فترة اتسعت فيها شبكة التجارة والتمويل الدوليين وأصبحت التسهيلات

معقدة ولكنها عالية التنسيق تتمركز في لندن، وتنتشر على نطاق العالم بأسره. وكانت أيضاً فترة ازدهار حرية التجارة واختفاء العوائق وقابلية العملات للتحويل. وتنبع قابلية العملات للتحويل من كون جميع العملات في النظام قابلة للتحويل إلى ذهب وكان العالم كله يتبع قاعدة الذهب.

### سعر توازن الذهب:

لقد كان الذهب في ظل قاعدة الذهب الدولية غطاء مطلقاً لجميع عملات الدول. وبالرغم من أن الذهب نفسه كان متداولاً على شكل عملات معدنية، فإنه لم يمثل القسم الأعظم من كمية النقود المتداولة. حيث كونت الأوراق النقدية الحكومية والأوراق المصرفية والودائع تحت الطلب القسم الأعظم من العملات المتداولة. وكان قبول الأوراق المالية والودائع يعتمد على الثقة في غطائها من الذهب. وبالرغم من أن كل وحدة نقدية متداولة من ناحية المبدأ مغطاة كلياً بالذهب، فإن النظام السائد كان نظام الاحتياطي الجزئي fractional reserve system. ويعنى هذا أن القيمة الحقيقية للأوراق النقدية والودائع المتداولة عند أية نقطة من الزمن قد تفوق قيمة الغطاء الذهبي. ويشبه هذا إلى حد ما العلاقات المصرفية المعاصرة حيث تفوق كمية النقود الحقيقية المتداولة فيه كمية احتياطيات البنك التي تعتمد عليها.

وكانت الحكومة تضمن قيمة أوراقها النقدية من الذهب حيث كانت الحكومات مستعدة لشراء أو بيع الأوراق المالية مقابل الذهب بالسعر المحدد. وحددت كل دولة قيمة عملاتها المحلية مقابل الذهب. وسمى ذلك بالسعر الرسمي par Value أو سعر التوازن Parity.

### النقود الورقية القابلة للتحويل:

ظهرت النقود الورقية لأول مرة في الصين خلال حكم أسرة منج (١٣٨٨-١٣٩٩ ميلادية) أي في القرن الثالث عشر الميلادي، وكانت النقود

الورقية تستخدم في بعض الأحيان في أوروبا في العصور الوسطى.

وكان اختراع الصاغة وعملاؤهم هو الذى أدى إلى انتشار استعمال النقود الورقية القابلة للتحويل. ونظرا لأن الذهب كان غالي الثمن. فإن الصاغة (الناس الذين يصنعون المشغولات الذهبية) كان لديهم سراديب جيدة الحراسة يحتفظون فيها بالذهب . وكانوا يؤجرون أيضا مساحات في سراديبهم للناس الذين يريدون حفظ ذهبهم والأشياء الأخرى ذات القيمة مثل العملات ، في الأمان. وكان الصاغة يحررون إيصالا لأى شخص يودع نقودا معدنية لديهم يخول لمالك النقود استرداد وديعته عند الطلب .

وهكذا أدى خطر الاحتفاظ بالذهب داخل البيت ، إلى أن قام الأثرياء بإيداع ماتوفر لهم من ذهب عند صاغة الذهب وذلك للاحتفاظ بها داخل حجرهم المنيعه. وقد صار ممكنا بعد ذلك استخدام الوصل الذى يمثل الذهب المملوك من قبل أحد الأشخاص للقيام بالمعاملات اللازمة.

وكانت الديون تسدد فيما بين الأفراد بقطع من الورق، فيقوم صائغ الذهب بادراج ملاحظاته الخاصة بتغيير ملكية الذهب الموجود داخل حجرته المنيعه. وقد جرى، بعد ذلك، طبع الأوراق النقدية لتمثل حقا بالمطالبة بالذهب ولتوفر عملة من نوع ملائم.

فإذا افترضنا أن رضوى تحمل إيصالا يبين أن لها ١٠٠٠ قطعة نقود فضية مودعة لدى الصائغ بلال، وتريد شراء قطعة أرض يقدر ثمنها بألف قطعة نقود فضية من عبد الرحمن، وهناك طريقتان أمام رضوى لإتمام الصفقة. الطريقة الأولى أن تذهب إلى بلال ، تسلمه الإيصال وتحصل على نقودها ، وتنقل تلك النقود إلى عبد الرحمن، وتحصل على صك ملكية الأرض، ويعود عبد الرحمن الآن بالنقود لبلال ويودعها هناك في الأمان، ويحصل على إيصال. والطريقة الثانية لإتمام هذه الصفقة هي أن تسلم رضوى إيصالها إلى عبد الرحمن كنقود. ومن الواضح أنه من الأسهل إتمام الصفقة بالطريقة الثانية، بشرط أن يثق

عبدالرحمن في بلال. والإيصال الذي يتم تداوله كوسيلة تبادل يعتبر نقودا. والنقود الورقية تكون مغطاة بالنقود المعدنية الثمينة المحفوظة لدى الصانع . وكذلك فإن النقود الورقية تكون قابلة للتحويل إلى نقود معدنية ثمينة.

**التغطية الجزئية :** عندما يعمل نظام النقود الورقية القابلة للتحويل ويستخدم الناس إيصالاتهم بدلا من النقود المعدنية نفسها كوسيلة تبادل ، يلاحظ الصاغة أن سراديبهم تحتزن عددا كبيرا من العملات التي لاتسحب. إن ذلك يوحى لهم بفكرة رائعة. لماذا لانقرض الناس ايصالات ؟ إن الصانع يستطيع أن يتقاضى فائدة على القرض وينشأ القرض بمجرد الكتابة علي قطعة من الورق. وطالما أن عدد تلك الايصالات الناتجة لا يكون كبيرا جدا بالنسبة لمخزون النقود في سراديب الصانع ، فإن الصانع لا يكون في خطر عدم القدرة على احترام وعده بتحويل الايصالات إلي نقود معدنية عند الطلب. بهذه الوسيلة ، تم اختراع النقود الورقية القابلة للتحويل والمغطاة جزئياً.

### **النقود الورقية غير القابلة للتحويل:**

تعتبر النقود الورقية غير القابلة للتحويل بمثابة سلع داخلية عديمة القيمة (أو شبه عديمة القيمة) تؤدي وظائف النقود.

وقد تم إصدار بعض أقدم النقود غير القابلة للتحويل في الدول التي حدثت فيها ثورات . علي سبيل المثال ، تم إصدار مايعرف بالعملة الورقية الأمريكية continental currency خلال حروب الاستقلال ، وتم إصدار مايسمى بالأسينية assignats خلال الثورة الفرنسية. وهذه التجارب القديمة مع النقود غير المغطاة انتهت بتضخم سريع لأن كمية النقود بلاغطاء سمح لها بالزيادة بسرعة كبيرة ، مما تسبب في تدهور قيمة النقود.

وعلي أية حال ومع التسليم بأن كمية النقود بلا غطاء لن يسمح بزيادتها بسرعة، فإن لها قيمة ثابتة في ضوء السلع والخدمات التي سوف تشتريها. والناس مستعدون لقبول النقود بلا غطاء في مقابل السلع والخدمات التي

يبيعونها، لأنهم يعرفون أنها سوف تقبل عندما يشترون بها السلع والخدمات.

بعبارة أخرى أنه إذا كان في مرحلة النقود الورقية القابلة للتحويل تستمد هذه النقود قيمتها من قابليتها للتحويل إلى ذهب، فإنه في مرحلة النقود الورقية غير القابلة للتحويل إنما تستمد النقود قيمتها من قابليتها للتحويل إلى سلع أو خدمات.

### **نقود الدين الخاص:**

في عالمنا المعاصر هناك نوع رابع هام من النقود هو نقود الدين الخاص. ونقود الدين الخاص عبارة عن قرض يعد المقترض بتسديده نقدا عند الطلب . وتحويل حق السداد من شخص لآخر فإن مثل هذا القرض يمكن أن يستخدم كنقود. علي سبيل المثال، افترض أنك أعطيت إيصالا إلي بلال لشراء كتاب مستعمل. عند ذلك يأتي بلال للمطالبة بخمسة جنيهات نقدا. إنك تدفع لبلال حيث أنه الآن حائز الإيصال الذي أصدرته.

وأهم مثال لنقود الدين الخاص هو الوديعة في البنوك ، والوديعة البنكية تحويل ملكيتها من شخص لآخر بمجرد كتابة شيك أو أمر تحويل يطلب من البنك أن يصرف من وديعته مبلغاً معيناً لحساب شخص آخر.

### **النقود المصرفية:**

تعتبر النقود المصرفية من أهم حلقات التطور التي مرت بها النقود، ذلك لأنها تعنى أن الفرد يستطيع أن يقوم بتسوية كافة حساباته عن طريق القيد في الدفاتر فقط (أى مجرد كتابة أمر معين). ويطلق تعبير النقود المصرفية على الودائع المصرفية الخاضعة للسحب بالشيكات. وهي تسمى بالنقود المصرفية نسبة إلى المصرف أو البنك، كما يطلق عليها أحيانا تعبير النقود الكتابية وذلك نسبة إلى أنها تتداول بين شخص وآخر عن طريق قيام البنك بكتابة في دفاتره تنقل الوديعة من حساب إلى حساب آخر.

وبذلك يظهر أن النقود المصرفية إنما تنشأ من الإبداعات الحقيقية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات لدى البنوك. كما أنها يمكن أن تنشأ من خلال قيام البنك نفسه بفتح حساب للعميل يحق له السحب منه علي نحو معين وهي ما يسمى بنظام فتح الاعتماد.

وتنحصر غاية كل مودع لوديعة تحت الطلب في منح البنك - أي بنك- إدارة موارده النقدية ، بحيث يتاح له القيام<sup>(١)</sup> بمدفوعاته بسهولة ويسر وضمن تام. والغاية هنا تختلف تماما عن الغاية المقصودة من إيداع السندات والقيم الأخرى.

وتقوم البنوك بتسجيل ما يسحبه وما يودعه العملاء سواء أكانوا أفرادا أم مؤسسات وذلك بقبول الشيكات وأوامر التحويل والأوراق التجارية لديها. ويسمى كل ذلك بالتسويات الكتابية (اشتقاقا من النقود الكتابية).

وتجدر الإشارة إلى أن الودائع غير الشبكية ليست سائلة تماما لأنه كقاعدة عامة يجب إعطاء البنك مهلة معقولة قبل تحويلها إلي وسيلة تبادل. وبطبيعة الحال، عندما يمكن سحبها بالفعل عند الطلب بعقوبة بسيطة فقط ، فإنها تكون عالية السيولة. والشخص الذي يضع نقوده في شهادة إيداع قد يجد أن البنك يمنع سحب الأموال لمدة سنتين أو أكثر بعد تاريخ الوديعة، وهكذا فإن شهادات الودائع تبدو غير سائلة بشكل خاص. ولكن المودع يستطيع ، في الواقع أن يضمن النقود بسرعة جدا ببساطة وذلك ببيع شهادة الوديعة ، وحقوق الفائدة التي تدفع عليها لشخص آخر. وهكذا فإن شهادات الودائع تعتبر من جانب حائزيها كأصول عالية السيولة.

### **الودائع الشبكية تعتبر نقودا ولكن الشيكات ليست نقودا:**

إن أحسن طريقة لمعرفة لماذا تكون الودائع تحت الطلب sight deposits نقوداً بينما الشيكات ليست كذلك تتمثل في دراسة ما يحدث عندما يدفع

الشخص ثمن السلع بكتابة شيك . ولنفرض أن عبد الرحمن اشترى دراجة بمبلغ ٥٠٠ جنيه من محل يسمى التوحيد ، فعندما يذهب عبد الرحمن لمحل التوحيد يكون عنده ٨٠٠ جنيه في بنك مصر ومحل التوحيد له وديعة بمبلغ ١٢٠٠ جنيه تصادف وجودها في نفس البنك. إن إجمالي وديعة هذين الشخصين هو ٢٠٠٠ جنيه، ان عبد الرحمن يستطيع أن يكتب شيكا بمبلغ ٥٠٠ جنيه يأخذه محل التوحيد إلي بنك مصر مباشرة. إن وديعة محل التوحيد ترتفع من ١٢٠٠ جنيه إلي ١٧٠٠ جنيه. ولكن البنك لا يضيف لوديعة محل التوحيد ٥٠٠ جنيه فقط، وإنما يخصم من وديعة عبد الرحمن ٥٠٠ جنيه بحيث تنقص وديعته من ٨٠٠ جنيه إلى ٣٠٠ جنيه ولا يزال إجمالي وديعة عبد الرحمن ومحل التوحيد هي نفسها كما كانت من قبل ٢٠٠٠ جنيه ومحل التوحيد لديه الآن ٥٠٠ جنيه زيادة وعبد الرحمن قلت وديعته بمقدار ٥٠٠ جنيه عن ذي قبل .

ولم تغير هذه الصفقة كمية النقود الموجودة ولكنها فقط حولت النقود من شخص لآخر . والشيك نفسه لم يكن نقودا . أى لم يكن هناك ٥٠٠ جنيه إضافية أثناء تداول الشيك. فالشيك عمل فقط كأمر كتابي للبنك بتحويل النقود من عبد الرحمن إلى بنك مصر وفي مثالنا يستعمل عبد الرحمن ومحلات التوحيد نفس البنك. وفي الأساس ، فإن نفس القصة . رغم أنها ذات خطوات إضافية ، تصف ما يحدث إذا كان عبد الرحمن ومحلات التوحيد تستخدمان بنوكا مختلفة وإن بنك مصر سوف يضيف ٥٠٠ جنيه إلى وديعة محلات التوحيد ثم يرسل الشيك إلى بنك عبد الرحمن . وسوف يدفع بنك عبد الرحمن مبلغ ٥٠٠ جنيه لبنك محل التوحيد تم خصم ٥٠٠ جنيه من وديعة عبد الرحمن . وهذه العملية يمكن أن تستغرق أياما قليلة ولكن المبادئ لا تتغير عما يحدث لو كان شخصان يستخدمان نفس البنك.

وهكذا ، فإن الشيكات ليست نقودا ، ولكن ماذا عن بطاقات الائتمان ؟ أليس وجود بطاقة الائتمان في جيبك وتقديم البطاقة لدفع ثمن الدراجة هو نفس

الشيء مثل استخدام النقود؟ لماذا لا تقيم بطاقات الائتمان بشكل ما وتعد كجزء من كمية النقود؟ .

### **بطاقات الائتمان ليست نقوداً:**

عندما تدفع بواسطة الشيك فيطلب منك غالباً إثبات شخصيتك بإظهار بطاقة ضمان الشيك. وقد لا تفكر في اعتبار بطاقة ضمان شيكك كنقود، إن بطاقة ضمان شيكك تعتبر بطاقة شخصية بالفعل، رغم أنه لها جانباً خاصاً واحداً. وهذا الجانب يتمثل في ضمان أن بنكك سوف بدفع ٥٠ حنبيلاً علي الأقل للشخص الذي تحرر له الشيك بصرف النظر عن مقدار النقود الموجود في وديعتك.

وبطاقة الائتمان تعتبر أيضاً بطاقة تحقيق شخصية ذات جانب خاص واحد. ويتمثل هذا الجانب في أنه يتيح لك اقتراض النقود فور إتمام الشراء علي وعد بالسداد فيما بعد. وعندما تشتري شيئاً فإنك توقع علي بطاقة ائتمان وعقد بيع يخلق دينا باسمك. إنك تقول «أوافق علي دفع ثمن هذه السلع عندما ترسل لي شركة بطاقة الائتمان كشف حسابي. وبعد الحصول علي كشف حسابك من شركة بطاقات الائتمان، فيتعين عليك دفع المستحق عليك لعمل هذا الدفع فإنك تحتاج للنقود، تحتاج لأن يكون لك أموال في وديعتك لكي تستطيع كتابة شيك لك لشركة بطاقات الائتمان.

### **العملات المركبة:**

هناك مثال بارز لنوع غير عادي من النقود وهو العملة المركبة. ومن أبرز الأمثلة المعاصرة علي ذلك وحدة النقد الأوروبية (European Currency Unit) والتي يطلق عليها اختصاراً الإيكيو ECU. وتتكون وحدة العملة الأوروبية (الإيكيو) من مجموعة مختلفة من النقود الأوروبية المقدره بمعامل يمثل الأهمية النسبية لكل اقتصاد. بعبارة أخرى هي وحدة حسابية تتحدد قيمتها بمتوسط الوزن الترجيحي لقيمة عملات الدول الأعضاء. ولكل عملة من عملات الدول

الأعضاء سعر مركزي مقابل وحدة النقد الأوربي.

وتعرف وحدة النقد الأوربي « بسلة » من العملات من كل العملات الاثنتي عشرة للدول الأعضاء في الجماعة الأوربية (استبعدت عملة البرتغال وأسبانيا في الأصل منذ ١٩٨٩) والأهمية النسبية لكل عملة في السلة تعتمد على الأهمية النسبية لاقتصاد ذلك البلد ويعاد تحديدها كل سنتين.

فإذا كان لديك سلة بالفعل ووضعت فيها العدد المناسب من البنسات والعملات الملائمة من الأحد عشر بلدا الأخرى، يمكنك القول بأن السلة كانت تحتوي على وحدة نقد أوربية، رغم أنه يجب الاعتراف بأنك ستواجه مشكلة فنية حيث ستحتاج أجزاء من البنسات الكرون وغيرها. وبالمثل، إذا أودعت مقادير ملائمة من كل عملة من العملات الاثنتي عشرة في مصرفك يمكنك الإدعاء بأن لديك ١٠٠٠ وحدة نقد أوربية. وبلا حظ أنه إذا تغيرت قيمة إحدى العملات في سلتك أو في وديعتك المصرفية، فإن قيمة وحدة النقد الأوربية سوف تتغير أيضا.

علي سبيل المثال، إذا انخفضت قيمة الكرون، فإن وحدات النقد الأوربية التي تملكها سوف تشتري عدة دولارات أقل، أو جنيهات أقل، إذا أردت أن تحولها كلها إلي دولارات أو جنيهات. وهكذا فإن قيمة الدولار أو الجنيه في ضوء وحدة النقد الأوربية يمكن أن ترتفع. ولكن قيمة الكورون مقابل وحدة النقد الأوربية يمكن أن تنخفض حيث ستحتاج لعدد أكبر من الكرونات لشراء المقدار الملائم من العملات لتعويض وحدة النقد الأوربي.

ويمكن قياس الأشياء بوحدات النقد الأوربي وبذلك تستخدم وحدة النقد الأوربي من جانب الجماعة الأوربية لقياس أشياء مختلفة. علي سبيل المثال، استخدمت في قياس مكاسب إنشاء السوق الأوربية الموحدة عام ١٩٩٢ عندما يتعين إزالة كل الحواجز التجارية داخل الجماعة الأوربية. وتم قياس الكسب بما يتراوح بين ٧٠ و ٩٠ بليون وحدة نقد أوربية. وتم قياس بعض الودائع المصرفية

بوحدة النقد الأوروبية أيضا. وهذه الودائع يمكن أن تستخدم كوسيلة تبادل ، بشرط موافقة طرفي التبادل. وكانت المدفوعات بوحدة النقد الأوروبية قاصرة بدرجة كبيرة على الصفقات التي تتم فيما بين البنوك المركزية.

ويعتبر توصل الدول الأوروبية إلى عملة أوروبية موحدة ، هو من أعظم التجارب الدولية في تنظيم عدة مناطق عملة وطنية في عملة واحدة. وبعد أن كانت وحدة النقد الأوروبية تتكون من سلة من عملات الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، فإنه مع بداية يناير عام ١٩٩٩ تم الاعلان عن ميلاد وحدة نقدية أوروبية موحدة هي اليورو. وقامت الدول المشتركة في الاتحاد النقدي بتحديد أسعار صرفها بشكل دائم ، وهكذا حل اليورو محل الإيكيو.

وبدأ البنك المركزي الأوربي تنفيذ مسؤولياته كاملة. ومنح السلطة الكاملة في الرقابة علي صياغة وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد . وسوف يتولي السياسة النقدية، وسوف يتكون النظام النقدي الأوربي من البنك المركزي الأوربي والبنوك المركزية الوطنية للدول المشاركة.

وفي الأول من يناير سنة ٢٠٠٢ كانت بداية تداول اليورو كعملة ورقية ومعدنية علي كل المستويات، وكان متوقعا أن تمتد هذه المدة لمدة ستة أشهر أخرى.

وفي يوليو ٢٠٠٢ كان يتعين استبدال كل عملات الدول المشتركة في الاتحاد النقدي الأوربي كلية بواسطة العملة الأوروبية الوحيدة اليورو (وقد كان ) وهكذا سجل السطر النهائي في سيناريو التغيير الذي قامت به أوروبا.

ومن المنتظر أن تشكل البدايات الأولى لاستعمال اليورو حدثا هاما علي مستوى العلاقات النقدية الدولية وكذلك علي مستوى النظام النقدي الدولي.

ويرى البعض أنه نظرا للمساحة التي يمثلها اليورو واستقرار السياسات في هذه الدول، فضلا عن إمكانيات التكامل والاندماج بينها فمن المنتظر أن يجعل كل هذا من اليورو عملة دولية رئيسية.

## النقود الإلكترونية

مع بداية القرن الحادى والعشرين وبداية الألفية الثالثة استرعى انتباه الجميع -بجلاء شديد- التقدم العلمى المذهل الذى ظهر على الساحة الدولية، وهو بلاشك ثمرة تطور طويل .

لذلك يدور الحديث الآن عن ثورة صناعية جديدة قوامها المعلوماتية بكافة عناصرها، لذلك يسميها البعض بالثورة الصناعية الثالثة ويسميها البعض الآخر <sup>(٢)</sup> بالثورة الالكترونية .

ولاغرو فإن النقود الالكترونية تعد ثمرة حقيقية من ثمار هذا التقدم العلمى المذهل.

إن السمة الرئيسية التى تميز كل العصور هى دور الاختراعات والاكشافات العلميه. إنها- وبصفة أساسية- مكاسب انتاجية والمسئولة حتى يومنا هذا عن النمو الاقتصادى.

لذلك يلاحظ أن الدول التى قطعت شوطا فى النمو الاقتصادى كأمریکا ودول أوروبا واليابان، تجد أساس نموها فى هذا الجانب.

إن عمليات الابتكار والابداع - فى كل المجالات- هى المسئولة اليوم بصورة أكبر مما حدث فى نهاية القرن التاسع عشر.

ومن ثمرات هذا التقدم العلمى المذهل أننا أصبحنا نسمع عن ظواهر مستحدثة لم تكن موجودة من قبل مثل: التجارة الإلكترونية ، النقود الإلكترونية ، البنوك الإلكترونية.. وغير ذلك من الظواهر المستحدثة.

### تعريف النقود الإلكترونية:

النقود الإلكترونية هى وحدات أو رموز ذات قيمة نقدية يمكن عدها ونقلها على شبكات إلكترونية لتكون وسيلة للدفع على خطوط. وعرفها البعض الآخر

بأنها: علامات إلكترونية ممثلة لقوة شرائية وتسجل علي دعامة لاتشبه الحساب المصرفي التقليدي والأمر سواء لحامل العملة الإلكترونية أو العملة الافتراضية.

وعندما ظهرت النقود الإلكترونية ثار العديد من المخاوف خاصة فيما يتعلق بحماية المستهلك واحترام التشريع ومراقبة المصدرين وأثر تلك النقود علي السياسات النقدية. ولأهمية وجود نظام مالي مستقر وسياسات نقدية تضمن استقرار الاقتصاد الكلي فقد قام بنك التسويات الدولية في عام ١٩٩٧ بإعداد تقييم أولي مفصل حول النقاط السابقة.

وقد قام بنك التسويات الدولية بتعريف عدة نقاط أساسية تهم المستهلك والمورد والسلطات العامة فيما يتعلق بإنشاء واستخدام النظام المالي الإلكتروني وإعداد سياسات قومية. وتجدر الإشارة إلي أن النقود الإلكترونية لم تكتسب أية أهمية حتى وقتنا الحالي علي عكس ما كان متوقعا، ويبدو أن المستهلك لم يتحمس بعد لإجراء المعاملات المالية الصغيرة بالنقود الإلكترونية والتي كانت تختص بها في بادئ الأمر. بالإضافة إلى ذلك فإن الحد الأدنى للمدفوعات التي تتم بكارث الائتمان (البديل الأساسي للنقود الإلكترونية) لا يتوقف عن الانخفاض.

ومن جانب آخر نجد حاليا إجابات على المخاوف التي تتعلق بأمن المدفوعات بكروت الائتمان. فإن حماية المستهلك في حالة الغش أو الضياع أو عدم القدرة على إصدار نقود إلكترونية لا يسبب مشاكل مختلفة عن تلك المتعلقة بوسائل الدفع الحالية، ويمكن للسلطات العامة حل تلك المشاكل في إطار التشريعات والتنظيمات الحالية.

وبالنسبة لاحترام التشريع واستخدام النقود الإلكترونية في المعاملات ذات القيمة المحدودة فهي لا تسبب مشاكل خاصة مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي أو أية مخالفات مالية أخرى، إذا سمحت النقود الإلكترونية بتحويل مبالغ هامة مع عدم كفاءة الأنظمة الإلكترونية للتسجيل والمتابعة، وقد يحاول

البعض القيام بتحويلات دولية للنقود الإلكترونية إلى بلاد تفتقر إلى تشريع فعال إزاء غسيل الأموال . وكلما زاد تقدم النقود الإلكترونية كان من الضروري مراقبة احتمال حدوث جرائم والاهتمام بسن قوانين وتنظيمات جديدة. وتوجد مشكلة ثالثة تتعلق بآثار إصدار نقود إلكترونية على تنظيم ومتابعة المؤسسات المالية، إذا قامت شركات الائتمان المتواجدة بضمان عملية الإصدار سيستطيع النظام القانوني الحالي أخذ الاحتياطات اللازمة ضد مشكلات السيولة والمخاطر الناتجة من التشنيل.

وقد قام فريق العمل بشرح سبب أهمية وجود تنظيم ونظام جيد لمراقبة المؤسسات المالية والسياسات النقدية في عام (١٩٩٧) أما في عام (١٩٩٦) فقد قام الفريق بدراسة الشروط السابقة لخلق نظام دفع إلكتروني فعال والحفاظ على عمليات المراقبة الداخلية المناسبة. ومن جانب آخر إذا وجد مصدرين آخرون لزم خلق نظام قانوني خاص بهم. أما إذا ظلت المبالغ المستخدمة متواضعة فمن الأفضل اعتماد نظام مراقبة أقل صرامة، ويمكن التخوف بشكل خاص من إمكانية إنشاء دوريات في دول تتمتع بنظام تشريعي أكثر مرونة من جانب المصدرين في ظل المدفوعات الدولية. وبالرغم من هذه المخاوف فيجب تجنب اعتماد السياسات القومية الصارمة التي تضع العراقيل أمام المدفوعات الدولية.

أخيرا إن إصدار النقود الإلكترونية يمكن أن يضر البنوك المركزية فيما يتعلق بإصدار العملات وصياغة السياسة النقدية، لأن مثل ذلك النوع من النقود يمكن أن يحل محل النقود العادية. ويجب أن يتم ذلك الإحلال على نطاق واسع حتى لا يتعرض تمويل عمليات البنوك المركزية للضرر ( وكذلك دفع الأموال المتبقية لميزانية الدولة) .

إن تأثير النقود الإلكترونية على العرض والطلب وسرعة تداول العملة يمكن أن يؤثر بالتالي على إعداد السياسات النقدية لعدم وجود أية تنبؤات عن إحلال النقود الإلكترونية محل النقود العديدة والودائع المصرفية فإن آثار تلك الظاهرة

ما زالت متواضعة.

### خصائص النقود الإلكترونية:

باستقراء تعريف النقود الإلكترونية يمكن القول بأنها تتميز بخاصتين جوهريتين هما :

**التحميل المسبق:** والذي يؤدي إلي التساؤل حول الطبيعة النقدية للإشارات المسجلة علي الدعامات.

وتتميز العملة أولا بالشخص القائم بالإصدار (البنك المركزي للنقود الورقية ومؤسسات الائتمان للعملات المصرفية) ثم بوظائفها (وحدة حسابية -قيمة الاحتياطي والمعاملات الممكنة داخل منطقة نقدية ) وأخيراً بقواعد التبادل أي الأنظمة التي تسمح بتجميعها أو بعبارة أخرى وسائل الدفع.

وفي حالة النقود الورقية لا تختلف وسيلة الدفع عن دعامة تخزين النقود (البطاقة أو الورقة) . أما بالنسبة للعملات المصرفية فيمكن تجميعها بمختلف وسائل الدفع التي تتميز عن دعامة التخزين (الشيك-تحويل الحساب) علي خلاف النقود الورقية فإن استخدام وسيلة من وسائل الدفع المصرفي لها قوة إبراء فورية لأن حامل كرت الدفع أو مصدر الشيك لا تبرأ ذمته تماما إلا عندما يتم تسجيل قيمة الدين في حساب الدائن. ومن الواضح أن «النقود الورقية» تمتلك تلك الخصائص وخاصة أنظمة التعبئة التي تسمح بإجراء صفقات أو معاملات مالية بين العديد من «القابلين» . وتسجل النقود إذن في ميزانية المصدر وفي الحساب المصرفي «للقابلين» ، نظريا فإن حسابهم فقط (وليس تحويل الإشارة الإلكترونية) يحرر المشتري من دينه.

ويمكن أن تكتسب يوما الإشارة الإلكترونية المسجلة على الدعامة خصائص النظام النقدي بشكل كامل. وبذلك يصبح لها قوة إبراء فورية. لن يبحث التاجر الذي يتلقى الإشارة الإلكترونية عن تسجيل حسابه بالعملات المصرفية ولكن

سيعيد استخدامه في معاملات لاحقة. وبذلك ستستقل النقود الإلكترونية عن الأشكال النقدية الأخرى. وهذه الحالة تبدو نظرية جدا ولا يمكن تحقيقتها إلا على المدى الطويل.

**عدم الاستخدام:** في بعض الحالات للحسابات الفردية، مما يفسر استخدام اسم «النقود الإلكترونية» على عكس العملات المصرفية المعروفة فالأشكال المعروفة للنقود هي العملات الورقية (عملة مطلقة) والعملات المصرفية (ليس لها سعر قانوني).

وفي حالة العملات المصرفية يتعلق تحديد قيمة الائتمان بحساب العميل مما يعنى معرفة مواعيد تحصيل الدين الموجود في حيازة صاحب الحساب . على العكس لا يمكن أن يقيم البنك المركزى الأصول كعملات ورقية إلا من خلال نظرة شمولية، لأن حامل تلك العملات هو وحده الذى يعلم مبلغ دينه لدى البنك المركزى وفي الحقيقة نجد أن ظاهرة النقود الإلكترونية لها معنيان:

**نقود إلكترونية تشبه بخصائصها العملات المصرفية:** ترى العديد من المشاريع أن حامل النقود الإلكترونية أو حامل النقود الافتراضية ليس إلا مرآة للحساب بالنقود الإلكترونية، فإن صاحب الحساب هو المصدر والأمر يتعلق ببساطة بالعملات المصرفية المخصصة لوسائل دفع جديدة (حالة مشابهة لحالات شيك السفر).

**نقود إلكترونية بالمعنى الحرفى:** بما أن حامل النقود هو الوحيد الذى يعلم بمبلغ دينه على المصدر فإن مصطلح العملات الإلكترونية المتداولة الموجودة في دين المصدر لا تشبه بشكل مباشر حساب مصرفى فردى.

لا يوجد حالياً أى نظام يجمع الشروط الثلاثة اللازمة لوصف النقود الإلكترونية بالمعنى الحرفى (نقود إلكترونية مسجلة في حساب مصرفى تقليدى) ومن ناحية أخرى فإنه يمكن للمصدر أن يقوم بمتابعة الحساب إذا تم تسجيل النقود الإلكترونية على عكس العملات الورقية. وهذا يستنزم عدم إجراء أى

تحويل من حامل نقود إلى حامل نقود آخر وإلا تظل النقود الإلكترونية مجهولة. وأخيرا تجدر الإشارة إلي أن الأمر لا يتعلق بتعريف قانوني. في الواقع فإنه لم يتم تعريف «النقود الإلكترونية» قانونا كما هو الحال مع النقود المصرفية.

إن القانون النقدي لا يعرف إلا الوحدات النقدية والسعر القانوني بالمقارنة مع البطاقات الصادرة من البنوك المركزية (والوحدات الصادرة من الخزنة العامة) ويحدد القانون النقدي السعر القانوني للبطاقات والوحدات بمقتضى نظام الشخص المصدر، وتلك المعاملات النقدية هي الوسائل الوحيدة للدفع الصادرة عن السلطة أو المؤسسات المتخصصة التي تعينها السلطة لهذا الغرض.

ولما كان القانون النقدي لا يختص بالأسئلة المرتبطة بالنقود الإلكترونية وجب اعتماد قانون نقدي متخصص بتلك المسألة. ولا يمكن أن تستفيد النقود الإلكترونية إلا من نظام مساو لنظام العملات المصرفية.

### **شروط نجاح النقود الإلكترونية:**

شكل بنك التسويات الدولية في عام ١٩٩٦ فريق عمل لبحث عدة مسائل متعلقة بالنقود الإلكترونية، واستهدفت الدراسة إظهار أهمية العديد من جوانب النقود الإلكترونية.

وتتمثل أهم هذه الجوانب فيما يلي.

١- الشفافية: يمكن أن يقوم مستخدمو تلك النقود باختبارات حذرة إذا قارنوا بين فوائد مختلف أنظمة النقود الإلكترونية إذا تمتعت الخصائص والتكلفة والمخاطر المرتبطة بتلك الأنظمة بقدر كاف من الشفافية، وسيكون من المجدي إعلام المستهلك بحقوقه وبمنحه المعلومات الكافية عن القائم بإصدار النقود الإلكترونية والتزاماته تجاه المستهلك، وبيان إمكانية حصوله علي تأمين علي وديعته أو أي ضمان آخر، وإعطائه المعلومات المتعلقة باستخدام نقوده الشخصية.

٢- **سلامة الأموال:** من المهم أن تركز أموال القائم بإصدار النقود الإلكترونية علي سيولة ورأس مال ومراقبات داخلية ملائمة. ويجب أن يكون مستوى السيولة كافيا لضمان استجابة الشخص المصدر لطلب الأصول، ويجب أن تضمن سياسة الاستثمار قدرة نظام النقود الإلكترونية ويجب إنشاء سياسات وإجراءات لمواجهة المخاطر وعمليات المراقبة الداخلية التي تسمح بالحفاظ على سلامة أموال هذا النظام.

٣- **الأمن التقني:** لإجراءات الأمن التقني أثر عميق علي المصدقية المالية والإدارية لنظام النقود الإلكترونية، ويجب وضع تلك الإجراءات في إطار كلي لحماية النظام ضد أى محاولة للغش أو التزوير.

٤- **التعرض لمخاطر المخالفات الجنائية:** يمكن أن يحدد مفهوم أنظمة النقود الإلكترونية المخاطر التي قد تنتج عن الاستخدام غير المشروع لذلك النوع من النقود وتضر بتلك الأنظمة ويجب إذن إعداد تقييم واقعي لنقاط الضعف إزاء تلك المخاطر.

وحتى يمكن الحديث عن النقود الإلكترونية باعتبارها شكلا جديدا من أشكال النقود فيجب أن يتوافر في تلك النقود خاصية القبول والشمولية والقابلية للتحويل.

وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الدفع الإلكترونية لم تحظ بعد بالثقة الكافية من قبل التجار والمستهلكين ، لكن هناك جهودا عدة تبذل من أجل تأمين وضمان هذه الوسيلة كوسيلة حديثة من وسائل الدفع.

### **حافطة النقود الإلكترونية:**

حافطة النقود الإلكترونية (Porte monnaie électronique) أو الصندوق الإلكتروني: هي عبارة عن حافطة نقود مجازية (virtuelle) يمتلكها المشتري لدى مؤسسة مالية متخصصة ويتم تحويلها بإيداع رصيد مالي مستخدما بطاقة

اعتماده المصرفية. وعلي غرار حافظة النقود التقليدية. وكلما قام المشتري بعملية شراء يتم خصم الثمن من حافظة نقوده لتضاف إلى حافظة نقود البائع المتواجد في نفس المؤسسة المالية.

إلى جانب ذلك وضعت شركة Digicash نظام حافظة نقود يختلف قليلا عن النظام السابق، فالعميل يقوم بفتح حساب لدى مؤسسة مصرفية تتعامل مع الشركة المذكورة، ويقدم المصرف إلي العميل برنامجاً خاصاً يسجله على جهازه ويسمح بتبادل المعلومات ما بين حافظة نقوده وحافظة النقود المتواجدة على جهاز المشتري.

وتمتاز هذه الوسيلة بأنها تحقق أمن تبادل النقد عبر شبكة الإنترنت بفضل استخدام طريقة حسابية متناهية الدقة. كما أنها تسمح في الوقت ذاته بتحديد شخص طرفي التعامل. أخيراً، من الناحية العملية تسمح هذه الطريقة بتسديد مبالغ ولو ضئيلة، كما أن تكلفتها أقل بكثير من طرق الدفع من خلال كروت الاعتماد المصرفية.

مع ذلك لا تخلو هذه الوسيلة من بعض أوجه الضعف. فمن الناحية الفنية، يتعين أن يكون كلا طرفي التعامل يملك حافظة نقود إلكترونية لدى ذات المؤسسة المالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يقال أنه في حالة تلف ذاكرة جهاز العميل بما يؤدي إلي طمس جميع المعلومات هذا يعنى ضياع الحافظة ومعها ماتبقى من رصيد.

من الناحية القانونية، تواجه الحافظة الإلكترونية عقبة أساسية، فعلى الرغم من أن العملة التي تودع إن هي إلا عملة مجازية، إلا أنها مبرئة للذمة، لذلك ذهب بعض الشراح إلى القول بأن ذلك يعتبر تعدد على سلطة الدولة في احتكار عمليات صك النقود،

إلا أن هذا الرأي يبدو أنه مبالغ فيه ولا يستقيم إلا في حالة ما إذا كانت المؤسسة المالية التي تصدر العملة الافتراضية لا تتمتع بصفة المصرف المالي الذي

يملك إجراء العمليات المصرفية ومنها الائتمان. ففي واقع الأمر غطاء العملة الافتراضية لا يكون إلا واحدا من اثنين: إما أن يقوم صاحب الحافظة بإيداع غطاء نقدي تقليدي إلى المؤسسة المالية، وإما أن تعطي المؤسسة المالية قرضا (ائتمائاً) إلى صاحب المحفظة. وفي الحالة الأولى لا يوجد إصدار لعملة ما لأن العملة المجازية الموجود في الحافظة يوجد لها غطاء بعملة حقيقية. وفي الفرض الثاني، فلا يوجد ثمة ما تمنع مؤسسة مالية من أن تمنح قرضا طالما كان ذلك وفقا للأصول المصرفية المتبعة في الدول المعنية.

ويعتقد الكثيرون حالياً أن الدفع بالعملة الإلكترونية التي تعتمد على الكارت بشكل سرى لن يستخدم إلا في الصفقات الصغيرة، وأكثر من هذا فمن خلال تكنولوجيا الكارت الذكي قد تضع بعض الحكومات قيوداً ثابتة علي المبالغ المسموح بوضعها في الكروت النقدية وعلي المبالغ التي يسمح بعبورها للحدود، وإحدى النتائج العملية المعلنة فيما يتعلق بالدمج الحديث لماستر كارت ومودنكس (شركة مالية إلكترونية) ، هو أن دمج أنظمة الدفع الفوري والمدين قد يزيد من المراجعة المالية للصفقات الصغيرة وفقاً للحدود التي يضعها المشرعون القوميون.

والأهم من كل هذا ، هو أن وضع هذه المفاهيم الجديدة الخاصة بالدفع والمتعلقة بالنظام المالي القائم حالياً غير واضحة، والمضمون الاقتصادي والقانوني الأكثر اتساعاً، والذي قد يعمل (ولو جزئياً) خارج نظام الصرف ليس واضحاً تماماً كذلك. وهما لهما أهمية كبرى للسياسات المالية والنقدية وتحديد القرارات المالية.

ويرتبط بالعملة الإلكترونية التجارة الإلكترونية التي يتزايد القلق منها بصورة كبيرة، حيث يتخوف من أن تزيد من فرص الإجرام، في انتقال الأموال بطريقة غير قانونية من مكان لمكان والإشتراك في غسيل الأموال، وتتزايد هذه المخاوف من سماح بعض التكنولوجيات الجديدة وتكنولوجيا العملة الإلكترونية

التي تعتمد على الكارت بإجراء صفقات سرية تماما، ويخاف البائعون من أن مشكلات الأمن في أنظمة الدفع السرى قد تمنع فمهم.

### **المخاطر التي تواجه النقود الإلكترونية :**

تواجه النقود الإلكترونية مخاطر متعددة منها ما يتعلق بالناحية المالية ومنها مايتعلق بالأمن.

**من الناحية المالية:** فإن عدم قدرة المصدر علي مواجهة التزاماته لأسباب تتعلق بالسيولة -مثلا- كأن لم تكف الأصول لتلبية مطالب حاملي النقود في المواعيد المحددة، أو أسباب تتعلق بالقدرة: لم تكف الأصول لتغطية قيمة العملة الصادرة.

**من الناحية الفنية :** فإن عدم كفاية الأمن الفنى فى عملية الإصدار، ثم أثناء تداول النقود يمكن أن يؤدي إلى تدمير المعاملات النقدية الإلكترونية كما يمكن أن يسمح بالتزيف.

وفى الحالتين يمكن أن يكون لفشل مصدر النقود الإلكترونية آثار سيئة متعددة علي : حاملي النقود الإلكترونية الذين يواجهون خطر تدمير أو ضياع نقودهم الإلكترونية. وعلي الأجهزة حيث يمكن أن يؤدي فقد الثقة في النقود الإلكترونية إلى فقد الثقة في النظام المصرفي والمالى.

ولايمكن للسلطات المصرفية أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ذلك الخطر المضاعف، لأن حامل النقود الإلكترونية يجب أن يستفيد من تأمين مماثل لما يستفيد به حامل العملات المصرفية ، وأمام ذلك يجب حماية إصدار النقود الإلكترونية من الخطر المحتمل.

### **خلاصة:**

باستقراء أنواع النقود المتعددة يلاحظ أننا عرفنا النقود بأنها وسيلة تبادل. وبشكل أدق، فإن النقود هى أى شىء يمكن أن يستخدم كوسيلة تبادل من جانب

الجمهور. وتشمل النقود النقد الذي يحتفظ به الجمهور ، والذي يستطيعون استخدامه كوسيلة تبادل، ولكنها تشمل أيضا بعض الأشياء التي لا يستطيع الجمهور انفاقها مثل النقود التي تحتفظ بها البنوك، وبعض الودائع المصرفية التي تحتفظ بها البنوك في البنك المركزي . لذلك فإن جزءا من النقود ليست نقودا حقيقية.

وثمة مشكلة أخرى في النقود تتمثل في أن هناك أنواعا من النقود لاتغطيها، وأهمها الودائع الشيكية Chequable deposits في البنوك التي تستخدم كوسيلة تبادل عندما تحول بواسطة شيكات. ويمكن سحب الودائع الشيكية عند الطلب بدون عقوبة.

## المراجع في الأشكال المختلفة للنقود:

د.أحمد محمد إبراهيم: «الاقتصاد السياسي»، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية، ١٩٣٥، ص١٤٦.

د.السيد عطية عبد الواحد، د.صاهر عبد العزيز سلامة: «التجارة الإلكترونية من وجهة النظر القانونية والاقتصادية»، دارالنهضة العربية ٢٠٠٢، ص٢١٦.

برجيه (بيار): العملة ودورها في الاقتصاد العالمي، ترجمة على مقلد، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٢، ص٢١.

رونسون (جوان)، إيتويل (جون): «مقدمة في علم الاقتصاد الحديث»، تعريب د. فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٨، ص١-٣.

د.زكريا نصر: «التقد والائتمان في الرأسمالية والاشتراكية»، مطبعة المدني، ١٩٦٥، ص١٧.

هدسون (جون)، هرنذر (مارك): «العلاقات الاقتصادية الدولية»، ترجمة د. طه عبد اللد منصور، د. محمد عبد الصبور محمد على، دارالمريخ، السعودية، ١٩٨٧، ص٧٥١-٧٥٢.

Amos: Economics, op.cit.,pp.267-268.

Anderson (E.), Gutmanis, Anderson (L.): Economic power in a changing international system., Cassell, Liondon & New York, 1999,p.141.

Bailly, Caire et autres: Economie monetaire et financière, op.cit.,p.26.

Bassino (Jean - Pascal), leroux(Jean-Yves), Michelena (Pascal): Monnaie et finance, Foucher, 2000,p.17.

Beks: The implication of introduction of the euro,... op.cit.,p.1.

Conseil national du credit et du titre ; Banque électronique , Août 1997,p.134-137.

David, Jaffré: La monnaie...op.cit.,pp.6-7, p.11.

Delas:Economie contemporaine, op.cit.,p.300.

De Mourgues: La monnaie, op.cit.,p.17-18.

Deusche Bank Research:Europes new currency, op.cit.,pp.13-14.

Ekelund & Tollison: Economics, op.cit.,pp. 653-654.

- European commission :Economic and monetary union.  
Luxembourg, 1996, p.21.
- Flouzat (Denise):Economie contemporaine , P.U.F.,  
1974.,pp.540-541.
- Goulvestre (Jean-Paul): Economie des Télécoms Hermes, 1997,  
p.25.
- Jurgensen (Philippe), Lebegue (Daniel): le tresor de la politique  
Financière, Montchrestien 1988,p.484.
- Hartmann: Currency, Competition, op.cit.,p.18.
- Harvey (Jack):Modern economics, op.cit.,p.278.
- Hyman:Economics, op.cit.,pp.706-708.
- Kennedy (Angus J.): The internet , the Rough Guide, 1999,p.4.
- Lipsey, Steiner, Purvis:Economics, op.cit.,pp.620-637.
- Mankiw:Macroéconomics, op.cit.,pp.186-187.
- Mayère (Anne) :Pour une Economie de l'information, 1990,p.195.
- Montoussé et autres;: Economie monétaire et financière, op.cit.,  
p.26.
- Moulard (Martine Peyrard): Les Paiements Internationaux,  
Monnaie et Finance,ellipses. 1996,pp.97-98.
- Niveau (Maurice), Crozet (Yves): Histoire des faits économiques  
contemporains, Quadrige PUF, 2000, pp.834 - 835.
- O.M.C.:Le commerce électronique et le role de l'omc,p.46.
- Parkin & King:Economics,op.cit.,pp.686-687, pp.690-692.
- Ragan & Thomas: Principles of economics, op.cit.,pp.375-376.
- Yesil (Magdalena): Creating the virtual store, john wiley & sons,  
Inc,1997,p.216.

## الباب الثاني

### الائتمان

يمثل الائتمان أهمية كبيرة في الاقتصاد الحديث سواء أكان ذلك في مجال الانتاج أم الاستهلاك . و نتناول فيما يلي التعريف بالائتمان و بيان صورته وأهميته وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: تعريف الائتمان وصوره

الفصل الثاني: أهمية الائتمان

الفصل الثالث: مخاطر الائتمان

## الفصل الأول

### تعريف الائتمان وصوره

نتناول في هذا الفصل التعريف بالائتمان والصور المختلفة التي يتخذها وذلك علي النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف الائتمان

المبحث الثاني: صور الائتمان

### المبحث الأول

#### تعريف الائتمان

الائتمان بمعناه الواسع هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة. ومن أبرز الأمثلة علي ذلك قيام بنك بتقديم قرض لشخص أو مشروع انتظارا لقيام هذا الشخص برد قيمة هذا القرض في المستقبل. فالبنك الذي يتخلى عن قيمة القرض الآن وهو المقرض ، إنما بادل قيمة حاضرة (وهي قيمة مبلغ القرض مليون جنيه مثلا) بقيمة آجلة يحصل عليها عند قيام المقرض بسداد قيمة القرض في المستقبل في الأجل المتفق عليه .

وبذلك يتضح أن الائتمان هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات.

وهكذا يظهر أنه لكي تتم عملية الائتمان ينبغي أن يوجد طرفان أحدهما مانح الائتمان (المقرض) ، والثاني متلقى الائتمان (المقرض) وهو في مثالنا مشروع أو شخص يحتاج للمال للقيام بمشروع ما.

## سعر الفائدة:

من البدهى أن من يتنازل عن ماله لفترة من الزمن لابد أن يحصل علي مقابل لذلك . ويسمى المقابل هنا سعر الفائدة، وعلي ذلك فإن سعر الفائدة هو الثمن الذى يؤدى لمانح الائتمان (المقرض ) مقابل منح الائتمان ، أو استعمال القرض.

ونظرا لأن معدل الفائدة هو السعر المدفوع مقابل استعمال المبالغ المقرضة ، فإنه <sup>(٢)</sup> مثل أى سعر، يتحدد عن طريق العرض والطلب. وبالتالي لو زاد عدد المقرضين واشتدت حاجتهم لعقد الائتمان فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة. وبالعكس يميل سعر الفائدة إلى الانخفاض إذا قل الطلب على الائتمان وقلت حاجة الناس إليه. ولعل ماسبق يفسر أسباب ارتفاع سعر الفائدة في المجتمعات الفقيرة حيث إن المدخرات تكون قليلة وبالتالي يقل عدد المقرضين في مواجهة الطلب المتزايد من المقرضين المحتاجين للمال. ومازال لهذه الظاهرة آثار في بعض قرى الريف المصرى.

## أسباب تفاوت أسعار الفائدة:

هناك أسباب متعددة تقف وراء تفاوت أسعار الفائدة أهمها:

### ١- المخاطرة:

إذا كان القرض بفائدة ينطوى علي درجة عالية من عدم تأكد سداده، فإن سعر الفائدة يكون مرتفعا، وبالتالي لو إفترضنا أن البنك يعطى قروضا بفرصة سداد قيمتها ٥٠٪ ، أى أن كل ١٠٠ قرض بفائدة يتوقع البنك سداد ٥٠٪ منها فقط، فهنا يتعين علي البنك أن يضيف حصة المخاطرة في سعر الفائدة الذى يدفعه المقرضون. ويجب أن تكون حصة المخاطرة من الضخامة بحيث يكفى لأن يكسب البنك نفس مقدار الفائدة كما لو كانت القروض تسدد له بمعدل ١٠٠٪ ، أى بأكملها.

## ٢- طول فائدة السداد:

بسبب عدم التأكيد واليقين من مسار أحوال الأسواق المالية، فإنه يلاحظ أنه كلما طالت فترة سداد القرض كلما ارتفع سعر الفائدة، لأنه من الصعوبة بمكان - في الغالب- معرفة كم سيكون سعر الفائدة في السنوات القادمة. فإذا افترضنا أن بنكا يقدم قرضا مدته سنتان وسعر فائدة ١٠٪، ولكن حدث أن زاد سعر الفائدة في العام التالي ووصل إلي ١٥٪، وطالما أن البنك قد ارتضى وقرر سعر فائدة قدره ١٠٪ فلا يمكنه المطالبة بإعادة إقراض تلك الأموال بسعر فائدة أعلى مثل ١٥٪، مما يترتب عليه ضياع إيراد معين كان محتملا بالنسبة للبنك المقرض. وعدم التأكد هذا يعنى أن القروض التي تحتاج لفترة سداد أطول تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، لمجرد احتمال ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل. ولذلك يكون من المنطقي أن يكون سند الخزانة الذي يسدد بعد ستة شهور ذا فائدة أعلي من سند الخزانة ذي الثلاثة شهور.

## ٣- السيولة:

يقصد بالسيولة سهولة تحويل الأموال إلى نقود، أو تحويلها من سوق مالية معينة إلي سوق مالية أخرى. والأموال الأكثر سيولة يكون سعر الفائدة عليها منخفضا. لأن عارضى الأموال يكونون مستعدين للتخلي عن جزء من الفائدة في حالة القدرة علي تحويل أموالهم بشكل أكثر سهولة. وهذا ما يجعل حسابات دفاتر التوفير تدفع فائدة أقل من شهادات الاستثمار. فالمدخرون يستطيعون سحب الأموال بسهولة جدا من حسابات دفاتر التوفير. ولكنهم لا يستطيعون سحب الأموال بنفس السهولة من شهادات الاستثمار.

## ٤- النفقات الإدارية:

تتقاضى المؤسسات المالية فائدة أعلي من المقرضين وهي عموما ما تكون أعلي من تلك التي تدفعها للمقترضين. وجزء كبير من هذا الفرق يرجع إلى

التفقات الإدارية. ولاغرو فإن قيام البنوك والمؤسسات المالية بتجميع الأموال وإتاحتها للمقترضين إنما تقدم بذلك خدمة كبيرة للاقتصاد القومي، ولأداء هذه الخدمة يتعين عليها أن تغطي نفقاتها وتحقق أرباحا كافية.

### أهمية سعر الفائدة:

تؤدى معدلات الفائدة وظيفه هامة جداً، فهي تقوم بتقسيم المبالغ القابلة للإقراض المعروضة على الاستعمالات المختلفة.

ويلعب سعر الفائدة دورا هاما مع المصادر المتعددة لتمويل رأس المال العضوى، لأنه في كل حالة يتم مقارنة المكاسب الناشئة عن رأس المال العضوى بالمكاسب الناشئة عن السوق المالية. فإذا كان رأس المال العضوى يكسب أكثر، فعندئذ سيتم شراؤه. أما إذا كانت مكاسب الفائدة أعلى فعندئذ لن يتم شراء رأس المال العضوى.

ويربط سعر الفائدة بين سوق السلع الرأسمالية والسوق المالى للحصول على الأموال اللازمة لشراء السلع الرأسمالية.

وبالرغم من أهمية سعر الفائدة و أهميته في الاقتصاد فإن الفائدة في معظم الأحيان كانت <sup>(١)</sup> شكلا من الدخل غير محبوب نسبيا ومشبوها نوعا ما. واعتقد أرسطو أن النقود غير منتجة ومن غير المناسب فرض الفائدة علي اقتراضها.

لذلك كان كينز يدعو إلى اتباع سياسة دائمة تستهدف خفض أسعار الفائدة لما في ذلك من تشجيع للإستثمار من جهة، والحد من جهة أخرى من عملية قيام طبقة غنية تعيش على إيراداتها، أى ملكيتها للأوراق المالية أكثر مما تعيش علي الإنتاج. وتوقع كينز زوال هذه الطبقة حتى يميل سعر الفائدة إلي الانخفاض حتى يصل إلي درجة الصفر. وهكذا استطاع كينز أن يرجع إلي مذهب أرسطو والكنيسة في العصور الوسطى بصدد الفائدة. لقد اعتقد كما فعل

القدماء أن المال في حد ذاته غير منتج.

## المبحث الثاني

### صور الائتمان

تتنوع صور الائتمان وتعدد حسبما كان الائتمان يتم داخل الجهاز المصرفي أم خارجه. فمن الممكن أن تتم عمليات الائتمان داخل الجهاز المصرفي، ومن أبرز الأمثلة عليها القروض<sup>(٣)</sup> التي تمنحها البنوك للأفراد والمشروعات ورجال الأعمال.

كذلك من الممكن أن تتم عمليات الائتمان خارج الجهاز المصرفي، ويسمى بالائتمان غير المصرفي، ومثالها عمليات الإقراض والإقراض التي تتم بين الأفراد بعضهم وبعض.

وعلي ذلك ينقسم الائتمان إلى ائتمان مصرفي وغير مصرفي. أما الائتمان المصرفي فهو ما يتم من عمليات إقراض وإقراض داخل الجهاز المصرفي ويتخذ الائتمان المصرفي صوراً متعددة من أهمها:

### الائتمان العيني والشخصي:

ينقسم الائتمان المصرفي من حيث تطلب ضمانات لمنحة إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني.

**والائتمان العيني:** وهو ما يتطلب للحصول عليه بعض الضمانات التي تكون غالباً في شكل أوراق مالية أو تجارية أو بعض العقارات... ويحكم تحديد الضمانات عدة مبادئ أساسية منها:

أن قيمة القرض ينبغي ألا تتعدى نسبة محددة من القيمة السوقية للضمانات المقدمة، مثال ذلك أن يكون محل الضمان المقدم عمارة سكنية قيمتها

مليون جنيه، في هذه الحالة لا ينبغي أن تزيد قيمة القرض على هذه القيمة وينبغي أن تكون قيمته في حدود نسبة معينة من هذه القيمة.

ولاشك أن مراعاة المبدأ السابق يجنب مانح الائتمان (المؤسسات المصرفية) الخسارة التي قد تنشأ بسبب انخفاض القيمة السوقية للضمانات (مثل انخفاض قيمة العمارة السكنية في المثال المذكور) ، ناهيك عن أن المقترض نفسه قد يعجز عن السداد.

لذلك ينص المشرع السعودي على أن « يحظر على المصرف أن يقدم قرضا أو يمنح تسهيلات ائتمانية بمبالغ يتجاوز مجموعها ٢٥٪ من جملة احتياطات المصرف ورأسماله المدفوع أو المستثمر لفرد واحد أو مؤسسة واحدة. ويجوز للمؤسسة أن ترفع هذه النسبة إلى ٥٠٪ ».

كذلك تراعى المؤسسات المصرفية عموما أن تكون الضمانات المقدمة يسهل تسويقها وبيعها بسهولة عند الضرورة حتى لا تظهر مشكلات عند القيام ببيعها للحصول على حقوق المؤسسات المصرفية.

**أما الائتمان الشخصي:** فهو لا يحتاج لضمانات لمنحه، لأنه عادة ما يمنح لبعض العملاء الذين عرفوا بقوة المركز المالي (مثل شركة عملاقة) والالتزام المستمر بالسداد في المواعيد، فضلا عن محافظتهم على سمعتهم ومركزهم المالي...

### **الائتمان الانتاجي والاستهلاكي:**

ينقسم الائتمان بحسب الغرض من استخدامه إلى ائتمان انتاجي واستهلاكي.

ويقصد بالائتمان الانتاجي: الائتمان الذين يخصص لتمويل العمليات الانتاجية في أى فرع من فروع الانتاج.

ويتم الائتمان الانتاجي عادة في صورتين :

-**الائتمان التجاري:** ويقصد به الائتمان الذي تقدمه المشروعات الانتاجية بعضها لبعض، ويكون ذلك في شكل منح آجال للدفع والأداء.

- **الائتمان النقدي:** وهو الائتمان الذي يقدمه أصحاب الأموال وخاصة البنوك إلي المشروعات في شكل مبلغ من النقود.

**الائتمان الاستهلاكي:** وهو الذي يستهدف تمويل شراء السلع والخدمات التي يحتاج إليها المستهلكون ولا يملكون الأموال الكافية لشراؤها، مثال ذلك اقتراض الأفراد لشراء الغسالة والثلاجة والتليفزيون وغيرها من السلع والخدمات التي يحتاجون إليها. وهكذا يستطيع الائتمان تمكين المستهلكين من شراء السلع والخدمات التي يعجزون بمواردهم الذاتية عن شرائها في مقابل الوعد بالسداد في المستقبل.

### **الائتمان العام والخاص:**

ينقسم الائتمان بحسب الشخص الذي يجريه إلى ائتمان عام وخاص. والائتمان العام هو الذي تعقده الحكومة أو أحد أشخاص القانون العام مثل المحافظة والمركز والمدينة والحى والقرية بغرض تغطية حاجتها للمال.

**أما الائتمان الخاص:** فهو الائتمان الذي يعقده أفراد القانون الخاص كالأفراد والمشروعات الخاصة بهدف تغطية حاجتها للمال، كمن يقترض لشراء شقة سكنية أو القيام بمشروع ما...

### **أنواع الائتمان بحسب أجله:**

يمكن تقسيم الائتمان بحسب المدة أو الأجل الذي يعقد فيه إلى:

**ائتمان قصير الأجل:** وهو ما تقل مدته عادة عن سنة (ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة أشهر) ، ويكون هدفه تمويل عملية سريعة، مثال ذلك الاقتراض من أجل شراء مواد أولية للمشروع، أو لدفع أجور للعمال...

**ائتمان متوسط الأجل:** وتتراوح مدته عادة من سنة إلى خمس سنوات ، ويكون هدفه تمويل عمليات يكون تداول المال فيها أقل سرعة من حالة الائتمان قصير الأجل.

**مثال ذلك:** الائتمان الذي يتم بغرض شراء آلات ومعدات بغرض التوسع في حجم المشروع.

**ائتمان طويل الأجل:** وعادة ما تكون مدته أطول من النوعين السابقين، وتزيد مدته عادة عن خمس سنوات ، وهو يذهب لتمويل عمليات تستغرق مدة زمنية طويلة نسبياً ، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع: الائتمان الذي تحصل عليه مشروعات استصلاح الأراضي وزراعتها، حيث إن هذه المشروعات تستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً حتى تنتج.

### **الائتمان غير المصرفي:**

الائتمان غير المصرفي هو ما يتم من عمليات اقراض واقتراض خارج الجهاز المصرفي . وهو يتخذ ثلاث صور هي:

(أ) قروض مباشرة.

(ب) قروض غير مباشرة من وسطاء المال غير المصارف.

(ج) الائتمان التجاري.

**والقروض المباشرة** تمثل تحويلاً للنقود من طرف إلى آخر. وعلى ذلك فإن القوة الشرائية للمقرض تنخفض بينما ترتفع هذه القوة الشرائية لدى المقرض. وهذا يعنى أن تقديم قرض ما قد يؤدي إلي سعي المقرض إلى تخفيض طلبه علي السلع والخدمات. أما الزيادة في طلب المقرض فقد لا تمثل زيادة صافية في الطلب علي الانتاج . وحينئذ ، فإن القرض لايسبب نمواً في النشاط الاقتصادي.

فإذا كان لدى المقرض أرصدة نقدية عاطلة، فإن استخدامه لهذه الأرصدة

في منح القرض يعنى أن المقترض يتلقى قوة شرائية لم تكن فى دائرة التعامل من قبل. وفي هذه الحالة، فإن الطلب الفعال على السلع والخدمات يرتفع بافتراض أن المقترض لن يترك هذه النقود عاطلة- ومن ثم ينمو النشاط الاقتصادى ويتسع نطاقه.

على أن هذا الاقتصاد الذى دعمته الزيادة المباشرة فى الاقتراض يمكن أن ينكمش أيضاً إذا انخفض هذا الإقراض نفسه. ويحدث هذا الانكماش إذا لم يقبل المقرضون على تجديد القروض أو يمتنعون عن عقد قروض جديدة ويتجهون إلى زيادة أرصدهم النقدية. وعلى ذلك فإن تقلب النشاط الاقتصادى صعوداً وهبوطاً لا يرجع إلى التغيرات فى معدل نمو العرض النقدى وحدها. فالتغيرات فى الطلب على النقود قد تولد ذبذبات فى أسواق السلع والخدمات.

**أما القروض غير المباشرة من خلال مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية فإن لها نفس الأثر العام الذى تمارسه القروض المباشرة على النشاط الاقتصادى.**

فعندما يستثمر الناس نقردهم لدى وسطاء المال (مثل شركات توظيف الأموال) فإن هؤلاء الوسطاء يقومون ، غالباً، بإقراض هذه النقود باستثناء نسبة صغيرة لمواجهة طلبات السحب المتوقعة. وكما هو الحال فى القروض المباشرة، فإن السلف التى يعقدها الناس بشكل غير مباشر من خلال وسطاء المال قد تتم باستخدام نقود سبق لهم إقراضها بشكل مباشر أو من خلال دخول سبق أن خصصت لإنفاقهم. وفي مثل هذه الحالة فإنه لن تكون هناك زيادة إضافية فى القوة الشرائية للاقتصاد القومى. أما إذا وضع الناس أرصدة نقدية عاطلة لدى وسطاء المال، فإن طلباً فعالاً جديداً سوف ينشأ، كما هو الحال فى الإقراض المباشر الذى يتم تمويله من خلال خفض الأرصدة النقدية . وبالمثل عندما يسحب الناس نقودهم من وسطاء المال ويحتفظون بها كأرصدة عاطلة، يحدث انخفاض فى الطلب الفعال على السلع والخدمات.

ومع أن مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية لا تستطيع أن تمنع تقلبات

النشاط الاقتصادي، إلا أنها تعمل على تلطيف هذه التقلبات. فالناس الذين يرغبون في زيادة ما في حوزتهم من النقود من خلال بيع الأسهم والسندات قد يضعون نقودهم في مؤسسات مالية غير مصرفية بدلا من الإبقاء عليها عاطلة.

وحيث إن هذه المؤسسات المالية غير المصرفية تقرض غالباً كل مالديها من نقود ، فإن التوسع في قروضها سوف يلغى كل أو أغلب الانخفاض في الإقراض الخاص.

وعلى ذلك فإن وجود المؤسسات المالية غير المصرفية قد يساعد على علاج التقلبات التي تحدثها التغيرات في الطلب على النقود. وإذا ما حدث ذلك فإنها تعيد توجيه الأرصدة التي يمكن إقراضها فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. والقطاع الذي يتلقى قروضاً سوف ينمو، بينما ينكمش القطاع الذي لا يحصل على أرصدة نقدية. وهكذا نجد أن الأشياء ليست وريدية بالنسبة للجميع. ولكن هذا الوضع أفضل من أن نجد كل واحد في وضع أسوأ إذا ماسعى الناس إلي زيادة ما في حيازاتهم من أرصدة نقدية عاطلة.

**وأما الائتمان التجاري** فينشأ عن البيع الائتماني المباشر (Sales on Credit) فمشتري السلع لن يعطى البائع نقداً، ولكنه يوقع له مستنداً يفيد أنه سوف يسدد قيمة ما اشتراه من سلع في موعد محدد أو في مواعيد معينة في المستقبل. وعلى ذلك فإن النقود لا تتداول في نفس وقت بيع السلع ولكن عندما يحين موعد أو مواعيد سداد الثمن. وهذا أمر يحدث في مجالات تجارة الجملة والتجزئة على السواء.

وقد نجد أنه في نفس الفترة التي يسدد فيها المشترون ما عليهم من ديون تنشأ ديون جديدة بفضل مشتريات ائتمانية جديدة. وعلى ذلك فإن مجرد وجود ائتمان تجارى لايعنى عدم استقرار في الطلب الفعال على السلع والخدمات. ففي وقت ما نجد أن الائتمان التجاري ينمو بشكل أكبر من تسديد قيمة المشتريات الائتمانية، والعكس صحيح. فالتغيرات الصافية في حجم الائتمان التجاري

تؤدي إلى إحداث تغييرات في الطلب الفعال على السلع والخدمات. وهذه التغييرات في الطلب الفعال يمكن أن تعمل على إما إحداث التقلبات الاقتصادية أو تدعيمها.

## الفصل الثاني

### أهمية الائتمان

يؤدي الائتمان وظائف متعددة سواء أكان ذلك في مجال الانتاج عموماً أم في مجال التنمية الاقتصادية، ونوضح فيما يلي أهمية الائتمان في المجالين السابقين وذلك علي النحو التالي:

المبحث الأول: أهمية الائتمان في مجال الانتاج

المبحث الثاني: دور الائتمان في تحقيق التنمية الاقتصادية

### المبحث الأول

#### أهمية الائتمان في مجال الانتاج

يؤدي الائتمان خدمة كبيرة لإثراء النشاط الاقتصادي عندما يتقدم لتمويل الاستثمار في الآلات والأجهزة والمعدات التي تحتاجها المشروعات الإنتاجية . لاسيما أن هذه المشروعات لن تحقق أرباحاً بين عشية وضحاها ، وإنما تحتاج لبعض الوقت حتى تستطيع تسويق وتصريف منتجاتها ثم الحصول على العائد من كل ذلك. هنا يلعب الائتمان دوراً هاماً في تمكين هذه المشروعات من البدء في الانتاج والتشغيل.

فعن طريق الائتمان يحصل رجال الصناعة والتجار والمشروعات والأفراد علي القروض التي تلزمهم للقيام بمشروعاتهم على إختلاف أنواعها.

وهكذا يستطيع الائتمان أن يزود الدولة بطاقة تمويلية كبيرة يترتب عليها زيادة مستوى الاستثمارات في الدولة. فكل حشد للأموال يخصص للاستثمارات الانتاجية يولد مزيداً من الادخار في الاقتصاد.

وتعتبر المؤسسات المتخصصة في الادخار والاستثمار من المظاهر المألوفة في معظم الاقتصاديات في العالم. فقد أسفر تطور قوى السوق عن خلق مؤسسات متخصصة في جمع الأموال من مختلف الموارد، واستثمارها في أوجه الصرف المختلفة. ولهذه المؤسسات عدة مزايا أهمها:

١- أن استثمار المدخرات عن طريق هذه المؤسسات يجعل هذه الأموال المتجمعة من مصادر مختلفة أكثر فاعلية من استثمار كل منها على حدة، هذا فضلا علي أنه لو استثمرت هذه الأموال- كل على حدة فإن هذا يتطلب تكاليف باهظة مما يجعل الأرباح ضئيلة جداً.

٢- سوف تمكن هذه المؤسسات المستثمر من أن يخفف من تبعه مسؤولياته بطريقة غير ميسرة، إذا اتخذ الاستثمار طريقا مباشرا. أن وضع هذه الأموال في مؤسسات كهذه يمكن أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة من استثمار أموالهم على نطاق واسع، في الصناعات والمشروعات المختلفة، الأمر الذي يقلل من المخاطر التي يتعرض لها رأس المال منفردا عند استثماره في الصناعة مباشرة.

ولاشك أن هناك عديدا من المزايا في تجميع رؤوس الأموال في القطاعات المختلفة عن طريق مؤسسات الائتمان، فتصرف الأموال في التصنيع أو الاسكان أو الاستثمارات الحكومية أو غيرها، يتطلب أنواعا مختلفة من الخبرة، ومن الطبيعي أن المستثمر الفردي لا تتوفر لديه الكفاية التي تتوفر لهذه المؤسسات ذات الخبرة الطويلة، ومن هنا نشأت مؤسسات الائتمان المختلفة مثل جمعيات الإسكان المتخصصة في تمويل بناء المساكن، والبنوك الزراعية المتخصصة في التسليف الزراعي، والبيوت المالية المتخصصة في إقراض المستهلك، والبنوك التجارية التي توجه رأس المال إلي أنواع مختلفة في ميادين الصناعة والتجارة وغيرها.

وفي معظم الاقتصاديات الصناعية، نجد أن هذه المؤسسات قد تطورت بسبب عمليات السوق المختلفة، ولم تصل إلي درجتها الحالية من التنظيم إلا بعد

فترة طويلة من التطور والخبرة. وصحيح أنه في بعض الحالات الاستثنائية التي لم تغط فيها الحاجات الجديدة، أنشئت وكالات رسمية لكي تملأ الثغرات في نظام الائتمان. وقد أنشئت هذه المؤسسات لكي تتعامل مع قطاعات الاقتصاد، التي تكون نفقاتها وصعوبة الإدارة فيها مثلاً، سبباً في إحجام المؤسسات الخاصة عن الإسهام فيها.

وعلى وجه العموم، فقد أقيمت هذه المؤسسات الرسمية حتى تتمكن من سد النقص الذي نجم نتيجة لذلك.

إن أهمية المؤسسات بالنسبة للاقتصاد النامي واضحة إلى حد كبير فضغط الفقر هناك حاد جداً، لدرجة أن الحاجة لمثل هذه الوكالات المتخصصة في تمويل الاستثمار لا يمكن أن تترك ببساطة لمراحل التطور البطيء.

أما في الدول المتقدمة اقتصادياً، فإن الحاجة لهذه الوكالات الرسمية غير جوهرية، ذلك لأن إمكانيات الربح فيها عظيمة، لدرجة أنها تعمل على انعاش الاستثمارات الفردية ويحدث عكس ذلك في الدول المتخلفة اقتصادياً.

والاقتصاد يكون متخلفاً بالتأكيد، إذا كانت القوة الانتاجية للجزء الأكبر منه غير قادرة على جذب الأموال الخاصة للاستثمار، وإذا كانت المؤسسات التي توجه القطاعات المختلفة عاجزة عن التحرر من سيطرة قوى السوق. فإذا كان الحال كذلك أصبح من الضروري إنشاء مؤسسات جديدة تعمل تحت إشراف الحكومة، تعمل على استثمار مدخرات الأفراد في الدولة والأموال الأخرى التي يمكن الحصول عليها من الخارج، بطريقة صحيحة تضمن تحقيق أقصى حد للنمو الاقتصادي بدلاً من ترك هذه الأموال لقوى السوق المختلفة، مما يسبب أضراراً جسيمة من الصعب إصلاحها.

## المبحث الثاني

### دور الائتمان في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن العامل الأساسى والمسئول عن النمو والتقدم هو معدل تراكم رأس المال ، بحيث أن رأس المال: يحتل المركز الرئيسى والاستراتيجى في عملية التنمية الاقتصادية إلى جوار العوامل الأخرى. أو كما يقول ابن خلدون « أن الفائض هو موتور ومحرك النمو الاقتصادى ، وعنده أن النمو الاقتصادى وتألق الحضارة يعتمدان على استعمال الفائض».

والمسئولية الاقتصادية الرئيسية التي تواجه حكومات الدول المختلفة تتمثل في زيادة حجم تكوين رأس المال، ويمكن أن يتم ذلك بالاستثمار الحكومى المباشر، وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال الاعفاءات الضريبية، والدعم أو التعريفات الوقائية... وماشابه ذلك، وبتوجيه الجهود الحكومية والجهود الخاصة.

لقد أصبح من المسلم به الآن فى الاقتصاديات الحديثة أن النمو فى الاقتصاد المعاصر لا يتم بطريقة عفوية بل على الأقل ينبغى تشجيعه وتصحيحه من قبل الدولة. وذلك<sup>(٣)</sup> عن طريق وضع الخطط المتكاملة التي توضح برنامج عمل الاقتصاد القومى فى كافة المجالات.

وينبغى النظر إلى تكوين رأس المال فى الاقتصاديات المتخلفة فى ضوء الخصائص الأساسية التي تميز هذه الاقتصاديات.

فأحد الخصائص الأساسية للاقتصاديات المتخلفة هو نقص المعدات الرأسمالية بالنظر إلى السكان والموارد.

وفى مثل هذه الاقتصاديات يعتمد السكان على معدات إنتاج بدائية انتاجيتها ضعيفة. المطلوب إذًا لمثل هذه الاقتصاديات هو زيادة المعدات الرأسمالية ، ولكن توجد صعوبات كبيرة أمام ذلك وتظهر فى جانب طلب وعرض رأس المال.

ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

إن من أهداف المؤسسات المالية في البلاد النامية هي جمع المدخرات من عدد كبير من الموارد الفردية. ومادامت هذه المدخرات<sup>(١)</sup> تدر ربحا مضمونا من استخدامها استخدامها صحيحا في القطاعات المختلفة، فإن الجمهور يثق في هذه المؤسسات ويقبل على إيداع مدخراته فيها. أما إذا لم تحقق له هذا الربح ، ولم يعد يأمن على ودائعه فإن هذه الأموال إما أن تتجه للخارج، وإما أن تبقى علي شكل مدخرات لانفع منها، وربما- وهذا أكثر احتمالا- لاتتجمع في هذه المؤسسات بالمرّة.

وكلما كان البلد أكثر تخلفا من الناحية الاقتصادية، كانت الحاجة ملحة لإنشاء مثل هذه المؤسسات التي تجمع وتستثمر مدخرات الأشخاص والهيئات داخل نطاقها. إن هذه المؤسسات تسمح باستثمار كميات صغيرة من المدخرات بطريقة ملائمة، وفي الوقت نفسه تستطيع تمويل الاستثمارات طويلة الأجل جماعيا.

ولما كانت هذه المؤسسات تستثمر مدخرات المجتمع في الاقتصاد من هذا النوع، فإن من الضروري لها أن يعضدها ضمان الحكومة، فالمخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار في الاقتصاد المتخلف، ولايستطيع الأفراد تقدير مدى هذه المخاطر ولايستطيعون كذلك تحملها علي كواهلهم.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة هامة وهي أن التوسع في الائتمان في حد ذاته لايستطيع أن يغذى التنمية الاقتصادية . ولما كانت التنمية محدودة لنقص الموارد الحقيقية لا الموارد النقدية، فإن زيادة الائتمان سوف تولد سلسلة من التضخم في الدخل النقدي والأسعار.

## الفصل الثالث

### مخاطر الائتمان

بالرغم من المزايا الإيجابية المتعددة التي يحققها الائتمان في دعم الاقتصاد القومي، إلا أنه يترتب علي عدم إدارته بكفاءة مخاطر متعددة.

فالاقتصاد القائم علي النقود يكون عرضة للتقلبات ليس بسبب التغيرات في معدل عرض أنموذ فقط، ولكن - أيضا - بسبب التغيرات التي تحدث في معدل الائتمان. كذلك تظهر المخاطر وبصورة واضحة في حالات العجز عن السداد وعدم كفاية الضمانات المقدمة في حالات معينة.

ولذلك فإنه ينبغي على المؤسسات المانحة للائتمان الاحتياط بصورة كافية في تقدير الضمانات اللازمة لضمان سير العمليات الائتمانية بصورة مأمونة.

## المراجع فى الائتمان:

- د. جلال أحمد أمين: «الاقتصاد القومى، مكتبة سيد عبد الله وهبه، ١٩٧٢، ص.٩٠.  
جورج سول: «المذاهب الاقتصادية الكبرى»، ترجمة د.راشد البراوى، مكتبة النهضة  
المصرية، ١٩٥٧، ص.١٨٧.
- د. زكريا أحمد نصر: «النقد والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية»، مرجع سابق، ص.٤٥، ٤٩-٥٠.  
سيجل: «التقود والبنوك والاقتصاد»، مرجع سابق، ص.٣٧-٣٩، ص.٢٢٠.  
مانسفيلد (ادوين)، بيهرافيش (ناريمان): «علم الاقتصاد»، مركز الكتب الأردنى، ١٩٨٨، ص.٣٣  
ص.٦٣٨.
- أ. محمد سامى الحلوانى: «السياسات الائتمانية للبنوك وبعض جوانبها التطبيقية»، مجموعة  
محاضرات البنك المركزى ١٩٨٩، ١٩٨٠، ص.١.
- نيفين (ادوارد): «أرصدة رأس المال فى الدول النامية»، ترجمة عبد الله حسين، الدار القومية  
للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر، ص.٣٧-٣٩.
- Ahuja (H.L.):**Advanced Economic Theory,op.cit.,pp.563-564.  
**Amos (O.):** Economics,op.cit.,pp.542-547.  
**Bramoullé, Augey:** Economie monetaire, cp.cit.,p.292.  
**Burkhead (J.):**Government Budgeting , op.cit., p. 464.  
**Dewett (K.) Varma (j.D.):** Refresher Course in Economic Theory  
,op.cit.,p.299.  
**Dymski (Gary A.):** Money as a time machine in the new financial  
world, Keynes, Money and the open economy, Essays  
in honour of paul Davidson, volume one, edited by  
philip Arestis, London, 1996,pp.94-95.  
**El Malki (Habib):**Surplus economique et développement, éditions  
Cujas, 1978, p.19.  
**Flouzat (D):** Economie Contemporaine , op.cit., pp.346-350.  
**Garsuault (Philippe), Priami (stéphane):** La banque, Economica  
Gestion, 1997,p.343.  
**Geours (Jean Saint):** Politique economique comparée,Paris, 1964  
-1965, p.122.  
**Jain (P.C.):**Text-Book of modern Economics,op.cit.,pp.351-352.  
**Lipsey (R.): Steiner (P.):** Economics,op.cit.,pp.384-400.  
**Maury (R.):**Economie Politique,op.cit.,pp.325-330.  
**Meurs :** Econoinie, Nathan, 1997,p.56.  
**Ragan & Thomas :**Principles of Economics, op.cit.,p.426.  
**Reynolds:** Microeconomics, op.cit.,pp.258-263.  
**Samuleson (P.): and Nordhaus (W.):** Economics , op.cit.. pp.718  
-726.



## الباب الثالث

### البنوك

يؤدى النظام المصرفى فى أية دولة وظائف متعددة على نحو يساعد على تحقيق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومى ، وتنمية الادخار والاستثمار المالى فى الدولة وكل ذلك بالطبع تحت إشراف البنك المركزى. والملاحظ فى الواقع أن التفاعل بين الطلب، وعرض النقد من أساسى للتغير فى الأسعار والنتاج والعمالة فى الاقتصاديات الصناعية الحديثة. ومن هنا تأتى أهمية دراسة البنوك التجارية، إذ تساعد المعلومات المكتشفة على فهم القوى المؤدية إلى التقلبات الاقتصادية والمالية والنقدية.

ونتناول فيما يلى دراسة البنوك التجارية والوظائف التى تؤديها فى خدمة الاقتصاد القومى وكيفية قيادة البنك المركزى لهذه البنوك وهى تؤدى وظائفها وذلك على النحو التالى:

#### الفصل الأول: البنوك التجارية

#### الفصل الثانى: البنك المركزى

## الفصل الأول

### البنوك التجارية

عندما نودع بعض النقود الورقية في البنك ، فهل تظل تلك الأوراق نقودا؟ وماذا يحدث عندما يقوم البنك باقراض النقود من وديعتنا إلى شخص آخر؟ وهل الاقراض بواسطة البنوك يخلق النقود؟

وكيف يوفق البنك بين اعتبارات السيولة والربح، وماهى أهم العناصر التي تتكون منها ميزانية البنك التجارى؟ ونتاول فيمايلى الإجابة عن الأسئلة السابقة وذلك علي النحو التالي:

**المبحث الأول:** التعريف بالبنوك التجارية وسبب تسميتها بالتجارية

**المبحث الثاني:** وظائف البنوك التجارية

**المبحث الثالث:** أثر المعلوماتية علي قيام البنوك التجارية بوظائفها

**المبحث الرابع:** مزايا وعيوب استخدام الحسابات الآلية في مجال الأعمال المصرفية

**المبحث الخامس:** ميزانية البنك التجارى

**المبحث السادس:** مشكلة البنك التجارى في الاختيار بين السيولة أم الربح

**المبحث السابع:** كيف تخلق البنوك النقود؟

## المبحث الأول

### التعريف بالبنوك التجارية وسبب تسميتها بالتجارية

إن كلمة بنك (Bank) مشتقة من الكلمة الإيطالية (Banco). وفي العصور الوسطى كان الذهب والفضة هما العملة السائدة في ذلك الوقت، ولتفادي حمل الأحجار الثقيلة التي كانت تحتوي على الذهب والفضة توصل الأفراد إلي إمكانية الاحتفاظ بها عند بعض الصيارفة والتجار حيث توجد لديهم أماكن آمنة، ويستطيعون إجراء معاملاتهم بمقتضى الإيصالات التي تمثل الذهب والفضة موفرين بذلك نفقات نقل هذه الأحجار الثقيلة فضلا عن توفير عنصر الأمان.

وهكذا أمكن إجراء المعاملات وسداد الديون بين الأفراد بإيصالات ورقية يحررها الصاغة والتجار، ثم أسفر التطور بعد ذلك عن طبع النقود الورقية لتمثل حقا في المطالبة بما يقابلها من ذهب وفضة . وترتب علي ذلك ظهور فكرة الأعمال المصرفية ، وبالتالي أمكن طبع الأوراق النقدية ومن ثم إقراضها لتمويل الأعمال التجارية . ثم أدى التطور بعد ذلك إلى توسع البنوك وقيامها بوظائفها المتعددة التي نراها في حياتنا المعاصرة.

ويتمثل عمل البنوك التجارية عادة في استلام ودائع تحت الطلب من العملاء ودفع شيكات العملاء المسحوبة على هذه الودائع واستلام ودائع إيداع وتدفع مقابلها سعر فائدة، وتقوم بمنح قطاع الأعمال والأفراد قروضا وتستثمر السندات الحكومية والخاصة، وتحصل شيكات العمليات الائتمانية لعملائها وتصدر شيكات مودعيها وتصدر شيكات على نفسها.

وتقوم العديد من البنوك إضافة لذلك بإصدار بطاقات ائتمان وتدير جدول الرواتب لعملائها من قطاع الأعمال، وتدفع فواتير عملائها من الأفراد وتقوم بالمناقصات لبيع أسهم الشركات، وتنشئ دوائر الأمانات لاستثمار أموال عملائها الأثرياء، وتبيع وتشتري العملات الأجنبية وغيرها من الأعمال. وهكذا باختصار

يطلق علي كثير من هذه البنوك اصطلاح « دكان التمويل ».

ولاتفرد البنوك بالقيام بهذه الأنشطة حيث تمارسها أيضاً منشآت مالية أخرى. إلا أن البنوك التجارية تمتاز عن المنشآت الأخرى بمدى تخصصها في قبول وخلق الودائع التجارية. فلا يوجد هناك منشآت مالية يوازي حجم ودائعها القابلة للسحب أو التحويل الفوري نتيجة إشعار من مودعها حجم الودائع التي بحوزة البنوك التجارية. وبذلك تقوم ودائع البنوك التجارية بوظيفة وسيط للتبادل بدرجة تتعدى أى خصوم ودائعية لدى أى وسيط مالى.

إن وظيفة البنوك المتعلقة باستلام الودائع تحت الطلب قد جعلت ومنذ زمن طويل من هذه البنوك موضع رقابة وتنظيم السلطات النقدية. فلا بد لهذه المصارف من الاحتفاظ باحتياطات نقدية كما تحددها السلطات، فضلاً عن التزامها باتباع قواعد مالية مصممة تجعل من البنوك مؤسسات مالية مستقرة. ويندر أن تخضع منشآت أخرى لمثل هذه الصرامة في التنظيم.

وفي انجلترا يعتبر البنك شركة رخص لها بنك انجلترا - أى البنك المركزى- بقبول الودائع وأن تعمل في المملكة المتحدة بموجب قانون البنوك لعام ١٩٨٧.

وتنقسم البنوك في انجلترا إلى مجموعتين أساسيتين هما: بنوك التجزئة وبنوك الجملة.

وبنوك التجزئة هي ملك البنوك التي تدير شبكة واسعة من الفروع وتقبل ودائع صغيرة من صغار المودعين. وتشمل كل بنوك هاى ستريت المعروفة بما في ذلك الأربعة الكبار في انجلترا--باركليز ، الويد ، ميدلاند ، وناشونال وستمنستر- البنوك الاسكتلندية الكبيرة - بنك اسكتلندا كايد سلسيل ، والبنك الملكى الاسكتلندى والبنوك الايرلندية الوطنية فى ايرلندا الشمالية. وتشمل أيضاً بنوك الادخار الائتمانية وبنك جيرو الوطنى.

وينوك الجملة قليلة الفروع وتقبل الودائع الكبيرة فقط، وغالبا تحدد حدا أدنى للوديعة بمبلغ ١٠٠ . ٠٠٠ جنيه ، ويمكن تقسيم تلك البنوك جانبيا إلى مجموعتين ، بنوك بريطانية وبنوك ماوراء البحار ، حسب البلاد التي ينتمى لها أصحاب تلك البنوك، وبنوك ماوراء البحار تعتبر فروعاً لبنوك في بلاد أخرى. وتحدد نسبة كبيرة من ودائعها بعملات غير الاسترليني ، رغم أن البنوك البريطانية تقبل أيضا ودائع غير استرلينية.

أما في مصر فقد عرف المشرع المصرى البنوك التجارية بأنها هى البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجى وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومى، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزى.

وفي فرنسا عرف قانون ٢٤ يناير لسنة ١٩٨٤ البنوك التجارية بعبارات مقاربة لكلام المشرع المصرى وركز على أن الوظيفة التقليدية للبنوك التجارية هى وظيفة حفظ ودائع الأفراد.

وهكذا يظهر أن الصفة الغالبة فى البنوك التجارية أنها تقوم بحفظ ودائع الأفراد والمشروعات وحقهم فى السحب عليها، كما يضاف لهذه الوظيفة وظيفة قيامها مباشرة بعمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى، فضلا عن قيامها بمزاولة عمليات التمويل الداخلى والخارجى على نحو يتوافق مع تحقيق أهداف الدولة.

### **سبب تسمية البنوك بالبنوك التجارية :**

ظهر مصطلح «البنوك التجارية» فى آراء المنظرين فى القرن التاسع عشر. فقد اعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن علي المصارف أن تقصر قروضها علي القروض قصيرة الأجل وذات الأهداف التجارية مثل قروض المزارعين حتى يحصدوا محاصيلهم ، وقروض تمويل المخزون السلعى للتجار والعاملين فى الصناعات

التحويلية. واعتقدوا بأن هذا النوع من القروض يتسم بصفة التصفية الذاتية لأن السلع التي توضع كرهينة علي القروض ستؤدى عند بيعها في المستقبل القريب إلى توفير النقود اللازمة لدفع القروض . وكانت هذه النظرية والمعروفة « بنظرية القروض التجارية» (Commercial loan Theory) أو نظرية الفاتورة الحقيقية شائعة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. (Real Bill Theory).

وتعتبر هذه النظرية صحيحة علي الأقل فيما يتعلق بالتالى: نظراً لأن الودائع تحت الطلب تشكل المصدر الأساسى لأموال المصرف . ونظراً لكونها مهيئة للسحب نتيجة طلب كتابى من مودعها الذى قد يحتاج نقوداً سائلة ، أو يسحب عليها شيكاً لصالح فرد آخر ليس بالضرورة من أحد عملاء البنك توجب على هذا البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية. وينظر إلي بنك ما علي أنه يحتفظ بسيولة نقدية إذا كان بحوزته نقداً أو قدرة على تحصيل النقد بشكل يؤهله لتلبية طلبات السحب غير المتوقعة من قبل المودعين. أما إذا أقدم البنك على منح قروض طويلة الأجل، فإنه يكون بذلك قد جمده أصوله بشكل يخفض مستوى السيولة لديه. ولكن القروض قصيرة الأجل المنظمة فى سلسلة المواعيد المتعاقبة تضمن للبنك كل يوم أو أسبوع الحصول علي القروض المسددة مما يوفر له الأموال التى تمنحه القدرة علي مواجهة السحب النقدي من قبل المودعين دون أن يشكل ذلك استنزافاً لموارده.

ومع ذلك فإن البنوك لم تعد بعد ملتزمة بنظرية القرض التجارى. فهى تقدم القروض حالياً للأفراد وتمنح قروضاً طويلة الأجل وتعطى قروضاً لقطاع الأعمال بدون ضمان سلعى أو أنواع أخرى من الرهائن. ومع ذلك فإن المفهوم الذى ينطوى عليه مصطلح «البنوك التجارية» يذكركنا بالمشاكل التى تواجه مؤسسة تلتزم بالدفع عندما يقرر المودعون السحب من ودائعهم.

وأمام ما سبق نرى أنه من الأفضل أن تحذف كلمة التجارية من تسمية البنوك الموجودة الآن نظراً لافتقار دواعيها الآن، بمعنى أنه إن كانت هناك دواع

في البداية لإضافة كلمة تجارية إلي البنوك، فإنها الآن لا محل لها لاسيما بعد أن تعددت المجالات التي تعمل فيها البنوك.

وحرى بالمشرع المصرى أن يستجيب لتلك الملحوظة وبالتالي لا داعى لصفة التجارية المذكورة في المادة ١٥ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥.

## المراجع في التعريف بالبنوك التجارية وسبب تسميتها بالتجارية:

سيجل: «النقود والبنوك والاقتصاد»، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٧.

Dolan & Lindsey :Economics , op.cit.,p.29.

Hyman:Economics, op.cit.,p.725.

Parkin & King:Economics, op.cit., p.697.

Refait (Michel): Epargne et investissement , Que sais-je? 1997, p.57.

## المبحث الثاني

### وظائف البنوك التجارية

باستقراء تعريف البنوك التجارية يتضح لنا أنها تؤدي وظائف متعددة في خدمة الاقتصاد القومي وتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

أولاً: قبول الودائع

ثانياً: مزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي

ثالثاً: خصم الأوراق التجارية

رابعاً: مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج

خامساً: وظائف أخرى تؤديها البنوك

### أولاً: قبول الودائع:

تعتبر وظيفة قبول الودائع مع حق الأفراد والمشروعات في السحب عليها من أقدم وأشهر الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية .

ونظراً لأهمية وقدم قيام البنوك بهذه الوظيفة فإن المشرع المصري عرف البنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو لآجال محددة...، وكذلك عرف المشرع الانجليزي البنك بأنه شركة رخص لها البنك المركزي بقبول الودائع.

وعلى نفس المنوال سار المشرع الفرنسي فعرف البنوك التجارية في قانون ٢٤ يناير لسنة ١٩٨٤ بأن وظيفتها الأساسية هي حفظ ودائع الأفراد...»

وتنقسم الودائع التي تحتفظ بها البنوك إلي نوعين:

- ودائع عند الطلب

- ودائع لآجال محددة

**الودائع عند الطلب أو الحسابات الجارية:** هي الودائع التي يحق لأصحابها السحب منها في أى وقت يشاؤون . وبالتالي يلتزم البنك بإجابة أصحابها في الحال، وفي المقابل فإن البنك لا يمنح فائدة على مثل هذه الودائع.

ومن الملاحظ أن هناك فئة من المودعين - لأسباب معينة- يفضلون الاحتفاظ بودائعهم في شكل حساب جار يدخل لهم السحب منه في أى وقت يشاؤون . وعلى ذلك فإن الودائع الجارية تعتبر مصدرا رئيسيا للموارد المالية للبنك ، لاسيما عندما يتأخر المودعون من السحب من وداائعهم الجارية.

وعادة ماتسعى البنوك إلي جذب المزيد من الودائع الجارية. لأن هذه الودائع تدعم من قدرة البنك على الاستثمار وتقديم المزيد من القروض. ونظرا لأن هذه الودائع لا تحصل علي فائدة فإنها تساهم في زيادة معدل ربحية البنك.

**الودائع لأجال محددة:** هي وداائع لايجوز السحب منها إلا في الأجل المحدد والمتفق عليه. وإن كانت البنوك تجرى - في الواقع- على جواز السحب منها في أى وقت شريطة أن يتم إخطار البنك بذلك خلال مدة معينة.

وقيام البنوك بوظيفة قبول الودائع جعل من البنوك- ومنذ زمن طويل- موضع رقابة وتنظيم السلطات النقدية. فلايد لهذه المصارف من الاحتفاظ باحتياطات نقدية كما تحددها السلطات، فضلا عن التزامها باتباع قواعد مالية مصممة تجعل من البنوك مؤسسات مالية مستقرة. ويندر أن تخضع منشآت أخرى لمثل هذه الصرامة في التنظيم.

وفي سبيل طمأنة الأفراد على وداائعهم، وجذب المزيد من المدخرات لدى البنوك فإنه يوجد في أمريكا شركة تسمى بشركة ضمان الودائع الاتحادية (FDIC) مهمتها ضمان الودائع في كل المصارف عمليا بحيث يسترد المودعون نقودهم - حتى ١٠٠.٠٠٠ دولار- حتى ولو أفلس المصرف.

ويوجد أسلوب مماثل لذلك في إنجلترا في سبيل التأمين علي الودائع وحفظ حقوق المودعين. وتحرص الدول عادة على تنمية الوعي الادخارى لدى الأفراد

وتعويد الأفراد على الاحتفاظ بودائعهم لدى البنك الذي يملك القدرة على توظيفها واستثمارها أفضل من تركها في يد الأفراد نقوداً سائلة معطلة، ولذلك يقال أن الاحتفاظ بوديعة في مصرف ذي سمعة جيدة أسلم بكثير من الاحتفاظ بحزمة أوراق نقدية كما أنها لا تقل سيولة عن ذلك.

### ثانياً: مزاوله عمليات التمويل الداخلى والخارجى:

التمويل هو قوة شرائية- كميات من المال- متاحة للصرف قبل تحصيل المردود، ويكون غرضها هو جعل الاستثمار ممكناً.

ومن هنا يستطيع النظام المصرفي أن يلعب دوراً مهماً في توفير مصدر للتمويل في الاقتصاد المعاصر.

ونظراً لأهمية قيام البنوك التجارية بهذه الوظيفة فإن البعض يسميها بـ"دكان التمويل".

إن البنوك التجارية - نظراً لقيامها بوظيفة حفظ ودائع الأفراد- تستطيع أن توفر للأفراد والمشروعات الائتمانات اللازمة لتمويل شراء حاجاتهم الاستهلاكية المتعددة.

كذلك يمكنها أن تساعد المشروعات الانتاجية على امتلاك وشراء ماتشاء من آلات ومعدات وأجهزة فنية.

وهكذا تستطيع البنوك إقراض رجال الصناعة والتجار و المشروعات والأفراد بالقروض التي تلزمهم للقيام بمشروعاتهم على اختلاف أنواعها. وتعمل البنوك - مثلها في ذلك مثل المؤسسات الأخرى- بهدف الربح. وتحقق البنوك الربح من خلال تقديمها خدمات متنوعة مثل: إقراض النقود، الاستثمارات وغيرها من الخدمات. وعادة ماتتقاضى البنوك عائد نظير قيامها بهذه الخدمات يزيد عن المعدل الذى يجب دفعه للمودعين.

ويجب على البنوك أن توازن بشكل دائم بين رغبتها في الحصول على

عوائد عالية من قروضها واستثماراتها مع متطلبات سلامة هذه القروض والاستثمارات وسهولة تحويلها إلى نقد. وبما أن أرباح البنك تزيد إذامنع قروضا أو قام باستثمارات تعطى معدلا عاليا من الفائدة، فإن هذا يوضح سبب تفضيل البنك للعوائد العالية من قروضه واستثماراته . ولكن غالبا ماتكون القروض والاستثمارات التي تعطى معدلا عاليا من الفائدة محفوفة بالمخاطر نسبيا . ويعنى ذلك أنه قد لايمكن استردادها كاملة. وعلى البنك أن يكون حريصا للحد من مخاطر القروض والاستثمارات التي يقوم بها لأنه إنما يقرض نقود مودعيه وإلا فإنه سوف يتعرض للإفلاس.

وأمام ماسبق فإن البنوك عادة ماتتطلب ضمانات متعددة للوفاء بالقروض التي تمنحها، كأن تطلب من المدين تقديم رهن بعقار معين أو غيره، ولاتكتفى بالاعتبار الشخصى عند منحها القروض إلا في حالات تمتع المقرض بثقة كبيرة وسمعة طيبة ، وأمانة مشهود بها في المعاملات .

وبعبارة موجزة على البنوك أن تراعى سلامة ودائعها، ولاتقرض إلا لأشخاص يعرفون حدود الاقتراض. ولذلك فإن البنوك عند قيامها بمنح الائتمان قد تتطلب ضمانات لسداد القرض وقد لاتتطلب ضمانات. والحكمة عموما من الضمانات هى خفض المخاطر المفترض حدوثها عند عدم القدرة على سداد قيمة القرض.

وهذه الضمانات قد تكون شخصية أو عينية. وتقوم البنوك بمنح الائتمان بدون ضمانات عادة فى حالة الثقة بنوعية من العملاء يتمتعون بمركز مالي قوى ومعروف، فضلا عن السمعة الطيبة التي يتمتعون بها والأمانة المشهود لهم بها في معاملاتهم.

وتتطلب البنوك تقديم ضمانات عند منح الائتمان لأشخاص لاتتوافر فيهم المقومات السابقة، وفي هذه الحالة تتطلب البنوك ضمانات متعددة مثل تقديم أوراق مالية أو تجارية أو رهن عقار معين..

وعادة ما يتطلب فيما يقدم ضمانا للائتمان أن يكون مساويا في قيمته للائتمان المنوح حتى لا يتعرض البنك المانح للائتمان لخسارة كبيرة عند تعذر سداد قيمة القرض.

ولاشك أن قيام البنوك بوظيفة التمويل فيه خدمة كبيرة للاقتصاد القومي ككل.

### ثالثا: خصم الأوراق التجارية:

ترتبط هذه الوظيفة بالوظيفة السابقة، بل تعتبر جزءاً منها، فإذا كانت الوظيفة الثانية للبنوك التجارية وهي مزاوله عمليات التمويل الداخلى والخارجى تتمثل في قيام البنوك التجارية بمنح الائتمان للأفراد والتجار والمشروعات ورجال الصناعة للقيام بمشروعاتهم ، مما يعنى أن البنوك تمنح الائتمان بصورة مباشرة، فإن البنوك بقيامها بهذه الوظيفة- خصم الأوراق التجارية- إنما تمنح الائتمان أيضاً ولكن بصورة غير مباشرة.

وتظهر أهمية هذه الوظيفة عندما توجد ورقة تجارية بين طرفين - كمبيالة على سبيل المثال- بها تاريخ محدد يدفع فيه المبلغ المكتوب (٢٠٠٥/٥/٢٠ علي سبيل المثال) ولكن لظروف معينة أحلت بالمستفيد من الورقة التجارية تجعله يحتاج للمبلغ الموجود في الكمبيالة قبل حلول الميعاد المكتوب هنا يستطيع. وبمساعدة البنك التجارى أن يحقق ما يريده من حصول علي نقود قبل أن يحين الأجل المحدد في الورقة. والوسيلة إلى تحقيق هذا هي أن يقدم الشخص المستفيد من الورقة التجارية هذه الورقة إلى البنك التجارى بعد أن يظهرها لمصلحته، وبهذا يصبح البنك هو المستفيد. وفي مقابل هذا يدفع البنك لهذا الشخص المبلغ المذكور في الورقة التجارية وذلك بعد أن «يخصم» منه مبلغاً صغيراً بمثابة الفائدة التي يستحقها البنك نظير الخدمة التي أداها لهذا الشخص بتخليه عن أمواله لمدة معينة هي الواقعة حين تاريخ الدفع المشار إليه وتاريخ استحقاق المبلغ المذكور في الورقة التجارية محل البحث. ويسمى المبلغ الصغير نفسه الذى

يخصمه البنك من المبلغ المذكور في الورقة التجارية بالخصم، وتسمى النسبة بين قيمة هذين المبلغين محسوبة على أساس سنوى بسعر الخصم ويطلق على هذه العملية كلها تعبير خصم الأوراق التجارية. وعادة ما يخصم البنك بالاضافة إلى هذا نسبة ضئيلة جدا كعمولة له وكذلك نسبة ضئيلة أخرى لتغطية نفقات تحصيل الورقة التجارية المخصوصة إذا كانت قيمتها ستدفع في مكان آخر غير المكان الذى تمت فيه عملية الخصم.

### **رابعاً: مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى في الداخل والخارج:**

يرتبط بقيام البنوك التجارية بوظيفة حفظ ودائع الأفراد ووظيفة أخرى مهمة تتمثل في قيام هذه البنوك باستثمار مدخرات الأفراد وتنمية عمليات الادخار فى الداخل والخارج. وقيام البنوك بهذه الوظيفة يجعل استثمار هذه الأموال المتجمعة من مصادر مختلفة أكثر فاعلية من استثمار كل منها على حدة، لأنه لو استثمر كل مال على حدة فإن هذا يتطلب تكاليف كبيرة مما يقلل من حجم الأرباح المتحققة.

كذلك فإن قيام البنوك بهذه الوظيفة سيخفف من تبعه مسئوليات المستثمر، لما للبنوك من امكانيات وخبرات طويلة في هذا المجال، فضلا عن امكانية استثمار هذه الأموال على نطاق واسع في الصناعات والمشروعات المختلفة ، وكل هذا يؤدي إلى تقليل المخاطرة التي قد يتعرض رأس المال منفردا.

وتقع مسئولية كبيرة على الحكومات في الدول النامية تتمثل في القيام بتربية الأفراد على الادخار وتنمية النضج لديهم وتعوديهم علي الادخار، لأنه في كثير من الدول يوجد ميل كبير للتبذير والتبديد وهو واقع معظم الطبقات في هذه الدول.

ونظراً لأهمية الادخار في حياة الفرد والمجتمع فإن الدستور المصرى يؤكد

على ذلك بنصه على أن « الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه ». وتوجد في الدول النامية طاقة ادخارية ضعيفة، تنتج عن دخل حقيقى ضعيف، ومن هنا تبرز أهمية وجود البنوك في تجميع هذه المدخرات الضعيفة واستثمارها بدلا من أن تظل مبعثرة وتبدد فيما لا يفيد.

ومن المسلم به الآن أن كل حشد للأموال الخارجية يخصص للاستثمارات الإنتاجية يولد مزيدا من الادخار في الاقتصاد . لأن الأموال الخارجية تأتي لتعظيم الادخار الداخلى وتزود الدولة بطاقة تمويلية كبيرة يترتب عليها زيادة مستوى الاستثمارات فى علاقتها بحجم الأموال المخصصة لذلك. وعلى ذلك فإن الاستثمار الإضافي يحدث زيادة في الادخار القومى.

### **خامساً: وظائف أخرى تؤديها البنوك التجارية:**

إلى جوار الوظائف الجوهرية التى تؤديها البنوك التجارية هناك وظائف ثانوية أخرى تؤديها البنوك التجارية من أهمها:

- اصدار بطاقات ائتمان.
- إدارة جدول الرواتب والقيام بتحصيل مستحقات عملائه.
- دفع فواتير العملاء : كفاتورة التليفون والكهرباء والمياه وغيرها.
- القيام بالمناقصات لبيع أسهم الشركات .
- بيع وشراء العملات الأجنبية.
- اصدار خطابات الضمان.
- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابه وحساب عملائه.
- تأجير الخزائن الحديدية والمخازن لصالح العملاء.

## المراجع في وظائف البنوك التجارية:

- د. أحمد جامع: «التحليل الاقتصادي الكلي»، مرجع سابق، ص ٨٠.
- روبنسون، إيتويل: «مقدمة في علم الاقتصاد الحديث»، مرجع سابق، ص ٢٩٩ ص ٣٠٣.
- د. زكريا نصر: «النقد والائتمان»، مرجع سابق، ص ٨١.
- سيجل: «النقود والبنوك والاقتصاد»، مرجع سابق، ص ١٠٥ ص ١٠٦.
- مانسفيلد . بهرافيش: «علم الاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٢٤١
- Aglietta (Michel):** Macroeconomie financière, éditions la découverte, 1995, p.343.
- Boyes & Melvin :** Economics, op.cit., pp.337-345.
- David, Jaffré:** La Monnaie, op.cit., p.69.
- Delas :** Economie contemporaine, op.cit., p.306, pp.316-31.
- Dolan & Lindsey:** Economics, op.cit., p.299.
- Ekelund & Tollison:** Economics, op.cit., p.661.
- Fuller (Neil):** Principles of Macro Economics, Tudor, 1997, p.62.
- Garsuault, Priami:** La banque, op.cit., p.22.
- Gwartney & Stroup:** Economics, op.cit., p.282-287.
- Harvery:** International economy, op.cit., pp.363-371.
- Hyman:** Economics, op.cit., p.724-746.
- Mansfield:** Economics, op.cit., pp.221-224, p.226.
- Meurs(D.):** Economie, op.cit., pp.54-55.
- Mishkin:** The Economics of Money , Banking..., op.cit., pp.251-280, pp.287-293.
- Naka (Leon):** Le recours à l'emprunt extérieur dans le processus du developpement, edition l'Harmattan, 1986, p.85.
- Refait (Michel):** Épargne et investissement , Que sais-je? 1997, p.57.
- Samuelson & Nordhaus:** Economics, op.cit., pp.233-264.

## المبحث الثالث

### أثر المعلوماتية علي قيام البنوك بوظائفها

تعد المعلوماتية اليوم في ظل التغيرات التكنولوجية المتطورة أساس وعماد الاقتصاد الحديث . لأن التطورات العلمية الحديثة ترتبط ارتباطا وثيقا بأنظمة المعلومات. وكلما تقدمت هذه النظم وارتقت كلما أتيح للمجتمع أن ينمو ويتطور ويتقدم. والملاحظ الآن أنه قد تعددت استخدامات المعلوماتية في جميع المجالات لاسيما في الدول المتقدمة، فيشاهد الآن استخدام الحاسب الآلي في مجال التعليم والبحث العلمي والجيش والشرطة والقضاء والضرائب والأعمال المصرفية وغيرها...

وفي تصوير رائع لآثار المعلوماتية يقول Angus J.Kennedy " أنه بفضل الانترنت فإنه يتوافر أمامك ١٠٠ مليون مستشار يكونون تحت تصرفك، بل إنك تستطيع أن تجد الاجابة علي كل سؤال يراودك، أنك تستطيع أن ترسل رسائلك إلي كل العالم وتستقبلها في لحظة. كذلك فإنه يمكنك أن تقرأ وتكتب وتسمع الموسيقى وتزور ما يروق لك من معارض فنية في أنحاء المعمورة... وبالجملة فإنك تستطيع أن تقف علي كل أخبار العالم بكل اللغات، بل وتستطيع أن تتقابل مع أناس كثيرين من كل دول العالم.

ولاغرو فان استخدام الحاسب الآلي، في المجالات المتعددة من شأنه أن يوفر الوقت والجهد والمال ويحث التقدم الحضارى فى جميع المجالات.

لقد أحدث استخدام الحاسبات الآلية انقلابا خطيرا في مختلف جوانب الحياة، وهو انقلاب لا يقل في أثره - في نظر البعض- عن آثار الثورة الصناعية، فكما غيرت الثورة الصناعية من البنية الاقتصادية والاجتماعية في القرن الثامن عشر، فان الحاسبات الآلية هي الأخرى استطاعت أن تغير من البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المعاصرة.

ولامندوحة في ان استخدام الحاسبات الآلية في مجال الأعمال المصرفية يحقق مزايا متعددة ولكن في المقابل فانه يترتب على ذلك الكثير من المشكلات.

ومن ثمرات التقدم العلمى المذهل المستمر الذى تشهده المجتمعات الحديثة ظهور مايسمى بالبنوك الإلكترونية .وتستطيع هذه البنوك الإلكترونية أن توفر وسائل دفع جديدة مبنية على آلية إلكترونية (محفظة مالية إلكترونية ، محفظة مالية تقديرية.. ) كذلك تستطيع اتمام وتنظيم الصفقات والعلاقات بين المؤسسات المصرفية والعملاء وبين الأفراد والمشروعات بصورة إلكترونية . كذلك تستطيع اتمام العمليات البنكية (فيزا كارد ، ماسترد كارد ، ... ) بصورة إلكترونية.

وقد قدر البعض أن تكلفة اتمام الصفقة في البنوك التقليدية تتكلف أكثر من مائة ضعف عن اتمام الصفقة باستخدام الإنترنت.

والملاحظ الآن أن جزءا كبيرا من الأنشطة المصرفية يمكن معالجتها آليا . والثمرة الحقيقية لكل ذلك هى توفير الوقت والجهد للأفراد والبنوك .

ونتناول فيما يلى أهم المجالات التى يمكن فيها إدخال المعلوماتية فى الأعمال المصرفية وذلك على النحو التالى :

أولاً: اصدار الشيكات آليا .

ثانياً: بطاقات الصرف الآلى .

ثالثاً: بطاقة الاعتماد المصرفية.

رابعاً : المعلوماتية وتطبيقات مصرفية أخرى .

### **أولاً: إصدار الشيكات عن طريق الحاسب الآلى:**

مازالت معظم دول العالم الثالث تقوم بإصدار الشيكات يدويا فى كافة مراحلها . ولكن فى الدول المتقدمة فالأمر جد مختلف ، لأن الاعتماد على النقود الكتابية (الشيكات) يكون بصورة كبيرة على حساب النقود الورقية ، ففى

أمريكا مثلاً يتم حوالى ٩٠٪ من قيمة جميع المدفوعات فى الاقتصاد القومى بواسطة شيكات ، وفى إنجلترا تصل هذه النسبة الى ٨٠٪. وفى معظم الدول المتقدمة يتم تسوية معظم المدفوعات بمقتضى شيكات .

وفى فرنسا قدر أن بنك Credit Loynnais يقوم بتسوية حوالى ٣ مليون شيك يومياً .

ولاغرو فإن ادخال المعلوماتية (برامج المعلومات) فى هذا المجال من شأنه أن يؤدى الى سرعة إنجاز المعاملات بالقدر اللازم لتيسير المعاملات اليومية والمستمرة للبنوك .

وتعتمد البنوك فى ذلك على وضع رقم سرى يحل محل التوقيع التقليدى ، ويتم وضع هذا الرقم فى ذات الوقت الذى تتم فيه طباعة الشيك ، ويسمح الرقم حينئذ - كالتوقيع تماماً - بمعرفة شخص أعطى أمر إصدار الشيك، والمحصلة الحقيقية لتلك العملية هى توفير الوقت الذى تستغرقه عملية فحص الشيكات .

### ثانياً: بطاقات الصرف الآلى:

نظراً لزيادة وضخامة العمليات التى تقوم بها البنوك - لاسيما فى الدول المتقدمة - فقد اهتمت هذه البنوك تخفيفاً للضغط عليها وتسهيلاً لعمليات السحب وإتمامها بالسرعة اللازمة ، للاعتماد على ما يسمى ببطاقات الصرف الآلى .

ويقصد بها أن تتم عمليات السحب آلياً من خلال جهاز الصرف (جهاز آلى ذو تكتيك معين داخل البنك) ودون أدنى تدخل يدوى من جانب موظف البنك . وذلك بأن يقوم صاحب الحساب (العميل) بوضع البطاقة - التى يحصل عليها من البنك - داخل جهاز الصرف الآلى ، ثم يقوم بادخال الرقم السرى الخاص به - والذى لايعلمه سواه - ثم يحدد المبلغ المراد سحبه ، وهكذا تتم عملية السحب فى وقت وجيز ودون حاجة لتوقيع العميل وذلك على خلاف ماكان يحدث لعهد قريب

فى الدول المتقدمة حيث كانت عمليات سحب النقود من البنوك تتم يدويا ، وبالطبع مازال السحب يتم بطريقة يدوية فى كثير من الدول المتخلفة .

### **ثالثا: بطاقة الاعتماد المصرفية :**

تعد بطاقة الاعتماد المصرفية وسيلة وفاء مؤمنة نظراً لأنها تستخدم من خلال شبكة مغلقة، لكن الجهود ترمى الآن إلى تهيئتها من الناحية الفنية لتتواءم مع شبكة الإنترنت المفتوحة.

#### **أولاً: نقل الرقم السرى من خلال شبكة مغلقة:**

تعد بطاقة الاعتماد المصرفية وسيلة دفع فورية ومؤمنة وهى شائعة الاستعمال فى كافة أرجاء المعمورة، لاسيما فى المعاملات التي يفصل أطرافها مسافة ما. ودفع الثمن بهذه الوسيلة يتطلب تدخل أطراف ثلاثة فى آن واحد. دافع الثمن كطرف أول، والمستفيد كطرف ثان، والجهة المسحوب عليها كطرف ثالث. وفى غالب الأحيان تكون الجهة المسحوب عليها مؤسسة مصرفية كما هو الحال فى مصر وفرنسا.

وتختلف التشريعات فيما يتعلق بإمكانية العدول عن أمر الدفع، ففى القانون الفرنسى يعد أمر الدفع نهائياً ولايجوز الرجوع فيه أو الاعتراض عليه إلا فى حالات استثنائية كفقد البطاقة أو تعرضها للسرقة أو إفلاس المستفيد. فى حين أن التشريع الأمريكى يجيز لمصدر أمر الدفع العدول عنه طالما أنه لم يقبل بعد الاشعار المدين .

وحتى يتمتع المستفيد بضمانة الدفع المؤمن، يتعين عليه أن يحصل على التوقيع الخطى أو الإلكترونى لمصدر أمر الدفع. ويتم التوقيع الإلكترونى بإدخال البطاقة المصرفية مصحوبا برقم سرى فى جهاز خاص لدى المستفيد موصول بشبكة مغلقة تربط هذا الأخير ببنك معلوماتية المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة، فيتم بذلك التحقق من هوية مصدر الأمر وصلاحيه بطاقة اعتماده.

## ثانيًا: نقل الرقم السري من خلال الإنترنت:

من الناحية الفنية، لا يوجد ما يمنع من استخدام الوسيلة السالف ذكرها عبر شبكة الإنترنت، إلا أن شبكة الإنترنت شبكة مفتوحة لذا فإن المعلوماتية المتبادلة معرضة لأن تقع في حوزة أشخاص ليست لهم صلة بالعقد. فهناك عصابات من الهواة (Crackers) والمحترفين (Hackers) يسمون بقراصنة الإنترنت (Pirates) (informatique) يروضون أروجته ليتصيدوا المعلومات ويطلعون على أسرار الغير. فضلا عن ذلك فإن المشتري ليس لديه ما يسمح بالتحقق من أن الشخص الذي يفصح إليه برقمه السري هو البائع الفعلي. لذلك فإنه من غير المتصور أن يقوم المشتري بإدخال الرقم السري لبطاقته المصرفية ليسدد ثمن السلعة أو الخدمة، فإن فعل ذلك فإن مثله على حد تعبير أحد الشراح، كمثل من يلقى بحفنة من النقود في صندوق البريد.

يتفرع علي ذلك أن غالبية المشتريين يكتفون بذكر الرقم الظاهر لبطاقة الاعتماد المصرفية دون الرقم السري مما يعنى أن البائع يتحمل خطر معارضة المشتري لأشعار الدفع. لذلك بات من اللازم إيجاد طريقة فنية تسمح بالنقل المؤمن للرقم السري. ومن بين الوسائل التي يتم اللجوء إليها طريقة التكويد (cryptage) أو الشفرة. ومن هذا المنطلق وضعت المؤسسات المصرفية والفنية برنامج تكويد (SSL): Secure Sockets Layer يسمح بنقل رقم البطاقة في صورة غير مقروءة.

إلا أن هذه الطريقة لاتخلو من بعض نقاط الضعف ومن أهمها أنها لاتسمح بالتحقق من شخص مستخدم البطاقة، ومن ثم تفتح الباب علي مصراعيه للاعتراض علي الدفع. فضلا عن ذلك فإنها تواجه بعض العقبات الفنية والقانونية؛ فحتى يحظى التكويد بدرجة عالية من الأمن لا بد من اللجوء إلى مفتاح تكويد ذي كفاءة مرتفعة وهو أمر تضع الكثير من التشريعات العراقيل أمامه. وحتى لو فرض إمكانية اللجوء إلى مفتاح ذي كفاءة عالية فهذا يعنى أن

المستند سيأخذ حجما ضخما مما يعوق سهولة نقله عبر قنوات الإنترنت.

### **رابعاً: المعلوماتية وتطبيقات مصرفية أخرى :**

هناك بعض التطبيقات المشتركة بالنسبة لكل المؤسسات البنكية . وتنصب هذه التطبيقات وتلك المعالجات على تجميع ونشر معلومات مفيدة عن الأوساط البنكية مثل إعداد قائمة بالأشخاص المنوعين من اصدار شيكات ، قرارات سحب البطاقات البنكية، قائمة بالشيكات المسروقة أو المفقودة ... وغيرها .

### **فهارس بطاقات الحسابات البنكية :**

من الممكن إعداد فهارس لعمليات فتح الحسابات البنكية ، وتجميع المعلومات عن حركات رأس المال . وتساعد هذه الفهارس البنك المركزي عموماً في رقابته للبنوك التجارية .

وفي الدول المتقدمة حيث يطبق نظام الاعانات الاجتماعية على نحو كبير وصحيح ، فإن الامر يحتاج لإعداد قائمة بالمستفيدين من هذا النظام وتسهيل تسوية الحسابات معهم ، وفي كل هذا تلعب المعلوماتية دورا فعالا في ترقية القيام بهذه الوظيفة .

### **فهارس البطاقات المركزية للشيكات :**

مهمة هذه الفهارس تجميع البيانات والمعلومات عن مشكلات الدفع بالشيكات مثل مشكلة منع اصدار الشيكات . وقد يكون هذا المنع اما بقرار من البنك أو من جهة قضائية . ولاشك ان وجود مثل هذه الفهارس يتلافى كثيرا من المشكلات .

### **فهارس البطاقات المتعلقة بمركزية الكروت البنكية :**

ان تطور استعمال الكروت البنكية وتداخل الشيكات - بصفة خاصة في الدول المتقدمة - أدى الى وجود معالجة مؤداها مركزية القرارات المتعلقة بسحب

الأموال بواسطة الكروت البنكية تدار بواسطة البنك المركزى .

ومنذ عام ١٩٨٧ ووفق فى فرنسا على مثل هذا التطبيق ، ولكن بوضع العديد من التحفظات ، وعلى ذلك فان الحائزين لهذه الكروت يتم اعلامهم بوجود مثل هذه المعالجات وبالاحكام الواردة بالمادة ٢٧ من القانون المطبق فى هذا الشأن.

### **فهارس البطاقات المتعلقة بالشيكات المسروقة أو المفقودة:**

فى مواجهة ظاهرة تزايد الشيكات المسروقة أو المفقودة أخذ بعض التجار الفرنسيين المبادرة بإنشاء سجل مركزى للبطاقات المسروقة أو المفقودة .

ومثل هذه المعالجة تسمح على الفور بالتأكد - لحظة تقديم الشيك - ما اذا كان الأمر يتعلق بشيك مسروق أو ضائع . ولاشك فان مشاركة البوليس فى هذه العملية يزيد بها فعالية وقوة .

وفى فرنسا تتم معاونة البوليس على مستويين : الأول : بواسطة الحكمدارية المركزية والثانى بواسطة حكمدارية الحى ، وبالطبع يتم اخطار الأشخاص المعنيين بحقوقهم فى حالة الاعلان عن ضياع أحد الشيكات أو سرقتها.

### **فهارس بطاقات إدارة الحسابات والقروض :**

فيمكن اعداد بطاقات بأسماء أصحاب الحسابات والبيانات المتعلقة بهم، وكذلك المقترضون وما يتعلق بهم من بيانات لازمة وكل ذلك يسهل ادارة الحسابات ومراقبتها وكذلك يسهل عمليات الائتمان وتسويتها . ومن ذلك حساب مخاطر التسليف . وهذه المخاطر يمكن الوقوف عليها بمعاونة مؤسسات التسليف ، انطلاقا من ظروف وامكانيات المقترض والتي تؤدى الى نتيجة نهائية.

وتكون النتيجة النهائية محصلة للدرجات الايجابية والسلبية المعطاة ، لكل عنصر من المعلومات المقدمة من العميل عند طلب القرض مثل : السن ، النوع ، الحالة الاجتماعية ، الوظيفة ، السكن ، الجنسية ... .  
هذه المعلومات تساعد - بلاشك - فى تحديد مخاطر التسليف المتوقعة .  
والعملية فى جملتها تبين انه من الممكن اتخاذ القرار بطريقة آلية .

### **التطبيقات النقدية :**

س أهم تطبيقات المعلوماتية فى المجال انقدى تكنيك يسمح بالنقل أو التداول الآلى للتقود ويطلق عليه بالفرنسية (Monétique).

ويتضح هذا بالنسبة للأفراد فى توزيع الكروت المغناطيسية أو الكروت ذات الذاكرة . ان تجميع الكروت البنكية (CB) يتحكم فى أكثر تطبيقات هذا التكنيك أهمية ، وهو على الرغم من ذلك ليس قاصرا على عالم البنوك وانما يستخدم فى كل العمليات الاقتصادية التى ترى فيه ميمزه أو فائدة من الناحية الإدارية (النقل - التوزيع - الاتصال الهاتفى ... ) .

إن التقدم التدريجى المتعلق بالكروت ذات الذاكرة يؤدى الى تنوع فى امكانيات الاستعمال وتسجيل المعلومات .

ومن أهم التجارب والخبرات فى هذا المجال تجارب الكارت (Micro-processeur) مثل تذاكر النقل ، وطريقه الدفع فى شبكة النقل بالمدينة .  
ومن حق صاحب الكارت أن يحتفظ بالرقابة على المعلومات التى تحويها الذاكرة (تاريخ وساعة الانتقال) والمعلومات التى يحتويها جهاز المعلومات المركزى والتى تتعلق على وجه الخصوص بأسماء العملاء ونوعية المستعملين ومبلغ الفواتير، ومشاكل الدفع المحتمل وقوعها .

ان تذاكر النقل التقليدية لايزال معمولاً بها فى فرنسا وأن من لديهم كروت يستطيعون الاختيار فيما يتعلق بطريقة الدفع (سواء التقليدية أو بواسطة

الكارت) ، إن العميل يستطيع أن يطلب فاتورة ورقية ونشره من واقع ذاكرة الكارت .

وثانى هذه الخبرات أو التجارب يتعلق باستعمال الكروت البنكية ذات الـ (Micro-processeur) فيما يسمى بالك Publiphones فى الزحام الموجود فى بعض المدن . وفيما يتعلق بحماية الحياة الخاصة ، فان المعلومات المتعلقة بالاتصالات لا يتم وضعها أو تسجيلها فى ذاكرة من قبل إدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية فى فرنسا ، ومن ثم فلا يتم نقلها الى البنوك التى تقوم بالاستنزال او الخصم المناسب لأجهزة الشحن أو التحميل . ويجب ألا يؤدي هذا التطبيق الى إبطال أو الغاء اجراءات الدفع غير المسماة (التليكارى المدفوع) .

## المراجع فى أثر المعلوماتية على قيام البنوك بوظائفها:

د. أحمد جامع: «التحليل الاقتصادى الكلى». مرجع سابق، ص ٦٢.

Bremond :L'informatique,op.cit.,p.47.

Chamoux (F.O.) La preuve dans les affaires,Litec,1979,p.77

Conseil National Du credit et du titre, Août, 1997, p.11.

Dix ans d'informatique, op.cit.,p.94-96.

Kenneûy (Angus J.) : The internet,the Rough Guide, 1999, p.11.

World trade organisation, General council,15 July 1998,p.

## المبحث الرابع

### مزايا وعيوب استخدام الحاسبات الآلية

#### في مجال الأعمال المصرفية

لاغرو أن استخدام الحاسبات الآلية في مجال الأعمال المصرفية من شأنه أن يحقق الكثير من المزايا، ولكن في المقابل يترتب علي استخدام الحاسبات الآلية في مجال الأعمال المصرفية مشكلات متعددة. ونوضح فيمايلي تلك المزايا وهذه المشكلات وذلك علي النحو التالي:

#### **أولاً: مزايا استخدام الحاسبات الآلية في مجال العمليات المصرفية:**

يترتب علي استخدام الحاسبات الآلية في مجال العمليات المصرفية مزايا متعددة أهمها:

##### **١- من حيث اعتبار السرعة:**

فمن الواضح أن هناك ميزة كبيرة تترتب علي استخدام الحاسب الآلي في العمليات المصرفية. وتمثل هذه الميزة في السرعة التي يعمل بها الحاسب الآلي ، والتي بواسطتها يتم إنجاز العمليات الحسابية المتعددة واللازمة للعمليات المصرفية بسرعة هائلة.

وهكذا يتضح أن هناك ميزة كبيرة تترتب على استخدام الحاسبات الآلية في العمليات المصرفية تتحصل هذه الميزة في سرعة إتمام العمليات المصرفية بصورة فائقة.

##### **٢- من ناحية ترشيد النفقات:**

يؤدي استخدام الحاسب الآلي إلي تقليل عدد الموظفين الذين يتم الاستعانة بهم ، وذلك لأن الامكانيات التي تتوافر للحاسب الآلي تمكن له القيام

بالكثير من العمليات فى وقت واحد وبسرعة فائقة مما يدعو إلى تقليل عدد الموظفين.

### ٣- من حيث اعتبار السرية اللازم توافره بالنسبة للعمليات المصرفية:

إن استخدام الحاسب الآلى يقدم جميع ضمانات السرية ، لأن السرعة التي تعمل بها الأجهزة لا تتيح الفرصة للاطلاع على المعلومات الخاصة بأى عميل. أيضا فانه يتم حفظ الاسطوانات والشرائط المسجلة- عادة- فى أماكن مغلقة.

### ٤- من حيث الدقة:

فالثابت أن الحاسب الآلى عموما هو أكثر دقة من المحاسين ، لدرجة أن نسبة الخطأ الناتجة عن استخدامه فى مجال العمليات المصرفية بسيطة للغاية.

وفضلا عما سبق فان استخدام الحاسب الآلى يوفر المعلومات الكافية التي عن طريقها يمكن استخلاص البيانات والاحصائيات التي تفيد فى توجيه السياسات النقدية والاقتصادية، وبالجملة فهو يوفر فرصة كبيرة لتحسين إدارة المعلومات وخدمتها.

## ثانيا: المشكلات المترتبة على استخدام الحاسبات الآلية فى مجال العمليات المصرفية:

بالرغم من المزايا المتعددة التي تترتب على استخدام الحاسبات الآلية فى مجال العمليات المصرفية، فان استخدامها يشير كثيرا من المشكلات المالية والفنية والادارية.

### ١-المشكلات المالية:

من الملاحظ ان صناعة الحاسبات الآلية قد نمت نموا كبيرا فى الآونة الأخيرة ومازالت مستمرة فى نموها وتطورها. وهى مثال بارز لصناعة التكنولوجيا المتطورة التي تحتاج لاستثمارات ضخمة من رأس المال وعمالة مدربة على

مستوى رفيع لتطوير وتسويق هذه المنتجات المتطورة .

والثابت أن شراء أجهزة الحاسب الآلي بالاعداد الكافية للعمل في العمليات المصرفية يكلف مبالغ طائلة، فضلا عن إعداد الموظفين اللازم اعدادهم إعدادا خاصا للعمل علي هذه الأجهزة. فكل ذلك يكلف مبالغ كبيرة . كل ذلك بالإضافة إلي أجور ومرتبات العاملين علي هذه الأجهزة، فنظرا لأنهم عادة ما يكونون أصحاب كفاءات وقدرات خاصة فانهم عادة ما يتقاضون أجورا مرتفعة.

ولا ينبغي علي الاطلاق اغفال ما تكلفه هذه الأجهزة من مصاريف لصيانتها بصورة دائمة، لأن الخطأ في هذه الأجهزة قد يربك العمل تماما في الادارات المصرفية. لذلك ينبغي ان تركز المصارف دائما علي الصيانة الدورية لهذه الأجهزة، ومن المعروف أن صيانة هذه الأجهزة يكلف مبالغ طائلة لأنها تحتاج إلي فنيين ذوي كفاءات عالية.

لذلك تشكل التكلفة المالية اللازمة للحاسبات الآلية- في أحيان كثيرة- عبءة حقيقية أمام تعميم استخدام الحاسبات الآلية في مجال العمليات المصرفية.

ومما يخفف قليلا من حجم المشكلة المالية السابقة ما يبشر به مستقبل هذه الحاسبات الآلية وذلك من خلال الجهود المبذولة من جانب رجال الصناعة من أجل تخفيض تكلفتها النسبية. ففي اليابان لوحظ ان العلاقة بين التكلفة المتوسطة السنوية لليد العاملة في مجال الصناعات الكبيرة وبين التكلفة المتعلقة بالإنسان الآلي الخاص بالتعليم الصناعي قد انخفضت من ٩١ لكل جهاز آلي ١٠ر٥ في عام ١٩٧١ وإلي ٣ر٤ في عام ١٩٧٩. كذلك في فرنسا انخفض سعر الحاسب الآلي عموما، ففي عام ١٩٧٠ كان جهاز الكمبيوتر يتكلف حوالي ٣٠ مليون فرنك، أما في عام ١٩٨١ فان سعره لم يتجاوز ٦ مليون فرنك فرنسي.

## ٢- المشكلات الادارية:

من البدهي ان استخدام الحاسبات الآلية يستلزم نوعية من الموظفين تتوافر

لديهم القدرة علي تشغيل هذه الأجهزة وصيانتها.

والملاحظ ان تشغيل أجهزة الحاسبات الآلية يرتبط بضرورة تطوير الحاسبة التحليلية، وادارة عمليات التخزين والاختزال.. وهذا الانتشار لاستخدام الحاسبات الآلية يترجم غالبا من خلال خلق وابداع وظائف جديدة قادرة علي استيعاب كافة العلوم اللازمة لتكوين أفراد قادرين علي تشغيل هذه الأجهزة.

إن تعدد الأوجه التي تستخدم فيها أجهزة الحاسبات الآلية ترتب عليه ظهور وظائف جديدة لم تكن موجودة من قبل. فالآن يوجد مايسمى بالمحللين الذين تتمثل مهمتهم في تحليل القواعد والمشكلات المصرفية عن طريق الحاسب الآلي. أيضا يوجد واضعو البرامج الذين ينظمون المعلومات التي يقدمها المحللون بطريقة واضحة ويقومون بتنفيذها بواسطة الحاسب الآلي. كذلك يوجد الناسخون الذين يقومون بتسجيل المعلومات الموجودة في القرارات علي اسطوانات.

وبالجملة فان التطور المتلاحق في مجال الحاسبات الآلية قد ترتب عليه تعديل حقيقى في طبيعة كثير من الوظائف، فبعضها يتطور والبعض الآخر فى طريقه للزوال .

وبالطبع فان إعداد الكوادر اللازمة لتشغيل أجهزة الحاسبات الآلية يستلزم تدريبات خاصة حتى يمكن استيعاب التطور المستمر في هذه الأجهزة. ففيفرنسا يتم اختيار هؤلاء الموظفين عادة من بين كبار الموظفين ويتم تدريبهم مدة لاتقل عن اثنى عشر شهرا حتى يستطيعوا ممارسة المهامة بفاعلية كبيرة.

ومن أخطر المشكلات التي تظهر في هذا الصدد هو قيام هذه الفئة المتخصصة في ادارة أجهزة الحاسبات الآلية وصيانتها بالاضراب ، فقد لا يوجد البديل الكافى عنهم مما يعرض المصارف للارتباك . وهذه المشكلة لاعلاج لها إلا بتوفير الاعداد الكافية لادارة أجهزة الحاسبات الآلية في حالة قيام البعض بالاضراب.

### ٣- المشكلات الفنية:

بالرغم مما يحققه استخدام الحاسب الآلي من سرعة فى إنجاز المهام المتعلقة بالعمليات المصرفية مقارنة بالاعتماد على العنصر البشرى فقط. فانه يلاحظ ان ادخال المعلومات إلى أجهزة الحاسب الآلي وتزويده بالمعلومات الكافية قد يستغرق وقتا كبيرا من قبل المحللين والمبرمجين. كذلك فان الفترة اللازمة للحصول على نتائج أكيدة قد تستغرق هى الأخرى فترة زمنية كبيرة. ولكن مما يخفف من حدة المشكلات السابقة أن صناعة الحاسبات الآلية فى تطور مستمر بحيث يمكن تلافي العيوب السابقة.

كذلك من المشكلات الخطيرة التى تهدد استخدام الحاسبات الآلية عموما وبصفة خاصة فى مجال العمليات المصرفية، مشكلة اختراع فيروس يدمر البرنامج الذى يعمل من خلاله الحاسب الآلي، ويترتب على ذلك بالطبع تدمير المعلومات الموجودة على الحاسب الآلي مما يسبب اضطرابا حقيقيا فى البنوك . لذلك على البنوك أن تحتاط لذلك عن طريق تفريغ المعلومات الموجودة على الحاسب الآلي على أكثر من جهاز من قبيل الاحتياط. ويتصل بالمسألة السابقة تعرض أجهزة الحاسب الآلي وما تحتويه من معلومات لخطر الهجوم عليها وتدميرها بصورة مباشرة من قبل جماعات ارهابية، فان ذلك يؤدى هو الآخر إلى تدمير الحاسبات الآلية وما تحتويه من معلومات لذلك ينبغى الاحتياط أيضا لمثل هذه المخاطر.

وتظهر المشكلات الفنية وبوضوح فى حالة تعديل التشريعات المصرفية لاسيما ان كان هذا التعديل يتم بصورة متكررة. فى هذه الحالة يلزم تعديل برنامج الجهاز بحيث يتطابق مع التعديل التشريعى الذى تم ، وبالتالي يحتاج المحللون وكذلك المبرمجون وقتا طويلا لتنفيذ هذه المهمة. لذلك ينبغى ان ينتبه المشرع لمثل هذه المسائل عند اجراء أى تعديل تشريعى فى المجال المصرفى.

كذلك يرتبط بالمشكلات السابقة مشكلة هامة للغاية وهى مدى مسئولية الحاسب الآلي عن الأخطاء التى يمكن ان تحدث فى المجال المصرفى. فمن المعروف

ان المحاسب له قواعد معينة يحاسب علي أساسها ، أما في مجال الحاسب الآلى فان القواعد التقليدية التى تطبق علي المحاسب فلا تتناسب البتة مع طبيعة الحاسب الآلى، ولذلك يجب وضع قواعد خاصة تتحدد علي أساسها المسؤولية فى ضوء استخدام الحاسب الآلى.

**المراجع فى مزايا وعيوب استخدام الحاسبات الآلية فى  
مجال الأعمال المصرفية:**

- Bouvier, (Michel), Esclassan (Marie-Christine), Lassale, (Jean-Pierre):** Finances publiques, L.G.D.J.,1995, p.282 .
- Bremond, (G.):** L'informatique, 3e edition , Hatier, 1986,p.257, 261, 263 et s
- Gaudemet (Paul Marie), Molinier(Joel):**Finances publiques, T.2, Montcherstien 1988.,p.254-255.
- Peacock (Alan) :** Quantitative Analysis in Public Finance  
Published in cooperation with the Foundation  
Journal of public Finance,the Hague,1969,p.133.
- Philip (Loic):** Finances Publiques, Cujas,1983, p.323.
- Tubol (F.):** le logiciel, FEDUCI, PARIS,1986, p.210.

## المبحث الخامس

### ميزانية البنك التجارى

ميزانية البنك هي وثيقة يدون فيها أصول البنك وخصومه . والأصول هي الأشياء ذات القيمة التي يملكها البنك أما الخصوم فهي الأشياء والمبالغ المستحقة علي البنك للأفراد والبنوك الأخرى.

وهناك ارتباط بين أصول وخصوم البنك وحسابات رأس المال ذلك أن أصول البنك يجب أن تعادل الخصوم زائداً حسابات رأس المال. فضلاً عن ذلك فإن أية معاملة تؤثر في قائمة المركز المالى، تخضع لعملية قيد حسابى مزدوج ، علي سبيل المثال: إذا كان البنك في حاجة إلي المزيد من النقود الحاضرة، فإنه يمكن الحصول عليها من البنك المركزى وذلك عن طريق تخفيض ودائعه لديه. وتنعكس الزيادة في النقود الحاضرة والانخفاض في الودائع لدى البنك المركزى في قائمة المركز المالى للبنك.

وتتمثل عناصر أصول البنك فيما يلى :

- ١- النقود الحاضرة.
- ٢- الذهب.
- ٣- ما يحتفظ به البنك من أرصدة لدى البنك المركزى .
- ٤- ما يحتفظ به البنك من أرصدة لدى البنوك التجارية الأخرى.
- ٥- شيكات مستحقة التحصيل.
- ٦- أوراق تجارية مخصومة.
- ٧- أوراق مالية واستثمارات.
- ٨- أذونات الخزانة.

٩- القروض والسلفيات التي يقرضها البنك للغير .

١٠- مبانى البنك.

١١- أصول أخرى.

### **النقود الحاضرة:**

وهى عبارة عن الأوراق النقدية التي تحرص البنوك على الاحتفاظ بها في خزائنها.

### **الذهب :**

مازالت بعض البنوك التجارية تحتفظ ببعض السبائك الذهبية في خزائنها وذلك في سبيل تسوية مدفوعاتها الخارجية.

### **ما يحتفظ به البنك من أرصدة لدى البنك المركزي:**

تحتفظ البنوك ببعض أصولها في شكل ودائع لدى البنك المركزي. وتلتزم البنوك -عادة- بنص القانون بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي، وتسمى هذه النسبة بالرصيد الدائن. وإلى جوار الرصيد الدائن يكون للبنوك أن تحتفظ أيضا بأرصدة تزيد في مقدارها عن الرصيد الدائن. ويكون للبنوك أن تستخدم تلك الأرصدة الزائدة عن الرصيد الدائن بنفس الشكل الذي يستخدم به الأفراد ودائعهم لدى البنوك.

### **ما يحتفظ به البنك من أرصدة لدى البنوك التجارية الأخرى:**

تسهيلا للعمليات المصرفية التي تتم بين البنوك التجارية ، يقوم كل بنك بالاحتفاظ بجزء من ودائعه لدى البنوك التجارية الأخرى من قبيل تسهيل اتمام العمليات المصرفية المتبادلة فيما بينهم.

**شيكات مستحقة التحصيل:** وهي عبارة عن الشيكات المستحقة التحصيل للبنك ولكنه لم يتم بتحصيلها بعد.

**-أوراق تجارية مخصومة:** وهي عبارة عن الأوراق التجارية (كمبيالات سندات إذنية ) التي قام البنك بخصمها للعملاء.

**-أوراق مالية واستثمارات :** ويشمل هذا البند الأوراق المالية الحكومية بخلاف أذونات الخزنة، وكذلك استثمارات البنك في الأصول الثابتة كالعقارات، بالإضافة إلى الحصة والأسهم التي يمتلكها البنك في الشركات باعتباره مساهما فيها، وهذه الأسهم مفيدة لأنها تحقق فائدة وعائدات من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن البنك الذي يجد أن احتياطياته تنخفض قليلا يستطيع أن يعرضها ببيع الأسهم . وتعتبر الأسهم أصولا سائلة تماما حيث يمكن بيعها وتحويلها بسرعة إلى مقدار معين من النقود . وقيل البنوك في إنجلترا للاحتفاظ بالأسهم كنوع من المساندة للاحتياطي.

**أذونات الخزنة:** وهي السندات قصيرة الأجل التي تصدرها الخزنة العامة ويكتتب البنك التجاري في جزء منها، فالمبلغ الذي يكتتب به البنك التجاري يعتبر من أصوله. وفي إنجلترا تفضل البنوك هذا النوع من الأصول نظراً لأن قيمتها ثابتة.

### **القروض والسلفيات التي يقرضها البنك للغير:**

ويتمثل هذا البند في القروض والسلفيات التي يمنحها البنك للأفراد والمؤسسات والتجار ورجال الصناعة. ويعتبر هذا البند أهم بنود الأصول والمورد الرئيسي لدخل البنوك التجارية.

**أصول أخرى:** وتشمل أصول أخرى لم ترد في البنود السابقة وتشكل مجموعة من الحقوق للبنك مثل: الأصول الثابتة التي يمتلكها البنك أو آلت إليه وفاء لديون الغير، وتشمل كذلك مبانى البنك وتجهيزاته وغيرها من الأصول.

مدينون نظير ضمانات: ويسجل في هذا البند مديونية العملاء الذين قام البنك بتقديم ضمانات لهم مثال ذلك قيامه بإعادة خصم الأوراق التجارية لصالحهم، أو تقديم خطابات ضمانات لهم.

### عناصر الخصوم:

تتمثل خصوم البنك التجارى فيما يلى:

- حسابات رأسمالية

-الودائع

- مبالغ مستحقة للبنك المركزى

- مبالغ مستحقة للبنوك التجارية الأخرى

- شيكات مستحقة الدفع

- الاحتياطي

- خصوم أخرى

**حسابات رأسمالية:** وتشمل هذه الحسابات بنودا ثلاثة هي:

- رأس المال

- الاحتياطي

- الأرباح غير الموزعة.

رأس المال : يتكون من الأموال التى أسهم بها مؤسسو البنك عند نشأته. ونظرا لأهمية هذا البند فإن التشريعات المصرفية عادة ماتحرص ألا يقل عن مقدار معين.

ويحتاج إنشاء البنك إلي رأس مال لإقامة المبانى اللازمة للبنك وشراء

الآلات والمعدات وأجهزة الحاسب الآلى وغيرها من الأدوات اللازمة لممارسة العمل في البنك. فضلا عن ذلك يحتاج البنك إلى رأس مال لسداد الديون عند ظهور الحاجة لذلك. ويحصل البنك على رأس المال عن طريق بيع الأسهم وتجميع قيمة هذه الأسهم وكذلك عن طريق الاحتفاظ بالأرباح غير الموزعة لحاملي الأسهم على شكل الأرباح الموزعة.

وعادة ماتحصل البنوك على ترخيص من وزارة المالية أو الاقتصاد أو السلطات النقدية في الدولة.

ولكن البنك لا يستطيع الحصول على الترخيص دون أن يوفر الحد الأدنى من رأس المال المطلوب الذى تفرضه السلطة المخولة بمنح الترخيص.

**الاحتياطى:** وهو عبارة عن المبالغ التى يخصصها أصحاب البنك بصفة دائمة له وذلك بخلاف رأس المال.

ويتكون الاحتياطى مما قد تلجأ إليه البنوك عند إنشائها سواء بنص تشريعى أو اتباعا للعرف من إصدار أسهمها بعلاوة فوق قيمتها الاسمية. والحكمة من ذلك هى توفير أموال للبنك يستطيع بواسطتها تغطية مايلزمه في مرحلة الإنشاء والبدء، وكذلك خلق الثقة في البنك كمؤسسة مصرفية لها مركز مالي جيد.

وبعد هذه المرحلة يتكون الاحتياطى من ذلك الجزء من الأرباح التى يحققها البنك ويقرر عدم توزيعه على المساهمين وتحويله كأحتياطى للبنك.

**الأرباح غير الموزعة:** ويتكون من الأرباح التى تقيد كلما تحققت للبنك نتيجة لمباشرته عملياته المصرفية.

**الودائع :** إذا كانت القروض والسلفيات التى يقرضها البنك التجارى للغير تعد من أكثر بنود الأصول أهمية ، فإن بند الودائع يعد من أهم بنود خصوم البنك التجارى من الناحية الاقتصادية.

**مبالغ مقترضة من البنك المركزي:** وهي تشمل المبالغ التي يكون من البنك التجاري قد اقترضها من البنك المركزي.

**مبالغ مستحقة للبنوك التجارية الأخرى:** وتغطي الحقوق التي استحققت لبنوك تجارية أخرى، كالمبالغ التي يقرضها البنك التجاري من بنك تجاري آخر.

**شيكات مستحقة الدفع:** وتشمل الشيكات التي يجب دفعها ولكن لم يتم البنك التجاري بدفعها بعد.

**خصوم أخرى:** وهي تغطي مجموعة الديون التي يلتزم البنك بسدادها للغير ولكن لم تدرج في البنود السابقة، مثل: النفقات التي استحققت علي البنك ولم يتم دفعها بعد مثل: المرتبات والضرائب ومكافآت ترك الخدمة... وغيرها.

### **التزامات عرضية :**

يغطي هذا البند نوعا من الديون ليست مؤكدة التحقق مثل بقية عناصر الخصوم السابقة، ولكنه يغطي ديونا احتمالية، مثال ذلك: خطابات الضمان التي يصدرها البنك والتي قد تؤدي إلى التزام عليه إذا عجز المستفيد منها عن الوفاء بالتزاماته.

ومثالها أيضا: قيمة الأوراق التجارية المخصومة، فقد يعجز المدين الأصلي عن الوفاء بها وبالتالي سيسأل البنك التجاري عن ذلك.

## المراجع في ميزانية البنك التجارى:

ابدحمان :«الاقتصاد الكلى» . مرجع سابق، ص ٢١٠ ٢١١ .

د. أحمد جامع:«التحليل الاقتصادى الكلى» . مرجع سابق، ص ٨٩ ومابعدها .

زكريا نصر:«التقد والائتمان» . مرجع سابق، ص ٩٠-٩١ .

سيجل: «النقود والبنوك والاقتصاد» . مرجع سابق، ص ١١٠ .

Doan & Lindsey: Economis op.cit.,pp.291-292.

Ekelund & Tallison :Economics,op.citp.662-663.

Hyman:Economics,op.cit.,p.726.

Lipsey, Steiner, Purvis: Economics,op.cit.,p.632.

Parkin &King:Economics, op.cit.,p.697-698.

Ragan & Thomas:Economics, op.cit.,pp. 377-379.

## المبحث السادس

### مشكلة البنك التجارى في الاختيار

#### بين السيولة أم الربح

البنك التجارى مثله مثل أى شركة أو مشروع يحتاج لتحقيق الأرباح للمساهمين فيه، وفي الوقت نفسه فإن البنك ملزم بإجابة طلبات المودعين عند تقدمهم للسحب من ودائعهم ومن هنا تنشأ المشكلة أمام البنك التجارى

ومنشأ المشكلة يأتى من أن البنوك التجارية إذا احتفظت بكل أصولها في شكل نقود سائلة في خزائنها أو في شكل ودائع لدى البنك المركزى، فلن تستطيع تحقيق أى ربح. وفي المقابل إذا لم تحتفظ بجزء من أصولها في شكل نقود سائلة في خزائنها أو في شكل ودائع لدى البنك المركزى، فقد لا تتمكن البنوك من مواجهة الطلبات علي النقود من جانب عملائها.

ويؤدى عجز البنك عن الدفع الفورى لطلبات السحب النقدي إلى رواج إشاعات خطيرة حوله وتلوّث سمعته المالية. وقد يدفع هذا المودعين إلي ترويج إشاعات خطيرة حوله وتلوّث سمعته المالية، وأمام ما سبق يجب علي البنوك أن توازن بشكل حكيم بين رغبتها في الحصول علي عوائد مالية من قروضها واستثماراتها مع متطلبات سلامة هذه القروض والاستثمارات وسهولة تحويلها إلى نقد.

وليس ثمة ريب أن البنك القوى، هو ذلك المصرف الذى يظل متمتعاً بالسيولة والقدرة علي سداد التزاماته في الأجل الطويل. أما في الأجل القصير فإن هناك تعارضاً بين الربحية من ناحية، ودرجة اليسر المالى، والسيولة من ناحية أخرى. ذلك أن القروض ذات الاحتمال الأكبر لخطر عدم السداد هى أعلي القروض عائداً. ومع ذلك فإن الاندفاع وراء هذه القروض قد يؤدى إلى العسر المالى والإفلاس. ومن ناحية أخرى، فإن القروض والاستثمارات طويلة الأجل تدر

عائداً أعلي من تلك القروض والاستثمارات قصيرة الأجل. ومع ذلك فإن الارتفاع الشديد في متوسط أجل هذه الأصول يضر بمستوى السيولة.

ولا يخفى أن الودائع ذات الآجال الطويلة (Long-term time deposits) تخفض من تكرار السحب من الأرصدة النقدية، ومع ذلك فإن الزيادة في السيولة الناتجة عن هذه الودائع يدفع البنك مقابلها معدلاً أعلي للفائدة.

وعلي أية حال، فإن العمل اليومي لإدارة البنك هو أن يحقق التناسق المناسب بين الموارد المالية للبنك واستخداماته. ويجب أن نؤكد هنا أن البنك الذي يتمتع بدرجة عالية من السيولة ليس هو البنك القادر علي تحقيق أعلي معدل للربحية. كما أن اليسر المالي والسيولة الكاملة تتوفران عندما تكون الأصول جميعاً في صور نقود. ومن المعلوم أن هذه النقود أصل عقيم لا يولد أرباحاً لأصحاب الأسهم. كما أن أشد الأصول تعرضاً للخطر وأطولها أجلاً يحقق أرباحاً كثيرة لفترة محدودة، وتولد مشاكل كثيرة كذلك.

ومهما يكن من أمر، فإن إدارة البنك مطالبة دائماً بإقامة التوافق بين طبيعة أصول البنك وخصومه بحيث تحقق معدلاً تنافسياً للفائدة. وتوفر الحماية اللازمة لرأس مال البنك في نفس الوقت. وبعبارة أخرى، إن هذه الإدارة مطالبة بتحقيق نقطة الالتقاء السوي بين الربحية والسيولة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمارس فيها المصرف نشاطه.

ولكي تحول الإدارة النقدية بين البنوك التجارية وبين الإسراف في توظيف مواردها بشكل يعرضها للخطر، ويفرز آثاراً شديدة السوء علي المسار الاقتصادي فإنها تقرر، غالباً، نسبة معينة للسيولة النقدية تلتزم بها هذه المصارف. وتتحدد هذه النسبة، غالباً، بالعلاقة بين الاحتياطيات النقدية الاختيارية والقانونية والأصول المالية شديدة السيولة (أى التي يمكن تحويلها إلي نقود بسرعة أو الاقتراض بضمانها من البنك المركزي ومثل ذلك، الذهب، الشيكات، الأوراق التجارية، أذون الخزانة، المستحق علي المصارف الأخرى،

الأوراق المالية الحكومية...). من ناحية، وجملة الودائع بالعملية المحلية والالتزامات الأخرى، التي تقترب من طبيعة الودائع حيث يلتزم البنك بالوفاء بها حالاً أو في أجل قريب من جهة أخرى.

## **ترتيب أصول البنك التجارى من حيث درجة سيولتها وربحيتها:**

باستقراء عناصر الأصول التي يعتمد عليها البنك التجارى يلاحظ أنها تتفاوت من حيث درجة السيولة والربح. ويمكن ترتيبها من حيث درجة سيولتها وربحيتها إلى ثلاث مجموعات هي:

**أولاً- الأصول السائلة من الدرجة الأولى:** ويمثلها من أصول البنك النقود الحاضرة التي يحتفظ بها في خزائنه، والتي تتخذ أساساً شكل الأوراق النقدية، وذلك بالإضافة إلى ما يزيد من أرصدة البنك المودعة لدى البنك المركزى عن حد الرصيد الدائن الذى يلتزم بالاحتفاظ به لديه، وما قد يوجد لدى البنك من ذهب، والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك التجارية الأخرى، وأخيراً الشيكات تحت التحصيل من هذه البنوك لصالح البنك.

وعمل البنك على أن تكون النسبة التي يحتفظ بها من موارده فى شكل أصوله سائلة من الدرجة الأولى عند الحد الأدنى التي تتطلبه الحالة الجارية للسحب النقدي منه والمعتادة من يوم لآخر ومن أسبوع لآخر. وذلك كما تدل عليها تجربته الماضية وما يمكن أن يتوقعه من تغير فيها في المستقبل القريب. والسبب في هذه السياسة من قبل البنك هو أن الأصول السائلة من الدرجة الأولى لاتدر عليه دخلاً، وبالتالي يكون الإفراط فيها سلوكاً غير اقتصادى بالمرّة لأنه يحرم البنك من تحقيق إيراد دون مبرر. أما حالات السحب الموسمية، والتي تشتد في فترات معينة من السنة، فإن البنك يستطيع مواجهتها عادة عن طريق أصوله السائلة من الدرجة الثانية.

**ثانياً- الأصول السائلة من الدرجة الثانية:** وهنا تبتعد أصول البنك التجارى قليلاً عن السيولة وتقترب في الوقت ذاته قليلاً من تحقيق الربح. وأهم أنواع هذه الأصول هي أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصوصة، وهي كلها أوراق مالية يتراوح أجلها غالباً ما بين ثلاثة شهور وعام كامل. ويضاف إلى الأوراق قصيرة الأجل هذه الأوراق المالية طويلة الأجل التي سيحل أجلها بعد فترة قصيرة، وبالتالي ستسترد قيمتها بعد مضي هذه الفترة. ويستطيع البنك التجارى إذا ما احتاج إلى نقود خاضرة تزيد عما يوجد لديه منها فعلاً أن يحول هذه الأصول جميعها إلى نقود بسرعة ودون خسارة تذكر، وذلك سواء ببيعها في سوق الأوراق المالية أو بإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي أو حتى لدى البنوك التجارية الأخرى.

ويعتمد البنك التجارى على أصوله السائلة من الدرجة الثانية لمواجهة طلبات السحب النقدي غير المعتادة أكثر مما يعتمد في ذلك على أصوله السائلة من الدرجة الأولى. فحتى يتجنب البنك الاحتفاظ بنقود خاضرة تزيد عن حاجته المعتادة منها، وفي الوقت نفسه يظل قادراً على مواجهة طلبات السحب غير المعتادة، فإنه يوظف جزءاً من موارده في شكل أصول سائلة من الدرجة الثانية يمكنه تحويلها بسهولة ودون خسارة تذكر إلى نقود وتأتيه في الوقت ذاته بشئ من الدخل، وإن كان بسيطاً، في شكل فوائد تدفع له أو خصم يحصل عليه. والواقع أن السبب الرئيسي في وجود أصول سائلة من الدرجة الثانية في محفظة البنك التجارى هو قدرتها على التحويل بسرعة ودون خسارة تذكر إلى نقود أكثر من قدرتها على تحقيق ربح للبنك. وهكذا تكون هذه الأصول بمثابة خط الدفاع الثانى وراء الأصول السائلة من الدرجة الأولى يلجأ إليه البنك في سبيل تحويل جزء من موارده إلى نقود خاضرة بسرعة لمواجهة طلبات السحب غير المعتادة التي قد تقدم إليه من المودعين لديه.

**ثالثاً: الأصول السائلة من الدرجة الثالثة:** وهي تشمل بصفة خاصة على

الأوراق المالية طويلة الأجل والقروض التي منحها البنك لعملائه. وهي تعد أكثر أصوله ربحاً من بين كافة أصوله، وفي الوقت نفسه أقلها سيولة، ولا يفوقها في هذه الصفة الأخيرة سوى الرصيد الدائن لدى البنك المركزي. فهذه الأصول تدر علي البنك أعلي نسب الفوائد التي يتقاضاها علي الإطلاق، وذلك بسبب طول أجلها وبالتالي القدر الكبير من المخاطر التي يتعرض لها صاحبها، لكنها في الوقت ذاته لا تقبل التحول إلى الشكل النقدي في الحال ودون خسارة، وذلك بسبب التقلبات الكبيرة المحتملة في أسعارها في السوق المالية نتيجة للمخاطر اللصيقة بها.

وترجع هذه المخاطر من ناحية أولي إلى احتمال تدهور المركز المالي لمن أصدر هذه الأوراق أو تلقى هذه القروض، أي المدين الملتزم بسداد قيمتها، ومن ناحية ثانية إلى احتمال ارتفاع سعر الفائدة في السوق المالية خلال المدة الطويلة التي يمثلها أجل هذه الأوراق وما يترتب علي هذا من انخفاض في قيمة السندات ذات الفائدة الثابتة كما هو معروف.

وهكذا تعد الأصول السائلة من الدرجة الثالثة هي خط الدفاع الثالث الذي لا يلجأ إليه البنك التجاري إلا تحت أقوى الضغوط من المودعين بسحب مبالغ كبيرة دفعة واحد من ودائعهم لديه، وذلك طالما أن التصرف في هذه الأصول إنما يعنى خسارة مؤكدة للبنك غالباً ما تكون كبيرة.

### **سيولة البنك التجاري منفرداً وسيولة النظام المصرفي ككل:**

إن مشكلة السيولة عندما تثور بالنسبة للبنك التجاري منفرداً فإنه يسهل عليه حلها، فإذا انخفضت السيولة لدى بنك واحد فيمكنه أن يقترض من البنوك الأخرى أو من المنشآت المالية أو من البنك المركزي. كما يستطيع أن يبيع جزءاً من أصوله شديدة السيولة، فيمكنه بيع الأوراق المالية التي يملكها، كما يمكنه أن يعيد خصم الأوراق التجارية -التي قام هو بخصمها- لدى بنك تجاري آخر، كما

يمكنه أيضاً استعجال تحصيل الشيكات مستحقة التحصيل، فضلا عن إمكانية سحب جزء من ودائعه لدى البنوك التجارية الأخرى، وإن لم يسعفه كل ذلك فيمكنه الاعتماد والتصرف في بعض أصوله السائلة من الدرجة الثالثة.

هذا ما يحدث إن نشأت المشكلة بالنسبة للبنك التجارى منفرداً ولكن المشكلة تثور حين يواجه الجهاز المصرفى في جملته ندرة السيولة كما يحدث وقت الأزمات النقدية واندفاع الناس لسحب الودائع، ومن ثم تصيح مشكلة السيولة مشكلة عامة، فإنه لامناص من الالتجاء إلى البنك المركزى « بنك البنوك » باعتباره المقرض الأخير ليقوم بإصدار نقود قانونية .

## المراجع في مشكلة البنك التجارى:

د. أحمد جامع: «التحليل الاقتصادى الكلى»، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٤.

د. زكريا نصر: «النقد والائتمان»، مرجع سابق، ص ٩٨-٩٩.

سيجل: «النقود والبنوك والاقتصاد»، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٠.

**Brana, Cazals:** La Monnaie, op.cit.,p.72.

**Fuller:**Principles of macro economics,op.cit.,p.62.

**Mansfield:** Economics, op.cit.,p.226.

**Ragan &Thomas:** Principles of Economics,op.cit.,p380.

**Stigun & Stigun:** Economics, op.cit.,pp.435-436.

## المبحث السابع

### كيف تخلق البنوك النقود

#### الأصل التاريخي لكيفية خلق البنوك للنقود:

هناك محاجة تدور حول ما إذا كانت البنوك تخلق النقود ، أم أنها مجرد غرف إيداع يترك فيها الأفراد ودائعهم لفترة من الزمن يكون لهم الحق في المطالبة بها عندما يريدون؟

قديمًا كان هناك خطر من الاحتفاظ بالذهب في داخل البيت، لذلك قام الأفراد الأثرياء بإيداع ماتوفر لديهم عند صاغة الذهب وذلك للاحتفاظ بها داخل حجرهم المنيع، وقد صار، بعدئذ ، ممكنا استخدام الوصل الذي يمثل الذهب المملوك من قبل أحد الأشخاص للقيام بالمعاملات. وكانت الديون تسدد فيما بين الأفراد بقطع من انورق فيقوم صائغ الذهب بإدراج ملاحظاته الخاصة بتغيير ملكية الذهب الموجود داخل حجرته المنيع. وقد جري بعد ذلك ، طبع الأوراق النقدية لتمثل حقًا بالمطالبة بالذهب ولتوفر عملة من نوع ملائم . وترتب علي هذا ظهور مبدأ الصيرفة فأمكن طبع الأوراق النقدية ومن ثم اقراضها لتمويل الأعمال التجارية. وكان المستلف يقوم باستخدام الأوراق النقدية في التسديد لمجهزته ويقوم المستلمون باستخدامها بدورهم، فاستمرت بالتداول على هذا الأساس لكي لاتعود إلى المصرف إلا فيما ندر لتدفع نقدا بالذهب. وعلى هذه الشاكلة، يمكن لحقوق المطالبة بنفس الذهب ألا تكون مدفوعة عشرمرات أو اثنتى عشرة مرة، وبالرغم من ذلك، فسيبقى المصرف مقتدرا على الوفاء بجميع ديونه.

وهكذا قامت المصارف بخلق النقود فجاءت للوجود وسيلة للتبادل قبلت من كل فرد بسبب تمثيلها الذهب وبالرغم من تعذر حصولهم عليه فيما لو طالب به الجميع مرة واحدة. ولم يتدهور حال المالكين الأصليين للذهب طالما حوفظ على ائتمان المصرف في نفس الوقت الذى اغتنى فيه الاقتصاد بالانتاج الحقيقى الذى

تمكن المقترضون من القيام به . ولكن إذا ما اشتبه بانعدام قدرة مصرف ما علي الدفع، ولأى سبب، سواء أكان ذلك صحيحا أم كاذبا، فسيحدث حينذاك تزامم يحاول فيه كل أمرئ تنقيد أوراقه النقدية قبل الآخرين. وسيغلق المصرف أبوابه لتمسى الأوراق النقدية بلا قيمة.

لقد سيطرت الحكومات على تجهيز الأوراق النقدية بمعظم الأقطار في الوقت الحاضر والأوراق النقدية نقود رسمية منحت مكانة العملة القانونية الأمر الذي يعنى تعذر رفضها عند دفع الديون وبهذا تصبح متصفة بالقبول العام. ولقد تلاشى مفهوم الغطاء الذهبى لهذه الأوراق النقدية بشكل تدريجى فهى نقود لأنها نقود. (تبقى مقبولة طالما تحافظ الدولة على سلطتها القانونية والسياسية، وإذا ما اختفت هذه فسينهار النظام النقدى الذى نعرفه ).

وتحتفظ المصارف حاليا باحتياطيات من العملة الرسمية بدلا من الذهب إلا أن نفس المبدأ الصيرفى لا يزال ساريا. إن الودائع التي يجوز السحب منها حسب المشيئة (بكتابة الصكوك) أو بعد انذار وجيز، هى واسطة تبادل ملائمة ويمكن للمصارف (حاليا في ذلك صاغة الذهب) استخدامها مصدرا للتمويل.

ويجرى الدفع إلي كسبة الرواتب على فترات طويلة إلا أنهم يصرفون في كل يوم. ويحصل المخزن أو شركة الباصات على النقد يوميا إلا أنهما تقومان بالدفع علي فترات. إن أياً منهما لا يفكر بالنقد المحتفظ به فيما بين القبض والدفع بالدفع باعتباره ادخارا، يمثل صندوقا دائما بالنسبة للمصارف. ويقوم بعض الأفراد بايداع ما يسحبه آخرون. وتقوم المصارف، وبشكل جزئى. باستخدام هذه الأموال التي تمثل نسما كبيرا من واسطة التبادل لاقرض الأعمال التجارية والوحدات الأسرية. وعند قيام مقترض بالسحب من قرض مصرفى بغرض الدفع مقابل البضائع والخدمات، فستدفع الأموال التي يصرفها إلى الحسابات المصرفية للمستلمين ويمكن لهم استخدامها للقيام بالدفع. إن القروض المصرفية تخلق النقود بهذا الشكل.

## كيف تخلق البنوك النقود:

يتم خلق النقود بأنشطة البنوك وكافة المؤسسات التي يتم تداول ودائعها كوسيلة تبادل .

وتسير البنوك على أنه لا يشترط أن يوجد في البنوك ١٠٠ جنيه نقدا مقابل كل ١٠٠ جنيه أودعها الناس لديها. وفي واقع الأمر، فإن البنك النمطي لديه الآن جنيه واحد نقداً أو كوديعة في البنك المركزي مقابل كل ١٠٠ جنيه مودعة به ولاداعى لأن يقلق المودعون ، فقد تعلمت البنوك، من التجربة أن تلك المستويات الاحتياطية كافية لحاجات العمل العادية. وهناك جزء من الودائع الكلية للبنك يحتفظ بها كاحتياطي تسمى نسبة الاحتياطي . وتتأثر قيمة احتياطي البنك بأعمال المودعين في البنك. فإذا سحب المودع للنقد من البنك ، فإن نسبة الاحتياطي تنخفض . وإذا ما أودع المودع نقودا في البنك فإن نسبة الاحتياطي تزيد. ومرة أخرى إذا حرر المودع شيكاً لصالح مودع آخر في بنك آخر فإن نسبة الاحتياطي تقل ، وإذا حصل المودع على شيك من مودع في بنك آخر فإن نسبة الاحتياطي ترتفع، لأنه عندما يحرر الناس الشيكات على بنك لصالح أناس آخرين في بنك آخر، يتم تبادل الاحتياطيات بين البنوك.

وتحتفظ كل البنوك بنسبة احتياط مرغوبة. ونسبة الاحتياط المرغوبة هي نسبة الاحتياط للودائع التي تعتبرها البنوك ضرورية لكي تتمكن من أداء عملها. وتحدد نسبة الاحتياط المرغوبة بالقانون والعرف المصرفي. وبما يعتبره البنوك المستوى الأدنى المناسب لحيازتها من الاحتياط. والفرق بين الاحتياطيات الفعلية والاحتياطيات المرغوبة تعتبر احتياطيات فائضة.

وعندما يتوفر للبنوك احتياطيات فائضة ، فإنها تستطيع خلق النقود ، وعندما نقول أن البنوك تخلق النقود، فإننا لانعنى أن بها حجرات سحرية يقوم فيها المزيفون بتقليد الأوراق المالية التي يطبعها البنك المركزي أو نقود معدنية مزيفة. والذي تخلقه هو الودائع، والطريقة الوحيدة الأساسية التي تفعل بها

البنوك ذلك هو بمنح قروض للمودعين. وعندما يقدم البنك قرضا للمودع فإنه يكتب عددا كبيرا مقابل وديعة الشخص .

وهناك طريقة أخرى تستطيع بها البنوك زيادة ودائعها وخلق النقود تتم عن طريق شراء الأوراق المالية وزيادة حجم الودائع للناس الذين يبيعون الأسهم لهم. ولكي نرى بوضوح كيف تخلق البنوك النقود بالقروض فسوف ننظر لنموذج للنظام المصرفي:

ولنفرض أن هناك بنوكا كثيرة في هذا النظام، وأن كل البنوك لديها نسبة احتياطي مرغوبة مقدارها ٢٥ في المائة أى بالنسبة لكل جنيه يودع، يريدون الاحتفاظ بـ ٢٥ قرشا في شكل احتياطيات. ولنفرض أنهم جميعا يبدأون بهذه النسبة. إن بلال، وهو عميل لبنك مصر، يقرر تقليل حيازته من النقد ويضع ١٠٠ جنيه في وديعته في البنك. وفجأة يكون لبنك مصر ١٠٠ جنيه ودايع جديدة و ١٠٠ جنيه احتياطيات إضافية. ولكن بالوديعة الجديدة لا يريد البنك إضافتها للاحتياط . حيث أن لديه فائضا احتياطياً . فاحتياطيه المرغوب يبلغ ٢٥٪ وودائع الـ ١٠٠ جنيه الجديدة يريد فقط ٢٥ جنيه احتياطيا أكثر. فماذا يستطيع أن يفعل بمبلغ الـ ٧٥ جنيه فائض الاحتياط؟

الإجابة بسيطة، إن بنك مصر يستطيع أن يقرض ٧٥ جنيهها لمودع يريد الاقتراض . ولنقل أن بلال هو ذلك المودع . وعند عقد القرض، يكتب البنك ٧٥ جنيهها إضافية على وديعة عبد الرحمن، ويلاحظ أنه بمجرد الكتابة بقلم عادى أو استخدام الكمبيوتر- فإن إجمالى الودائع في البنك تزيد بمقدار ٧٥ جنيهها، وقام بنك مصر بزيادة المعروض النقدي. وفيما يتعلق بميزانيته، فإن زيادة الخصوم التي تحدث عند إضافة وديعة عبد الرحمن سوف تتوازن بزيادة الأصول بمقدار ٧٥ جنيهها حيث إن سلف البنك زادت بذلك المبلغ.

وفي هذه النقطة الزمنية سوف يظل لبنك مصر فائضا احتياطيا . ومنذ بداية تحليلنا زادت ودايعه بمقدار ١٧٥ جنيه ( ١٠٠ جنيه لبلال و ٧٥ جنيه لعبد

الرحمن) بينما زاد احتياطيته بمقدار ١٠٠ جنيه . ولكن فائض احتياطيته سوف يختفي حالا . ومثل كل المقترضين ، فقد اقترض عبد الرحمن لكى ينفق القرض . ولنفرض أنه اشترى بنطلونا بمبلغ ٧٥ جنيها من شركة عمر أفندى . فعندما يتفق هذا المبلغ فإن وديعته سوف تقل . وأكثر من ذلك فإن بنك مصر سوف يجد بلاشك أن احتياطيته يقل بمقدار ٧٥ جنيها . لأن إما أن تسحب ال ٧٥ جنيها نقدا - وفى هذه الحالة فإن الاحتياطيات تقل بشكل مؤكد ، أو نحرر شيكا . ولنفرض من أجل التبسيط أن كل المدفوعات تتم بالسيكات . حيث يوجد بنوك كثيرة فى النظام ، فإن الغريب هو أن شركة عمر أفندى تحتفظ بوديعتها فى بنك آخر ، وليكن بنك اسكندرية . ونتيجة لشيك عبد الرحمن فإن بنك مصر سوف يضطر لإعطاء ٧٥ جنيها احتياطيا لبنك اسكندرية . وهكذا فإن بنك مصر سوف يجد الآن أن وديعة بلال فقط أعلى مما كانت عليه فى البداية - بمبلغ ١٠٠ جنيها بطبيعة الحال - وسوف تجد أن تلك الزيادة فى خصومها توازنت بزيادة ٢٥ جنيها فى احتياطيته و ٧٥ جنيها فى شكل سلف . وبطبيعة الحال فإن المعروض النقدي زاد بمقدار ٧٥ جنيها عما كان عليه ، لأن شركة عمر أفندى حصلت الآن على ٧٥ جنيها إضافية فى وديعتها فى بنك اسكندرية .

وفيما يختص ببنك مصر ، فإن الأمر ينتهى عند هذا الحد . وعلى أية حال فليست هذه هى نهاية القصة بالنسبة للنظام المصرفى ككل . فماذا يفعل بعد ذلك ؟

لفهم المرحلة التالية يجب أن نحول انتباهنا لبنك اسكندرية ، ونتيجة للدفع لشركة عمر أفندى بالشيك ، فإن بنك اسكندرية يجد أن ودائعه قد زادت بمبلغ ٧٥ جنيها . وفى نفس الوقت اكتسب ٧٥ جنيها كاحتياطي إضافي من بنك مصر .

ولا يحتاج بنك اسكندرية أن يتمسك بكل ال ٧٥ جنيها التي حصل عليها كاحتياطي ، فهو يحتاج فقط لعائد هذا المبلغ ( ١٨٧٥ ر جنيها ) وبذلك يكون لديه احتياطي زائد مقداره ٥٦٢٥ ر جنيها . ويستطيع بنك اسكندرية أن يقدم

سلفة تساوى قيمة فائض احتياطيه لأحد مودعيه ،لنقل رضوى . وهكذا ، فإنه يقرض ٥٦ر٢٥ جنيها إلي رضوى بكتابة ٥٦ر٢٥ جنيها علي وديعته ، عند تلك النقطة تزداد ودائع بنك اسكندرية بمبلغ ٥٦ر٢٥ جنيها أخرى، وهى زيادة تتوازن بزيادة ٥٦ر٢٥ جنيها في سلفه، علاوة على ذلك ، فإن المعروض النقدي زاد بمقدار ٥٦ر٢٥ جنيها حيث زادت وديعة رضوى بهذ المبلغ ولم تنقص وديعة أى شخص.

رطبيحة الحال فإن رضوى تنفق هذا القرض بسرعة ولنقل أنها تشتري جهاز سترىو مستعملا من سيدناوى . وتكتب رضوى شيكا على حسابها في بنك اسكندرية ، تودعه شركة سيدناوى في حسابها في البنك الأهلي، ونتيجة لذلك ، تقل الودائع في بنك اسكندرية بمقدار ٥٦ر٢٥ ، ويعطى البنك احتياطات مقدارها ٥٦ر٢٥ جنيها للبنك الأهلي . وهكذا في نهاية هذه المرحلة فإن الخلاصة بالنسبة لبنك اسكندرية هى أن الوديعة الوحيدة العليا مما كان يبدأ به هى وديعة شركة عمر أفندى التي زادت ٧٥جنيها. ومقابل هذه الزيادة في الخصوم فإن بنك اسكندرية يكون لديه زيادة فى الاحتياط مقدارها ١٨ر٧٥ جنيها - أى الزيادة الأساسية البالغة ٧٥ جنيها ناقص خسارة ٥٦ر٢٥ للبنك الأهلي - وزيادة ٥٦ر٢٥ كسلف . وفي هذه المرحلة من القصة فإن بنك اسكندرية خلق ما قيمته ٥٦ر٢٥ جنيها من الودائع الجديدة ، رغم أن الودائع الإضافية موجودة الآن في حساب شركة سيدناوى في البنك الأهلي.

ويلاحظ أن المعروض النقدي في هذه المرحلة قد زاد بمقدار ١٣١ر٢٥ جنيها . فقد زاد بمقدار ٧٥ جنيها عندما أقرض بنك مصر ٧٥ جنيها لعبد الرحمن وبمقدار ٥٦ر٢٥ جنيها عندما أقرض بنك اسكندرية ٥٦ر٢٥ إلي رضوى.

ولكن علي الرغم من المراحل السابقة فى عملية خلق النقود فإن العلمية لاتزال غير كاملة. لأن العملية التي نقوم بتحليلها ووصفها سوف تستمر عبر البنوك المتبقية ومودعيها والمقترضين منها ، وعندما نصل إلى بنك قناة السويس

وقامت شركة عمر أفندي بدفع ٥٦٣ ر جنيها مقابل علبة من دسكات الكمبيوتر، وهكذا فإن بنك قناة السويس يحصل على ودائع جديدة مقدارها ٥٦٣ ر جنيها واحتياطيات إضافية بنفس المبلغ. وحيث أنها تحتاج فقط إلى ١٤١ ر جنيها من الاحتياطي الاضافى ، ولذلك يقدم قرضا بمبلغ ٤٢٢ ر جنيها إلى شركة الصالون الأخضر التي تنفق النقود بدورها. وفي هذا الوقت ، فإن المبلغ الإجمالي للنقود قد زاد بمبلغ ٢٨٧٣٣ ر جنيها.

وتستمر هذه العملية بمبالغ تتضائل الآن لدرجة تجعل من غير المجدى متابعتها. ويلاحظ أن الودائع قد زادت بمقدار ٤٠٠ ر جنيه ، ولكن ١٠٠ ر جنيه من تلك الزيادة تمثل وديعة بلال الأصلية. والزيادة في وديعته لاتزيد كمية النقود. والتقد الذى أودعه بلال كان نقودا بالفعل. والودائع الجديدة فقط الناشئة عن نشاط الإقراض للبنوك هى التى زادت كمية النقود الموجودة.

وقيام البنوك بخلق النقود لايغنى أنها يمكن أن تخلق مبلغا لانهايا من النقود . والكمية التي يمكن أن تخلقها تعتمد علي حجم احتياطيتها وعلي نسبة الاحتياطي المرغوب . وفي هذا المثال، عندما تكون نسبة الاحتياطي المرغوب هى ٢٥٪ فإن ودائع البنوك تكون قد زادت أربعة أضعاف مستوى الاحتياطي. وهناك علاقة هامة بين التغيير في الاحتياطي والتغيير في الودائع.

### مضاعف النقود البسيط:

إن مضاعف النقود البسيط هو المقدار الذى تضرب فيه زيادة احتياطيات البنك لحساب أثر الزيادة في الاحتياطيات علي الودائع المصرفية الكلية. ويمكن الحصول علي مضاعف النقود البسيط كمايلي:

$$\text{مضاعف النقود البسيط} = \frac{\text{التغيير في الودائع}}{\text{التغيير في الاحتياطي}}$$

وفي المثال الذى استعرضناه توا يكون مضاعف النقود البسيط هو

٤-١٠٠ جنيها زيادة في الاحتياطيات خلقت ٤٠٠ جنيها زيادة في الودائع.  
ويرتبط مضاعف النقود البسيطة بنسبة الاحتياطي المطلوبة. وفي مثالنا،  
فإن هذه النسبة هي ٢٥ في المائة (أربع) أي:

$$\frac{1}{4} = \text{الاحتياطي المرغوب} / \text{الودائع}$$

وعندما تزيد الاحتياطيات المرغوبة عن الاحتياطي الفعلي (زيادة سلبية  
في الاحتياطي) ، فإن البنوك تقلل قروضها. وعندما تكون الاحتياطيات المرغوبة  
أقل من الاحتياطيات الفعلية (زيادة موجبة في الاحتياطي) فإن البنوك تقدم  
قروضا إضافية. ويضبط قروضها، توفيق البنوك احتياطيها الفعلي مع احتياطيها  
المرغوب. وهكذا عندما غيرت البنوك قروضها واحتياطيها لجعل الاحتياطيات  
الفعلية مساوية للاحتياطيات المرغوبة.

$$\frac{1}{4} = \text{الاحتياطيات الفعلية} / \text{الودائع}$$

وإذا قسمنا كلا طرفي هذه المعادلة على الربع نحصل على :-

$$\frac{1}{4} = \text{الاحتياطيات الفعلية} / \text{الودائع}$$

وإذا كان هناك تغيير في الاحتياطي عند تساوي الاحتياطيات المرغوبة  
والاحتياطيات الفعلية ،تتغير الودائع المصرفية من أجل تحقيق المعادلة السابقة.  
وهكذا التغيير

$$\frac{1}{4} = \text{التغيير في الاحتياطيات} / \text{الودائع}$$

ولكن  $\frac{1}{4}$  هو مضاعف النقود البسيط. وهو المبلغ الذي يضرب فيه

تغيير الاحتياط لحساب التغيير في الودائع. وفي مثالنا ، فإن هذا المضاعف يساوى ٤. والعلاقة بين مضاعف النقود البسيط ونسبة الاحتياطي المرغوب هي

$$\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي المرغوب}} = \text{مضاعف النقود البسيط}$$

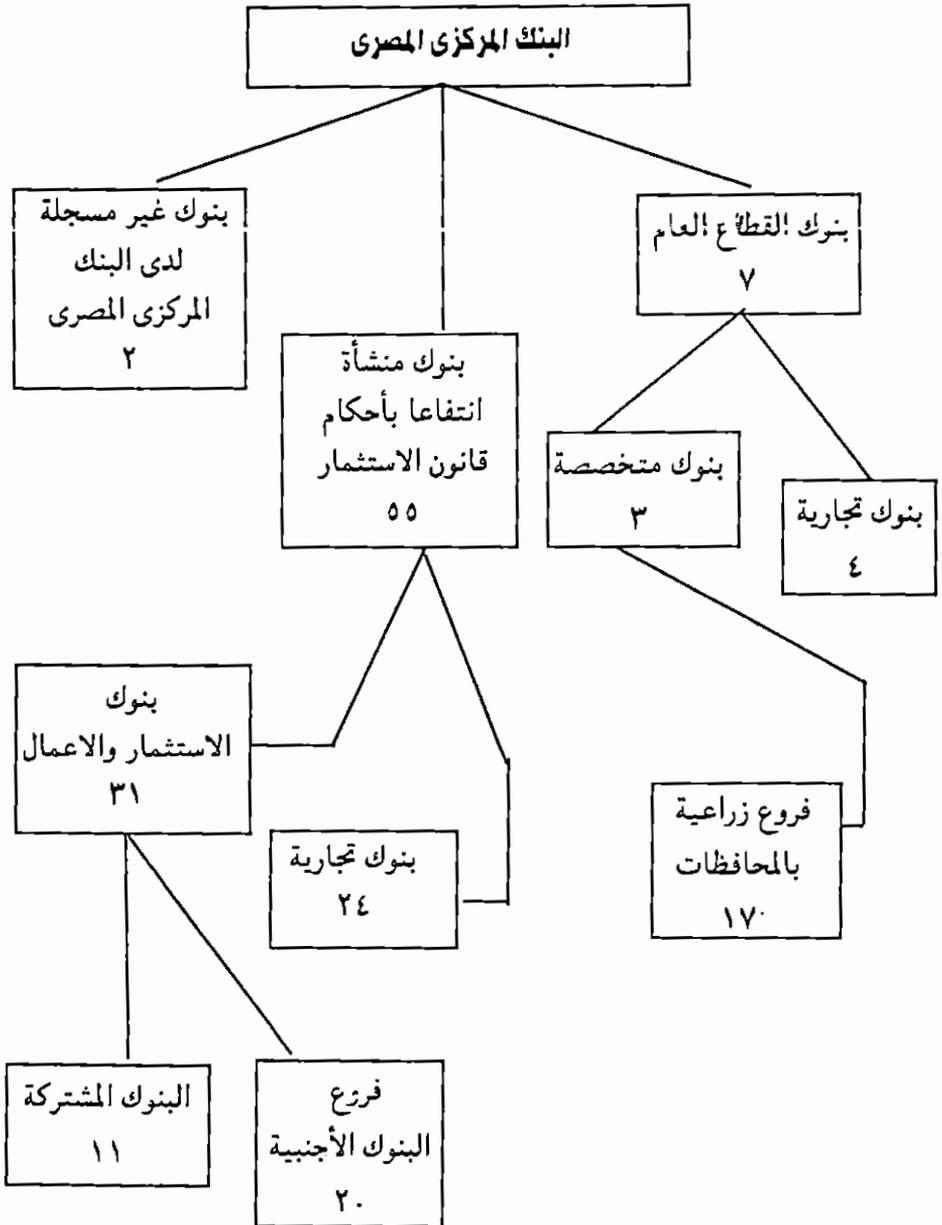
### مضاعف النقود الحقيقية:

يختلف مضاعف النقود في عالم الواقع عن مضاعف النقود البسيط الذي حسبناه من قبل لسببين :

**الأول:** أن نسبة الاحتياطي المرغوب للبنوك الحقيقية تقل كثيرا عن ٢٥٪ الذي استخدمناه هنا .

**ثانياً:** في العالم الواقعي، تشهد بنوك الأعمال المجددة في الجدول السابق ، فإن بعض الاحتياطيات تبدأ بترك النظام المصرفي. علي سبيل المثال، انتهت كل من شركة عمر أفندى وشركة صيدناوى بزيادة النقود في ودائعهما المصرفية، ونتيجة لذلك يمكن أن يقررا سحب بعض تلك النقود نقداً. وهكذا فإن الاحتياطي الزائد لبنكى اسكندرية والأهلي لا يكون بنفس الحجم الذى ضمناه، وهذا الاتجاه لبعض التقد لترك النظام المصرفي يسمى الجفاف النقدي cash drain وهذان الفرقان بين مضاعف النقود الحقيقي ومضاعف النقود البسيط الذى حسبناه توا يعمل في اتجاهات معاكسة. ونسبة الاحتياطي المرغوبة الصغيرة للبنوك الحقيقية يجعل مضاعف النقود الحقيقي أكبر من المثال الرقمى السابق. وجفاف التقد يجعل مضاعف النقود الحقيقي أصغر .

### هيكل الجهاز المصرفى المصرى



## المراجع في كيف تخلق البنوك النقود:

- ابدهمان: «الاقتصاد الكلي» مرجع سابق، ص ٢٠٩-٢١٦.
- رويتسون، إيتويل: «مقدمة في علم الاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٣٠١-٣٠٢.
- سيجل: «النقود والبنوك والاقتصاد»، مرجع سابق، ص ١١٤-١١٩.
- مانسفيلد، بهرافيش: «علم الاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٢٤٢-٢٤٩.
- Amos** : Economics,op.cit.,pp.275-278.
- Bernier (Bernard), Simon (Yves)**: Initiation à macroéconomie, Dunod, 2001, p.282.
- Brana (Sophie), Cazals (Michel)**: La monnaie, Dunod,p.63,p.72.
- David, Jaffré**: La monnaie, op.cit.,pp.59-66.
- Dolan & Lindsey**: Economis op.cit.,p.2291-292.
- Fuller**: Principles of macro economics,op.cit.,p.63.
- Garsuault , Priamé**: La banque, op.cit.,p.27.
- Grimaud**: Analyse macroéconomique, op.cit.,p.221.
- Jarno,Bouhours**: Monnaie..., op.cit.,p.50.
- Lelievre (Valerie)**:Macroeconomie, editions Breal, 1999, pp.48-52.
- Lipsev, Steiner, Purvis**: Economics,op.cit.,p.633.
- Parkin & King**:Economics, op.cit.,pp.701-704.
- Ragan & Thomas**:Principles of economics, op.cit.,pp. 384-387.
- Stigun & Stigun**: Economics,op.cit.,pp.430-434.

## الفصل الثانى

### البنك المركزى

يقوم الجهاز المصرفى فى كل دولة بوظائف ومهام متعددة لها آثار مهمة ومتعددة على الاقتصاد القومى. ويحتاج الجهاز المصرفى لمن يوجهه ويراقبه حتى يستطيع أن يحقق الوظائف المنوطة به على نحو مرغوب، ومن هنا تأتى أهمية البنك المركزى وضرورة وجوده على قمة الجهاز المصرفى.

ويحتل البنك المركزى فى أية دولة أهمية كبيرة، إذ هو المسئول عن إصدار النقود فى الدولة، وهو الذى يقف على قمة الجهاز المصرفى يوجهه ويراقبه، كما يقف وراء الجهاز المصرفى عندما يواجه أزمات مالية يدعمه ويساعده على الخروج منها، كما أنه مسئول عن توجيه السياسة الائتمانية ورقابتها محققاً بذلك استقرار السياسات النقدية داخل الدولة ومحثاً لسياسة التنمية الاقتصادية على التطور والازدهار.

وتمثل البنوك المركزية أهمية كبيرة فى النظام الاقتصادى والنقدى لأية دولة. وأكثر وظائف البنوك المركزية أهمية هى المساعدة على ضبط كمية النقود. وإلى جوار هذه الوظيفة المهمة توجد وظائف أخرى: فالبنوك المركزية هى التى تنسق بين البنوك التجارية وتراقبها وتوجهها، فضلاً عن قيامها بالعديد من الوظائف لصالح الحكومة.

ويقوم البنك المركزى بعدة وظائف أساسية هى:

أولاً: مصرفى البنوك التجارية

ثانياً: بنك الحكومة

ثالثاً: وظيفة الإصدار النقدى

رابعاً: منظم للأسواق المالية

خامساً: البنك المركزي والتحكم فى عرض النقود

سادساً: الرقابة والإشراف علي الائتمان

### أولاً: البنك المركزى هو مصرفى البنوك التجارية:

يقدم البنك المركزى وظائف متعددة للبنوك التجارية تجعله يسمى -ربحي- مصرفى البنوك التجارية أو بنك البنوك (Banque des Banques) (Banker to Bankes) ومن أهم هذه الوظائف:

### الاحتفاظ بودائع البنوك التجارية:

من المعروف أن الأفراد يحتفظون بودائعهم لدى البنوك التجارية. وتقوم البنوك التجارية -بناء علي طلب الأفراد- بالتحويل من حساباتهم إلى حسابات أخرى يحدونها. وقاما بتمام فإن البنوك التجارية - هي الأخرى- تحتفظ بودائعها لدى البنك المركزى ويقوم البنك المركزى بالتحويل من هذه الودائع بناء علي طلب تلك البنوك ، إلى حساب بنك آخر. بهذا الشكل يزود البنك التجارى كل بنك بمرادف الحساب الشيكى وبوسيلة لتسوية الديون لدى البنوك الأخرى . أما الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك التجارية فى البنك المركزى فإنها تعتبر خصوصاً علي البنك المركزى لأنه يلتزم بدفعها للبنوك التجارية عند الطلب.

والى جوار ودائع البنوك التجارية فإن البنك المركزى يحتفظ أيضاً باحتياطات البنوك التجارية. وتلعب هذه الاحتياطات ، دوراً هاماً في العملية التي يضبط بها البنك المركزى كمية النقود المتداولة في المجتمع.

فإذا كان البنك المركزى يستهدف زيادة عرض النقود في المجتمع فإن البنك المركزى يستطيع أن يقلل نسبة الاحتياطي القانونى وبذلك يزيد مضاعف النقود وبالتالي عرض النقود. وفي المقابل إذا كان البنك المركزى يستهدف تخفيض عرض النقود فإنه يقوم بزيادة الاحتياطي القانونى.

## تأمين مسار تحركات الأموال بين البنوك وإجراء المقاصة بينها:

بالإضافة لقيام البنك المركزي بحفظ ودائع البنوك التجارية فإنه يقوم فضلا عن ذلك بتسهيل تبادل الشيكات بين البنوك التجارية وتصفية الحسابات بين مختلف البنوك (clearing) مما يشكل فائدة عظيمة للنظام المصرفي والاقتصادى ككل. إذ يوفر وقتا كبيرا فضلا عن مستوى الأمان المترتب بسبب هذه الوسيلة مقارنة لو قام كل بنك بإرسال مندوبه للبنك الآخر حاملا معه مبالغ طائلة عرضة للسرقة والضياع.

كذلك يدون البنك المركزي تحويلات السيولة النقدية فيما بين المصارف ذات الحسابات في دفاتره. وهكذا يؤمن مسار حلقة تحركات الأموال فيما بين المصارف، وبذات الكيفية التي تقوم بها مصارف الودائع بتأمين حلقات الدفع فيما بين المؤسسات والأفراد. إلا أن البنك المركزي يقوم، بالإضافة إلى ذلك، بعمل تكميلي هو إجراء المقاصة فيما بين الديون والحقوق التي تترتب للبنوك أو عليها، وذلك من أجل استخلاص الرصيد اليومي، الذي يترتب لكل بنك أو عليه.

وبالجملة فإن البنك المركزي هو الذى ينظم السيولة البنكية ويشرف عليها، أو على حد تعبير البعض هو المسئول عن سير النظام المصرفي وأمنه واستقراره.

### البنك المركزي هو المقرض الأخير للبنوك التجارية:

تقوم البنوك المركزية منذ نشأتها بوظيفة هامة للغاية بالنسبة للبنوك التجارية وهى أنها المقرض والمنقذ والملاذ والملاجأ الأخير للبنوك التجارية سواء أكان ذلك فى الظروف العادية أم الاستثنائية.

فقد تعمل البنوك التجارية بطريقة مقبولة، وقد تقوم باستثمارات سليمة ورغم ذلك قد تجد نفسها فى حاجة ملحة للنقود لمواجهة طلبات مودعيها. وإذا لم

تستطع تلك البنوك الحصول على نقود جاهزة، فقد تضطر إلى الإفلاس ، رغم أنها قد تكون في موقف مالي سليم . وهنا تقدم البنوك المركزية مساعدة مؤقتة لتلك البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل لها .

وبذلك يظهر أن أحد مصادر الاقتراض القانونيه والمهمة هو الاقتراض من البنك المركزي . فعلى البنوك ذات العجز في الاحتياطيات التخلص منه لتلبية احتياجاتها من الاحتياطيات القانونية .

وللحيلولة دون هذا العجز المالي تحافظ معظم لبنوك المركزية على إيجاد ما يسمى «بشباك الخصم (Discount window)» وهي دائرة من دوائر البنك المركزي مهمتها إقراض البنوك قروضاً قصيرة الأجل خلال فترة مرحلية حتى يصلح البنك من أوضاعه .

ويسمى سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك المركزية على البنوك التجارية سعرالخصم (Discount rate) ولايعتبر هذا السعر عقوبة لأنه عادة أقل من سعرالفائدة الذي تحققه البنوك علي قروضها واستثماراتها في السندات . ومع ذلك لا تشجع البنوك المركزية المصارف على استخدام شباك الخصم باستمرار . وإذا زاد استخدام المصرف لشباك الخصم قام البنك المركزي بإنذار المصرف أو رفض منحه القروض التي يحتاجها .

وتقترض البنوك في أمريكا من سوق يسمى «سوق الأرصدة الفيدرالية (Federal fund market)» ولهذا المصطلح معنيان . يشير الأول إلى اقتراض البنوك من أرصدة البنوك الأخرى المودعة في البنك المركزي . وتقترض البنوك من هذا السوق بدلاً من الذهاب لشباك الخصم . ويتم عمليه الإقراض لليلة واحدة غالباً وبمقادير لاتقل عن مليون دولار بسعر فائدة يحدده العرض والطلب في هذا السوق . ولاتفرض احتياطيات قانونية على هذه القروض وبذلك تصلح جميع الأموال المقترضة للاستعمال . وعمليه الاقتراض تتكون من طلب البنك المقرض من البنك المركزي تحويل بعض من احتياطياته لاحتياطيات البنك المقترض .

ويقوم العديد من المصارف الكبيرة باستمرار بمنح قروض واستثمارات تفوق احتياطاتها الزائدة، وتقترض من سوق الأرصدة الفيدرالية لتغطي العجز الناتج في الاحتياطات. ولقد أصبحت عملية الاقتراض سهلة لوجود العديد من البنوك التي بحوزتها أرصدة فيدرالية، وبسبب الاتصال بالحماسرة الذين يعملون كوسطاء. وتتوفر المعلومات عن أسعار الفائدة وتوفر الأرصدة عن طريق الاتصال الهاتفي. وتستخدم البنوك نظام توكس البنك المركزي (Wire service) لتحويل الودائع بين المقرض والمقترض في المناطق المختلفة.

والأرصدة الفيدرالية أموال متوفرة في الحال للبنوك المقترضة ولا يفرض عليها احتياطات قانونية. ولهذا السبب أخذ يطلق هذا المصطلح علي جميع الأرصدة بدون احتياطات قانونية وحتى علي الفروض المصرفية التي ليس مصدرها البنوك.

وقد تسمح بعض البنوك المركزية للبنوك التجارية الاقتراض مباشرة من المؤسسات الحكومية ذات الأرصدة وبدون احتياطات قانونية ومن مؤسسات الإيداع والمؤسسات العقارية وفروع البنوك الأجنبية وتجار السندات الحكومية.

ولقد أخذت السوق هذه التنظيمات بعين الاعتبار حيث أخذت قروض الأرصدة الفيدرالية معنى ثانياً جديداً يطلق علي القروض لمدة ليلة واحدة أو أكثر، فقط بين مصرفين تجاريين ولكن بين مؤسستين أيضاً قد تقترض منهما البنوك بدون أن تفرض عليه احتياطات قانونية من البنك المركزي. فمثلاً قد يقترض البنك من مؤسسة إيداع وقد يقترض من سمسار السندات. وقد يقوم البنك باقتراض الأرصدة المتوفرة لبنك آخر ذي علاقة تجارية نظامية معه (Correspondent bank). وفي السابق لم تحصل البنوك ذات العلاقة التجارية ببعضها البعض على أسعار فائدة. إلا أنه في الآونة الأخيرة أخذت البنوك الصغيرة في تجميع أرصدة كبيرة مع البنك الكبير ذي العلاقة. وأخذت تفرض الأرصدة الفائضة عن الحاجة.

والنوع الآخر من المعاملات التي تخلق أرصدة وفي الحال للبنوك التجارية في أمريكا هي اتفاقيات إعادة الشراء (Repurchase agreement (RPS) ويشار إليها أحياناً (repe) أو العودة للشراء (buy back). وتحصل عادة عندما يبيع المصرف أحد المودعين -ربما شركة غير مالية- سنداً علي شرط أن يقوم البنك بشراء نفس السند في اليوم التالي. ولا تخضع هذه الأرصدة المخلوقة لاحتياطات قانونية وبذلك تكون مشابهة إلى حد كبير لقروض الأرصدة الفيدرالية سابقة الذكر.

ولا تتطلب وسائل الاقتراض التي أشرنا إليها احتفاظ البنوك باحتياطات مقابل الخصوم التي نتجت عن القروض. ومع هذا تتغير الطرق من حيث تأثيرها علي ميزانية المصارف. فمثلاً، إذا اقترض البنك مباشرة من البنك المركزي حصل الأول على زيادة لحساب ودائعه مساوية لحجم القرض. أما خصومه وأصوله النقدية فإنها تزداد بنفس القيمة. ونظراً لعدم خلق ودائع جديدة في هذه المعاملات، فإن الاحتياطات الجديدة لا تؤدي إلي زيادة الاحتياطات القانونية. وبذلك تكون جميع القروض صالحة لاستعمال البنك إما في إعطاء قروض جديدة أو استثمارها في السندات.

أما قروض الأرصدة الفيدرالية بين المصارف فإنها تحول الاحتياطات الزائدة من البنك المقرض إلي البنك المقترض. وحالها حال الأرصدة المقترضة من البنك المركزي من حيث كونها صالحة بالكامل لاستخدام البنك المقترض. ولكن إقراض الاحتياطات الزائدة لا يزيد مجموع احتياطات الجهاز المصرفي كما هو الحال في القرض من البنك المركزي لبنك تجاري وبدلاً من ذلك، تصبح احتياطات البنوك أكثر استعمالاً من قبل. ولهذا فإن هذين النوعين من القروض يؤديان إلي نفس النتيجة، زيادة حجم الائتمان والاحتياطات المصرفية في الجهاز المصرفي ككل.

ولا تخلق عملية الاقتراض من مؤسسات الادخار والمؤسسات غير المصرفية

قيمة مساوية من الاحتياطيات الزائدة.

وهكذا يستطيع البنك المركزي أن يقدم الائتمان اللازم للبنوك التجارية في الظروف العادية. مصداقا لذلك ينص المشرع المصري على أن يقوم البنك المركزي المصري طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس الإدارة بعقد عمليات ائتمان داخلي مع البنوك وغيرها من الأجهزة.

كذلك قد تطرأ ظروف استثنائية تضع البنوك التجارية في مأزق حيث لا تجد السيولة الكافية لرد ودائع الأفراد مع أن الوضع قد يستدعى ردها علي الفور منعا لانتشار الذعر بين بقية المودعين وهنا لا يكون هناك منقذ للبنوك التجارية سوى البنك المركزي ولذلك يسمي البنك المركزي حال قيامه بهذه الوظيفة بالملأذ الأخير للبنوك التجارية.

مثال ذلك ما حدث في صيف عام ١٩٧٠ بعد انهيار شركة (Penn Central Railroad) حيث عجزت الشركة عن دفع التزاماتها من الأوراق المالية مما أبعث المستثمرين عن أوراق مالية لعدد من الشركات الأخرى. واضطرت تلك الشركات الأخيرة أن تستعمل الائتمان الاحتياطي في بنوكها بدلا من الاقتراض عن طريق سوق الأوراق المالية العادية.

وأدى الطلب المتزايد على ائتمان البنوك إلى تفاقم العبء علي الموارد والاحتياطيات المصرفية التي كانت ملتزمة بتزويد الطلب الطارئ علي الائتمان من قبل الشركات ، وللحيلولة دون حرمان البنوك العملاء الآخرين من القروض فتح البنك المركزي شبائيك الخضم للاقتراض الطارئ.

إضافة إلى ذلك ، ألغى البنك المركزي الأمريكي الحد الأعلى لسعر الفائدة الذي تتطلبه تعليمات كيو علي شهادات الإيداع قصيرة الأجل. وخول قانون الرقابة النقدية لعام ١٩٨٠ (Monetary control act) البنك المركزي الأمريكي توفير ائتمان لمؤسسات الإيداع غير الأعضاء حالها حال البنوك الأعضاء.

ولقد سمح القانون القديم بالائتمان الطارئ فقط للمؤسسات غير الأعضاء.

وبالرغم من أن استعمال تلك الصلاحية لم يتكرر إلا فيما ندر، إلا أن هناك أوقاتاً استنزفت فيها احتياطات البنوك غير الأعضاء وبنوك الادخار التعاونية ومؤسسات الادخار والقروض بمادفع البنك المركزي إلى وضع خطة احتياطية للاقتراض الطارئ.

وقد أكد المشرع المصرى علي هذه الوظيفة ومص علي أنه للبنك المركزي المصرى في حالة نشوء اضطراب مالي أو طارئ آخر يؤثر في ثبات حالة الائتمان أو يدعو إلى مواجهته احتياجات ضرورية في السوق المالية، أن يقدم للبنوك قروضا استثنائية بضمان أى أصل من أصولها يعينه مجلس إدارة البنك المركزي المصرى، على أن تخضع هذه القروض من حيث معدل وآجال استحقاقها والشروط الأخرى للقواعد التي يقرها المجلس.

ويستطيع البنك المركزي أن يقوم بهذه الوظيفة بحكم وظيفته كمصدر للأوراق النقدية، وبحكم احتفاظه بودائع البنوك التجارية واحتياطياتها، فضلا عن أسعار الخصم وإعادة الخصم التي يحصل عليها من البنوك التجارية.

والبنك المركزي وهو يقوم بهذه الوظيفة - منح الائتمان للبنوك التجارية- يمكنه أن يؤثر في جميع عمليات توزيع الائتمانات فيما بين المؤسسات والأفراد. وقد يتصور البعض أن البنوك التجارية قد تلجأ للاقتراض من البنك المركزي لا لظروف استثنائية تتعرض لها أو حالات طارئة نزلت بها وإنما قد تلجأ للاقتراض من البنك المركزي بغرض الربح، وهنا يستطيع البنك المركزي أن يمنع البنوك التجارية من الاقتراض بغرض تحقيق ربح من خلال تقاضيه سعر فائدة جزائيا (Penalty rate). وهذا السعر الجزائي هو سعر خصم يحدد عند مستوى أعلي من معدلات الفائدة التي تتقاضاها المصارف على قروضها أو استثماراتها. وهذا السعر الجزائي للفائدة يستهدف قيام البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي في حالة الضرورة فقط، أى عندما تظطرها ظروف استثنائية إلى ذلك، مثل انخفاض غير متوقع في احتياطات وعدم قدرتها علي تدبير موارد مالية

من مصادر أخرى غير البنك المركزي. فضلاً عن ذلك فإنه حيث تنمو التكلفة الصافية للاقتراض مع طول فترة القرض، فإن البنوك التجارية سوف تعمل على إحداث تعديلات سريعة في هيكل قروضها واستثماراتها بهدف تحسين مركزها المالي. ونتيجة لطبيعة تنظيم النظام المصرفي والتمويلي في الولايات المتحدة لم يكن باستطاعة البنك المركزي الأمريكي استخدام (ولربما لم تكن عنده الرغبة) آلية سعر الفائدة الجزائي. وأحد الأسباب يعود إلي كبر عدد البنوك المتناثرة علي طول البلاد وفي مناطق مستويات أسعار فائدة متباينة، والسبب الأخر: الاختلاف بين البنوك فيما يخص محفظاتها من الأصول. فهيكلي إيراد أصول البنوك ذات النسبة العالية للقروض / الودائع (Loan-deposit ratio) يختلف عن هيكل إيرادات البنوك ذات المعدل المنخفض للقروض-الودائع. لذلك حتى إذا فرض البنك المركزي سعر فائدة يفوق معدل الفائدة علي أذون الخزانة. فإن هذا سيكون معدلاً جزائياً لبعض البنوك وليس للبقية الباقية منها.

وبالرغم من أن تسهيلات الخصم التي يوفرها البنك المركزي الأمريكي تعتبر مصدراً مريحاً للأرصدة من وجهة نظر البنوك، إلا أن الأخيرة لاتستعملها بشغف. وفي الحقيقة تفضل معظم البنوك تعديل احتياطياتها من خلال سوق الأرصدة الفيدرالية الأكثر تكلفة (اقتراض البنوك من بعضها البعض) أو من خلال استعمال احتياطياتها القانونية من الأوراق التجارية وأذون الخزانة. لماذا تتصرف البنوك بهذه الطريقة؟

إحدى الحجج التقليدية وأول من قدمها الخبير الاقتصادي للبنك المركزي المركزي عام ١٩٢٠ ونفيلد رايفلر (Winfield W. Riefiler) هي عدم رغبة البنوك في أن تكون مدينة للبنك المركزي. وهذه الفكرة أصبحت تعرف فيما بعد بنظرية التردد (Reluctance theory) وقد عللت هذه الفكرة ما بدا من عدم رغبة البنوك في العشرينيات من هذا القرن في الاقتراض بدون امتناع عندما تكون أسعار الفائدة السوقية أعلي من سعر الخصم. وبدأت البنوك عندما تكون أسعار الفائدة السوقية أعلي من سعر الخصم. وبدأت البنوك في الواقع وكأنها مشوقة لتقليل

مديونيتها. واكتشف البنك المركزي أنه عندما يدفع باحتياطيات للبنوك من خلال عمليات السوق المفتوحة. تقوم البنوك باستخدام معظم احتياطياتها الجديدة والغير مقترضة لتسديد قروضها التي أخذتها من البنك المركزي.

وبالرغم من أن هناك نوعاً من الصحة في نظرية التردد، إلا أن البنوك ليست عديمة الاستجابة لتغير الفجوة بين أسعار الفائدة السوقية وسعر الخصم.

وعلي أية حال فإن دافع الربح يؤخذ في الحسبان دائماً عندما تتخذ المصارف قراراتها في شأن الاقتراض. وفضلاً عن ذلك فإنه رغم أن المصرف المركزي قليلاً ما يرفض تقديم قروض للمصارف التجارية، إلا أن إشرافه المستمر علي الأنشطة المصرفية قد يكون أحد العوامل الرئيسية المقيدة لإقبال المصارف التجارية علي الاقتراض.

وباستقراء الوظائف التي يؤديها البنك المركزي للبنوك التجارية يلاحظ أنها متعددة ومهمة للبنوك التجارية وللإقتصاد القومي ككل وهي وظائف تصل إلى امكانية القول بأن البنك المركزي يتدخل بالفعل في مفردات عمل البنوك التجارية .

## المراجع في البنك المركزي مصرفى البنوك التجارية:

برجه (بيار): «السوق النقدية»، ترجمة على مقلد، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٩، ص٢٧.

سيجل: «النقد والبنوك والاقتصاد»، مرجع سابق، ص١٢٢-١٢٤، ٢٥٧-٢٥٨.

- Amos :Economics,op.cit.,p.285.  
Bailly, Caire, Figuizzi et Lelivre: Economie monétaire et financière, op.cit.p.279.  
Boyes & Melvin:Economics, op.cit.,p.349.  
Case & Fair: Principles of economics, op.cit.,pp.661-662.  
Delas: Economie contemporaine, op.cit.,pp. 307-309, p.340.  
Dolan & Lindsey:Economics,op.cit.,pp.296 -297.  
Gwartney & Stroup:Economics,op.cit.,p.pp.287-289.  
Harvey :Modern economics, op.cit.,p.318.  
Hyman:Economics,op.cit.,p.748.  
Lipsey, Steiner, Purvis: Economics,op.cit.,p.669.  
Meurs: Economie, op.cit.,p.58.  
Ottavy (Christian):Monnaie et financement de l'economie, Hachette Supérieur, 1999, p.71.  
Parkin & King:Economics, op.cit.,pp.714-715, p.717.  
Quilés (Jean-José): les Chômeurs, Découverte de L'economie, cahiers Français, No279,1997, p.31.  
Stigum & Stigum: Economics, op.cit.,p.448.  
Thoris:Analyse economique des systemes,op.cit.,p.202.

## ثانياً: البنك المركزي هو بنك الحكومة:

يتولى البنك المركزي مزاولة عمليات متعددة بالنسبة للحكومة تجعل الفقهاء يسمونه ببنك الحكومة ، ومن أهم العمليات التي يقوم بها البنك المركزي بالنسبة للحكومة:

### البنك المركزي يقوم بالاحتفاظ بالودائع الحكومية:

من المعروف أن الحكومة تقوم بتحصيل أنواع متعددة من الإيرادات العامة (ضرائب -رسوم...) وبالتالي فإنها تحتاج للاحتفاظ بأموالها في حساب تستطيع عمل ودائع فيه، وتستطيع بالتالي أن تسحب عليه بشيكات. وهكذا يعمل البنك المركزي كوكيل للحكومة ، فهو يحفظ بعض الحسابات لصالح الخزانة العامة، ويساعد علي شراء السندات الحكومية وبيعها.

والبنك المركزي المصري -شأنه شأن بقية البنوك المركزية في العالم- يقوم هو الآخر بمزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة، يدلنا على ذلك مانص عليه المشرع المصري بأنه « يتولى البنك - أى البنك المركزي المصري- مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة ولايتقاضى أى أجر عن الخدمات التي يؤديها لها.

ويتولى البنك مزاولة العمليات المصرفية للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بالشروط التي يضعها مجلس إدارته طبقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه».

### البنك المركزي يقوم بإقراض الحكومة:

قد يحدث أن تحتاج الحكومة نقوداً أكثر مما تحصل من الضرائب والرسوم وغيرها من الإيرادات العامة ، وبالتالي فإنها تحتاج للاقتراض، وهي تفعل ذلك عن طريق بيع السندات الحكومية للجمهور. وقد يقوم البنك المركزي بشراء بعض السندات الحكومية من خلال سياسة السوق المفتوحة، وهو عندما يقوم بذلك فكأنه

يقرض الحكومة بشكل غير مباشر.

وقد أكد المشرع المصرى علي هذه الوظيفة حيث نص علي أنه للبنك المركزى المصرى أن يقدم قروضاً للحكومة لتغطية ماقد يكون في الموازنة العامة من عجز موسمى بشرط ألتزيد قيمة هذه القروض علي ١٠٪ من متوسط إيرادات الموازنة العامة في خلال السنوات الثلاث السابقة. وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى وهكذا على أن تؤدى خلال إثنى عشر شهراً علي الأكثر من تاريخ تقديمها.

وتحدد الشروط الخاصة بهذه القروض بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك، وذلك وفقاً لحالة النقد والائتمان السائدة وقت تقديمها.

### **البنك المركزى ينوب عن الحكومة فى إدارة الدين العام وإصداره:**

باعتبار أن البنك المركزى هو بنك الحكومة ، فإنه عادة ماينوب عنها فى إصدار الدين العام وإدارته. وقد نص المشرع المصرى علي هذه الوظيفة بقوله « ينوب البنك المركزى عن الحكومة فى إدارة الدين العام وإصداره والقيام بخدمته واستهلاكه. ولا يترتب على هذه الإنابة، أن يتحمل البنك بأى التزامات أو تؤول إليه أية حقوق».

### **البنك المركزى هو المستشار المالى للحكومة:**

فتكملة لوظيفة البنك المركزى باعتباره القائم علي تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، فيقع على عاتقه أيضا مهمة تقديم المشورة للحكومة قبل عقد القروض والتسهيلات المحلية والخارجية.

ويشير المشرع المصرى لهذه الوظيفة بقوله « ويقدم البنك -أى البنك المركزى المشورة للحكومة قبل عقد القروض والتسهيلات المحلية والخارجية.

## وظائف يؤديها البنك المركزي للحكومة علي المستوى الدولى.

يقوم البنك المركزى - علي المستوى الدولى - بوظائف متعددة منها:

١- من المعروف أن تغير سعر صرف العملة فى أسواق النقد الأجنبى يؤثر فى صادرات وواردات الدولة. لذلك يقوم البنك المركزى بالتدخل فى أسواق النقد الأجنبى للمحافظة علي استقرار سعر لصرف العملة. مثال ذلك ما فعلته أمريكا فى منتصف السبعينيات عندما تدخلت لتحديد سعر صرف الدولار ومنعه من الهبوط.

كما يقوم البنك المركزى بضمان القروض والتسهيلات والاستثمارات التى تحصل عليها الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى من البنوك والمنشآت والهيئات الأجنبية أو الدولية.

٢- يقوم البنك بعقد عمليات ائتمان مع البنوك والمنشآت والهيئات الأجنبية والدولية.

٣- كذلك يقوم البنك المركزى بعقد الاتفاقيات مع البنوك المركزية الأخرى والسلطات النقدية وذلك فى سبيل تحقيق الاستقرار فى الشؤون النقدية الدولية.

ويمكن أن يساعد البنك المركزى - كما يفعل بنك إنجلترا المركزى- فى عمل بعض المنظمات المالية الدولية.

## مبررات استقلال البنك المركزى:

بالرغم من الوظائف المتعددة التى يؤديها البنك المركزى للحكومة لدرجة دعت الفقهاء لتسميته ببنك الحكومة، إلا أن ذلك لا يجعلنا نفهم أن البنك المركزى ينبغى أن يكون أداة طيعة فى يد الحكومة تأمره فىليبى وتسأله فىجيب، بل العكس ينبغى أن يتمتع البنك المركزى باستقلال تام فى مواجهة الحكومة حتى

يستطيع أداء وظائفه علي الوجه الأكمل.

وتحرص القوانين المنظمة للبنوك المركزية دائما علي تأكيد ذلك ، فالمشرع المصري .علي سبيل المثال- ينص على أن «البنك المركزي المصري شخصية اعتبارية عامة مستقلة».

وبالرغم من النص علي استقلالية البنك المركزي المصري بنص صريح إلا أن بعض الاقتصاديين يرى أن البنك المركزي المصري لا يتمتع بالاستقلالية وأن الوصول إلى هذا الهدف إنما يتطلب المزيد من الاهتمام ودراسة الأوضاع القائمة في ظل الأوضاع الدستورية . وذلك على اعتبار أن البنك المركزي أداة من أدوات السلطة التنفيذية ومنفذ لسياستها، كذلك فقد جرى العمل في مصر على ارتباط البنك المركزي بوزارة الاقتصاد، وهناك آراء لربط تبعية البنك المركزي لمجلس الوزراء باعتبار أن رسم السياسة العامة هو مسئولية مشتركة بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

وفي أمريكا يعتبر الاحتياطي الاتحادي The Federal Reserve وكالة مستقلة للحكومة الاتحادية. ويقوم الرئيس الأمريكي بتعيين أعضاء مجلس المحافظين للاحتياطي الاتحادي، وهم يعينون لمدة ١٤ عاما، وحيث تدرس هذه التعيينات بعناية فائقة فلا تتم سوى مقابلة واحدة كل سنتين إذا لم تقدم استقالات . ويتمتع الرئيس بسلطات محدودة في تعيين أعضاء جدد في المجلس. ويختار رئيس الجمهورية رئيس المجلس من بين أعضائه. ولكن مدة عمل رئيس المجلس وهي أربع سنوات لاتتوافق مع مدة رئيس الجمهورية، وقانونيا فإن الاحتياطي الاتحادي وكيل للكونجرس، ومن ثم ينبغي أن يقدم تقريرا سنويا إليه. ويفوض الكونجرس سلطته إلى نظام الاحتياطي الاتحادي للإشراف على النظام النقدي وإدارة السياسة النقدية. فضلا عن ذلك فإن الكونجرس يملك رقابة ضئيلة، أو لايمك رقابة اطلاقا علي موازنة نظام الاحتياطي الاتحادي، حيث يعمل بهدف الربح.

وقد يتصور البعض أن استقلالية البنك المركزي تعنى الانفصال التام للبنك عن الحكومة فى إدارة السياسة النقدية أو فى الهيكل الإدارى والتنظيمى. وفى واقع الأمر هذا غير صحيح لأن البنك المركزى هو تنظيم حكومى يعمل فى الإطار المؤسسى للدولة، ويعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

ولكن معنى الاستقلالية هو أن قرارات البنك المركزى فيما يتعلق بالسياسة النقدية تكون مستقلة وأيضاً متسقة مع السياسة الاقتصادية العامة. هذا من الناحية الفنية، أما من الناحية الإدارية فإن الاستقلالية تعنى الحرية التى يتمتع بها المسئولون فى البنوك المركزية فيما يتعلق بتعليمات التعيين وعدم الاستغناء عن العاملين قبل الفترة المحددة لهم بموجب القانون.

ومما لاشك فيه أن هذه الاستقلالية التى يطلق عليها الاستقلالية الشخصية أو الإدارية تلعب دوراً هاماً فى الاستقلالية الفنية والتى ترتبط بقدرة البنك المركزى على اتخاذ قراراته.

### **وهناك مبررات متعددة تدعو لضرورة استقلال البنك المركزى فى مواجهة الحكومة من أهمها:**

١- أن استقلالية البنك المركزى فى مواجهة الحكومة تضمن له التعقيب- عند الاقتضاء- بحرية كاملة على السياسة المالية التى تنتهجها الدولة ، ولن يكون له ذلك إذا كان البنك متمتعاً باستقلال تام.

٢- باعتبار أن البنك المركزى هو المؤسسة الوحيدة التى تقوم بالإصدار النقدى داخل الدولة فىنبغى المحافظة على استقلال البنك المركزى، لأن الصلاحية فى خلق العملة المعطاة له ، مغرية جداً وتوشك أن تستعمل بشكل يضر من قبل السلطات العامة. ويجب أن يكون البنك المركزى بمنجى من التأثيرات الخاصة، حتى يبقى قادراً على مقاومة الضغوطات التى يمكن أن يمارسها عليه المستفيدون من القروض.

٣- أن البنك المركزي المستقل يستطيع أن يمنع الرئيس أو الأعضاء الآخرين في الأجهزة التنفيذية من استخدام عرض النقود للأغراض السياسية. وعلي سبيل المثال، قد يزداد عرض النقود - قبل الانتخابات - بمعدل أسرع لتنشيط الناتج والعمالة. وبما أن الأسعار تستجيب بسرعة أقل للزيادة في عرض النقود، فإن الزيادة سوف تحدث فقط بعد الانتخابات. وسوف تكون الزيادة في الناتج والعمالة لصالح أصحاب المناصب، وتكون التأثيرات طويلة الأجل على الاقتصاد غير مرغوب فيها بسبب ارتفاع الأسعار.

٤- إذا فقد البنك المركزي استقلاله، فإنه قد يفقد أيضا بعضا من مرونته بالنسبة للسياسة النقدية. فمن المفترض أن أحد مزايا السياسة النقدية المرنة هي أنها تتميز بفجوة انجازه قصيرة. فإذا كان البنك المركزي جزءا من الأجهزة التنفيذية للحكومة أو تابعاً للبرلمان، فإن فجوة الانجاز تصبح أكثر طولاً وتصبح السياسة النقدية المضادة للدورات أقل احتمالاً في تحقيق الاستقرار.

٥- من المفترض أن الاستقلال أمر جوهري لتدنيه التضخم. فالانفاق الحكومي سوف يزيد بمعدل أسرع، إذا كانت الأجهزة التشريعية والتنفيذية للحكومة تمارس رقابة على عرض النقود.

### **أنصار عدم تمتع البنك المركزي بالاستقلال في مواجهة الحكومة:**

علي الرغم من قوة المبررات التي تدعو إلي استقلال البنك المركزي فإن هناك اتجاه آخر يرى عدم أفضلية استقلال البنك المركزي في مواجهة الحكومة، ويستند أنصار هذا الاتجاه إلي مبررات متعددة منها:

١- يرى أنصار هذا الاتجاه أن السياسة الاقتصادية ينبغي أن يقوم بصياغتها، موظفون منتخبون قد يستبدلون إذا كان أداءهم بطريقة لا تحقق رغبات الناخبين.

٢- أن السياسة النقدية يجب أن تتسق مع السياسات الحكومية الأخرى والمصممة للارتقاء بالأهداف الاقتصادية للمجتمع. وبما أن البنك المركزي هيئة مستقلة، فإنه لا يوجد ضمان للاتساق. وفي الحقيقة يرى المعارضون أنه في إطار موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود، تميل السلطات النقدية إلى التحيز لصالح السياسات المصممة للحفاظ على قيمة النقود. وهكذا فهم يفضلون السياسات المصممة لتحقيق استقرار الأسعار على تلك المصممة لتحقيق العمالة الكاملة.

٣- إن المعارضين على استقلال البنك المركزي يرون أن السلطات النقدية حساسة للضغوط السياسية. ويدعون بأن السلطات النقدية قد استخدمت سياسات مصممة لتحقيق نفع لذوى المناصب الإدارية الهامة.

وفي أمريكا قدمت توصيات مختلفة للتقليل من استقلال الاحتياطي الاتحادي، ففي عام ١٩٧٥ وافق الكونجرس على القرار التشريعي ١٣٣ المسمى Houes Concurrent Resolution وفي ظل هذا القرار يتوجب على الاحتياطي الاتحادي أن يقدم تقريرا ربع سنويا إلى الكونجرس، ويحدد المعدلات المتوقعة للنمو في المجاميع النقدية والائتمانية الرئيسية للسنة القادمة. ويعتبر الاجراء ذا نفع ، إذ يقدم معلومات عن عمل المستقبل بواسطة الاحتياطي الاتحادي ويحفز المناقشات حول أهدافه. ويدفع القرار أيضا الاحتياطي الاتحادي إلى التخطيط على الأقل لمدة سنة، وعلى تركيز اهتمامه على المجاميع النقدية بدلا من أسعار الفائدة. ومع ذلك من المشكوك فيه أن يفقد الاحتياطي الاتحادي كثيرا من استقلاله فهو من ناحية يتوقع معدلات النمو على أساس المدى وليس على أساس رقم محدد. ومن ناحية أخرى يسمح للاحتياطي الاتحادي أن ينحرف عن هذا المدى، إذا لم يستطع أن يحقق الزيادة المستهدفة، أو إذا تغيرت الأحوال.

وباختصار ، أن هناك عدة تحذيرات مناسبة، ذلك أن استقلال الاحتياطي الاتحادي ينبغي ألا يكون مبالغا فيه. فالسلطات النقدية تعرف أن الكونجرس قد

أنشأ الاحتياطي الاتحادي، وأن هذا الكونغرس يستطيع أن يمرر تشريعات جديدة لتغيير وضعه القائم في أي وقت . وإلى جانب ذلك فثمة دليل قائم على أن الاحتياطي الاتحادي يميل إلي تبني سياسات يفضلها رئيس الجمهورية. وبما أن استقلال الاحتياطي الاتحادي خادع إلى حد ما، فإن المنافع (أو التكاليف) المرتبطة بالتغيير في وضعه ليست من الكبر كما قد يبدو للوهلة الأولى.

## المراجع في البنك المركزي بنك الحكومة:

- ابدجمان: «الاقتصاد الكلى»، مرجع سابق، ص٥٦٢، ٥٦٣.  
برجه: «السوق النقدية»، مرجع سابق، ص٢٨.  
د. فرج عبد العزيز عزت: «اقتصاديات البنوك»، كلية التجارة-جامعة عين شمس، ص١٧٤.  
مانسفيلد، بهرافيش: «علم الاقتصاد»، مرجع سابق، ص٢٥٩.

Amos : Economics, op.cit.,pp. 281-283.

Bénassy-Quéré (Agnés): Les Taux d'intérêt, Edition la découverte, 1998,p.45.

Case & Fair:Principles of economics op.cit.,p.662.

Dolan & Lindsey:Economics op.cit.,p.293.

Gwartney (James) D.): Macroeconomics, Academic press,New York,San Francisco, London, 1977,pp.189-192.

Harvey:Modern economics, op.cit.,p.319.

Hyman : Economics , op.cit.,p.767.

Lipsey, Steiner , Purvis:Economics,op.cit.,p.669.

Parkin & King:Economics,op.cit.,p.715.

Ragan&Thomas: Principles of economics, op, cit.,p.398, pp.403 - 404.

Stigum & Stigum :Economics, op.cit.,pp.458-459.

### ثالثاً: البنك المركزي منظم للأسواق المالية:

من الثابت أن خلق النظام الجيد للأسواق والمؤسسات المالية يعد من المكونات الأساسية لأي نظام اقتصادى كفاء، إذ يعين على تخصيص المدخرات لاستثمارات ذات عائد مرتفع . ويؤكد ذلك التطورالاقتصادى الدولى الذى يشهد بأن الدول ذات النظم المالية المتطورة والأسواق المالية الكبيرة تنمو بمعدلات أسرع واتساق أكبر من الدول ذات النظم والأسواق المالية الضعيفة.

وفى هذا المضمار يمكن أن يقوم البنك المركزى بدور كبير ركيزة نظم للأسواق المالية. فكثيراً ما يدخل البنك المركزى أسواق النقد لأغراض غير التحكم فى المعروض النقدى. على سبيل المثال، يمكنه كذراع للحكومة. أن يحاول خفض أسعار الفائدة فى الأوقات التى تزيد فيها الحكومة ديونها لتقليل تكلفة الحكومة فى تمويل عجز معين.

وتتولى البنوك المركزية أيضاً مسئولية أساسية عن دعم النظام المالى فى البلد ومنع الانهيار الذى يمكن أن ينتج عن فشل البنوك. وهناك مؤسسات كثيرة تعمل فى الاقتراض على أساس قصير الأجل وتقرض على أساس طويل الأجل. وتشمل الأمثلة المدخرات وجمعيات القروض ، التى تقبل ودائع قصيرة الأجل من الجمهور وتقرض على رهون طويلة الأجل. والزيادة الضخمة غير المتوقعة فى أسعار الفائدة تقضى على تلك المؤسسات، والسعر المتوسط الذى يكسبونه على استثماراتهم يرتفع ببطء فقط عندما تستحق العقود القديمة وتعقد عقوداً جديدة ، ولكن يجب عليها إما أن تدفع أسعاراً أعلى لكى تحتفظ بودائعها أو تقبل السحب على نطاق واسع التى يمكن أن تؤدى إلى إفلاسها . ويستطيع البنك المركزى أن يساعد تلك المؤسسات بمنع التقلبات السريعة جداً فى أسعار الفائدة. إذا نقص الأموال يؤدى إلى رفع أسعار الفائدة ، فإن البنك المركزى يمكن أن يوفر الأموال للسوق وبذلك يجعل زيادة سعر الفائدة تتم بشكل تدريجى. وفى واقع الأمر تستطيع إيقاف الارتفاع لغيره على الأقل إذا كانت مستعدة لتوفير أموال

كافية وتقبل نتائج عمل ذلك.

### **رابعاً: وظيفة الاصدار النقدي:**

منذ انتهاء قابلية تحويل الأوراق النقدية إلي ذهب، أصبحت النقود الورقية هي الشكل الوحيد للعملة القابلة للتداول ، كذلك أصبحت الأوراق النقدية بسبب قوة الإبراء غير المحدودة التي تتمتع بها هي العملة الرسمية السائدة.

ويقع على عاتق البنك المركزي وحده مهمة الاصدار النقدي داخل الدولة. وقد أثبتت تجارب كثير من الدول أفضلية عدم تولي الحكومة -بصفة مباشرة- مهمة إصدار النقود الورقية، لأن الصلاحية في خلق العملة مغرية جدا وتوشك أن تستعمل بشكل مضر من قبل السلطات العامة. بمعنى أن الحكومة قد تلجأ لطبع المزيد من النقود الورقية كلما احتاجت للمال بدلا من أن تسلك الطرق السليمة لعلاج المشكلات التي تتعرض لها.

### **القيود المفروضة علي البنك المركزي عند قيامه بوظيفة الاصدار النقدي:**

في ظل النظام الذي كان سائدا خلال القرن التاسع عشر-قاعدة الذهب- كانت الضرورة التي توجب الالتزام بقاعدة الاستبدال بذهب، تفرض علي البنك المركزي حدودا مادية نوعا ما.

وفي ظل هذه الظروف ساد أسلوب يسمى بأسلوب الاصدار الآلي.

**أولاً أسلوب الاصدار الآلي:** وهو يعني تقييد الاصدار النقدي بقواعد لا يكون لبنك الاصدار معها حرية في تحديد أو تقدير حجم ما يصدره من نقود ورقية بل أن يتحدد هذا الحجم تلقائيا وفقا لقواعد دقيقة محددة سلفاً. وقد ساد هذا الأسلوب في انجلترا بقانون البنوك لعام ١٨٤٤. وقد كان من رأى أنصار هذا الأسلوب (مدرسة العملة) currency school أن تصدر البنوك نقودا ورقية بقدر ما هو موجود لديها من ذهب بحيث يتطابق حجم النقود التي تصدرها أو

تسحبها من التداول مع حجم الذهب الذى يودع لديها أو يسحب منها. ومن الممكن السماح بهامش بسيط ومحدد بكل دقة لايقابل النقود الورقية المصدرة فيه ذهب لدي البنوك. وقد رأت هذه المدرسة أن تنظيم عملية الاصدار على هذا النحو من شأنه منع حدوث أى تضخم نتيجة الافراط فى إصدار النقود الورقية مثل ذلك الذى حدث فى انجلترا عام ١٧٩٧ عندما لم يتقيد حجم النقود الورقية المصدرة بحجم الذهب الموجود لدي البنوك.

وقد دعم أنصار هذه المدرسة رأيهم بأنه من المستحيل أن تشهد الدولة تضخما دائما ناتجا من زيادة كمية الذهب فيها، وذلك لأن زيادة كمية الذهب من شأنها رفع الأسعار، وبالتالي زيادة الواردات عن الصادرات مما يحتم تصدير كمية معينة من الذهب إلى الخارج لتسوية العجز فى الميزان التجارى، وبالتالي يقل حجم الذهب فى الدولة إلى الحد المرغوب فيه والذى لايتسبب فى إحداث التضخم. ومن الواضح أنه لايمكن اتباع هذا الحل فى حالة النقود الورقية لأنها لايعتبر نقدا عالميا على عكس الحال بالنسبة إلى الذهب.

أما «مدرسة البنوك» Banking school فقد رأى أنصارها إطلاق الحرية للبنوك فى إصدار النقود الورقية دون تقييد، وذلك على أساس وجود علاقة ما بين احتياجات الصناعة والتجارة وإصدار النقود، طالما أن البنوك إنما تصدر النقود بمناسبة قبولها لخصم الأوراق التجارية واقراضها لعملائها لمواجهة احتياجاتهم الانتاجية والتجارية.

وقد وجدت نظم ثلاثة لتحقيق أسلوب التحديد الآلى للاصدار النقدي الذى اتجهت إليه الدول منذ منتصف القرن التاسع عشر. ويقضى النظام الأول بوجود تغطية بنك الاصدار لما يصدره من نقود ورقية مهما كانت قيمتها تغطية كاملة بالذهب مع السماح باصدار مبلغ محدد بحد أقصى دون غطاء ذهبى. وقد اتبعت إنجلترا هذا النظام بقانون البنوك لعام ١٨٤٤ .

أما النظام الثانى: فقد اتبعته فرنسا من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩٢٨،

وهو يقضى بتحديد حد أقصى بصفة مطلقة لحجم الاصدار من النقود الورقية وذلك دون أى ربط للنقود المصدرة بغطاء ذهبي. وهنا أيضا حدثت زيادات متعاقبة لهذا الحد الأقصى عندما كانت الحكومة تحتاج إلى المزيد من المال.

**وفي النظام الثالث والأخير:** والذي اتبعته فرنسا من عام ١٩٢٨ ومعها دول أخرى كثيرة تكون هناك تغطية جزئية بالذهب وذلك بتحديد نسبة مئوية معينة من النقود الورقية المصدرة يتعين تغطيتها على الأقل بالذهب، وقد كانت هذه النسبة في حدود الثلث.

### **ثانياً: أسلوب سياسة الإصدار:**

ترتب علي انهيار قاعدة الذهب انتهاء قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب، وأصبحت النقود الورقية هي الشكل الوحيد للعملة القابلة للتداول. كذلك أصبحت النقود الورقية بسبب قوة البراء غير المحدودة التي تتمتع بها هي العملة القانونية السائدة.

وقد صاحب هذا الانهيار انتهاء تقييد الاصدار النقدي بقواعد جامدة، من شأنها تحديد حجم النقود الورقية المصدرة آلياً وتلقائياً على أساس الربط ما بين هذا الحجم وحجم الذهب الموجود لدى البنك المركزي بطريقة أو بأخرى، أو علي أساس وضع حد أقصى لحجم المصدر من هذه النقود.

أما الأسلوب الجديد الذي حل محل أسلوب الاصدار الآلي فيقوم على أساس تحرير اصدار النقود الورقية من قيد الغطاء الذهبي سواء تعلق الأمر بتغطية كاملة أو حتى بتغطية جزئية والاحتفاظ بالذهب كعملة احتياطية دولية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية، عندما لا تتوافر العملات الأجنبية الضرورية لإتمام هذه التسوية، وكذلك لمواجهة الاحتياجات الطارئة للدولة كما في حالة نشوب الحرب مثلاً، وأخيراً لاستعماله في خدمة السياسة الاقتصادية الدولية للدولة.

ذلك أن الفكرة التي أصبحت واضحة ومستقرة هي أن قيمة النقود لا تتوقف علي مقدار ماتمتع به من غطاء ذهبي وإنما علي العلاقة ما بين الحجم الكلي للنقود في المجتمع والمقدار الكلي للسلع والخدمات الموجودة فيه في لحظة معينة. وهذا المقدار من السلع والخدمات إنما يعتمد قبل كل شئ على المجهود الانتاجي للاقتصاد القومي. وبهذا يكون الغطاء الحقيقي للنقود هو العمل الاجتماعي وليس الذهب . وبحل الاحتياطي من القوى الانتاجية للمجتمع محل الاحتياطي من الذهب وبناء على هذه الفكرة يتعين علي البنك المركزي أن يتبع سياسة للاصدار النقدي تهدف إلى توفير ذلك الحجم من النقود الذي يحتاجه الاقتصاد القومي لتمويل وجوه نشاطه المختلفة.

وهكذا يظهر أنه بعد انتهاء قاعدة الذهب ، فإن القيود المفروضة علي البنك المركزي تتجاوب مع نوعين من الاهتمامات:

**أولاً:** يتوجب علي البنك المركزي المحافظة علي التوازن النقدي ، متخذاً القرارات المفيدة من أجل المحافظة علي القوة الشرائية للعملة.

**ثانياً:** علي المستوى الدولي: يتوجب علي البنك المركزي أن يظل قادراً علي توفير النقد اللازم لكل التسويات والمعاملات مع الخارج.

**مبررات قصر وظيفة الاصدار النقدي علي البنك المركزي وحده:**

هناك مبررات متعددة تحتم قصر وظيفة الاصدار النقدي على مؤسسة واحدة وهي البنك المركزي وتتمثل هذه الاعتبارات في:

-الرغبة في توحيد التداول النقدي، ومنع تعدد العملات المختلفة وذلك خدمة للمبادلات وتسهيلاً للتعامل.

-إن تركيز الاصدار في مؤسسة واحدة تسندها الدولة يزيد من ثقة الأفراد في النقد المصدر، وذلك على عكس ما إذا كانت الأوراق النقدية صادرة من عدة

مؤسسات خاصة مستقلة تعمل للريح العادى.

-إن قصر وظيفة الاصدار النقدى على البنك المركزى وحده يعطيه سلطة واسعة في الهيمنة والسيطرة على حجم الائتمان لاسيما مع ذبوع العادة المصرفية، واتجاه البنوك الدائم إلى خلق الائتمان والنقود الكتابية.

ومسايرة من المشرع المصرى للاتجاه العالمى السائد في هذا المضمار فإن القيام بوظيفة الاصدار النقدى تقتصر على البنك المركزى المصرى وحده. وينص المشرع المصرى مؤكداً على ذلك بقوله « يكون للبنك - أى البنك المركزى - وحده امتياز إصدار أوراق النقد، ويحدد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية - بعد أخذ رأى البنك - فئات أوراق النقد التى يجوز إصدارها واتساعها ورسومها وغير ذلك من المواصفات » ويجب أن تحمل هذه الأوراق توقيع محافظ البنك.

ويجب أن يقابل أوراق النقد المتداول بصفة دائمة. ويقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبى وصكوك أجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها وسندات مصرية تضمنها الحكومة وأوراق تجارية قابلة للخصم.

ويحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الإصدار بقرار من رئيس الجمهورية وتحدد أنواع ونسب الأصول الأخرى بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى البنك.

ويحدد مجلس إدارة البنك بعد موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القواعد التى تتبع في تقويم جميع الأصول التى تقابل أوراق النقد المتداول.

ويودع الذهب والنقد الأجنبى والأصول الأخرى المكونة لغطاء الإصدار في البنك بالقاهرة أو في أحد بنوك القطاع العام بالجمهورية أو في أى بنك مركزى في الخارج يوافق عليه مجلس إدارة البنك المركزى المصرى، وفي جميع الحالات يكون الايداع باسم وحساب البنك المركزى المصرى.

ويعتبر الذهب المرسل في الطريق إلى أراضى جمهورية مصر العربية كجزء

من غطاء الإصدار الموجود بالقاهرة، بشرط أن يكون الإرسال باسم البنك والحسابه وأن يكون مؤمنا عليه باسم البنك، وبشرط أن يسبق ذلك موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

## المراجع في البنك المركزي ووظيفة الإصدار النقدي:

د. أحمد جامع: «التحليل الاقتصادي الكلي»، مرجع سابق، ص.١٥٦-١٥٨.

برجه: «السوق النقدية»، مرجع سابق، ص.٢٧-٢٨.

د. زكريا نصر: «النقد والائتمان في الرأسمالية والاشتراكية»، مرجع سابق، ص.١٦٥.

**Bailly, Caire Figluizzi, Lelievre:** Economie monetaire et Financiere, op.cit., p.97.

**Barna, Cazals:** la monnaie, op.cit, p.68.

**Chaigneau (André):** Qu'estce que la monnaie? op.cit., p.39.

**Jarno (Franck), Bouhours (Philippe):** Monnaie et financement de l'economie, Hachette superieur, 1998, p.60.

**Parkin & King:** Economics, op.cit., p.716.

**Redslob (Alain):** Introduction à la theorie macroeconomique , Dundod, 2000, pp.66-67.

### خامساً: البنك المركزي والتحكم في عرض النقود:

يقصد بعرض النقود تقرير كمية النقود التي ينبغي أن توجد في الاقتصاد. وتعتبر هذه الوظيفة من أخطر الوظائف التي يؤديها البنك المركزي، وذلك لأن عرض النقود في المجتمع إنما يؤثر علي مستوى الدخل القومي والعمالة. كما أن هناك علاقة وثيقة بين النقود والنشاط الاقتصادي، ومن هنا تأتي أهمية التحكم في المعروض النقدي.

ويمكن استخدام عرض النقود لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترغب السلطات النقدية في تحقيقها. فإذا كان السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة فإنها تستطيع تحقيق ذلك عن طريق زيادة العرض الاسمي للنقود. وفي المقابل إذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي، فإنها تقوم بتخفيض هذا العرض.

ويجب الانتباه إلي ضرورة إدارة هذه الوظيفة بطريقة صحيحة لأنه يترتب على اختلالها واضطرابها مشكلات كثيرة.

ويملك البنك المركزي أدوات متعددة تمكن له القيام بهذه الوظيفة على نحو دقيق (عمليات السوق المفتوحة-سياسة الاحتياطي -سياسة سعر الخصم ) بالإضافة إلى قيامه بوظيفة الإصدار النقدي. وكل ذلك يكفل له إمكانية القيام بهذه الوظيفة على نحو يحقق الأهداف المرجوة منها .

## المراجع في البنك المركزي والتحكم في عرض النقود:

ابديمان :«الاقتصاد الكلى» مرجع سابق، ص ٢٧٠.

Amos :Economics, op.cit.,p.295.

Bénassy-Quéré: les Taux d'intérêt, op,cit.,p.34.

Boyes & Melvin: Economics, op.cit.,p.369.

Gwartney : Macroeconomics, op.cit.,p.194.

Lipsey, Steiner, Purvis: Economics, op.cit.,p.670.

Ragan &Thomas: Principles of economics,op.cit.,p.451.

## سادساً: الرقابة والاشراف علي السياسات الائتمانية:

من الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها الرقابة الدقيقة والفعالة للسياسات الائتمانية والنقدية للدولة.

ويتولى البنك المركزي الرقابة على السياسات الائتمانية وتوجيهها بحيث يشارك الجهاز المصرفي في دعم وتنمية الاقتصاد القومي في إطار من الاستقرار الاقتصادي . ويجب على البنك المركزي أن يحدد كمية النقود على نحو يتناسب مع الائتمان في المجتمع.

## وسائل رقابة السياسات الائتمانية:

يعتمد البنك المركزي في سبيل تحقيق الرقابة الدقيقة للسياسات الائتمانية على وسائل متعددة تتمثل في:

- الرقابة الكيفية
- الرقابة الكمية
- الإعلام
- الإقناع الأدبي أو الأخلاقي
- التعليمات المباشرة

## الرقابة الكيفية أو النوعية:

قد يتطلب تحقيق المصلحة القومية تشجيع قطاع ما أكثر من قطاعات أخرى، وهذا يعني أن الهدف من الرقابة علي الائتمان ليس هو التأثير على كمية الائتمان بشكل عام وإنما هو التأثير علي أنواع معينة منه لتحقيق نتائج اقتصادية مرغوب فيها.

وقد يكون هذا التمييز في تكلفة الحصول علي الائتمان أو في حجم

القروض وأجلها. ولعل أهم هذه الأدوات النوعية مايلي .

- تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان. فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح لأنشطة تشجعها الدولة، ومرتفعة بالنسبة للأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع.

- تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية ، فيزيد الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء القاعدة الصناعية، ويخفض الائتمان المقدم للاستهلاك مثلاً.

- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية .

- اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي عندما يتجاوز الائتمان حداً معيناً.

و يمكن القول بشكل عام أن هذه الوسائل تستهدف وضع قيود على نشاط المصارف التجارية بحيث تمنع هذه المصارف من مزاوله عمليات معينة أو توظيف مواردها في بعض الأصول غير المرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع.

وهذه الأدوات ذات فاعلية كبيرة في التأثير على توزيع الائتمان على الأنشطة المختلفة. على أن تستخدم هذه الأدوات لدعم اتجاه السياسات العامة للرقابة على كمية الائتمان.

وينبغي الحذر من المبالغة في فاعلية كبيرة هذه الأدوات النوعية لأن الأمر في النهاية يتوقف علي قيام المقترضين باستخدام القروض في الغرض المتفق عليه مع المصرف. فقد يقترض شخص ما ويقوم بإحلال القرض محل موارده الخاصة في تمويل مايقره المصرف المركزي من وجوه استخدام الائتمان وتحويل موارده الخاصة إلي تمويل لايقره هذا المصرف. وليس ثمة ريب أن هذا مايحد من فاعلية أدوات الرقابة النوعية.

## ثانياً: الرقابة الكمية:

إذا كانت الرقابة الكيفية لاتنصرف للتأثير علي كمية الائتمان وإنما تنصرف للتأثير في وجوه استعمال الائتمان ، فإن الرقابة الكمية تنصرف للتأثير علي كمية وحجم الائتمان عموماً ، وذلك بغض النظر عن وجوه استعمال الائتمان.

وبذلك ينصب موضوع الرقابة الكمية علي حجم الاحتياطات النقدية الموجودة تحت تصرف البنوك، وعلى النسبة القانونية للاحتياطي النقدي إلى الودائع. وهكذا يظهر أن الهدف من الرقابة الكمية هو التحكم في مقدار الحجم الكلي للائتمان المصرفي دون التصدي للتأثير علي اتجاهات البنوك في توزيع مواردها علي مختلف وجوه التسليف والاستثمار.

## ثالثاً: وسائل أخرى للرقابة :

يستطيع البنك المركزي -إلي جواز الرقابة الكمية والكيفية- أن يعتمد على وسائل أخرى لرقابة السياسات الائتمانية وتمثل هذه الوسائل فيمايلي:

- الإعلام
- الاقناع الأدبي أو الأخلاقي
- التوجيهات والأوامر المباشرة

## الإعلام :

ويتم هذا الأسلوب من خلال المقالات في الصحف والمجلات، والخطب في المناسبات المختلفة حيث يحاول المسئولون عن هذه السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه . ومع ذلك فإن هذه السياسة لاتنتج آثاراً إلا إذا دعمتها وسائل أخرى . وعلي أية حال فإن هذه السياسة تعطي مؤشرات للسوق. فإذا دعمتها إجراءات أخرى مثل تغيير سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي

القانونى، فقد تكون مفيدة كأداة للسياسة النقدية . ومهما يكن من أمر فإنه يجب أن نفهم أن الإدارة النقدية لا تستطيع تغيير سلوك المنشآت المالية والمصارف من خلال التهديد الشفهى أو ماتقدمه من نصائح وعظات.

### الاقناع الأدبى أو الأخلاقى:

من الوسائل التى يلجأ إليها صانعو السياسة النقدية للتأثير على المصارف والمنشآت المالية أسلوب الإقناع الأدبى أو مايسميه البعض بالإقناع الأخلاقى. ويستهدف الإقناع الأدبى توجيه البنوك نحو انتهاج السياسة الائتمانية التى يبتغى البنك المركزى انتهاجها، سواء أكانت سياسة توسعية أم انكماشية. ويتمثل الإقناع الأدبى أو الأخلاقى فى الاقتراحات والرجاءات بالتعاون والنداءات والتحذيرات سواء الشفهية أو الكتابية التى يجريها البنك المركزى مع البنوك حول كيفية استخدام احتياطياتها النقدية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

ويمكن أن يتم هذا الأسلوب بمجرد مطالبة البنوك بالتحفظ فى منح القروض، وعندما تنتهى الحاجة للتقييد ، تستطيع البنوك التجارية أن تعطى القروض وتمد الودائع إلى الحد الأقصى القانونى. واستخدام «الإقناع الأدبى» لايعتمد على مجرد الكلام. والبنوك الأعضاء تعتمد على البنك المركزى من أجل القروض ، وعلى المدى البعيد فإن عدم التعاون مع اقتراحات البنك المركزى يكلف البنوك التجارية الكثير.

ويتوقف نجاح هذه الوسيلة -أى الإقناع الأدبى- فى أدائها لوظيفتها على مدى السمعة والاحترام والمكانة التى يتمتع بها البنك المركزى فى مواجهة البنوك والمؤسسات المالية داخل الدولة.

### -التو هيات والأوامر المباشرة:

أمام العيب السابق الذى يعترى أسلوب الإقناع الأدبى حيث أن المصارف والمنشآت المالية قد لا تستجيب لما يوجه إليها من نصائح وتوجيهات ، فقد يلجأ

البنك المركزي لأسلوب إصدار الأوامر والتعليمات المصرفية التي من خلالها يستطيع أن يرسم الطريق الذي يجب أن تسلكه المصارف في مجالات الاقراض والتوظيف. ومثل ذلك أن يحدد المصرف المركزي معدل زيادة القروض المصرفية خلال فترة معينة أو أن يحدد نسبة بين الأصول (كلها أو بعضها) وبين رأس المال والاحتياطي. وهذا أسلوب فعال للرقابة لأن المصرف المركزي يفرض جزاءات على المصارف المخالفة لتعليماته، وقد يصل الأمر إلى شطب تسجيل المصرف المخالف.

وحتى يستطيع البنك المركزي أن يقوم بوظيفته في هذا المضمار ينبغي أن تتوفر لديه المعلومات الدقيقة والشاملة عن العوامل المؤثرة علي الاحتياطيات المصرفية. ولكي يتحقق ذلك ينبغي أن يتجمع أمام البنك المركزي معلومات كافية عن العوامل التي تؤدي إلى خفض أو زيادة الاحتياطيات المصرفية والت نقد المتداول، أي معلومات كافية عن القاعدة النقدية بشكل عام.

ولقد أعطيت الصلاحية للبنك المركزي الأمريكي برقابة أسواق السندات نتيجة للخبرة المؤلمة التي حاول عندها البنك المركزي الرقابة على التوسع الكبير في سوق السندات الذي وصل إلى ذروته في الانهيار الكبير عام ١٩٣٩. ولقد كان الائتمان بمثابة وقود للتوسع الكبير في سوق السندات وكان مصدر معظم الائتمان هو النظام المصرفي. والائتمان المتدقق للشراء في سوق السندات لايتوفر للاستعمال التجاري أو الصناعي. ولما كان البنك المركزي لايملك الأداة لتخصيص الائتمان بعيداً عن السندات ويعبده لقطاع الأعمال، اضطر البنك المركزي لاستخدام أدوات السياسة المالية العامة للحد من الاقتراض المضاربي (وأدى ذلك إلى تخفيض نمو عرض النقد بشكل كبير وهذا الحدث كان من شأنه أن ساعد إن لم يكن السبب المباشر في حلول الكساد العظيم عام ١٩٢٩). والسبب في تنظيم البنك المركزي لسوق الأسهم والسندات هو رغبة السلطات في تقييد النشاطات المضاربية في سوق السندات دون الإضرار بأوضاع الائتمان العامة أو تخفيض معدل نمو مجملات النقد. ويعلم البنك المركزي بأن التغييرات الحادة في سوق

السندات قد تحدث بدون وجود المضاربة الممولة بالائتمان. على أية حال، يشعر البنك أن تحكمه في عنصر الائتمان يعطيه القدرة على تقييد الزيادات التراكمية أو الانخفاضات في أسعار الأوراق المالية، وبذلك يستطيع تدنية آثارها المحتملة والمخلة بالاستقرار الاقتصادي.

### التعارض والصراع بين وظائف البنك المركزي

بملاحظة الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي يتضح أنها تؤمن له السيطرة على تسيير السوق النقدية داخل الدولة.

ورغم ذلك فقد يحدث تعارض بين وظائف البنك المركزي ذلك لأن الوظائف العديدة للبنك المركزي ليست متناغمة دائما . فعندما يتبع سياسته لمكافحة التضخم فإن البنك المركزي يقلل المعروض النقدي إلى مادون الطلب الجاري عليها. وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة والضغط الناتج يجعل الحياة غير مريحة بالنسبة للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية ويجعل الاقتراض مكلفا بالنسبة للحكومة .

وإذا أراد البنك المركزي تسهيل تلك المشكلات ، باقراض النقود للبنوك ، فإنه يخفف من قيوده المحكمة و سياسته في مكافحة التضخم ، ويجب أن يسعى نظام البنك المركزي إلى موازنة تلك الأهداف المتضاربة. وعندما يرغب في رفع أسعار الفائدة للتحكم في المعروض النقدي ، عليه أن يفعل ذلك بقدر مناسب لمنع المشكلات النقدية الحادة في الأسواق المالية. ويعتقد كثير من النقاد أن البنك المركزي لا ينجح دائما في إيجاد التوازن الصحيح بين أهدافه المتضاربة ، مما يسبب ظهور مشكلات دورية بسبب سوء الإدارة النقدية.

## المراجع في البنك المركزي والرقابة والإشراف على الائتمان:

- د. أحمد جامع: «التحليل الاقتصادي الكلي»، مرجع سابق، ص ٥٢٥.  
سيجل: «النقد والبنوك والاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٢٧٢، ص ٢٧٥-٢٧٦.  
د. محمد زكي شافعي: «مقدمة في النقد والبنوك»، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ص ٣٦٥.  
Bénassy - Quère: les Taux d'intérêt, op.cit., p.33.  
David, Jaffré: la Monnaie et la politique monétaire, op.cit., p.73.  
Delas : Economie contemporaine, op.cit., p.339.  
Ekelund & Tollison : Economics, op.cit., p.694.  
Lipsey, Steiner, Furvis: Economics, op.cit., p.674.  
Meurs : Economie, op.cit., p.64.  
Stigun & Stigun: Economics, op.cit., p.447, p.452, p.452..

## البنك المركزي المصري

مرت السياسة المصرفية والنقدية في مصر بتطورات عديدة ، كما صدرت تشريعات وقوانين متعاقبة لتحديد وتوضيح النظام المصرفي، ولتبين أيضاً مدي علاقة البنك المركزي بالسلطة التنفيذية وذلك علي أساس مناخ وطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية في كل مرحلة تمر بها البلاد. وحتى عام ١٩٥١ لم يكن يوجد بمصر بنك مركزي على غرار البنوك المركزية في العالم، حتى صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١، الذي خلق علي البنك الأهلي المصري صفة البنك المركزي بمقتضى المادة الأولى منه. وبالرغم من تفكير الحكومة منذ زمن بعيد في تحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي إلا أن ذلك لم يتم إلا في عام ١٩٥٠، حينما تقدمت الحكومة إلى البرلمان بمشروع قانون يجعل البنك الأهلي بنكا مركزيا. وبذلك صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١، ونصت المادة الثانية منه علي أن البنك يقوم بتحقيق ثبات قيمة النقد المصري، وتنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الأخير، والتعاون مع السلطات العامة في المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية.

ثم صدر قانون البنوك والائتمان بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ناصاً في مادته الأولى على أن يكون البنك الأهلي هو البنك المركزي للدولة، ثم تناولت باقي نصوص هذا القانون تنظيم البنك الأهلي باعتباره بنكا مركزيا وعلاقته بالحكومة وقصر امتياز الإصدار عليه. كما تضمن القانون المذكور تنظيم البنك من حيث تسجيلها وشروطه وما يتعلق بذلك من أحكام، وحالات شطب التسجيل وآثاره، ثم تطرق إلى أفراد أحكام خاصة بالرقابة على البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة (غير التجارية) وتنظيم الائتمان. وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري مزيلاً صفة البنك المركزي عن البنك المركزي الأهلي وأنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزي الأهلي تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات

البنك المركزي المنصوص عليها في قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه. كما تضمن تنظيمًا لهذا البنك من حيث اختصاصاته ومدى رقابته على البنوك وأسلوب عمله وطبيعة العمليات التي يقوم بها. ثم حدد القانون المذكور اختصاصات البنك الأهلي المصري باعتباره بنكًا تجاريًا بعد أن زالت عنه صفته كبنك مركزي.

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ لتنظيم الجهاز المصرفي روعى فيه تقرير التخصص بالنسبة للبنوك التجارية على أساس تحديد نشاط كل بنك من هذه البنوك في نوع معين من المعاملات المالية والأنشطة الاقتصادية.

علي أنه بعد صدور هذا القرار تطورت السياسة الاقتصادية في البلاد من حيث تقرير مبدأ الانفتاح الاقتصادي سواء عن طريق إنشاء مؤسسات استثمارية مشتركة أو عن طريق إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، والذي أجاز في المادتين ٣ و ٤ منه إنشاء بنوك الاستثمار والأموال سواء بصفة مستقلة أو كفروع لبنوك أجنبية أو عالمية داخل البلاد، الأمر الذي دعت معه الحاجة إلى توفير أكبر قدر من حرية العمل أمام البنوك الوطنية وذلك للمشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي الجديد وتحديد مدى علاقة البنك المركزي بالجهاز المصرفي عموماً وإعطائه أكبر قدر من حرية الحركة لتدعيم البنوك الوطنية التي أصبح من الضروري تدعيمها وإطلاق يدها في مباشرة كافة الأنشطة الاقتصادية التي تمكنها من مسايرة النهضة الاقتصادية الجديدة، دون قصر نشاطها على نوعية معينة خصوصاً وأن طبيعة العلاقات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي أصبح متعدد النوعيات مما يتعذر معه تحديد نوع معين من النشاط لكل بنك على حده.

على أن الأمر يستتبع بالإضافة إلى ما تقدم أن توفر الدول للجهاز المصرفي الإمكانيات اللازمة لتدعيم نشاطه سواء عن طريق إلغاء القيود

والمعوقات في العمل أو عن طريق فتح الباب أمام إمكانيات الابتكار والخلق في الأجهزة الموكول إليها العمل في الجهاز المصرفى.

وأمام ما سبق صدرت قوانين وقرارات جمهورية عدة لتنظيم النظام المصرفى والبنك المركزى.

وتتمثل هذه القوانين والقرارات فيما يلى:

القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان.

- القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصرى.

- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٧٥ في شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى.

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٦ بالنظام الأساسى للبنك المركزى المصرى.

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣ بإصدار النظام الأساسى للبنك المركزى المصرى.

ونتناول فيما يلى دراسة البنك المركزى المصرى في ضوء القوانين والقرارات الجمهورية المتعددة التي صدرت بتنظيمه وذلك على النحو التالى:

**المبحث الأول:** الشكل القانونى للبنك المركزى المصرى ومقره ورأس المال والاحتياطى

**المبحث الثانى:** إدارة البنك المركزى المصرى

**المبحث الثالث:** وظائف البنك المركزى المصرى

## المبحث الأول

### الشكل القانونى للبنك المركزى المصرى

#### ومقره ورأس المال والاحتياطى

#### الشكل القانونى للبنك المركزى المصرى

البنك المركزى المصرى شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقوم مباشرة السلطات والاختصاصات المخولة بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ووفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما.

#### مقر البنك المركزى

يكون المركز الرئيسى للبنك ومحل القانونى مدينة القاهرة وللبنك أن ينشئ له فروعاً في جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ويجوز أن يكون له فيها في الخارج وكلاء ومراسلون وفقاً لما تستدعيه حالة العمل.

#### رأس مال البنك المركزى والاحتياطى

حدد رأس مال البنك بمبلغ مائة مليون جنيه مصرى ويتم تكوين احتياطى قانونى للبنك بواقع ١٠٠٪ «مائة في مائة» من رأسمال البنك. ويجوز لمجلس إدارة البنك تجنيب نسبة من الأرباح السنوية الصافية لتكوين احتياطيات أخرى.

## المبحث الثانى

### إدارة البنك المركزى المصرى

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة برئاسة المحافظ وعضوية كل من : (١)

١- نائبي المحافظ.

٢- رئيس الهيئة العامة لسوق المال.

٣- اثنين من رؤساء مجالس إدارة البنوك.

٤- ممثل لكل من وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والتخطيط،

يختارهم الوزراء المختصون.

٦- اثنين من رجال قطاع الأعمال.

وفي حالة غياب المحافظ يكون الرئاسة لأقدم نائبي المحافظ.

### شروط رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

يشترط في رئيس مجلس وأعضاء مجلس الإدارة ما يأتي :

(أ) أن يكونوا متمتعين أصلاً بالجنسية المصرية.

(ب) ألا يكون لهم مصالح شخصية في أى بنك من البنوك الخاضعة

لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه.

(ج) أن يكونوا متمتعين بكافة حقوقهم المدنية والسياسية

### محافظ البنك المركزي

يصدر بتعيين المحافظ ونائبي المحافظ وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم

ومكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ،

ويكون تعيينهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

ولا يجوز عزل المحافظ خلال مدة تعيينه الأصلية أو المجددة.

ويعين الأعضاء المشار إليهم في البنود ٣، ٤، ٥، ٦ من المادة (٢١) لمدة

أربع سنوات قابلة للتجديد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى كل من

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ومحافظ البنك المركزي المصرى. وتحدد مكافآت

الأعضاء المشار إليهم في البندين ٥ ، ٦ من المادة (٢١). وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى كل من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ومحافظ البنك المركزى المصرى.

### مجلس إدارة البنك

مجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بتصريف شئونه والهيمنة على تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وإصدار القرارات والنظم التى يراها كفيلة بتحقيق الأهداف والأغراض التى يقوم البنك على تنفيذها وذلك كله وفقاً لأحكام القانونين رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ورقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما.

ويختص المجلس في مجال نشاطه بما يأتى:

(أ) الموافقة على حساب الأرباح والخسائر والميزانية والتقرير الذى يعده البنك عن مركزه المالى وأعماله المنصوص عليها في المادة (٣٩) من هذا النظام واعتمادها.

(ب) اعتماد الهيكل التنظيمى للبنك بناء على اقتراح المحافظ.

(ج) إصدار اللوائح والنظم الداخلية المتعلقة بعملياته وشئونه المالية والإدارية.

(د) إصدار اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات السفر لهم في الداخل والخارج.

(هـ) اعتماد الموازنة التخطيطية للبنك ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً.

### اختصاصات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى

- يتولى مجلس إدارة البنك المركزى اختصاصات الجمعية العامة بالنسبة

لينوك القطاع العام ، وبصفة خاصة:

(أ) إقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح.

(ب) الترخيص للبنك باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في الميزانية.

(ج) تعديل النظام الأساسي أو تسميته ولا يكون القرار الذي يصدر في هذا الشأن نافذاً إلا بعد موافقة مجلس الوزراء.

(هـ) اعتماد الموازنة التخطيطية.

ويحضر الجمعية العامة رئيس أعضاء مجلس إدارة البنك ومراقبو الحسابات دون أن يكون لهم صوت معدود .

وفي حالة إنعقاد هذا المجلس كجمعية عامة بالنسبة لبنوك القطاع العام يرأسه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية. وفي حالة عدم حضوره يرأس الجمعية العامة محافظ البنك المركزي المصري.

### اجتماعات مجلس إدارة البنك

يجتمع مجلس إدارة البنك بناء علي دعوة المحافظ أو بناء على طلب نصف عدد أعضائه أو بناء على طلب ممثلى وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية.

ويجب أن يجتمع المجلس مرتين علي الأقل كل شهر ويكون ذلك في مركز البنك بالقاهرة ويجوز أن يجتمع المجلس خارج مركز البنك بشرط أن يكون هذا الاجتماع داخل الجمهورية.

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد أعضائه علي الأقل بخلاف الرئيس ، وعلي أن يكون من بينهم أحد ممثلى وزارة المالية أو الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس.

### سلطات محافظ البنك

يدبر المحافظ جميع شئون البنك وفقا لقرارات مجلس الإدارة ويحل نائبا المحافظ كل في حدود اختصاصه محل المحافظ عند الاقتضاء.

ويمثل المحافظ البنك أمام القضاء. ويعاون المحافظ في إدارة شئون البنك نائبا المحافظ ووكلاء المحافظ ويحدد المحافظ اختصاصات كل منهم، ويعين وكلاء المحافظ بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح المحافظ.

يتبع البنك أساليب الإدارة وفقا لما يجرى عليه العرف المصرفى دون التقيد بالنظم والقواعد الإدارية والمالية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام ويملك حق التوقيع عن البنك على انفراد كل من المحافظ ونائبه.

وللمحافظ الحق في أن يعين وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن البنك.

ولمجلس الإدارة أن يقرر تشكيل لجان من بين أعضائه لمباشرة الاختصاصات التي يعهد بها إليهم أو التقدم له بالدراسات والبحوث التي يطلبها ، ولهذه اللجان أن تستعين في مباشرة مهمتها بالأجهزة المختصة في البنك.

### وظائف البنك المركزى

البنك المركزى المصرى - شأنه شأن باقي البنوك المركزية في العالم - هو الذى يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية في الدولة، وهو بنك الحكومة وبنك البنوك والرقيب على الجهاز المصرفي في الدولة. ولاغرو فإن قيام البنك المركزى المصرى بهذه الوظائف إنما يتم على نحو يساعد على تنمية الاقتصاد القومى واستقرار السياسة النقدية المصرية.

ونتناول فيما يلي شرح الوظائف التي يؤديها البنك المركزي المصري وذلك وفقاً للقوانين والقرارات المتعاقبة والتي صدرت في شأن تنظيم البنك المركزي المصري والنظام المصرفي وكان آخرها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣ بإصدار النظام الأساسي للبنك المركزي المصري.

وتتمثل الوظائف التي يؤديها البنك المركزي المصري فيما يلي:

- تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية.

- بنك الحكومة

- بنك الإصدار النقدي.

- بنك البنوك.

- مراقبة الجهاز المصرفي.

- وظائف يؤديها على المستوى الدولي

### **تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية**

من المعروف أن البنك المركزي في أية دولة من دول العالم هو المنوط به الرقابة والإشراف وتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية داخل الدولة.

والبنك المركزي المصري شأنه في ذلك شأن بقية البنوك المركزية في العالم، فهو يقوم بتنظيم<sup>(١)</sup> السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري. وكذلك الإشراف على البنوك المسجلة لديه.

وللبنك أن يتخذ في سبيل ذلك ما يسرى اتباعه من وسائل ، وله على

الأخص:

(أ) التأثير في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل

- مقابلة الحاجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي.
- (ب) اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة والمحلية.
- (ج) الاشتراك مع الأجهزة المعنية في إعداد الموازنة النقدية للدولة وتنفيذها في إطار السياسة العامة التي تضعها وزارة المالية بالاتفاق مع وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط والتموين.
- (د) معاونة الأجهزة الحكومية المعنية في رسم الخطط المالية والاقتصادية للدولة.
- (هـ) المساهمة في تدبير الائتمان الخارجى للوفاء بمتطلبات التمويل الخارجى للخطط الاقتصادية ومقابلة احتياجات الدولة من النقد الأجنبى.
- (و) تحديد أسعار الخصم ومعدلات العائد على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة إليها وفقاً لسياسة النقد والائتمان وبما يحقق الاستقرار النقدى. وذلك دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أى تشريع ، ولمجلس إدارة البنك تخويل البنوك حرية تحديد معدلات العائد على العمليات المصرفية التي تقوم بها.
- (ز) إدارة احتياطات الدولة من الذهب، والنقد الأجنبى، وتنظيم حركة النقد الأجنبى مع البنوك الأخرى.
- (ح) مراقبة البنوك المسجلة لدى البنك المركزى بما يكفل سلامة مراكزها المالية والتزامها بالسياسة النقدية والائتمانية للدولة.
- (ط) مراقبة مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

## بنك الحكومة:

يقدم البنك المركزي في كل دول العالم وظائف متعددة للحكومة تجعل الفقهاء يسمونه ببنك الحكومة.

ويقدم البنك المركزي المصري - مسايرا في ذلك بقية البنوك المركزية- وظائف متعددة للحكومة تتمثل فيمايلي:

١- يتولى البنك المركزي المصري مزاولة العمليات المصرفية العادية للحكومة ولايتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها.

ويتولى البنك مزاولة العمليات المصرفية للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بالشروط التي يضعها مجلس إدارته طبقاً للأحكام المنصوص عليه في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه.

٢- ينوب البنك عن الحكومة في إدارة الدين العام وإصداره والقيام به بخدمته واستهلاكه، ولا يترتب علي هذه الإنابة أن يتحمل البنك أى التزامات أو تؤول إليه أية حقوق.

٣- يقدم البنك المشورة للحكومة قبل عقد القروض والتسهيلات المحلية والخارجية.

٤- للبنك أن يقدم قروضاً للحكومة لتغطية ما قد يكون في الموازنة العامة من عجز موسمى بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض علي ١٠٪ من متوسط إيرادات الموازنة العامة في خلال السنوات الثلاث السابقة. وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى وهكذا على أن تؤدى خلال إثني عشر شهراً على الأكثر من تاريخ تقديمها.

وتحدد الشروط الخاصة بهذه القروض بالاتفاق بين وزارة المالية والبنك ، وذلك وفقاً لحالة النقد والائتمان السائدة وقت تقديمها.

## مبشرات استقلال البنك المركزي المصري عن الحكومة:

باستقراء نص المادة الأولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣ بإصدار النظام الأساسي للبنك المركزي المصري والتي تنص على أن «البنك المركزي المصري شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقوم بمباشرة السلطات والاختصاصات المخولة بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ووفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥» يتضح أن المشرع المصري حرص على استقلال البنك المركزي ويقف وراء ذلك اعتبارات متعددة من أهمها:

١- أن البنك المركزي مسئول عن تنظيم السياسة النقدية والائتمانية للبلاد، كما أنه في علاقاته بالحكومة يقدم لها القروض لتغطية ما قد يكون بالموازنة العامة للدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها، كما أنه يقوم بتعيين الشروط الخاصة لهذه القروض.

٢- تقتضى أمانة مسئولية البنك المركزي أن يعقب عند الاقتضاء- في حرية تامة- على السياسة المالية للدولة وأوضاعها بصفة عامة وهو ما لايتأتى إلا إذا كان البنك مستقلاً بذاته.

٣- إن من وظائف البنك المركزي ضمان الحكومة - ممثلة في السلطة التنفيذية- فيما تعقده من قروض، ولاسيما القروض الخارجية، الأمر الذي يتطلب الثقة الكاملة في البنك حتى يستطيع أداء هذا الدور.

لكل هذه الأسباب كان ضروريا أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلال التام في مواجهة الحكومة.

## بنك الإصدار النقدي:

يكون للبنك المركزي المصري وحده امتياز إصدار أوراق النقد، ويحدد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية - بعد أخذ رأى البنك - فئات أوراق النقد التي يجوز إصدارها واتساعها ورسمها وغير ذلك من المواصفات ويجب أن تحمل هذه

الأوراق توقيع محافظ البنك.

ويجب أن يقابل أوراق النقد المتداول بصفة دائمة، ويقدر قيمتها بصيد مكون من ذهب ونقد أجنبي وصدكوك أجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها وسندات مصرية تضمنها الحكومة وأوراق تجارية قابلة للخصم.

ويحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الإصدار بقرار من رئيس الجمهورية وتحدد أنواع ونسب الأصول الأخرى بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى البنك.

ويحدد مجلس إدارة البنك بعد موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القواعد التي تتبع في تقويم جميع الأصول التي تقابل أوراق النقد المتداول.

ويودع الذهب والنقد الأجنبي والأصول الأخرى المكونة لغطاء الإصدار في البنك بالقاهرة أو في أحد بنوك القطاع العام بالجمهورية أو في أى بنك مركزى في الخارج يوافق عليه مجلس إدارة البنك المركزى المصرى، وفي جميع الحالات يكون الإيداع باسم وحساب البنك المركزى المصرى.

ويعتبر الذهب المرسل في الطريق إلى أراضى جمهورية مصرالعربية كجزء من غطاء الإصدار الموجود بالقاهرة بشرط أن يكون الإرسال باسم البنك وحسابه وأن يكون مؤمنا عليه باسم البنك وبشرط أن يسبق موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ويمكن الرجوع إلي إحدى ميزانيات البنك المركزى المصرى للوقوف على كيفية قيامه بوظيفة الإصدار النقدى:

## البنك المركزي المصري

### قسم إصدار البنوك

مليون جنيه

غطاء النقد المصدر		البنوك	التاريخ	
سندات حكومية اجنبية	ذهب			المصدر
٩٠٦٣ر٨	—	٤٣٥ر٢	٩٤٩٩ر٠	١٩٨٦ ٢٥ ديسمبر
٩٦١٦ر٦	—	٥٦٩ر٤	١٠١٨٦ر٠	١٩٨٧ ٣١ ديسمبر
١٠٤٨٧ر٣	—	٥٥٥ر٧	١١٠٤٣ر٠	١٩٨٨ ٢٩ ديسمبر
١١٠٣٢ر٨	—	٧٤٦ر٢	١١٧٧٩ر٠	١٩٨٩ ٢٨ ديسمبر
١٢١٧٥ر٠	—	١٢٨١ر٠	١٣٤٥٦ر٠	١٩٩٠ ٢٧ ديسمبر
١٢٥٢٠ر٨	—	٢١٧٩ر٢	١٤٧٠٠ر٠	١٩٩١ ٢٦ ديسمبر
١٤٧٠٤ر٦	—	٢٠٤٦ر٤	١٦٧٥١ر٠	١٩٩٢ ٣٠ ديسمبر
١٦٨٨٧ر٣	—	٢١٩٧ر٧	١٩٠٨٥ر٠	١٩٩٣ ٢٩ ديسمبر
١٩٩٣٠ر٣	—	٢٣٥٢ر٧	٢٢٢٨٣ر٠	١٩٩٤ ٢٨ ديسمبر
٢٢٣٣٥ر٥	—	٢٣٨٩ر٥	٢٤٧٢٥ر٠	١٩٩٥ ٢٦ ديسمبر
٢٤٩٨٥ر٩	—	٢٣٥٧ر١	٢٧٣٤٣ر٠	١٩٩٦ ٢٥ ديسمبر
٢٥٢٩٧ر٣	٣٥٥٣ر٠	٢٠٦١ر٧	٣٠٩١٢ر٠	١٩٩٧ ٢٥ ديسمبر
٢٤١٦٩ر٨	٨٤٦١ر٦	١٨٢٥ر٧	٣٤٤٥٧ر٠	١٩٩٨ ٣٠ ديسمبر
٢٦١٠٢ر٣	٣٥٥٣ر٠	٢٠٦١ر٧	٣١٧١٧ر٠	١٩٩٨ ٣٠ أبريل
٢٦٢٠٢ر٢	٣٥٥٣ر٠	٢٠٦١ر٨	٣١٨١٧ر٠	٢٨ مايو
٢٦٤٠٥ر٢	٣٥٥٣ر٠	٢٠٦١ر٨	٣٢٠٢٠ر٠	٢٥ يونيو
٢٤٦٦٠ر٢	٨٤٨١ر١	١٨٢٥ر٧	٣٤٩٦٧ر٠	١٩٩٩ ٢٩ أبريل
٢٤٦٩٨ر٩	٨٤٨٠ر٤	١٨٢٥ر٧	٣٥٠٠٣ر٠	٢٧ مايو
٢٥١٧٩ر٧	٨٤٨٠ر٦	١٨٢٥ر٧	٣٥٤٨٦ر٠	٢٤ يونيو

\* تم تعديل البند إلى سندات حكومية مصرية اعتباراً من أول يناير ١٩٩٩.  
المصدر: البنك المركزي المصري.

## بنك البنوك:

يقدم البنك المركزي المصرى وظائف متعددة للبنوك التجارية وتمثل فى:

١- عقد عمليات الائتمان الداخلية مع البنوك والأجهزة المختلفة : فيقوم البنك - طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس الإدارة - بعقد عمليات ائتمان داخلى مع البنوك وغيرها من الأجهزة.

٢- تقديم قروض استثنائية في حالة نشوء اضطرابات أو أية طوارئ أخرى وهى ماتسمى بوظيفة المقرض الأخير أو الملاذ الأخير:

فللبنك المركزي المصرى في حالة نشوء اضطراب مالي أو طارئ آخر يؤثر في ثبات حالة الائتمان أو يدعو إلى مواجهة احتياجات ضرورية في السوق المالية. أن يقدم للبنوك قروضاً استثنائية أى أصل من أصولها يعينه مجلس إدارة البنك المركزي المصرى على أن تخضع هذه القروض من حيث معدل وأجال استحقاقه والشروط الأخرى للقواعد التي يقرها المجلس.

## ٣- توجيه السياسة الائتمانية للبنوك:

فللبنك المركزي المصرى أن يتعامل بالشراء والبيع في السوق المفتوحة في الأوراق الحكومية المصرية والأوراق المضمونة من الحكومة والسندات التي يعينها مجلس إدارته والكمبيالات والسندات الإذنية وغيرها من الأوراق التجارية. وتعقد هذه العمليات بقصد زيادة أو إنقاص الأموال التي تتداولها البنوك أو غيرها وفقاً لسياسة النقد والائتمان.

## ٤- مراقبة الجهاز المصرفى:

وفي سبيل أداء البنك المركزي لوظائفه المتعددة تجاه البنوك التجارية أعطى المشرع للبنك المركزي الحق في الاطلاع في أى وقت علي دفاتر وسجلات البنوك بما يكفل الحصول علي البيانات والإيضاحات التي يرى أنها تحقق أغراضه.

ويحصل هذا الإطلاع في مقر كل منها ويقوم به مفتشو البنك ومعاونوهم الذين يندبهم محافظ البنك لهذا الغرض من قائمة معتمدة من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ويبلغ البنك نتائج التفتيش الذي يجريه على البنوك وتوصياته في شأنها إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

### **وظائف يؤديها البنك المركزي المصري على المستوى الدولي:**

يؤدي البنك المركزي المصري - علي المستوى الدولي - وظيفتين جوهريتين للبنوك التجارية والحكومة هما:

١- للبنك أن يقوم بعقد عمليات ائتمان مع البنوك والمنشات والهيئات الأجنبية أو الدولية.

٢- للبنك ضمان القروض والتسهيلات والاستثمارات التي تحصل عليها الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى من البنوك والمنشات والهيئات الأجنبية أو الدولية، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

### المراجع في البنك المركزي المصري:

د. السيد عبد المولى: «التشريعات الاقتصادية»، دار النهضة العربية  
١٩٩٢، ص ٥١.

- مجلة البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

## الباب الرابع

### نظرية الدخل القومي

كثيرا ما نسمع أو نقرأ أن الدولة تعمل جاهدة على زيادة الانتاج القومى وأنها تستهدف الارتفاع بالنتاج المحلي وزيادة الدخل القومى.. فما هو المقصود بالانتاج القومى والنتاج القومى والدخل القومى، وما أهمية دراستها؟  
نتناول فيما يلى توضيح ماهية هذه المفاهيم وأهمية دراستها وذلك علي النحو التالي:

الفصل الأول : الانتاج القومى

الفصل الثانى : الناتج القومى

الفصل الثالث: الدخل القومى

## الفصل الأول

### الانتاج القومي

من الملاحظ أن مهام الحكومات المعاصرة لم تعد قاصر على صياغة القوانين والسهر على تنفيذها فقط، بل تقوم كذلك بتشغيل كثير من المشروعات والمؤسسات في مجالات متعددة كالصناعة والزراعة والتجارة... فضلا عن ذلك فإن الحكومات المعاصرة تقوم بتوفير الكثير من الخدمات للمواطن كالخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأمنية... وغيرها.

وهكذا يظهر أن اشباع الحاجات الجماعية لأفراد أى مجتمع إنما يتطلب إنتاج الكثير من السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذه الحاجات.

وعلى هدى ذلك يمكن تعريف الانتاج القومي بأنه ذلك الجانب من النشاط الإنسانى الذى يتمثل في خلق السلع والخدمات القابلة لإشباع الحاجات الإنسانية سواء الفردية أم الجماعية على اختلاف أنواعها.

وهكذا يتضح أن الانتاج القومي لأى مجتمع هو : مقدار ماينتجه هذا المجتمع خلال فترة زمنية معينة. وهنا يبرز تساؤل هام عن المقصود بالمجتمع في مجال الانتاج القومي؟

هل يقصد به الانتاج القومي للدولة حتى ولو ساهم فيه مشروعات أجنبية، أم ينصرف فقط إلى مايساهم به أبناء الدولة وأفرادها؟.

وأهمية هذا التساؤل تبدو واضحة في الدول النامية ، نظرا للدور الكبير الذى تلعبه المشروعات والاستثمارات والشركات دولية النشاط فى هذه الدول.

فعلي سبيل المثال: هل يقصد بالإنتاج القومي المصرى كل نشاط إنتاجى يمارسه شخص يتمتع بالجنسية المصرية، ومن ثم نضم نشاط المصريين حتى ولو كانوا مقيمين بالخارج وبالتالي نستبعد نشاط الأجانب حتى ولو كانوا مقيمين في مصر ويمارسون أنشطة إنتاجية على أرضها، أم ينبغى أن تكون العبرة بمحل

الإقامة ، بحيث نظم النشاط الإنتاجى للمصرين المقيمين في الخارج؟  
أم تكون العبرة بمكان ممارسة النشاط ، فنضم كل نشاط إنتاجى يتم داخل  
حدود الدولة المصرية ونستبعد كل نشاط إنتاجى يتم في الخارج؟

لقد جرت العادة على عدم الأخذ بالاعتبار الأول وهو الجنسية، ويتم الأخذ  
بالاعتبار الثانى (الإقامة) أو الثالث (مكان ممارسة النشاط) . وفي حالة الأخذ  
بالاعتبار الثانى (وهو الإقامة) يسمى بالنتائج القومى، وإذا أخذ بالاعتبار الثالث  
(مكان ممارسة النشاط) سمي بالنتائج المحلى.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن المقصود بالإقامة هنا هى الإقامة  
المعتادة لا الإقامة العارضة. لأن مجرد الوجود أو السكن في مكان لا يجعل منه  
موطناً مالم تكن الإقامة مستقرة فيه، وعنصر الاستقرار ضرورى لتوافر معنى  
التوطن. ولا يقصد بالاستقرار اتصال الإقامة دون انقطاع ، وإنما يقصد استمرارها  
على وجه يتحقق معه شرط الاعتياد.

والملاحظ أن أى اقتصاد إنما ينتج كميات كبيرة من السلع والخدمات  
:ملايين الأطنان من القطن وملايين الأردب من القمح والأرز، وملايين الأمتار من  
القماش، وملايين الكيلو جرامات من المنظفات الصناعية ... وغيرها . فكيف  
يمكن حساب قيمة كل هذه المنتجات من السلع والخدمات لاسيما أنه يظهر  
وبصورة واضحة أنها غير متجانسة؟

لاغرو أن أفضل إجابة على هذا السؤال هى استخدام النقود باعتبارها  
مقياساً عاماً للقيم لقياس قيمة كافة السلع والخدمات التي يتوصل المجتمع إلي  
إنتاجها. وذلك عن طريق جعل أسعار السلع والخدمات -مقدار السعر الذى يرغب  
المشتررون في دفعة -كمقياس عام للقيمة. وبعبارة أخرى نقوم بجمع القيم النقدية  
لكل الإنتاج من السلع والخدمات التي تتوصل المجتمع إلي إنتاجها ، وتكون  
النتيجة هى الناتج القومى الإجمالى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة النقود لا تتسم بالثبات المطلق، وإنما قد تطرأ عليها تغيرات كبيرة ينبغي أخذها في الحسبان عند حساب الإنتاج القومي. فمن المعروف أن التضخم مشكلة تعانى منها كل الاقتصاديات ، ويؤدى إلى ارتفاع الأسعار. وبالتالي فإن تقديرات الإنتاج القومي سوف تتأثر بذلك، لأن الإنتاج القومي يُقيم -عادة- كل السلع والخدمات بأسعارها الجارية، ولكن نظراً لتأثير التضخم (أى بسبب ما يؤدي إليه من ارتفاع في الأسعار) فإن هذا الارتفاع في الأسعار سوف يضاعف من قيمة الإنتاج القومي.

وعلى ذلك وحتى يكون الإنتاج القومي الإجمالى مقياساً موثوقاً به فينبغى أن نأخذ في الاعتبار آثار ظاهرة التضخم وما تحدثه من ارتفاع في الأسعار تكون محصولتها في النهاية مضاعفة قيمة الإنتاج القومي وذلك بسبب ارتفاع الأسعار فقط.

### **استبعاد حساب بعض الأنشطة من الإنتاج القومي:**

بالرغم من أن الإنتاج القومي يشمل كافة السلع والخدمات التي يتوصل إليها المجتمع إلى إنتاجها ، إلا أن هناك بعض السلع والخدمات لا تدخل في حساب الإنتاج القومي وذلك إما لصعوبة حسابها نظراً لأنه لا يتم تسويقها ، أو أنها لا تعكس إنتاجاً حقيقياً.

### **استبعاد حساب الأعمال غير السوقية:**

هناك بعض السلع والخدمات التي تنتج ولكن لا يتم تسويقها مثال ذلك الخدمات التي تؤديها ربوات البيوت أو رب المنزل من خدمات منزلية متعددة... مثل هذه الخدمات لا يمكن حسابها في الناتج القومي وذلك بسبب الصعوبة الكبيرة في الحصول على تقديرات معقولة يمكن الوثوق بها في هذا الشأن ، بعبارة أخرى هي تهمل من الحساب بسبب صعوبة التقدير النقدي لها.

## **العمليات التحويلية:**

ويقصد بها المدفوعات التحويلية التي تقوم بها الحكومة إلى فئة معينة من الأفراد . ومن أبرز الأمثلة على هذه النفقات التحويلية المساعدات والمنح التي تقدمها الدولة إلى فئات اجتماعية معينة لها ظروف خاصة مثل المسنين، المعوقين، المحاربين القدامى والأسر الفقيرة ...

وبالرغم من تزايد أهمية مثل هذا النوع من المدفوعات في الموازنة العامة المعاصرة ، وذلك باستتبار أن مهدف إعادة توزيع الدخل القومي يعد أحد الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقه، فإن مثل هذه المدفوعات تستثنى من الناتج القومي الإجمالي لأنها لاتعكس انتاجا جاريا.

## **استبعاد السلع المستعملة من حسابات الناتج القومي:**

كذلك يستبعد من حساب الناتج القومي الإجمالي قيمة مبيعات السلع المستعملة وذلك لأن قيمتها دخلت في حساب الناتج القومي عندما تم انتاجها. وبالتالي إذ تم حساب قيمتها في الناتج القومي عند بيعها فإنه بذلك يكون قد تم حسابها مرتين . ومثال ذلك من يشتري سيارة في عام ٢٠٠٠ ثم يبيعها في عام ٢٠٠١ فمن الواضح أن قيمة السيارة دخلت في حساب الناتج القومي الإجمالي عند انتاجها عام ٢٠٠٠ ، وبالتالي فليس مقبولا أن يعاد حساب قيمتها عن إعادة بيعها لأن ذلك يؤدي إلى مضاعفة الحساب دون مقتضى.

## الفصل الثانى

### الناتج القومى

الناتج القومى الإجمالى هو القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومى في سنة واحدة.

ويظهر من التعريف أننا استخدمنا كلمة نهائية.. وذلك لأن عملية إنتاج منتج معين عادة ماتم عن طريق استهلاك أو استخدام منتجات أخرى. فإنتاج السيارات على سبيل إنمما يحتاج لمستلزمات متعددة مثل الصلب والحديد والزجاج وغيرها. كذلك فإن إنتاج الملابس الجاهزة إنمما يستلزم بدوره الاعتماد على منتجات ومشروعات أخرى. فالمشروع المنتج للمنسوجات يشتري كميات من غزل القطن من منتج الغزل، والمشروع المنتج للغزل يشتري كمية من القطن الخام من المزارعين.. وهكذا يعتمد كل مشروع على منتجات المشروعات الأخرى.

ولذلك ينبغى تجنب خطأ تقدير قيمة النشاط الانتاجى للمجتمع بأكثر من قيمته الحقيقية، وذلك عن طريق جمع قيمة سلعتين أو خدمتين استخدمت إحداها في إنتاج الأخرى وهى ماتسمى بمشكلة ازدواج الحساب.

### تجنب ازدواج الحساب:

باستقراء تعريف الناتج القومى استخدمنا تعبير السلع والخدمات النهائية. ويقصد بالسلع والخدمات النهائية (Final goods) تلك السلع والخدمات الموجهة إلى المستهلك الأخير أو النهائى . فالحقائب التى تشتريها الأسرة -مثلا- من أجل استهلاكها هى سلعة نهائية. ولكن الجلود التى نستعمل من أجل صناعة الحقائب هى سلعة وسيطة (intermediate goods) وليست سلعة نهائية . وبالتالى إذ حسبنا قيمة الحقائب وقيمة الجلود فإننا بذلك نكون قد ضاعفنا الحساب، أى أننا نكون قد حسبنا قيمة الجلود مرتين ، مرة عند انتاجها لأول مرة كسلعة أولية ، ومرة أخرى عند دخولها في إنتاج سلعة نهائية كالحقائب.

وبالتالي من أجل تلافى ازدواج الحساب ينبغي الاقتصار علي قيمة المنتجات النهائية فقط، وعدم ادخال قيمة لمنتجات الوسيطة في الحساب لأنها تستخدم كمدخلات لانتاج سلع أخرى.

كذلك إذا كنت تريد احتساب مقدار ماتساهم به الزراعة والمنتجات الحيوانية في الدخل الحقيقي للبلاد. فقد تجد نفسك مندفعاً إلي أن تحصى كميات اللحوم من مختلف أنواع الحيو ن كالأبقار والخراف وغيرها والألبان والقمح والشعير واللفت والبرسيم إلى غير ذلك من المحاصيل التي انتجتها المزارع في خلال ذلك العام. إنك بذلك تكون قد وقعت في خطأ جسيم. لماذا؟ لأن الحيوانات قد أكلت جزءاً كبيراً من الشعير والبرسيم وظهر أثره في المواد الغذائية على أجساد الحيوانات. فعندما تدخل لأبقار في حسابك فيجب أن تستبعد المواد التي أكلتها الأبقار لتعطيك لحمها. وبالطريقة نفسها عندما تحسب المواد التي أكلتها الأبقار لتعطيك لحمها. وبالطريقة نفسها عندما تحسب أرغفة الخبز المنتجة في ذلك العام يجب ألا تحسب أيضاً مقدار الدقيق الذي أنتج في هذا العام ودخل في الرغيف.

وهكذا يمكن تلافى ازدواج الحساب بالتفرقة بين المنتجات الوسيطة والنهائية.

### **تلافى ازدواج الحساب باستخدام طريقة القيمة المضافة:**

فقيمة السيارة - مثلا - تمثل عمل كثير من الصناعات إلي جانب عمل صانعي السيارة. فالاطارات والزجاج وكاسيت السيارة وبقية المكونات الأخرى للسيارة هي ليست من انتاج صانعي السيارات وإنما من انتاج مصانع أخرى. وعلى ذلك فإن صانعي السيارات إنما يضيفون مقدارا معيناً فقط من القيمة علي قسمة السلع الوسيطة الأخرى مثل: الحديد والاطارات والزجاج وغيره.

ولقياس إسهام صناعة ما في الانتاج النهائي فإننا نستخدم مفهوم القيمة

المضافة. ويقصد بها مقدار القيمة المضافة من قبل صناعة ما إلى القيمة الإجمالية للنتاج. وبالتالي فهي مقياس نقدي لمقدار الانتاج الناشئ في صناعة معينة.

فإذا افترضنا أن ثمن سيارة ما هو ٥٠٠٠٠ جنيه و ثمن الصلب المستخدم فيها هو ١٥٠٠٠ جنيه ، و ثمن الحديد المستخدم في انتاج هذا الصلب هو ٥٠٠٠ جنيه. فهل يمكن القول بأن قيمة انتاج المصانع الثلاثة بمناسبة انتاج السيارة هو :  $٥٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠ = ٧٠٠٠٠$  جنيه. بالطبع لا يمكن الإجابة بنعم، لأننا نكون قد حسبنا قيمة الصلب مرتين : مرة عند تقدير قيمة انتاج مصنع الصلب، ومرة عند تقدير قيمة انتاج مصنع السيارات ، وذلك مادام أن هذا الصلب قد اندمج في السيارة ودخل في تكوينها باعتباره سلعة وسيطة.

أيضا نكون قد حسبنا قيمة الحديد ثلاث مرات: مرة عند تقدير قيمة انتاج مصنع الحديد ومرة ثانية عند تقدير قيمة انتاج الصلب، ومرة ثالثة عند تقدير قيمة السيارة.

وهكذا يظهر أن مصنع السيارات لم يضيف بمناسبة انتاج السيارة إلا ٣٥٠٠٠ جنيه فقط.

### حساب الناتج القومي بسعر التكلفة:

يلاحظ أن الحكومة تقوم بكثير من الخدمات اللازمة للأفراد والمجتمع مثل الدفاع والقضاء والأمن... وغيرها. ومثل هذه الخدمات تشكل جزءاً هاماً من الانتاج النهائي لأى اقتصاد، ولكن يلاحظ أن مثل هذه الخدمات لا تباع ولا تشتري فى الأسواق، وأمام ذلك يسير الاقتصاديون على تقييم هذه الخدمات بالتكلفة التى يتحملها دافع الضرائب . ورغم أن هذا التقييم لا يعتبر مثالياً إلا أنه يعد أفضل حل عملي قدم حتى الآن.

## النتائج القومية الإجمالية والصالفة :

يترتب على استعمال الأصول الانتاجية في عملية الانتاج أن تستهلك هذه الأصول شيئاً فشيئاً بمرور الوقت ونتيجة لهذا الاستعمال. فمن الطبيعي ألا تظل الآلة على حالتها التي أستخدمت بها أول مرة، بل يطرأ عليها القدم سنة بعد أخرى. وعلى ذلك فإن قيمة المنتجات النهائية إنما تمثل -في الواقع- قيمة استهلاك الآلة. ولذلك يتعين خصم هذه القيمة من قيمة الناتج القومي. وتسمى هذه القسمة باستهلاك الأصول أو مقابل الاستهلاكات .

وعلي ذلك يطلق على الناتج القومي من قبل خصم مقابل الاستهلاك الناتج القومي الإجمالي أما إذا قمنا بخصم مقابل الاستهلاك فإننا نتوصل إلى الناتج القومي الصافي.

## أهمية الناتج القومي:

تساعد معرفة الناتج القومي من حيث حجمه وطبيعته وتطوره على معرفة وفهم كثير من الظواهر الاقتصادية مثل البطالة ومشكلة التضخم... وغيرها. لذلك تقوم الحكومات ورجال الأعمال والمستثمرون بمراقبة الناتج القومي الإجمالي باهتمام كبير، ويشاركهم في ذلك كافة أفراد المجتمع. ويقف وراء هذا الاهتمام أنه من مصلحة الجميع معرفة مدى النمو والازدهار الذي يحققه الاقتصاد الذي يعيشون فيه ، كما أن طبيعة تطور الناتج القومي تفيد كثيراً في التنبؤ بطبيعة مسار الاقتصاد في المستقبل.

ويزداد اهتمام رجال الأعمال والمستثمرون والشركات بأرقام الناتج القومي الإجمالي وذلك لأن مبيعات شركاتهم ومشروعاتهم إنما ترتبط بمستوى هذا الناتج.

## الفصل الثالث

### الدخل القومي

تحتل دراسة الدخل القومي أهمية كبيرة في علم الاقتصاد وذلك لأن معظم<sup>(١)</sup> المشكلات الكبرى التي يحرض علماء الاقتصاد علي دراستها لا بد من أن تكون علي صلة بالدخل القومي.

ويمكن التوصل إلى حساب الدخل القومي بطريقتين :

**الأولى:** حساب الدخل القومي بطريقة الناتج القومي.

**الثانية:** حساب الدخل القومي بطريقة دخول عوامل الانتاج.

#### **أولاً: حساب الدخل القومي بطريقة الناتج القومي:**

يحسب الناتج القومي الصافي على أساس الأسعار التي تباع بها المنتجات النهائية في السوق. أما الدخل القومي فهو هذا الناتج القومي الصافي نفسه ولكن محسوبا بسعر التكلفة ، أى على أساس أثمان عناصر الانتاج (الأجور-الربح- الفوائد- الأرباح) التي أسهمت في تحقيق الناتج القومي.

وعلى ذلك يمكن أن نتوصل إلى الدخل القومي بأن نطرح من الناتج القومي بأسعار السوق مقدار الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة (مثل الضرائب علي الانتاج أو ضريبة المبيعات ..) على مختلف السلع والخدمات، ونضيف إليها مقدار ما تمنحه الحكومة للمنتجين من إعانات. والقيمة الأخيرة أكثر دلالة في الواقع على حجم النشاط الانتاجي للمجتمع. فالحكومة قد تفرض ضريبة على منتجى سلعة ما، فيرفع المنتجون سعرها ، أو قد تعطي الحكومة إعانة لمنتجيتها فيخفض المنتجون سعرها. إن ارتفاع سعر السلعة أو انخفاضه نتيجة لفرض الضريبة أو منح الاعانة لايعكس أى تغير في حجم النشاط الانتاجى المبذول في انتاج السلعة، فإذا أردنا أن تكون قيمة الناتج القومي ممثلة تمثيلا حقيقيا

لنشاط الانتاجى للمجتمع تعين أن نخصم قيمة الضرائب غير المباشرة من سعر السوق وأن نضيف إليه قيمة الاعانة. فإن لم نفعل ذلك وصلنا إلى نتيجة غريبة: وهى أنه إذا رأت الحكومة فى إحدى السنوات أن تزيد مقدار الضرائب غير المباشرة (أو تخفض ماتمنحه من اعانات للمنتجين) لارتفعت قيمة الناتج القومى دون أن يعكس ذلك بالضرورة أية زيادة فى النشاط الانتاجى للمجتمع، وبالعكس إذا رأت الحكومة تخفيض هذه الضرائب (أو زيادة ماتمنحه من اعانات) لإنخفضت قيمة الناتج القومى دون أن يعكس ذلك بالضرورة أى نقص فى النشاط الانتاجى.

## ثانياً: حساب الدخل القومى بطريقة دخول عوامل الانتاج:

تعتبر هذه الطريقة أسلوباً مباشراً فى حساب الدخل القومى. وفى هذه الطريقة يتم حساب الدخل القومى باعتباره مجموع الدخول التى عادت على مختلف عوامل الانتاج من: موارد طبيعية وعمل ورأس مال وتنظيم وذلك نظير تقديم خدماتها فى الاقتصاد القومى.

ويتم حساب الدخل القومى -فى هذه الطريقة- عن طريق جمع مبالغ الأجور ومبالغ الفوائد ومبالغ الربح ومبالغ الأرباح.

وتجدر الإشارة إلى أن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة عناصر قد أثار جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين القدامى وكذلك المعاصرين. فيرى أنصار التفرقة بين عناصر الإنتاج أن هناك إختلافات جوهرية بين طبيعة كل عنصر والآخر تحتم بحث ودراسة كل منها على حدة.

فالأرض على سبيل المثال هبة من هبات الله تعالى للإنسان الذى لادخل له فى وجودها. فى حين أن رأس المال هو من تكوين الإنسان. كذلك فإن الأرض محدودة فى كميتها ولا يمكن للإنسان أن يغيرها إلا فى أضيق الحدود، أما رأس

المال ففي استطاعة الإنسان أن يزيده أو ينقصه .

أما أنصار عدم التفرقة بين عناصر الإنتاج فيرون أنه لا داعى لتقسيم عناصر الإنتاج إلي أربعة أقسام، إذ أنه لا يوجد حد فاصل بين ما هو رأس مال وما هو أرض ، كما لا يوجد حد فاصل بين ما هو عمل وما هو تنظيم. فعلى سبيل المثال يلاحظ - في نظر أنصار عدم التفرقة - عدم وجود فرق واضح بين رأس المال والأرض، فكلاهما من أدوات الإنتاج التي يتفاعل معها العمل البشرى للحصول على السلع والخدمات. كذلك يلاحظ عدم وجود فرق واضح بين العمل والتنظيم فكلاهما يعتبر من القدرات البشرية التي تحتاج لمجهود جسمانى أو ذهنى.

وهناك حقيقة في النظرية الحديثة مؤداها أن نفقات الإنتاج مشابهة للأموال الموزعة. وهذا يعنى أن نفقات إنتاج سلعة ما - في حالة التوازن - يجب أن تتساوى مع النفقات التي تدفع في عوامل الإنتاج والتي تستخدم في إنتاج تلك السلعة. وقد تضمن الفكر الكلاسيكى نظرية مستقلة للأجور، ونظرية مستقلة للفائدة وأخرى مستقلة للريع. أما في النظرية الاقتصادية الحديثة فإن نفس النظرية الأساسية تفسر المدفوعات الموزعة الأخرى (الأجور، الفائدة، الريع ، والأرباح).

وهناك جوانب مشتركة كثيرة بين نظرية إختيار المستهلك ونظرية التبادل والتوزيع، فكما تتحدد أسعار السلع في السوق بواسطة العرض والطلب، فإن أسعار عناصر الإنتاج (والتي تسمى بالأجور في حالة العمالة، والريع في حالة الأرض، والفائدة بالنسبة لرأس المال، والأرباح بالنسبة للمنظمين) تتحدد أيضا بالعرض والطلب. وكما هو الحال في حالة السلع يجب أن تكون الأسعار التي تتحدد بالعرض والطلب - في حالة التوازن - متناسبة مع المنافع الحدية للسلع المعنية بالنسبة للمستهلك ، وكذلك الأمر بالنسبة للأجر والفائدة والريح فإنها تتحدد هي الأخرى بالعرض والطلب، ويجب أن تتساوى - في حالة التوازن - مع الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج المختلفة بالنسبة للمنتج. وحيث أن المنتج يساوى

الإنتاجية الحديثة لأحد عناصر الإنتاج بالثمن المدفوع فيه، أى ينبغي أن يتساوى الثمن المدفوع في عنصر الإنتاج مع إنتاجيته الحديثة. فإن عنصر الإنتاج يساوى الثمن المدفوع فيه بإنتاجيته الحديثة. وفي التحليل النهائي - فى حالة التوازن - تكون الإنتاجية الحديثة لأحد عناصر الإنتاج مساوية لتضحيته الحديثة. وليس هناك فرق أساسى في تحديد أسعار السلع وأسعار عناصر الإنتاج. فنظرية القيمة تنطبق على كل منهما. وليس من الصحيح القول بأن هناك فرقا أساسيا في تحديد أسعار السلع وأسعار عناصر الإنتاج حيث توجد تكلفة نقدية فى حالة السلع ولكن لا توجد تكلفة نقدية فى حالة عوامل الإنتاج. ويجب ألا يوضع فى الاعتبار التكلفة النقدية بل التكلفة الحقيقية عندما يتعلق الأمر بالتحليل الكلى.

وهناك تكلفة حقيقية فى حالة كل من السلع وعناصر الإنتاج. فقد اعتبر الكلاسيكيون الألم والتضحية كتكلفة حقيقية، بينما تعتبر «تكلفة الفرصة البديلة» بمثابة التكلفة الحقيقية. وفى حالة التوازن يجب أن يكون سعر عنصر الإنتاج مساويا لتكلفة فرصته البديلة، حيث إن سعر السلعة مساو لتكلفة فرصتها البديلة. أما الفارق الوحيد بين تحديد أسعار السلع وأسعار عناصر الإنتاج فيتمثل فى أنه فى حالة عناصر الإنتاج:

(أ) يجب أن نضع الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية فى الحسبان كما فى حالة العمالة.

(ب) الطلب على عناصر الإنتاج طلب مشتق. وهذا يبرر ضرورة وجود نظرية مستقلة للتوزيع. وهى مبنية على النظرية العامة للقيمة، ولا يوجد فرق أساسى بين النظريتين.

وطبقا لنظرية التوزيع الحديثة يجب أن تكون الأجور، والفائدة، والربح، والريع، - فى حالة التوازن - مساوية للإنتاجية الحديثة لعنصر الإنتاج المعنى. وكل الأسعار بما فيها الأجور والفائدة والريع تتحدد بالعرض والطلب. ولكن

في حالة التوازن فإن السعر (سواء أكان أجرا أم فائدة...) سوف يتساوى مع الإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج المعنى، كما يتساوى سعر السلع- في حالة التوازن) مع منفعتها الحدية بالنسبة للمستهلك ونفقتها الحدية بالنسبة للمنتج.

### **العلاقة بين النقود والدخل القومي:**

إن المالية العامة تصب إيراداتها في الدخل القومي، بعبارة أخرى: في الدخل الممثل لتكلفة الإنتاج الاجتماعي، الفائض الاجتماعي وإيراداته، إنها تضيف الموارد التي عن طريقها تحلق تأثيرا يزيد أو يقل مباشرة على الائتمان ويؤدي أيضا إلى توسع نقدي ويستدعاء الموارد الأجنبية، فإنها تجذب لها دخولا خارجية.

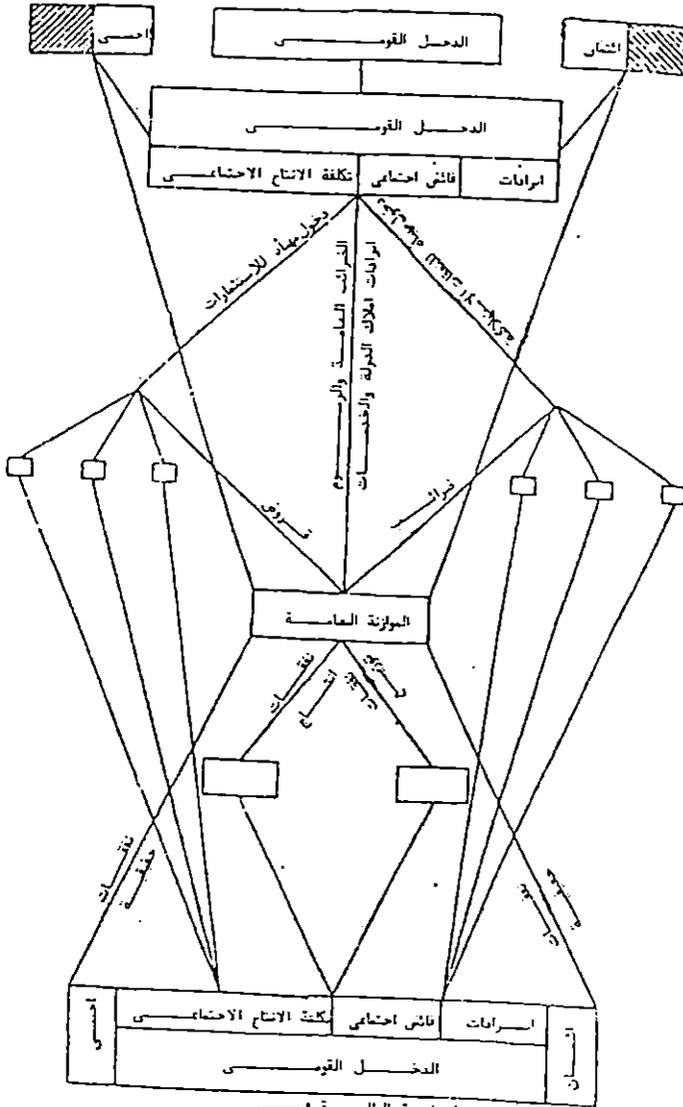
كذلك تشكل الإيرادات التي تحصلها الدولة حجما تستطيع أن تخصصه-بدورها- كنفقات إنتاجية أو توزيعية أو حقيقية.

ويبين الرسم التالي في شكل مبسط دورة الدخل النقدي، ففي هذه الدورة تظهر السياسة المالية مولدة وموزعة ومستهلكة للدخل القومي.

١- فعن طريق خلق الدخل التي - في غيابها- لم يكن خلقها فإنها تزيد الدخل القومي.

٢- وعن طريق انفاق دخول- التي في غيابها- لم يكن انفاقها فإنها تنقص الدخل القومي.

٣- وعن طريق تحويل دخول شريحة من المجتمع لشريحة أخرى، فإنها تترك المقدار الحسابي للدخل القومي سليما مع مراعاة الآثار غير المباشرة التي تمارسها على تطور الدخل القومي.



السياسة المالية في  
الدولة المقتضية للدخل القومي

## الإنتاج والناج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري :

### أ- الإنتاج المحلي:

استهدفت خطة عام ٢٠٠٠/٩٩ أن يصل الإنتاج المحلي الإجمالي إلى نحو ٤٧٨ مليار جنيه بمعدل نمو يبلغ نحو ٦.٦٪ ، ويتوزع علي القطاعات المختلفة علي النحو التالي:

- تساهم القطاعات السلعية في الإنتاج بنسبة ٦٢.٦٪ بنحو ٢٨٤.٩٪ مليار جنيه بمعدل نمو يبلغ ٦.٩٪ ويحتل قطاعا الصناعة والزراعة المرتبة الأولى، حيث يستهدف أن يصل الإنتاج الزراعى إلى نحو ٦٢.٧٪ مليار جنيه بمعدل نمو ٣.٦٪ ، وأن يصل الإنتاج الصناعى إلى نحو ١٤٨.٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٨.٦٪.

تساهم قطاعات الخدمات الإنتاجية في الإنتاج بنسبة ٢٧.٢٪ بنحو ١٢٥.٨ مليار جنيه بمعدل نمو يبلغ ٦.٨٪ ، وتحتل قطاعات التجارة والمال والتأمين مقدمة مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية حيث يستهدف أن يبلغ جملة إنتاجها نحو ٨٢.٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٦.٧٪ ، ويستهدف أن يساهم قطاع النقل والاتصالات وقناة السويس بنحو ٣٥.٤ مليار جنيه من جملة إنتاج تلك المجموعة بمعدل نمو ٦٪.

تساهم قطاعات الخدمات الاجتماعية بنسبة ١٠.٢٪ بنحو ٦٧.٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٤.٧٪ وتمثل الخدمات الشخصية والحكومية نحو ٩.٣٪ من جملة إنتاج قطاعات الخدمات الاجتماعية.

هذا ومن المستهدف أن ترتفع مساهمة القطاع الخاص إلي نحو ٣٥.٣٪ مليار جنيه تمثل ما يعادل نحو ٧٣.٩٪ من جملة الإنتاج المحلي بمعدل نمو ٣.٨٪.

## ب- الناتج المحلي الإجمالي:

استهدفت خطة عام ٢٠٠٠/٩٩ أن يصل الناتج المحلي إلي ما قيمته نحو ٢٨٦٦ مليار جنيه بمعدل نمو ٦.٨٪ ، ومن المقدر أن يتوزع الناتج علي القطاعات المختلفة وذلك علي النحو التالي:-

من المستهدف أن تمثل مساهمة المجموعة السلعية نحو ٤٩.٩٪ من إجمالي الناتج المحلي بقيمة تزيد علي نحو ١٤٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٧.٣٪ ويمثل ناتج قطاع الصناعة مانسبته ٣٩.٥٪ من جملة ناتج المجموعه السلعية، لترتفع قيمته إلي ٥٦٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٩.٩٪ ، كما يساهم قطاع الزراعة مانسبته ٣.٣٪ في ناتج المجموعة السلعية بقيمة قدرها ٤٧٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٣.٨٪.

من المقدر أن يساهم قطاع لخدمات الإنتاجية بنسبة ٣٢.٤٪ من إجمالي الناتج بما قيمته نحو ٩٣ مليار جنيه بمعدل نمو ٦.٨٪ ، ويحتل مقدمة هذه المجموعة قطاعات التجارة والمال والتأمين حيث تساهم بنسبة ٦٧.٢٪ من جملة ناتج هذه المجموعة بما قيمته نحو ٦٢٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٦.٤٪ لقطاع التجارة ، و ٨.٩٪ لقطاع المال والتأمين ، ويمثل قطاع النقل والاتصالات نحو ٢١.١٪ من جملة الناتج بما قيمته نحو ١٩٦ مليار جنيه بمعدل نمو ٧.١٪.

ومن المستهدف أن يساهم قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة ١٨٪ من جملة الناتج بما قيمته ٥٠.٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٥.٢٪ ، وتمثل الخدمات الشخصية والحكومية مانسبته ٨.٧٪ من ناتج مجموعة الخدمات الاجتماعية بما قيمته ٤٣٨ مليار جنيه بمعدل نمو ٤.٧٪ للخدمات الحكومية ، و ٤.٨٪ للخدمات الشخصية والاجتماعية.

الموارد والإستخدامات الكلية للإقتصاد في خطة عام ٢٠٠٠/١٩٩٩  
مقارنة بالمتوقع لعام ١٩٩٩/١٩٩٨

(بالمليار جنيه وبأسعار متزايدة ١٩٧/٢٠٠٠)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	بالمليار جنيه وبأسعار متزايدة ١٩٧/٢٠٠٠		نسبة النمو %	خطة ٢٠٠٠/١٩٩٩	متوقع ١٩٩٨/١٩٩٩	البيان
	٢٠٠٠/١٩٩٩	١٩٩٩/١٩٩٨				
٩٣,٥٤	٩٣,٥٤	٩٣,٥٤	٦,٨	٢٨٦,٥٦	٢٦٨,٤	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج
٦,٤٦	٦,٤٦	٦,٧	١٩,٧٩	١٨,٥٤	١٨,٥٤	صافي الضرائب غير المباشرة
١٠,٠	١٠,٠	٦,٨	٣٠,٦٣٥	٢٨٦,٩٤	٢٨٦,٩٤	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
٢١,٠٤	٢٥,٣٥	١١,٤-	٦٤,٤٤	٧٢,٧٣	٧٢,٧٣	الواردات من السلع والخدمات
١٣١,٠٤	١٣٥,٣٥	٣,١	٣٧,٧٩	٣٥٩,٦٧	٣٥٩,٦٧	إجمالي الموزنة
٧١,٧٦	٧٢,٩٦	٥,٠	٢١٩,٨٣	٢٠٩,٣٦	٢٠٩,٣٦	الإستهلاك العالي
٩,٦٧	٩,٩١	٤,٢	٢٩,٦١	٢٨,٤٣	٢٨,٤٣	الإستهلاك الحكومي العام
٢١,٢١	٢١,٠٩	٧,٤	٦٤,٩٨	٦٠,٥	٦٠,٥	الإستثمار الثابت
٠,٨٩-	٣,٢٤	١٢٩,٢-	٢,٧٢-	٩,٣١	٩,٣١	التغير في المخزون
١٩,٢٩	١٨,١٥	١٣,٥	٥٩,٠٩	٥٢,٠٧	٥٢,٠٧	الصادرات من السلع والخدمات *
٢٣١,٠٤	١٢٥,٣٥	٣,١	٣٧,٧٩	٣٥٩,٦٧	٣٥٩,٦٧	إجمالي الإستخدامات

\* تتضمن حصة الشرك الاجنبي في البترول .

المصدر : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ العام الثالث من الخطة الخمسية الرابعة

(٢٠٠٧/٢٠٠١ - ١٩٩٨/٩٧)

تقديرات نتائج الدخل الإجمالي في عام ٢٠٠٠/٩٩ بتكلفة عوامل الإنتاج للقطاعات الاقتصادية موزعا بين  
القطاعات العام والخاص مغرنا بالمتوقع لعام ١٩٩٩/٩٨

(بالاسعار الثابتة وبالمليون ج)

القطاعات الاقتصادية	صوفع ٩٩/٩٨		مستهدف ٢٠٠٠/٩٩		معدل النمو السنوي %	
	عزم	خاص	جملة	عزم	خاص	عزم
الزراعة	٢٠٥٠٠	٤٥٣٢٥٠	١٥٥٣٠٠	٢١٠٠٠	٤٧٠٥٠٠	٢٠٤
الصناعة	٩٣٤٦٠	٤١٩٨١٠	٥١٣٢٨٠	٩٠٦٠٥٠	٤٧٣٢١٠	٢٠١
البتروك	١٢٩٤٥٠	٢١٢٨٠	١٦٠٧٣٠	١٤٩٨٧٠	٢٥٢٠٠	٧٠٥
الكهرباء	٢٨٥٠	٤٤٣٩٠	٤٨٢٤٠	٤٢٠٠	٤٧٧٣٠	٩٠١
التشييد	٢٦٤٩٠	١١٩٣١٠	١٥٥٨٠٠	٢٨٨٢٠	١٢٨٠٢٠	٦٠٤
جملة قطاعات الإنتاج السمي	٢٧٥٢٠٠	١٠٥٨٠٤٠	١٣٢٢٣٥٠	٢٨٥٦٠٠	١١٤٤٨٧٠	٢٠٧
نقل والاتصالات	٢٢٤٤٠	١٥١١١٠	١٨٢٥٥٠	٢٢٧٠٠	١١٢٨٧٢	٢٠٩
شكة للسويس	٦٥١٩٠	٠	٦٥١٩٠	٦٥٢٨٠	٠	٠
التجارة	٢٠٨٧٠	٤٤٥٨٢٠	٤١٦٧٠	١٩٧٥٠	٤٧٦٧١٠	٥٠٤
المال	٧٨١٢٠	٢٧٢٨٠	١١٥٥٠	٨٤٥٠٠	٤١٢٥٠	٨٠٢
قناتين	١٢٨٠	٩٢٠	٢٢١٠	١٢٩٠٥	١٠٤٠	٩٠
المطاعم وفنذرق	٨٢٠	٢٦٢٢٠	٢٧٠٩٠	٧٨٠	٤٢٤٠٠	٩٠٢
جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٩٨٧٦٠	٦٧١٤٨٠	٨٧٠٢٤٠	٢٠٥٤١٠	٧٢٤٢٧٢	٢٠٢
المكبة قنارية	١٩٢٠	٤٧٧٣٠	٤٩٦٥٠	١١٥٠	٥١٧٤٠	١٠٦
المراقق العامة	١٠٧٦٢	٠	١٠٧٦٢	١١٧٣٠	٠	٩٠
التأمينات الاجتماعية	١٩٨٠	٠	١٩٨٠	٢١٥٠	٠	٨٠٦
الخدمات حكومية	٢٠٨٩٠	٠	٢٠٨٩٠	٢١٧٨٤٠	٠	٤٠٧
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٠	٢٠٩١٠	٢٠٩١٠	٠	٢١٩١٥٠	٠
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٢٢٥٦٢	٢٥٦٨٢٠	٤٨٠٢٩٢	٢٢٤٥٧٠	٢٧٠٨٩٠	٤٠٩
الاجمالي العام	٦٩٧٦٢٢	١٩٨١٢٥٠	٢٦٨٢٩٨٢	٧٢٥٥٩٠	٢١٤٠٠٢٤	٤٠٧

المصدر: نفس المصدر السابق

## المراجع في نظرية الدخل القومي:

- ابدجمان: «الاقتصاد الكلي»، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠، ص ٤٦.
- د أحمد جامع: «التحليل الاقتصادي الكلي»، مرجع سابق، ص ١٦٨، ١٧٤.
- البنك الأهلي المصري: «النشرة الاقتصادية»، العدد الثالث، المجلد الثاني والخمسون، ١٩٩٩، ص ٢٥-٢٦.
- بيجو (أ.س): «الدخل»، مجموعة اخترنا لك (١٣٤)، ترجمة جميل الذهبي، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٣-٤.
- د جلال أمين: «الاقتصاد القوي»، مرجع سابق، ص ١٥، ١٦، ص ١٩، ٣٠.
- د. زكريا نصر: «النقد والائتمان»، مرجع سابق، ص ٢٣٧.
- مانسفيلد، بيهرافيش: «علم الاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٧٨.
- Aglietta (Michel): Macro-économie, internationale, op.cit., p.18.
- Amos: Economics, op.cit., p.140.
- Barthélemy (Philippe): Macro économie, Série "Economie", (Lyon3 2000, p.23.
- Boys & Melvin: Economics, op.cit., p.140.
- Barana (Sophie), Bergouignan (Merie-Claude): Macroéconomie, 2e edition, travaux dirigés, 2000, pp.19-20.
- Case&Fair: Principles of economics, op.cit, pp.552-553, pp.558-559.
- Dewett (K.) and Varma (J.D): Refresher Course in Economic Theory, op.cit., pp.256.
- Fuller: Principles of macro economics, op.cit., p.1.
- Gwartney & Stroup: Economics, op.cit., p.131.
- Harvey: Modern economics, op.cit., p.329.
- Jain (P.C): Text-Book of Modern Economics, Chaitany publishing House, 1969, p.297, p.299.
- lalumière: Les Finances publiques, op.cit., p.218.
- Mankiw: Macroeconomics, op.cit., p.20.
- Masion (M.): Finances publiques, op.cit., pp.75-76.
- Meurs (D):. Economie, Nathan, 1997, p.98.

## الباب الخامس البطالة والتضخم

يشكل تحقيق التوظيف الكامل مطلباً أساسياً للتنمية الاقتصادية، وركيزة أساسية لنجاحها ، لأنه بدون تحقيق التوظيف الكامل ستنشأ مشكلات متعددة سواء في المجال الاجتماعي أم الاقتصادي . لذلك إذا أريد للتنمية الاقتصادية أن تنجح ، فينبغي الاهتمام بتحقيق هذا الهدف قدر الامكان.

ولكن من المعروف أن تحقيق التوظيف الكامل قد يتصارع مع تحقيق أهداف أخرى ، أهمها ضرورة ضبط التضخم . لذلك فإنه بقدر النجاح في تحقيق التوفيق بينهما ، بقدر ما يتقرر النجاح في توفير ركيزة أساسية لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويدور موضوع الباب حول تحقيق التوظيف الكامل ومشكلة التضخم نظراً لما بينهما من ارتباط ، وذلك علي النحو التالي:

**الفصل الأول: البطالة والتوظيف الكامل.**

**الفصل الثاني: التضخم والانكماش والركود التضخمي.**

## الفصل الأول

### البطالة والتوظيف الكامل

يستهدف كل مجتمع تحقيق أهداف متعددة من أهمها: تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتحقيق التوظيف الكامل لكل الموارد المتاحة للمجتمع... وغير ذلك من الأهداف.

ويعتبر هدف القضاء علي البطالة وتحقيق التوظيف الكامل من أهم الأهداف الرئيسية التي يسعى كل مجتمع نحو تحقيقه . ذلك لأن البطالة تعتبر بأعظم مساوئها الفردية والجماعية من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاديات الحديثة. لذلك يعتبر علاجها والقضاء عليها على نحو صحيح الخطوة الرئيسية في اتجاه الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

إن علاج مشكلة البطالة علي نحو صحيح يوفر للتنمية الاقتصادية عاملاً جوهرياً لنجاحها، وركيزة أساسية يمكن أن تساعد على الاستمرار.

ولاغرو فإن لكل نظام اقتصادي منهجه في معالجه مشكلة البطالة، فللفكر الوضعي منهج في معالجة البطالة يتناسب مع الخصائص الأساسية التي يقوم عليها.

كذلك فإن للفكر الإسلامي منهجاً في علاج مشكلة البطالة يتلاءم مع الخصائص الجوهرية التي يقوم عليها.

وعلي هدى الحقائق السابقة جاءت خطة البحث في هذا الفصل علي النحو التالي:

**المبحث الأول: التعريف بمشكلة البطالة ومخاطرها**

المبحث الثاني: منهج الفكر الوضعى في معالجة مشكلة البطالة.

المبحث الثالث: منهج الفكر الإسلامى في معالجة مشكلة البطالة.

## المبحث الأول

### التعريف بمشكلة البطالة ومخاطرها

نتناول فى هذا الفصل التعريف بمشكلة البطالة والمشكلات التى تترتب بسببها وذلك على النحو التالى:

المطلب الأول: التعريف بمشكلة البطالة وأنواعها.

المطلب الثانى: المخاطر الناجمة عن مشكلة البطالة

### المطلب الأول

#### التعريف بمشكلة البطالة

إن أول سؤال منطقى يواجهنا فى مطلع هذا البحث هو : من هو العاطل والمتبطل ؟

هل يعتبر الطالب الذى يبحث عن عمل فلا يجد متبطلا؟ وهل النجم السينمائى الذى يقوم بفيلمين فقط فى العام متعطلا؟ وهل يعتبر متبطلا الشخص الذى يحصل على أجر لا يتناسب مع المستوى الاقتصادى السائد؟.

للإجابة على ما سبق يمكن القول بأنه فى حالة عدم تحقق التوظيف الكامل يقال بوجود بطالة، وعادة ما يتم التأكيد على بطالة اليد العاملة لأنها تنشئ مشكلات خطيرة ومتعددة.

ووفقا لتعريف الحكومة الأمريكية يعتبر عاطلا عن العمل أى شخص يبلغ

من العمر ستة عشر عاما أو أكثر وليس له عمل ويبحث فعليا عن العمل.

ويعرف التوظيف الكامل بأنه الوضع الذى يرغب فيه أصحاب عوامل الانتاج توظيف عوامل الانتاج بأسعار العوامل الموجودة، ويجدون فعلا توظيفا لها، ولا يكون هناك موارد عاطلة بما فيها اليد العاملة، وعادة ما يتم التأكيد على العمل لأن بطالة اليد العاملة تنشى أخطر المشكلات الاجتماعية.

ويعرف البعض التوظيف الكامل كحالة يكون فيها الطلب على العمل باستمرار أكبر من العرض بالأسعار السائدة ليتسنى لشخص يفقد عمله العثور فوراً على عمل آخر ويكون للعمال اختيار كبير للأعمال.

ويعرف (بيفردج) التوظيف الكامل بأنه وجود وظائف خالية تزيد على عدد العاطلين . وفي الأدبيات الاقتصادية يعرف التوظيف الكامل عامة بأنه الموقف الذى يتم فيه توظيف كل من يقدر على العمل ويكون مستعداً للعمل ويبحث عن العمل.

ويرى معظم الاقتصاديين أن التوظيف الكامل هدف يجب السعى لتحقيقه ولكن لا يتعين أن يتحقق دائما. لأنه على حد تعبير البعض هو المؤشر الرئيسى لصحة الاقتصاد.

ومعدل البطالة المسموح به عند معظم الاقتصاديين هو ٣٪ ويرى أبا ب ليرن أن ٢٪ هو رقم كاف لكى يعمل الاقتصاد بكفاءة.

وعرف بيرنس التوظيف الكامل بأنه يعنى أن عدد الوظائف الشاغرة بالأجور السائدة يكون بنفس حجم العاطلين وان سوق العمل منظم ، بحيث يكون كل شخص قادراً ، ومستعداً ، ويبحث عن العمل بالفعل يستطيع أن يحصل على عمل بعد فترة بحث وجيزة أو بعد الحصول على بعض التدريب.

إذاً تنشأ البطالة عندما تهبط الانتاجية القومية الاجمالية أدنى المستوى الذى يسمح للأشخاص بالعثور علي التوظيف لجميع وحدات عوامل الانتاج التى يمتلكونها و يبغون توظيفها بمستويات الأسعار الجارية، ويمكن أن يترتب علي مثل هذا الهبوط إبطاء في معدل زيادة الاستهلاك في الاقتصاد الذى يسبب بدوره هبوطا في الاستثمار .

وينبغى ألا يكون التوظيف عبارة عن أعمال عديمة النفع لتخفيف حدة البطالة (مثل حفر الحفر وردمها ثانية ) ، فان ذلك ربما يعتبر كنوع من أنواع الاعانة.

وينفس الشكل ، فان النشاط الخاص قد يكون من نوع غير مقبول كالوظائف التافهة مثل بيع أريطة الأحذية وما شابه ذلك ، وهذا يسمى بالبطالة المقنعة. لذلك فان الذين يقومون بتحديد هدف التوظيف الكامل ينبغى أن يكون فى ذهنهم مفهوم للتوظيف الكامل يستبعد البطالة المقنعة في كل من القطاع العام والخاص. فالتوظيف لا يكون كاملا بالمعنى الشكلى فقط ولكن يكون كاملا بشكل محسوس، أى يجب تشغيل كل العمال فى عمل انتاجى.

### **المعدل الطبيعى للبطالة :**

إن المعدل الطبيعى للبطالة هو ذلك المعدل الذى ينشأ لو أن العمال وأصحاب الأعمال كانوا قادرين علي التنبؤ بمعدل التضخم على نحو صحيح في كل الأوقات. فإذا كان ذلك كذلك، فإن العمال سوف يقبلون الأعمال التي تمنح معدلات للأجور النقدية في الحال والمستقبل تحقق لهم الأجور الحقيقية التي يرغبون فيها مقابل ما يعرضونه من خدمات. على أن يكون أصحاب الأعمال راضين كذلك. إذ يعرضون أجوراً في الحال والمستقبل تحقق مستويات مرضية

للربح وتحميهم من خسارة نقود بفعل توقعات سيئة للتضخم .

ويرتبط المعدل الطبيعي للبطالة ارتباطاً وثيقاً بفكرة التوازن الكلى.

ويعنى التوازن فى أسواق معينة أن المشترين والبائعين يواجهون فى الواقع الأسعار التى يتوقعونها عند تخطيط نوع وكميات السلع والخدمات التى يتبادلونها فى السوق. ويفرض عدم وجود تغيرات فى ظروف السوق التامة. فإن الأسعار والكميات المتوقعة والمحققة فى المبادلات السوقية لن تتغير بصورة غير متوقعة. وفى إطار التوازن الكلى لا يتوقع أن يتم هذا فى كل سوق على حدة. ولكن يتوقع أن يتحقق توازن بين الناس الذين أصابتهم خيبة أمل فى معاملاتهم السوقية وهؤلاء الذين أسعدتهم معاملاتهم بصورة تدعو للدهشة.

إن المعدل الطبيعي للبطالة هو مفهوم يرتبط بالتوازن الكلى. وعليه فهو لا يفترض أن كل من يرغب فى الحصول على عمل بأجر حقيقى جار أو متوقع أن يلحق بالعمل حالياً. وهو يعترف بأن فرص التوظيف تتغير باستمرار بفعل التغير فى الطلب ، وفى العمليات الإنتاجية، وتغير متطلبات مهارة العمال، والتغيرات فى السياسات العامة التى تؤثر على الصناعات الخاصة أو الاقتصاد فى جملته. وليس يخفى أن بعضاً من هذه التغيرات دائم وبعضها عارض، كما أن بعضها يمكن توقعه وبعض آخر لا يمكن توقعه.

إن هناك مجالاً كبيراً لدهشة العمال وأصحاب الأعمال سواء من الرضى أو انعدامه. ذلك أن التوازن الكلى بهذا الشكل الحركى لا يمكن أن يعنى أن كل العمال وأصحاب الأعمال قد توقعوا مايقع فى المستقبل على نحو صحيح عند صياغة خططهم. وبدلاً من ذلك، فهو يعنى بالضرورة، عند التوازن، أن توقعات التضخم صحيحة، أنه فى كلا الجانبين من السوق هناك من يتوقع معدل التضخم

بأقل من قيمته الفعلية أو يببالغ في تقدير هذا المعدل، وأن الأخطاء التي وقعوا فيها تلغى بعضها البعض لتولد - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - معدلاً للبطالة هو استثناء للتغيرات في مستوى معدل التضخم بحيث يقابل التوقع.

### أنواع البطالة:

يصنف الاقتصاديون عادة البطالة إلى بطالة احتكاكية وهيكلية ودوريه.

وتتولد البطالة الاحتكاكية من الأداء الحركي في سوق العمل. فالتغيرات في هيكل الطلب علي الناتج يقود إلى إلغاء والي خلق فرص العمل. ولا بد أن يبحث العمال الذين يفقدون أعمالهم في الأسواق أو الصناعات التي تواجه انكماشاً عن عمل في الصناعات النامية. وذلك يضيف إلى حجم البطالة عمالاً جديداً وعمالاً متقاعدین قرروا أن يلتحقوا إلى قوة العمل مرة ثانية.

ولو أن كل العاطلين من العمال يجدون عملاً فوراً فسوف تختفي البطالة الاحتكاكية. ولكن لا توجد آلية ذاتية تحقق التقاء أصحاب الأعمال وفرص العمل المتاحة للعمال العاطلين. لذلك فإن أصحاب الأعمال والعمال لابد أن يبحث كل منهم عن الآخر. ويعلن عن الأعمال في الصحف، ومراكز خدمات التوظيف عن طريق الاتصال المباشر. ويبحث العمال عن الأعمال في المدن التي يعيشون فيها والمجتمعات القريبة منها أو في الأماكن البعيدة. وغالباً ما يجد العمال المتمرسون أعمالاً مرضية دون إضاعة كثير من الوقت. أما العمال غير المهرة فيواجهون كثيراً من الصعوبات ، وغالباً ما تكون الأعمال التي يجدونها غير مرضية أو غير مناسبة لمهاراتهم. ونتيجة لذلك ، فإنهم يواجهون نوبات أكثر وأطول من البطالة.

وتستقيم البطالة الاحتكاكية في وضوح مع مفهوم البطالة الطبيعية فهي

تنشأ من التغيرات اليومية في الطلب والعرض التي تحدث في اقتصاد سوقى. وهى ذات ارتباط صغير نسبياً بعدم قدرة العمال وأصحاب الأعمال على التنبؤ بمعدل التضخم على نحو صحيح. ولكنها أقوى ارتباطاً بعدم قدرة هؤلاء وهؤلاء على توقع الأسعار النسبية بشكل طيب. فلو كان العمال وأصحاب الأعمال قادرين على عمل تنبؤات جيدة لأمكنهم حينئذ أن يتخذوا قراراتهم قبل أن تتغير ظروف الطلب والعرض، ومن ثم لا توجد البطالة الاحتكاكية ولا يؤزر التضخم على البطالة الاحتكاكية إلا عندما يؤدي إلى خلط المتعاملين في السوق بين تغيرات المستوى العام للأسعار وتغيرات الأسعار النسبية. فإذا كانت الحالة كذلك، فإن معدل البطالة الاحتكاكية يرتبط إيجابياً بالتضخم.

وتنشأ البطالة الهيكلية عن غياب التوافق بين فرص العمل المتاحة ومجموعات المهارات، والأعمار، ومجال الإقامة، والجنس، والانضمام للاتحادات وسمات أخرى لبعض العمال العاطلين. ويشبه بعض الاقتصاديين مشكلة البطالة الهيكلية بالمشكلة الناشئة عن محاولة دق أوتاد مربعة فى حفز مستديرة وترمز الأوتاد المربعة إلى العمال العاطلين، وأما الحفر فترمز إلى الوظائف التي لا يستطيعون شغلها. ولكن الأوتاد المربعة يمكن جعلها مستديرة والحفر المستديرة يمكن تحويلها إلى حفر مربعة، والتعبير هنا كناية عن وجود أشخاص غير مؤهلين لشغل فرص العمل المتاحة. والوسيلة لإحداث مثل هذه التغيرات في اقتصاد السوق هى تغيرات الأسعار النسبية. فنجد، على سبيل المثال، أن الأجور المرتفعة نسبياً لعمال ذوى مهارات تواجه قصوراً في العرض يشجع عمالاً ليست لديهم هذه المهارات ليتدربوا للحصول على أعمال أفضل، كما أنها توفر لأصحاب الأعمال دوافع لتغيير أساليب الإنتاج أو تغيير المزج بين عوامل الإنتاج لتحل بعض العمال ذوى الأجور المنخفضة، وهم أقل مهارة، محل بعض العمال ذوى الأجور المرتفعة، الأعلى مهارة.

على أن الحركات الذاتية للسوق لا تستطيع أن تخفض البطالة الهيكلية عندما تؤدي قوانين الحد الأدنى للأجور، ومعدلات الأجر التي يحددها الاتحاد، وغير ذلك من العوائق إلى منع حدوث التعديلات الضرورية في الأجور والأسعار وظروف العمل. وفي غياب البرامج التي تصاغ لإزالة تلك العوائق لا بد أن تتجه الحكومة كحل بديل، إلى برامج التدريب الوظيفي، وخلق فرص العمل، والتوطين الوظيفي. ولا نستطيع السياسات الكلية التي تحفز الطلب وترفع المستوى العام للأسعار أن تفعل شيئاً كثيراً لتحقيق خفض دائم في مستوى البطالة الهيكلية.

وقد تكون نظم الرفاهية وبرامج تعويضات البطالة مسؤولة عن بعض من البطالة الهيكلية.

ويؤدي تعويض البطالة إلى زيادة المعدل الطبيعي للبطالة بطريقتين: أولهما، أنه يخفض بشدة النقص الصافي، أو النقص بعد الضريبة، في دخل الناس الذين فصلوا من العمل. ذلك أن إعانات البطالة في أغلب الولايات - في الولايات المتحدة - تؤدي إلى مدفوعات معفاة من الضريبة تعادل ٥٠-٦٠٪ من متوسط الإيرادات الإجمالية للعمال قبل الضريبة والبالغة نحو ٦٥-٧٥٪ من دخلهم الصافي المفقود. فإعانات بهذا الحجم تشجع العمال العاطلين على أخذ إجازات، وإصلاح أو تجديد سياراتهم أو منازلهم، والحصول على أعمال عارضة لا يسجل الدخل منها، وتكون لديه فرصة أكبر للاختيار فيما يرتبط بالأجر والشروط الأخرى قبل قبول عمل جديد. وفي مثل هذه الظروف تطول الفترة المقيسة للبحث عن العمل، والتي تؤدي إلى زيادة المعدل المسجل للبطالة. أم ثانيهما، فهي أن تعويضات البطالة تدعم أصحاب الأعمال الذين يعرضون أعمالاً موسمية أو غير مستقرة. وفي حالة عدم وجود تعويضات بطالة فإن العمال الذي يلتحقون بمثل تلك المنشآت يطلبون أجوراً أعلى، كما يحاول

أصحاب الأعمال الأخذ بوسائل إنتاج أو قواعد عمل تحقق استقرار التوظيف. وسوف تنقل نفقات هذه التعديلات إلى مستهلكى السلع التي تنتجها الصناعات المتأثرة، بعيداً عن ممول الضريبة. ومع ذلك ، فحيث يفصل العمال الحاديون من وظائفهم فقد يزيدون مدفوعات الرفاهية ومن ثم يرفعون المعدل العادى للبطالة.

وإذا أضفنا البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية معاً (متضمنة آثار تعويض الرفاهية والبطالة على مستوى البطالة ) فسوف نحصل على تقدير جيد بدرجة مقبولة عن المعدل الطبيعى للبطالة. ويظن الاقتصاديون عادة أن المعدل الطبيعى للبطالة كان بين ٣٪ و ٤٪ من قوة العمل. وتقع التقديرات الحالية بين ٥.٥٪ و ٦.٥٪ بسبب ما يحدث من تغيرات في التركيب العمري والنوعى لقوة العمل، وقوانين الحد الأدنى للأجور، وبرامج الرفاهية ، وتعويضات البطالة وعوامل أخرى.

### **البطالة الدورية:**

إن البطالة الناشئة عن تقلبات في الناتج الكلي حول مساره في الأجل الطويل إلى بطالة دورية. وتؤدى الاتجاهات الانكماشية في الدورة الاقتصادية إلى زيادة البطالة عن معدلها الطبيعى. أما إذا كانت الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادى قوية فإنها تدفع البطالة إلى مستوى أدنى من هذا المعدل.

وينشأ أغلب البطالة الدورية من انتشار فصل العمال الذى يصاحب انكماش الطلب الكلى. وهكذا، فإنها تصيب العمال البالغين ذوى الخبرة كما تصيب العمال الجدد والعائدين إلى قوة العمل. وسوف يختفى كثير من هذه البطالة الدورية لو كانت الأجور وأسعار السلع مرنة. ففي هذه الحالة تحدث التعديلات في فائض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية من خلال انخفاض

الأسعار بدلاً من الانخفاض في الدخل الحقيقي.

ولكن حتى لو كانت الأسعار يمكن أن تنخفض فإن عدم مرونة الأجور النقدية سوف يجبر رجال الأعمال علي فصل بعض العمال بدلاً من الاستمرار في ممارسة الإنتاج مع تحقيق خسارة. وما يحدث، طبعاً، هو أن الأجور والأسعار في كثير من الصناعات تتحرك ببطء في الاتجاه الانكماشى، حيث يقود انكماش الطلب المنشآت إلى خفض الإنتاج والتوظيف. وإذا ما استقر الطلب الكلى الحقيقي عند مستوى أدنى يتوقف فصل العمال. والواقع أنه يعاد تشغيل بعض العمال عادة، لاستعادة مستويات المخزون التي قد تنخفض بشدة. ولكن الإنتاج والتوظيف لن يرتفعا ثانية إلى مستويات ما قبل الركود، إلا إذا تمت استعادة الطلب الكلى علي الانتاج بوسيلة أو أخرى. وفي اقتصاد غير تضخمى يتطلب ذلك انخفاض مستوى الأسعار بشدة أو حدوث زيادة في عرض النقود. وفي اقتصاد تضخمى، فإن إبطاء معدل التضخم بالنسبة لنمو العرض النقدي يكون مطلوباً. ومثل هذه السياسة سوف تمنع تكرار فائض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية الذي قد يظهر مرة أخرى عند مستويات أعلي للدخل الحقيقي.

### **البطالة السافرة والبطالة المقنعة:**

يقصد بالبطالة السافرة. حالة التعطل الظاهر التي يعانى منها جزء من قوة العمل المتاحة. أى وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أى عمل. وليس بخاف، أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومى. وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدورى. وعادة ما يحصل العاطل علي إعانة

بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية. أما في البلاد النامية ، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

أما البطالة المقنعة Disguised Unemployment فالمعنى المراد بها هو، تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعنى وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، وبحيث إذا مأسحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض . فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو، من الناحية الظاهرية، أنها في حالة عمل ، أى أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، لكنها من الناحية الفعلية لاتعمل ولاتضيف شيئاً إلى الإنتاج، وهو الأمر الذى يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات. وتقليدياً ، كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعى بالبلاد النامية نظراً لما يوجد به من فائض نسبي للسكان، يضغط باستمرار على الأراضى الزراعية المتاحة ، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد ، بسبب زيادة التوظيف الحكومى والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية ، طمعا فى الحصول على تأييد الطبقة الوسطى، وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة.

### **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:**

البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذى كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن. فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة البطالة الإجباري involuntary Unemployment فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أى من غير إرادته أو اختياره. وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أى الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب فى العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدى عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح فى مراحل الكساد الدورى فى البلدان الصناعية. وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية .

### المطلب الثانى

#### المخاطر الناجمة عن مشكلة البطالة

لقد ازدادت أهمية تحقيق هدف التوظيف الكامل منذ كساد الثلاثينيات، وتركز الاهتمام حول تهيئة الظروف التي تؤدي إلي التشغيل الكامل للموارد وخاصة الموارد البشرية.

لذلك فان الحكومات المعاصرة تعتبر نفسها مسئولة- بصفة عامة - عن استخدام كل الوسائل العملية التي تتمشى مع حاجاتها والتزاماتها ، وبعض الاعتبارات الضرورية الأخرى للسياسة المالية ، وأن تنسق وتستغل كل خطتها ووظائفها ومواردها بغرض خلق الظروف التي تتيح فرص عمل وفيرة والمحافظة علي تلك الظروف بما فى ذلك توفير عمل للقادرين والراغبين وزيادة القوة الشرائية لديهم.

وهناك اعتبارات متعددة تدعو للاهتمام بالقضاء على البطالة منها:

• أن التوظيف الكافى لكل الأشخاص المنتجين هو أهم عامل فى تحديد

مستوى المعيشة، لأن ساعة العمل التي تضيع تضيع إلي الأبد ، وساعة العمل هي أكثر السلع قابلية للتلف وأهم عنصر في الانتاج . ويعتبر الاستغلال الكامل للعمالة ضرورة في تحقيق الدرجة القصوى للنشاط الاقتصادي ، كما أنه عامل هام في المحافظة علي الاستقرار السياسي.

كما أن البطالة بأعظم مساوئها الفردية والجماعية تعد أخطر مشكلة تواجه الاقتصاد الحديث إنها تمثل حدثا غير انساني وغير اجتماعي يبرر استخدام سياسة تصحيحية كلما أمكن ، ولا غرو فان تجنبها يعد خطوة رئيسية في اتجاه الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن عدم النجاح في تحقيق التوظيف الكامل لا ينتج عنه فقط مستوى أقل من الدخل القومي ومعدل النمو، لكنه يسبب أيضا مشقات شخصية خطيرة للأشخاص المتبطلين.

لذلك فان علاج البطالة يسمح بالوصول إلي مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مادامت المكاسب للأشخاص المستفيدين من تقليل البطالة لن توازن بالأذى للآخرين.

وعلى ذلك يمكن القول بأن الاهتمام الشديد بالقضاء على البطالة إنما يتم مراعاة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

فمن الناحية الاقتصادية فان تحقيق مستوى عال من العمالة من شأنه ان يحقق انتاجية مرتفعة وهو أمر مرغوب فيه بصورة كبيرة.

ويبرر الاهتمام بعلاج البطالة بأنها تمثل عبئا مباشراً وغير مباشر على الدولة من الناحية الاقتصادية والمالية. وتظهر التكلفة المباشرة للبطالة على الدولة عندما تقوم الدولة بدفع اعانات البطالة للمتعطلين لاسيما في الدول المتقدمة التي

تقوم بذلك فى أشكال متعددة مثل : نظام regime d'assurance ونظام regime de solidarité وهى بلاشك تكلف الدولة مبالغ كبيرة، لاسيما مع ارتفاع أعداد المتبطلين فى الدول المتقدمة ، ويقدر البعض أن عدد المتبطلين فى أوروبا وصل إلى ١٩ مليون متعطل.

وبالإضافة إلى التكلفة المباشرة للبطالة والمتبطلين ، فهناك أيضا تكلفة غير مباشرة ونمثل فى أن هؤلاء المتبطلين عادة ما ستكون مستويات استهلاكهم منخفضة وبالتالي سيؤثر ذلك فى الانتاج الكلى، كذلك فإن دخولهم عادة ما ستكون منخفضة وبالتالي لن يكونوا من الطبقات التى تدفع الضرائب ، مما سيؤثر عموما فى الحصيلة الضريبية الكلية.

**ومن الناحية الاجتماعية فإن تحقيق هذا الهدف يسد الباب أمام المخاطر الاجتماعية الناجمة عن البطالة والمتبطلين.**

فللبطالة آثارها السلبية على الفرد وعلى المجتمع، فهى تنال من الفرد وتجعله عنصرا غير صالح فى مجتمعه، لأنه يشعر أنه يعيش فى فراغ ولا يجد ما يشغله أو يعمل، وبالتالي يتربى على التواكل ويتربى فى قلبه الحسد والبغضاء لكل من يعمل ويأكل ، لأن الأمر قد يصل به إلى أنه لا يجد ما يأكله هو وأسرته.

وتؤدى البطالة كذلك إلى تفكك الأسر وانهيارها خاصة أن عائل الأسرة إذا كان عاطلا فلن تشعر أسرته بالأمان أبدا، وكيف لا وهى لا تجد ما تأكله. والبطالة كذلك مرض له افرازات سيئة على المجتمع ، لأنها تعنى وجود طاقات معطلة عن العمل وهى قادرة عليه ومثل هذه الفئات وفى مثل هذه الظروف لاياتى منها الخير أبدا بل لايتأتى منها إلا الشرور والجرائم عن القلق والفراغ.

وعلى حد تعبير بعض العلماء فالعاطلون عن العمل يصبحون فاسدين

أخلاقيا وينتقدون اعتبارهم ومكانتهم الاجتماعية، وغالبا ماتفتت أسرهم ويجدون أنفسهم مدفوعين إلى الجريمة والمخدرات لاحساسهم باليأس الشديد، ويصبح أطفالهم ضحايا بريئة أيضا. وفعلا ، ربما كان أكثر نتائج البطالة تدميرا هو تأثيرها على الأطفال الذين يفقدون التعليم والرعاية الصحية والطمأنينة.

ومن الناحية السياسية: فإن البطالة عادة ماتكون أحد الأسباب الجوهرية للاضطرابات السياسية، وتعتبر مشكلة البطالة من المشكلات الهامة التي توليها السلطات انسياسيد اهتماما كبيرا، لأن علاج مشكله البطالة يساعد كثيرا على تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى فى الدولة.

## المراجع في التعريف بمشكلة البطالة ومخاطرها:

- د. رمزي زكي: « الاقتصاد السياسي للبطالة»، عالم المعرفة، (٢٢٦)، ١٩٩٧، ص ٢٣.  
سيجل: «التقود والبنوك والاقتصاد»، مرجع سابق، ص ٦١٠، ٦١٢.  
مانسفيلد، بيهرافيش: علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٢٠.
- Amos (Orley):**Economics, op.cit., p.153.
- Bernier (Bernard), Sinon (Yves):** Initiation à la Macroeconomie, Dunod , 2001.p.323.
- Bouilla (Christophe):** Les Chômeurs, Découverte de l'economie, No 279, 1997,Cahiers Français, p ٣
- Boyes (Willian )& Melvin (Michael):**Economics, op.cit.,p.184.
- Case(Karl)& Fair (Rayc.):** Principles of Economics, op.cit.,p. 536.
- De Bernis (Gerard):**Le plein emploi,une idée  
"Vectrice", L'economie, une science pour l'homme et la société, melanges en l'honneur d'Henri Bartoli, publication de la sorbonne, 1998,p.350.
- Due (John F.):** Government finance , Richard D.Irwin, Inc,1959, p.542,p.545.
- Ekelund (Robert B.)& Tollison (Robert D.):** Economics, op.cit.,p.617.
- Fuller (Neil):** Principles of economics, Tudor, 1991,pp.36-38.
- Gwartney (James D.)& Stroup (Richard L.):** Economics,op.cit., p.159.
- Hansen (Bent):** The Economic theory of fiscal policy,George Allen & Unwin: L.T.D., London, 1967,p.224.
- Holcman (Robert):** Le Chamage, La documentation Francais, 1997,p.25.
- Keiser (Norman F.):**Macroeconomics , Fiscal policy and economic growth,op.cit., p.39
- Lindholm (Richard W.):** Public finance and fiscal policy, op.cit.,p.37.
- Lipsey (Richard G.), Steiner (Peter O.), Purvis (Douglas D.):** Economics,op.cit.,p.482.
- Taylor (Philip E.):** The Economics of public finance, op.cit.,p.111.

## المبحث الثاني

### منهج الفكر الوضعى فى معالجة مشكلة البطالة

من المسلم به أن كل نظام اقتصادى إنما يعمل تحت مظلة بعض المعتقدات والأصول والأسس، وتأتى النتائج الملموسة لكل نظام متأثرة - بالتأكيد - بهذه المعتقدات وتلك الأصول والأسس.

ويرتبط بفكرة الأصول والأسس التي تقوم عليها النظم الاقتصادية تساؤل حول مدى قدرة الفكر الوضعى على حل مشكلة البطالة.

وإليك الفكر الوضعى أدوات متعددة فى سبيل حل مشكلة البطالة، بعضها يتعلق بسياسة الانفاق العام، والبعض الآخر يتعلق بالسياسات الضريبية، ونتناول فيما يلى منهج عمل السياستين وذلك على النحو التالى:

**المطلب الأول:** دور سياسة الانفاق العام فى علاج مشكلة البطالة.

**المطلب الثانى:** دور السياسة الضريبية فى علاج مشكلة البطالة

## المطلب الأول

### دور سياسة الانفاق العام في علاج مشكلة البطالة

إن طريقة السياسة المالية لمعالجة الكساد التي استرعت أكبر انتباه في الماضي كانت عبارة عن برامج زيادات متنوعة في النفقات العامة مصممة لرفع مستوى الانفاق الاجمالي في الاقتصاد ويتم ذلك في صور متعددة.

فيمكن توزيعها كمنح مباشرة للمستهلك لاتتضمن بداتها شراء موارد، بل تقدم كأموال لأفراد سينفقونها بدورهم، وكذلك المعاشات وغيرها من أشكال الاعانات.

ان التوسع المباشر في الطلب الكلى والتوظيف ينشأ عندما تقوم الحكومة من خلال الضرائب، الاقتراض، البيع أو الانفاق بزيادة الأموال المتاحة لشراء السلع والخدمات، وهذا النوع من النشاط يمكن أن يكون أكثر فاعلية في الاقتصاد الاشتراكي حيث يكون الجزء الأعظم من النشاط الاقتصادي عاما.

وزيادة حصة النشاط الاقتصادي الذي تقوم به الحكومات في الدول الرأسمالية يزيد من امكانيات تغير الطلب الكلى من خلال العمل المباشر، ويمكن التأثير على الطلب الكلى والتوظيف بعمل غير مباشر من خلال تشجيع أو تثبيط الاستثمار الخاص وبتعزيز بتشجيع الطلب الكلى.

ولن يقدم المستثمرون الأفراد على استثمار النقود في انتاج سلع وخدمات لايمكن بيعها . وعلى أية حال فان الاستثمار نفسه يشجع بيع السلع والخدمات، وبدرجة كبيرة يعتبر الطلب الكلى ضروريا للاستثمار، والاستثمار يتعزز أيضا

بالأسعار المستقرة أو المرتفعة وبعائد كاف على الاستثمار، وزيادة المدخرات ، وتستطيع السياسة المالية أن تؤثر على كل هذه العوامل الضرورية لنشاط الاستثمار الخاص واسع النطاق.

ان الصعوبات الكامنة في تشجيع الاستثمار الخاص كوسيلة لتوفير التوظيف الكامل تكمن فى عدم الاتفاق حول كيفية تشجيع الاستثمار وليس حول الرغبة فيه، ويوجد كثير من هذا الخلاف لأن الأستثمار الخاص سوف يتأثر بأى عمل من الأعمال الحكومية، وكذلك فان امكانية توسع الاستثمار الناشئة عن الاختراعات والاكتشافات لاتتعزز كالزيادة التى تنجم عن سياسة مالية معينة.

وفي التحليل الاقتصادى الحديث هناك اعتراف متزايد بأن النفقات المالية والمتحصلات المالية الحكومية لايمكن أن تؤثر على نمط انتاج وتوزيع الناتج الكلى بين أصحاب الدخل فحسب ، ولكنها تؤثر كذلك على مستوى الانتاج والتوظيف داخل الاقتصاد.

والاسهام الأساسى الذى يمكن أن تقدمه السياسة المالية لتحقيق الحفاظ على التوظيف الكامل يتم من خلال تأثيرها على الأسواق وعلى المستوى الكلى للنفقات النقدية على السلع والخدمات.

ويستطيع الانفاق والتحصيلى الحكومى للأموال أن يؤثر على السوق بطريقتين عامتين:

أ- من خلال التأثير على المعروض النقدى ومستوى الانفاق الاستهلاكى،

حيث يمكن زيادة دخول المستهلكين القابلة للانفاق، وإجمالي الحصص النقدية من خلال عجز الموازنة ، ويستطيع فائض الميزانية أن يقلل الدخل القابلة للانفاق والمعروض النقدي، ويمكن تحقيق كل من الفائض والعجز بالابقاء علي النفقات الحكومية علي السلع والخدمات دون تغيير وتنوع المتحصلات الضريبية.

ب- من خلال تغيير توزيع الدخل القابل للانفاق: ويتغيير تركيب المتحصلات، والنفقات الحكومية، يمكن أن يتحول الدخل بين مختلف الوحدات الحكومية، وإذا كانت النفقات هي نفقات تحويلية، فان الأثر الصافي علي الأسواق يعتمد علي الميول النسبية للانفاق من جانب الذين يتم تحصيل النقود منهم ، ومن تدفع النقود لهم.

وإذا كانت النفقات توجه للسلع والخدمات، فان الأثر علي الأسواق يكون مزدوجا، فالاسواق تقوى مباشرة نتيجة لمشتريات الحكومة وتتأثر مباشرة نتيجة لاعادة توزيع الدخل القابل للانفاق.

ومن خلال الضرائب والانفاق، تستطيع الحكومة أن تحول القوة الشرائية من وحدة اقتصادية لأخرى ، والوحدات التي تؤخذ منها القوة الشرائية (الفرق بين الضرائب المدفوعة والنفقات الحكومية المحصلة) لايحتمل أن يكون لها نفس الدخل والأفضليات مثل الوحدات التي أعطيت القوة الشرائية الصافية لها.

نتيجة لذلك فان نمط مستوى النفقات علي السلع والخدمات يمكن أن يتغير نتيجة لاعادة توزيع الدخل، هذا وتحويل القوة الشرائية من أصحاب الدخل العالية إلي أصحاب الدخل المنخفضة يحتمل أن يؤدي إلى توسع في إجمالي النفقات المالية علي السلع والخدمات في محاولة لتقوية الأسواق. وإذا كانت

التحويلات تتم من أصحاب الدخل المنخفضة إلى أصحاب الدخل المرتفعة ،  
فيتوقع أن يحدث انكماش في الانفاق النقدي ويؤدي ذلك إلى إضعاف الأسواق.

وتستطيع الحكومة بصفقتها كمشتري للسلع والخدمات أن تؤثر على الأسواق  
بشكل مباشر. فالحكومة يمكن أن توسع أو تقلص دورها كمشترج وصاحب عمل  
وبذلك تؤثر مباشرة على التوظيف. ويمكن ان تساهم الدولة بتحقيق التوظيف  
الكامل عن طريق الانفاق العام ويمكن ألا يزيد الانفاق ولكن يمكن أن يتم تغيير  
توزيعه .

ومن وجهة نظر الوصول إلى التوظيف الكامل فان أية زيادة صافية في  
الانفاق الاجمالي مفيدة.

ولا يهتم كثيرا إذا كانت النقود صرفت علي لبن الأطفال الجائعين أو علي  
غيرها أو بناء مستشفيات علاج السل أو بناء قنايل لتخليد ذكرى زعماء  
سابقين.

وهذا المبدأ الذي تم الاعتراف به قد ينتج عنه إهمال هدف أساسي لنشاط  
الحكومة وهو الوصول إلي أفضل تخصيص للموارد ، لأنه ينبغي اعطاء أولوية  
للمشروعات التي تقدم أكبر نفع للمجتمع.

ويمكن للحكومة العمل على زيادة الدخل القومي ومكافحة البطالة عن  
طريق زيادة انفاقها علي مختلف الخدمات العامة كالصحة والتعليم والدفاع، أو  
زيادة استثماراتها بالتوسع في الانفاق علي تمهيد الطرق وأعمال الري والصرف  
واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

وبهذا يتضح لماذا يقول كينز :

« ان بناء الأهرامات والزلازل ، بل والحروب ، قد تكون سببا في زيادة الثروة إذا لم يكن التعليم الذى تلقاه ساستنا على أساس من مبادئ الاقتصاد الكلاسيكى يمنع من اتباع وسائل أفضل .»

ويقول أيضا : « اننا لو افترضنا أن قامت وزارة الخزانة بملاء زجاجات فارغة بالنقود ثم قامت بدفنها علي عمق مناسب ، في مناجم فحم مهجورة ، ثم تركت للمشروعات الخاصة مهمة استخراج النقود من جديد طبقا لمبادئ الحرية الاقتصادية التى لدينا بها خبرة جيدة ، لنجحنا فى القضاء على البطالة ، ولأدى ذلك بمساعدة ما يولده من آثار « يقصد أثر المضاعف » إلي أن يصبح الدخل الحقيقى للمجتمع ، ورأس ماله أيضا أكبر بكثير مما هو بالفعل».

### الاعانات المباشرة:

ميزة طريقة الاعانة المباشرة أنها يمكن أن تعمل بطريقة أسرع وأكثر مرونة من برامج الأشغال العامة، التى تتضمن تأخيرات هامة عند مباشرتها ولا يمكن ايقافها بسهولة عند اعادة التوصل إلي التوظيف الكامل، كما يتجنب أسلوب الاعانة المباشرة البحث الجاد للعثور علي أشغال عامة مناسبة لاتنافس المقاولات الخاصة من جهة ، ويكون لها بالرغم من ذلك بعض المكاسب للمجتمع.

وبالرغم من المزايا المتقدمة لأسلوب الاعانات، فان البعض يستنكرها بسبب مظهرها كاحسان ، كما أن استمرار الاعتماد عليها مضر بالناحية الأخلاقية للمتلقين لها وينتج عنه فقد المهارات والفقْد المحتمل للرغبة فى العمل.

## الأشغال العامة:

يتجنب نظام الأشغال العامة مظاهر الاحسان ومقولة شئ مقابل لاشئ ، كما أنه يخدم مهارات العمال، ومن الممكن أن ينتج بعض المشروعات المفيدة للمجتمع بتكلفة فعلية مخفضة، وإذا كان العمال غير موظفين فان استعمالهم لبناء المشروعات الكبيرة لا يخفض عرض العمال المتوافر للانتاج الخاص ، حيث أن خدماتهم قد تبدو كما لو لم تستعملهم الحكومة.

ويسمى البعض بالاستثمارات التعويضية ويقصد بها قيام الاقتصاد العام بإنشاء منشآت عضوية ثابتة مثل المباني العامة والسدود والطرق الرئيسية..... والتوقيت الحكومى للانفاق الاستثمارى يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على أهمية الاستثمار فى تحقيق المستوى المرغوب من التوظيف، ومن الممكن دائما عمل استثمارات عامة فى الوقت الذى يتحدد لظروف التوظيف.

ان توسع الأشغال العامة يمكن أن يزيد التوظيف، لأن الحكومة توسع دورها كمنتج وصاحب عمل، والتوسع فى الأشغال العامة التى تكفى لتوظيف مليون اضافى لا يعنى أن البطالة سوف تنخفض بمقدار مليون شخص، وزيادة مستوى الأشغال العامة يمكن أن يكبح التوظيف الخاص ويشجعه على السواء.

ونظرا لأثرها المعاكس المحتمل على توزيع الموارد ، وخاصة القيود التى بهتمل أن تفرض على أنواع السلع والخدمات التى يمكن أن تنتجها الحكومة، فإن الأشغال العامة يجب أن تصنف كاحتياطى فى أى خطة مضادة للتضخم، وعلى قمة قائمة الاحتياطى يجب أن تأتى النفقات الصغيرة نسبيا على تلك المشروعات مثل انشاء المساكن، والمحافظه على التربة والغابات وأنواع أخرى من الانشاءات العامة. والتى يمكن أن تكتمل بسرعة أو يمكن إنجازها بواسطة الصناعة الخاصة.

ان توسع الأشغال العامة الضخمة للقضاء علي الكساد لا يجب أن تحدث حتى تصل البطالة إلي مستوى محسوس. ويمكن زيادة مجموعة من النفقات خلاف نفقات الأشغال العامة مع خفض الآثار العكسية علي توزيع الموارد، على سبيل المثال الاعانات الأسرية عموما، لا تؤدي إلى زيادة دور الحكومة كمنتج وصاحب عمل، وتلك البرامج توجه الاستهلاك إلى قنوات معينة ، وبذلك تؤثر بشكل غير مباشر علي استخدام الموارد، ويحتمل أن تتم تلك التحويلات في الأساس إلي الجماعات ذات الدخل المنخفض ، ونتيجة لذلك فسوف تحدث رباطا وثيقا بين سياسات توزيع الدخل وسياسات التوظيف أكثر مما ينبغي، ولكنها قد تثبت فاعلية أكثر من تخفيضات الضرائب في الأسواق.

وبصفة عامة لا يمكن معرفة الكثير عن ردود الأفعال النسبية للناس تجاه التغييرات التي تحدث في دخولهم القابلة للصرف لكي تقرر بوضوح أن تخفيضات الضرائب تستطيع أن تفعل أى شئ يمكن أن يتم عن طريق زيادة النفقات التحويلية.

فإذا كانت التخفيضات الضريبية لاتقوى الأسواق بشكل كاف فان زيادة النفقات التحويلية يمكن أن تصبح بمثابة الأداة التالية التي تستخدم، وإذا لم تنجح التخفيضات الضريبية وزيادة النفقات التحويلية في انجاز المهمة، فيكون التوسع في الأشغال العامة مطلوبا.

وبالرغم من مزايا الأشغال العامة فان التأخير في مباشرتها تجعل من المستحيل الاعتماد بالكامل عليها لأنه من المتصور أنه عند مباشرتها يكون الكساد قد انتهى ، وستولد ضغوطا تضخمية جديدة.

ويعيبها أيضا أنه تنقصها المرونة، وبالتالي يمكن أن تنقص خلال فترات الركود والكساد وتتوسع خلال فترات الازدهار والتضخم. وتستغرق مشروعات

الأشغال العامة وقتاً طويلاً لكي تخطط ، وتحصل على الترخيص القانوني وتنفذ ثم تكتمل . وفي الوقت الذي تكون فيه المشروعات موضع بحث ودراسة قد يكون الكساد في ذروته و تكون حالة الركود قد مرت، وفي أى من الحالتين سوف تصبح تضخمية، إذا عيبتها الرئيسى يتمثل نى أنها توزع على فترة زمنية طويلة، وحتى رغم وجود تخطيط مسبق والتأخير فى بدئها جد قليل، فانها تتطلب فترات انشاء طويلة.

وعلى ذلك ، إذا كانت فترة البطالة قصيرة فإن أثر الانفاق الرئيسى لهذه البرامج يمكن أن يؤجل حتى تبدأ فترة الرواج، وعندما يكون الهدف الرئيسى هو تلطيف حجم الطلب لتقليل الميول التضخمية، فانه ينبغي التقليل من حجم الأشغال العامة.

وفي بداية الكساد يكون من الصعب التنبؤ بحدتها أو مدة دوامها ومن ثم يصعب تحديد ملائمة المشروعات الكبرى.

وإزاء عيوب ومزايا كل من الإعانات والقيام بالأشغال العامة فان البرنامج الذى يجمع بينهما هو الذى يكون مفضلاً.

### المطلب الثانى

#### دور السياسة الضريبية فى علاج مشكلة البطالة

عندما تم التحقق أن التغيير فى السياسة المصرفية وهو الأداة التقليدية للسياسة الدورية لم يكن فعالاً بما فيه الكفاية، تبنى كثير من الاقتصاديين سياسة الأشغال العامة وأولوية ضخ انفاق الحكومة كحل.

ورئى أن على السياسة المالية أن تمتص الادخارات من خلال النفقات

المراجع في دور سياسة الانفاق العام في علاج مشكلة  
البطالة:

Allen & Brownlee: Economics of public finance, op.cit., pp.127-128.

Dalton(Hugh):Principles of public Finance, op.cit.,p.609.,

Gwartney (James D.)& Stroup (Richard L.): Economics,op.cit.,  
p.103.

Keynes (John Maynard): The General theory of employment  
interest and money, Macmillan and Co, L.T.D. ,  
1949,p.129.

Lindholm (Richard W.): Public finance and fiscal policy,  
op.cit.,p.37-40, p.78.

Ragan (James F.) & Thomas (Lloyd B.): Principles of economics,  
op.cit.,p.171.

Stigum(Bernt P.)& Stigum (Marcia L.): Economics, op.cit.,  
pp.588-589.

## المطلب الثاني

### دور السياسة الضريبية في علاج مشكلة البطالة

عندما تم التحقق أن التغيير في السياسة المصرفية وهو الأداة التقليدية للسياسة الدورية لم يكن فعالا بما فيه الكفاية، تبنى كثير من الاقتصاديين سياسة الأشغال العامة وأولوية ضخ انفاق الحكومة كحل.

ورئى أن على السياسة المالية أن تمتص الادخارات من خلال أنفقات الحكومية المستمرة من الأموال المقترضة أو تخفيض الادخارات بالضرائب.

وعندما اقترح زيادة نفقات الحكومة على إيراداتها بغية الانعاش العام كوسيلة لخلق قوة شرائية، رُئى أن التخفيض الضريبي سيكون له نفس الأثر أيضا. بصفة عامة يمكن القول بان السياسة النقدية غير مناسبة في فترات الكساد الشديد، وبالتالي تتجه الحكومات بالضرورة إلي السياسة المالية متى استمر الكساد بعض الوقت .

والتأكيد علي أن الأنظمة المالية الحكومية يمكن أن تساعد في الحفاظ على المستوى الكلى للنتاج والتوظيف داخل الاقتصاد في مستوى عال يعتمد علي فريزين أساسيين هما:

أ- يفترض أن الأنشطة المالية الحكومية تستطيع أن تشجع الوحدات

الاقتصادية علي تغيير اجمالي انفاقها النقدي علي السلع والخدمات، أي زيادتها طبنا لزيادة السكان، وتراكم رأس المال، وتحسن التقنية أو انقاصها إذا كانت الأسعار ترتفع بسرعة.

ب- يفترض أنه بفضل التأثير علي الانفاق النقدي الكلي داخل الاقتصاد فإنه يمكن المحافظة علي الانتاج والتوظيف من الهبوط إلى مستويات دنيا، أو المحافظة علي المستوى العام للأسعار من الارتفاع السريع غير المرغوب، والتأثير علي الانفاق النقدي الكلي قد لا يكون كافيا لتشجيع التوظيف الكامل وتحاشي التضخم في نفس الوقت.

وقد تكون بعض العوامل غيرالنقدية المعنية هامة في احداث تقلبات في الطلب علي بعض أنواع السلع والخدمات.

علي سبيل المثال: فإن الاختلاف في معدل تراكم السلع الرأسمالية يمكن أن يحدث تغيرات مصاحبة في الطلبات علي الموارد، وقد لا يكون العمل المالي قادرا علي موازنة تلك التباينات دون تشجيع البطالة من جانب أو زيادة المستوى العام للأسعار علي الجانب الآخر في الوقت ذاته.

وتصمم السياسات المالية لكي تعمل أساسا علي الطلب النقدي الاجمالي علي السلع والخدمات، ويمكنها أن تساعد في التأكيد علي أن الأسواق ككل سوف تكون قوية دائما، نتيجة لذلك إذا انخفض الطلب علي سلعة بعينها يمكن أن توجد أسواق كافية للسلع والخدمات الأخرى.

ولايتحتم أن تنتج البطالة عن العجز في الطلب علي النقود ولكن العمل

النقدى المالى لا يستطيع أن يضمن ازالة معوقات هامة أمام حركة الموارد. وقد تظهر الاختناقات الناتجة عن السياسات الى تتبعها بعض الجماعات في الاقتصاد.

وهناك خطر يتمثل فى أن الامدادات ( فى اسالة خاصة ) سوف تصبح غير مرنة قبل أن يتحقق التوظيف الكامل، وإذا حدث ذلك، فان محاولات احداث التوظيف الكامل من خلال العمل المالى سوف تؤدى إلى تضخم فقط.

وأحسن الخطط اعدادا لتوفير توظيف كامل هى التى قدمها السير ويليام هـ. بيفرديج والفن هـ. هانسن فى كتاب «السياسة الاقتصادية والتوظيف الكامل» ، ولم تنفذ أى من تلك الخطط فى أية دولة من دول العالم، ولكن المبادئ الأساسية وهى متشابهة فى الخطتين متضمنة فى الفكر الاقتصادى لكل من انجلترا والولايات المتحدة.

والخطط التى يفترضها كل من هانسن وبيفردج تولى دورا هاما لمصادر اليراد. وموقف الحكومة- على أية حال- ليس شموليا كما فى روسيا-سابقا- والدول الأخرى التى تمارس السيطرة على الاقتصاد ، ويرى بيفردج أن أهم وظيفة للاقتصاد العام فى توفير التوظيف الكامل تتمثل فى جعل الدخل المصروف كافيا لشراء السلع والخدمات التى ينتجها السكان الذين يعملون بكامل طاقتهم.

ويقول ويفردج أن أهم وظيفة للدولة في المستقبل تتمثل في ضمان انفاق كاف لحماية مواطنيها ضد البطالة الجماعية.

لقد أصبح مستوى التوظيف المرغوب مرادفا لمصطلح « التوظيف الكامل ». ويعتبر التوظيف الكامل ضرورة للاستقرار السياسي ومضاعفة الانتاج، وأكثر من أى هدف آخر يعتبر مستوى التوظيف المرغوب هدفا للنظام الاقتصادي والاجتماعى . وقد تم التعبير عن أهمية التوظيف الكامل بواسطة ايريك جوهنستون (رئيس الغرفة التجارية الأمريكية ) بقوله أن أمتين قويتين مثل الولايات المتحدة وروسيا سوف تدخلان عالم ما بعد الحرب بوجهتى نظر مختلفتين تماما ، وسوف يكون الفيصل هو قدرة النظام الأمريكى علي حل مشكلة البطالة.

ان تحليلات كل من هانسن ويفردج تفترض أن زيادة القوة الشرائية (الطلب الكلى ) هى نفس الشئ مثل زيادة التوظيف.

ويوجد أمام السياسة المالية طريقتان لعلاج الكساد: -

**الطريقة الأولى:** تتمثل في زيادة الاستهلاك الخاص والانفاق المباشر علي الاستثمار بتخفيض الضرائب وذلك يسمح بقوة شرائية أكبر للأفراد .

**الطريقة الثانية:** وتتمثل في الزيادة المباشرة في الانفاق الحكومى ذاته.

ونتناول فيما يلى كلتا الطريقتين وذلك علي النحو التالي :

## أولاً: تخفيض الضرائب كتدبير مالي:

ان اتحفيز في معدلات الضرائب في فترات الكساد يشجع على الانفاق بترك نقود كثر في أيدي الأفراد للاستهلاك والاستثمار. وتخفيض الضرائب مؤسس بعنة ابتدائية علي اعتبار أنه لو لم تد عمل الموارد كاملة فليست الضرائب سوية لتقليل الانفاق الخاص.

ان انرائب غير مطلوبة لوقف الاستهلاك الخاص فقط ولكن استعماله سيزيد من اشتداد البطالة بتخفيض النفقات الاجمالية، وبالتالي عندما يأتى نكساد قد يكون التخفيض الفورى في الضرائب مساعدا كبيرا لايقاف الهبط والمساعدة للعودة إلي الوضع السوى.

والغرض العام لخفض الضرائب في حالة الركود الاقتصادى الفعلى هو ترك الأموال في أيدي الأفراد والمشروعات التى يمكن أن ينفقوها في اتجاه يميلون إليه.

وفي حى الوجوه فان الحكومة تكون أقل قدرة على توجيه الانفاق إلى قنوات خاصة عندما تخفض الضرائب أفضل مما تستطيع عند زيادة انفاقها.

وعلي لجانب الآخر، فان اختيار الضرائب التي يقع عليها التخفيض والتغيرات خاصة التي تتم من خلال الأدوات الضريبية الواسعة، تستطيع أن تحقق قدرا معينا من اختيار القنوات التي يمكن أن يوجه لها الانفاق.

وبالتالى إذا نشأ في الاقتصاد قوى تدفع نحو الكساد ، فان تشجيع الأسواق يمكن أن يتم بواسطة خفض الضرائب ، أما إذا كان التضخم متوقعا فيمكن محاربهه بزيادة الضرائب ، لكن التغييرات الضريبية لايمكن أن تحارب كلا من التضخم والكساد في نفس الوقت.

وإذا كان التوظيف يقل ، بينما الأسعار ترتفع ، فان الأمر يتطلب ضوابط مباشرة علي الأحيور والأسعار ، أو برنامجا يؤثر مباشرة علي التوظيف مثل، الأشغال العامة، لكن هذا لا يعنى أن السياسات النقدية والمالية لا تستطيعان محاربة التضخم والكساد بواسطة الضريبة .

### **مزايا تخفيض الضرائب:**

أ- أولي هذه المزايا أن تخفيضات الضرائب لاتزيد المجال المتعلق بأنشطة الحكومة في الاقتصاد كما تفعل سياسة الانفاق ، وبالتالي يمكن أن تنتج بعض ردود الفعل العكسية ومخاوف المنافسة الحكومية من جانب رجال الأعمال.

ب-مشكلات تأخر العثور علي مشروعات مناسبة للنفقات الحكومية لن تثور عند استعمال الضرائب.

### **مدى فعالية برامج تخفيض الضرائب:**

يرى البعض ان تخفيضات الضرائب حتى لو أجريت إلي مدى الازالة الكاملة لجميع الضرائب قد تكون غير ملائمة لحدوث العودة إلي الوضع السوى من كساد شديد.

## أشكال التخفيض:

إذا كان مبدأ تخفيض الضرائب مقبولا كتدبير مالى لمعالجة الكساد ، فيمكن أن يتخذ التخفيض أشكالا متعددة منها:

يمكن تشجيع الاستهلاك بسهولة بازالة رسوم الانتاج علي السلع ذات الاستعمال الشائع ، مادام مثل هذه الضرائب لا تمتص فقط القوة الشرائية لكنها تخمد همة الشراء بالمثل. وبالمثل يمكن فرض اعفاءات ضريبة الدخل أو تخفيض في المعدلات لأصحاب الدخل الضعيفة.

## ثانيا: الحوافز الضريبية:

ومثالها منح تخفيضات ضريبية لمن يقوم بتوسيع مصنعه مثلا، ولكن يخشى مع ذلك، أن يستفيد بها البعض دون أن يحدث أية توسعات.

ومنها أيضا اعطاء ميزة للاستثمار في أوجه معينة مثل استصلاح الأراضي، ومنها فرض ضرائب علي الأموال العاطلة حتى يمكن تشجيع توجيهها إلي الاستثمار ، كما يمكن أن تساهم الضريبة فى تنفيذ سياسة العمالة عن طريق الفرض أو عدمه بغرض تشجيع اليد العاملة.

وفى سنة ١٩٦٦ أسس الانجليز ضريبة خاصة وهى ضريبة العمالة الانتقائية (S.E.T) وكان هدفها كبح العمالة فى قطاع الخدمات وتشجيعها فى القطاع الصناعى.

وتوجد نصوص ضريبية في كثير من الدول تتجه إلي تشجيع الأنشطة الفردية ، علي سبيل المثال في المانيا المكافآت علي ساعات العمل الاضافية معفاة حتى حجم معين، وفي فرنسا ساعات العمل الاضافية بفرض عليها ، ولكن المبالغ المودعة بواسطة المشروعات لأفرادها باسم مساهمة الأجور في الأرباح لاتخضع للضريبة علي الدخل في أيدي المستفيدين. أما المشرع الضريبي المصري فقد نص في المادة ٣/٥٨<sup>(٢)</sup> علي أنه « لاتسرى الضريبة علي المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي بشرط ألا تجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة.

المراجع في دور السياسة الضريبية في علاج مشكلة  
البطالة:

- Allen & Brownlee: Economics of public finance, op cit., pp.123.
- Colm (Gerhard): Essays in public finance and fiscal policy, op.cit., pp.78-80.
- De Bernis (Gerard): Le plein emploi, une idée  
"Vectrice", L'économie, une science pour l'homme et la société,  
melanges en l'honneur d'Henri Bartoli, publication de la  
sorbonne, 1998, pp.349-350.
- Due (John F.): Government finance , op.cit., p.595.
- Ekelund (Robert B.) & Tollison (Robert D.): Economics, Harper  
Collins college publishers , 1994, pp.618-619.
- Gwartney (James D.) & Stroup (Richard L.): Economics, op.cit.,  
p.112
- Holcman (Robert): Le Chamage, La documentation Francais,  
1997, pp.93-94.
- Lindholm (Richard W.): Public finance and fiscal policy,  
op.cit., pp.87-89.
- Mehl (Lucien) et Beltrame (Pierre): Science et technique fiscale,  
P.U.F, 1984, p.559.
- Ragan (James F.) & Thomas (Lloyd B.): Principles of economics,  
op.cit., p.175.
- Stigum (Bernt P.) & Stigum (Marcia L.): Economics, op.cit., p.588.
- Taylor (Philip E.): The Economics of public finance, op.cit ., p.139.

### المبحث الثالث

#### منهج الفكر الإسلامى فى معالجة

#### مشكلة البطالة

ينطلق الفكر الإسلامى فى علاجه لمشكلة البطالة من خاصية أساسية يتميز بها الدين الإسلامى الحنيف وهى تكريم الله سبحانه وتعالى للإنسان مصداقا لقوله تعالى : « ولقد كرمنا بنى آدم ».

ولذلك لا يستقيم مع منهج الإسلام أن يترك بعض أفراده متبطلين ومتعطلين، بل إن الإسلام يجعل الدولة مسئولة عن حل هذه المشكلة انصياعا لقوله ﷺ « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ». بل أكثر من ذلك فإن الإسلام الحنيف يلزم أفراد المجتمع ككل بالتعاون فى حل هذه المشكلة.

ويؤمن المجتمع الإسلامى بأن إرساء القيم الإنسانية فى داخله وبين أفراده هو الأساس القوى الذى يضمن للمجتمع استقراره ودوامه ورقيه.

لذلك ينظر الإسلام للعمل الإنسانى نظرة احترام وتقدير، بل إنه يصل به أحيانا إلى درجة الجهاد فى سبيل الله.

وفى المقابل يكره الإسلام التبطل والمتبطلين لما لذلك من آثار وخيمة على الفرد والمجتمع. لذلك يوفر الإسلام وسائل متعددة لعلاج مشكلة البطالة.

وعلى هدى الحقائق السابقة جاءت خطة البحث فى هذا الفصل على النحو

التالى:

**المطلب الأول: تقدير الإسلام للعمل الإنسانى.**

**المطلب الثاني:** وسائل المنهج الإسلامى لعلاج مشكلة البطالة.

**المطلب الثالث:** مزايا المنهج الإسلامى في علاج مشكلة البطالة.

**المطلب الرابع:** مقارنة بين الفكرين الإسلامى والوضعى فى طريقة معالجة مشكلة البطالة.

## المطلب الأول

### تقدير الإسلام للعمل الإنسانى

من الأصول المسلم بها فى الدين الإسلامى أن الإسلام يدعو إلى العمل ويعتبره فرض عين على كل قادر عليه ، وبالتالى فليس كل فقير أو مسكين تعطيه السياسة المالية الإسلامية من حصيلتها بل هى تعطى فقط العاجزين عن العمل غير القادرين عليه، أما القادر على العمل فلاحق له فى حصيلتها.

ومن التوجيهات القرآنية فى ذلك قوله تعالى «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

فالآية على حد تفسير الأمام القرطبى خطاب للجميع، خطاب بالعمل واتقان العمل لأنه سيعرض على الله سبحانه وتعالى.

إن هذا النداء الإلهى الدائم لكل مسلم يدعو للعمل والاتقان المستمر باعتبار أن ذلك نتاج طبيعى للعتيدة التى يدين بها والمنهج الذى ارتضاه لنفسه لاسيما أن ذلك المنهج الإسلامى منهج عقيدة وعمل يصدق العقيدة.

ويقول سبحانه «هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها

وكلوا من رزقه وإليه النشور» .

« فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله »

وتوجد آيات متعددة في القرآن الكريم تدعو إلى العمل زاد عددها عن ثلاثمائة آية ، وفي كل مرة يقترن الايمان بالعمل فكلما ذكر الايمان ذكر معه العمل الصالح .

وكذلك التوجيهات النبوية الشريفة تدعو إلى العمل وتحض عليه .

ولعل في هذه الواقعة الدلالة الواضحة على موقف الإسلام من البطالة:

فعن أنس رضي الله عنه « أن رجلا من الأنصار أتى النبي ﷺ فسأله « فقال أما في بيتك شيء قال بلى جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه من الماء قال ائتني بهما فأتاه بهما فأخذهما بيده وقال ﷺ من يشتري مني هذين ، قال رجل أنا أخذهما بدرهم ، قال ﷺ من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثا قال رجل: أنا أخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه ، فأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوما فائتني به فأتاه به فشد فيه رسول الله ﷺ عودا بيده ثم قال اذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوما ففعل فجاء وقد أصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا وبعضها طعاما فقال له رسول ﷺ هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة» .

وهناك أحاديث كثيرة كلها دعوة إلى العمل ونهي عن التبطل نذكر منها قوله ﷺ « طلب الحلال فريضة على كل مسلم » ، وقوله « من سعى على عياله من حله فهو كالمجاهد في سبيل الله ، ومن طلب الدنيا حلالا في عفاف

كان في درجة الشهداء»،

وقوله من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الهم في طلب المعيشة»، وكان ﷺ مع أصحابه ذات يوم فنظروا إلي شاب ذي جلد وقوة وقد بكر يسعى، فقالوا وريح هذا لو كان شبابه وجلده في سبيل الله، فقال ﷺ لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفها عن المسألة ويغنيها عن الناس فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى تفاخرا فهو في سبيل الشيطان».

وقال ﷺ إن الله يحب المؤمن المحترف».

ومن أقواله أيضا : «من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له».

وقوله ﷺ « ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده».

وسئل ﷺ: «أى الكسب أطيب، قال : عمل الرجل بيده وكل كسب

ميرور».

والفكر الإسلامى غنى بصفة عامة بالآثار التي تحض على العمل وتلزم الإنسان به، نكتفى منها بقول سيدنا عمر رضي الله عنه « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقني وقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة. وقد نصح لقمان الحكيم ابنه قائلًا له « استغن بالكسب الحلال عن الفقر». بل ويقرر البعض أن قبول البطالة انسلاخ من الإنسانية، فيقول الأصفهاني «من تعطل وتبطل انسلخ من الإنسانية بل من لحيوانية وصار من جنس الموتى. هذه هي التوجيهات العامة في الإسلام وكلها دعوة إلي القيام بالعمل وتقديسه.

وفي الفكر المالى الإسلامى بصفة خاصة دعوة حقيقية للقيام بالعمل والنهوض به، خاصة أن السياسة المالية الإسلامية لا تسمح بالعطاء من حصيلتها إلا للعاجز عن الكسب فقط، أما القوى القادر على العمل فلا حق له فيها على الإطلاق، مصداق ذلك مارواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «والذى نفسى بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا فيسأله أعطاه أو منعه».

فهذا الحديث فيه ترغيب في العمل وترهيب من المسألة.

## **من الذى يستحق أن يعطى من حصيلة الزكاة فى مجال القضاء على البطالة:**

يمكن التوصل للإجابة على هذا السؤال من خلال استقراء هذين الحديثين الشريفين:

أولهما: ماروى عن عبيد الله بن عدى بن الخيار أن رجلين أخبراه أنهما آتيا النبى ﷺ يسألان من الصدقة فقلب فيهما البصر ورأهما جليدين فقال إن شئتما أعطيتكما ولاحظ فيها لغنى ، ولا لقوى مكتسب». والحديث يدل بعبارته على أنه لاحظ للقوى القادر على العمل فى حصيلة السياسة المالية الإسلامية.

ولكن السياسة المالية الإسلامية تدرك أن هناك أشخاصا ليست لديهم القدرة على العمل ولا اختيار لهم فى ذلك، كمن يولد مريضا بمرض يقعه عن الكسب والعمل، أو يلحقه المرض والعجز بعد ذلك كأن يصاب فى حادث يفقده يديه أو بصره بحيث يجعله غير قادر على العمل وماشابه ذلك من الحالات، أو يكون لديه القدرة على العمل ولكن لا يوجد لديه رأس المال الذى يمكنه من العمل

كالحرفى الذى يفتقد أدوات حرفته، أو غير ذلك من الصور التي يسميها أحد الفقهاء البطالة الاجبارية ، أى أنها بطالة لا اختيار للإنسان فيها. وهنا يبرز دور السياسة المالية الإسلامية واضحا وتظهر وظيفتها جلية باعتبارها القدرة على تمويل كل حرفي يفتقد أدوات حرفته وكل من علي شاكلته.

وهذا ماقرره الأمام النووى فى مقدار مايصرف للفقير والمسكين من الزكاة  
نقلًا عن جمهور الشافعية:

«قالوا فإن كان عادته الاحتراف أعطى مايشترى به حرفته قلت قيمة ذلك أو كثرت. وإن لم يكن محترفا ولايحسن صنعة أصلا ولا تجارة ولاشيئا من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله فى بلاده ولايستقدر بكفاية سنة».

ويجدر بنا التنبيه إلى أنه ليس المراد بإعطاء من لا يحسن الكسب إعطاءه نقدا يكفيه بقية عمره المعتاد، بل إعطاؤه ثمن ما يكفيه دخله منه، كأن يشتري له به عقارا يستغله ويستغنى به عن الزكاة، وواضح أن مُبتغى الفكر المالى الإسلامى من ذلك هو القضاء على البطالة والحث على العمل والإسلام حينما يفعل ذلك إنما يقضى علي مرض من الأمراض الخطيرة له آثاره السلبية على كافة نواحي المجتمع وهو البطالة.

## المراجع في تقدير الإسلام للعمل الإنساني:

- القرطبي: (أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري): الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة دارالكتب المصرية، ١٩٣٩، المجلد الرابع، ص٧٦.
- قطب (سيد قطب): في ظلال القرآن، دار الشروق، ١٩٨٦، ج٣، ص٨-١٧.
- البخاري (أبو عبد الله محمد بن اسماعيل) صحيح البخاري، دار ومطابع الشعب، بدون تاريخ نشر.
- الأدب المفرد، مكتبة الآداب، بدون تاريخ نشر.
- الشوكاني (محمد بن علي بن محمد): نيل الأوطار، دار التراث، بدون تاريخ نشر، ص٣٨٢.
- المنذرى (زكى عبد العظيم بن عبد القوي): الترغيب والترهيب، دار الحديث، بدون تاريخ نشر، ج٢، ص٢، ص٤.
- الأصفهاني (الراغب الأصفهاني): كتاب الذريعة إلي مكارم الشريعة، تحقق د. أبو اليزيد العجمي، دار الصحوة بالقاهرة، ١٩٨٥، ص٢٨٢.
- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد): إحياء علوم الدين، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ نشر، ج٢، ص٨٨.
- القرضاي (د. يوسف القرضاوي): دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، ص٢٢٧.
- النووي (أبو زكريا يحيى بن شرف): المجموع، شرح المهذب، إدارة المطبعة المنيرية، بدون تاريخ نشر، ص١٩٤.
- د. إبراهيم فؤاد أحمد على: الاتفاق العام في الإسلام، مرجع سابق، ص١٦٢.

## المطلب الثاني

### وسائل المنهج الإسلامى لعلاج مشكلة البطالة

نقطة الأساس في اهتمام الفكر الإسلامى بعلاج مشكلة البطالة ينطلق من موقف أساسى للإسلام من هذه الظاهرة وهو أنها تتنافى تماما مع تكريم الله تعالى للإنسان، يقول سبحانه وتعالى : « ولقد كرّمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ».

فيخبر تعالى عن تشريفه لبنى آدم وتكريمه إياهم في خلقه لهم على أحسن الهيئات وأكملها.

وبالطبع يتنافى مع هذا التكريم وذلك التشريف أن يترك المسلم متبطلا متعطلا عرضة للضياع والهلاك. أن الإسلام الحنيف يأبى ذلك تماما لمعتنقيه..

إن طبيعة التشريع الإسلامى تأبى أن تترك فردا من أفرادها عرضة للضياع يقول الجوينى : فالدنيا بحذافيرها لاتعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين فى ضر.

ولذلك يقدم الإسلام وسائل متعددة لعلاج مشكلة البطالة نوضحها فيما يلى:

### الوسيلة الأولى: حصيلة الزكاة :

وهنا يثور تساؤل: هل يمكن الاعتماد على جزء من حصيلة الزكاة لحل مشكلة البطالة؟

للإجابة على هذا السؤال نقول أن السياسة المالية الإسلامية تطالب بتمويل كل نشاط عام وضرورى لحماية وخدمة المجتمع، وهى فى مقدورها ذلك إذ

تستطيع -مصلحة الإيرادات التي تعتمد عليها أن تهىء لها ذلك.

وإذن كانت هناك مصارف للسياسة المالية الإسلامية محددة كمصارف الزكاة والغنيمة فبقية الإيرادات يكون مصرفها المصالح العامة للدولة.

وبصفة عامة فإن مدار الانفاق فى السياسة المالية الإسلامية هو المصلحة «وجهاً المصلحة تختلف فإن السلطان تارة يرى أن المصلحة أن يبنى بذمة المال قنطرة وتارة أن يصرفه إلى جند الإسلام وتارة إلى الفقراء ويدور مع المصلحة كيفما دارت». وأيضاً فليس هناك تباين بين المصارف المالية التى ذكرت في القرآن للصدقات وخمس الغنائم والفقراء، ولا يوجد ما يمنع الجمع بين إيراد هذه الموارد وتوجيهه في مصالح الدولة العامة مع مراعاة البدء بالأهم منها وعدم التفریط في نوع مما خصه الله سبحانه بالنص.

ويوجد من مصارف الزكاة مصرف في سبيل الله وهو يرادف في سبيل المجتمع والمصلحة العامة ومن هذا الوجه تشترك الموارد المالية في المصرف.

وبالتالى تتسع حصيله السياسة المالية الإسلامية ليصرف منها على كل نشاط ضرورى للمجتمع أيا كانت طبيعته الاقتصادية.

وإذا كانت السياسة المالية الإسلامية تسمح بالعطاء لكل من قام بالصلاح بين الناس وأصبح بذلك مديناً، فمثل هؤلاء من يقوم من أهل الخير بعمل مشروع اجتماعى نافع كمستشفى لعلاج الفقراء أو مركز لتدريبهم على مهن بسيطة تتفق مع قدراتهم وامكانياتهم وبذلك يساهم في حل مشكلة البطالة. وغير ذلك من أعمال البر والخدمة العامة.

وليس هناك ما يمنع من اعطاء من استدان من أجل هذه الخدمات الاجتماعية

النافعة من مال الزكاة مايسد به ديونه.

لأنه إن صح سداد ديون الغارمين وهم من استدانوا لمصلحة أنفسهم ، بالرغم من ذلك اعينوا فالصنف الثانى قد استدانوا لمصلحة المجتمع وهم أولي بالمعونة. وجاء في نهاية المحتاج ما يؤكد ذلك : ومن استدان لنمو عمارة مسجد وقرى ضيف وفك أسير يعطى عند العجز، وقال السرخسى حكمه حكم من لو استدان لمصلحة نفسه وسبب كل ذلك هو حمل الناس على مثل هذه المكارم.

وهكذا تقوم السياسة المالية الإسلامية بتغطية نفقة كل مشروع ذى نفع عام يعود خيره ونفعه على كافة أفراد المجتمع، فهى بمثابة التأمين لكل فرد وللمجتمع ضد المخاطر العامة وضد الكوارث التي تجتاحه.

### **الوسيلة الثانية:**

وهى تتعلق بالمتبطل نفسه، فالإسلام يحثه على العمل، بل يجعله فرض عين عليه طالما كان قادرا على العمل.

كذلك فإن الإسلام لا يقر العطاء من الزكاة للقوى القادر على العمل، أما إن كان عاجزا عن العمل غير قادر على الكسب، كالعجزة والأرامل وكافة صور البطالة الإجبارية.. فله حق في حصيلة الزكاة.

### **الوسيلة الثالثة:**

وهى تتعلق بالدولة المسلمة ويقع على عاتقها مساعدة من يريد الحصول على العمل بتهيئة الفرصة له فى الحصول على عمل وامداده بكل مايمكنه من ممارسة عمله وحرفته سواء بامداده بآلات حرفته أو باعانتة على تلقى التدريب اللازم لممارسة هذا العمل وكل هذا تسمح السياسة المالية الإسلامية بتمويله من

حصيلتها.

إن الدولة المسلمة يقع عليها التزام جوهرى يتمثل فى كفالة كل من يعيش على أرضها سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، ولها فى تحقيق هذا الهدف أن تعتمد على كافة الإيرادات سواء الدورية منها أم غير الدورية، وإذا لم تكف حصيلة كل هذا فلها الحق فى فرض الضرائب التى تسد بها حاجتها للمال، ولعل هذا ما يلميه عليها قيامها بوظيفتها فى حفظ التوازن الاجتماعى.

وعلى عليها القيام بهذا الواجب عموم قوله ﷺ « كلكم راع وكلكم مسئول

عن رعيته ».

ويؤكد على مسئولية ولى الأمر المسلم عن القيام بمعالجة البطالة مذكره الماوردى أيضا وهو بصدد الحديث عن اختصاصات الخليفة فذكر منها: جباية الفىء والصدقات على ما أوجبه الشرع نضا واجتهادا من غير خوف ولا عسف ، وتقدير العطايا وما يستحق فى بيت المال من غير سرف ولا تقتير ، وعليه أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال. ولاريب أن علاج مشكلة البطالة يندرج ضمن الاختصاصات السابقة للخليفة، لأن تعداد الماوردى لاختصاصات الخليفة ليس على سبيل الحصر، وبالتالي فإن للخليفة أن يتخذ ما يراه ملائما من الاجراءات التى تكفل سعادة الأمة الإسلامية بشرطين:

**الأول:** ألا يخالف نضا صريحا ورد فى القرآن أو السنة أو الإجماع وغيرها

من الأدلة الشرعية الراجحة.

**الثانى:** أن تكون اجراءات الخليفة متفقة مع روح الشريعة الإسلامية

ومقاصدها التى يبسطها علماء أصول الفقه.

وبالتالى فإن كل خدمة أو رعاية يحتاج إليها كل فرد فى المجتمع، ويعجز بقدرته الفردية عن تحقيقها . فيلزم الحكومة الإسلامية القيام بها، ومن ذلك توفير مراكز التدريب المهنى لمن يقدر على تعلم مهنة أو حرفة معينة وكذلك إقامة مشروعات صناعية وزراعية متعددة على نحو يهئ فرصة عماله للمتبطلين .

ولارىب أن السياسة المالية الإسلامية تتقدم لتمويل مثل هذه المنشآت ويساهم معها كذلك الإنفاق التطوعى من قبل الأثرياء الموسرين . فإذا شحت نفوسهم كان لولى الأمر أن يلزمهم بالمساهمة في هذه المشروعات.

ويديهى أن مثل هذه المنشآت لاتدفع زكاة ، بل تتلقى هى من موارد الزكاة ، وكذلك من الإيرادات الأخرى.

ولعل ما كان يفعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه يبرهن على ذلك تماما ، فقد كان عمر يحلف على أيمان ثلاثة: والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد وما أنا أحق به من أحد ، والله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب إلاعبدا مملوكا ، ولكننا على منازلنا من كتاب الله، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل ويلاؤه في الإسلام والرجل وحاجته، والله لئن بقيت لهم لأوتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذاالمال وهو يرعى مكانه.

وعلق الأمام الشوكانى على ذلك بقوله: إن الإمام كسائر الناس لافضل له على غيره فى تقديم ولاتوفير نصيب.

ومافعله سيدنا عمر يؤكد حق كل فرد فى الدولة فى أن يوفر له المجتمع حقه فى الحياة وحقه فى الأمان والطمأنينية وحقه فى الحصول على عمل. بحيث إذا لم يتحقق ذلك ، كانت جناية ذلك على الأمة بأسرها ، جناية الأغنياء على

وجه الخصوص وجناية الحكومة على وجه أخص ويصور ذلك التكافل العام أيضا ، ماذكره ابن حزم بقوله :

« وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان علي ذلك ، إن لم تقم الزكاة بهم ولا فئ سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكتفون من المطر والصيف والشمس وعيون المارة .

وقد فهم المسلمون منهج الإسلام فهما صحيحا وطبقوه على نحو يتناسب مع الأسس والمبادئ التي جاء بها . ومن ذلك أن عبد الله بن المبارك قد خرج مرة إلى الحج مع أصحابه فاجتاز بعض البلاد فمات طائر معه ، فأمر بالقائه علي مزبلة هناك ، وسار أصحابه أمامه وتخلف هو وراءهم فلما مر بالمزبلة إذا جارية قد خرجت من دار قريبة منها فأخذت ذلك الطائر الميت ثم لفته ثم أسرعته به إلى الدار فجاء فسألها عن أمرها وأخذها الميتة فأخبرته أنها وأخاها فقيران لا يعلم بهما أحد ولا يجدان شيئا فأمر عبد الله برد الأحمال وقال لو كيلاه كم معك من النفقة؟

قال ألف دينار فقال له عبد الله عد منها عشرين دينارا تكفيننا إلى مرو وأعطها الباقي فهذا أفضل من حجتنا في هذا العام ثم رجع فلم يحج .

توضح الواقعة أن الموازنة حينما تكون بين ركن من أركان الإسلام ونفس مسلمة نريد أن نحفظها من الهلاك فالأولى الثانية ، وهذا التطبيق هو الذى يبرهن علي الفهم الصحيح للإسلام . لذلك يبين أن الإسلام يجعل معالجة البطالة واجبا اجتماعيا ، علي الدولة القيام به إلى جانب جهود الأفراد وحبذا لو ساهم الأفراد بأموالهم في تمكين الدولة للقيام بهذا الهدف حتى يكون المجتمع الإسلامى هو

المجتمع الذى اراده الله تعالى ، مجتمعاً يخلو من المتبطلين والفقراء والمحرومين .  
ولذلك أكد علي القيام بهذا الواجب الدستور المصرى في المادة السابعة  
عشرة التى تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ،  
ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً ، وذلك وفقاً  
للقانون » .

### **الإسلام يعالج مشكلة البطالة عند غير المسلمين :**

إن الضمان الاجتماعى قرين نشأة الإسلام ، فالإسلام حينما اكتمل  
كتشريع أوجب الضمان الاجتماعى لكل فرد يعيش فى المجتمع ، والإسلام يعتبره  
واجباً اجتماعياً على الدولة أن تقوم به بصفة أساسية وألا تتركه لجهود الأفراد .  
وبالتالى فإن الضمان الاجتماعى نشأ مع ظهور الإسلام لأن طبيعة التشريع  
الإسلامى تأبى أن تترك فرداً من أفرادها عرضة للضياع يقول الجوينى : فالدنيا  
بحذافيرها لاتعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين فى ضرر .

ومن الحقائق الثابتة فى شأن الضمان الاجتماعى فى الإسلام انه يشمل  
ويغطى كل فرد ويقيم فى ديار الإسلام سواء كان مسلماً أم غير مسلم ، وهذا نابع  
من عدالة الإسلام ورسالته الإنسانية التى جاءت للعالم أجمع .

يدلنا على الحقيقة السابقة ما حدث فى عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، فقد  
كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن وهو بالعراق « أن أخرج للناس أعطياتهم ،  
فكتب إليه عبد الحميد ان قد أخرجت للناس أعطياتهم ، وقد بقى في بيت المال  
مال ، فكتب عنه ، فكتب إليه أنى قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت مال المسلمين  
مال ، فكتب إليه انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن نزوجه فزوجه واصدق عنه ،

فكتب إليه أنى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى فى بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه بعد مخرج هذا أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه مايقوى به على عمل أرضه فإن لانريدهم لعام ولا عامين.

وهكذا يظهر مدى حسن معاملة الإسلام لغير المسلمين، فهذا خامس الخلفاء الراشدين يأمر واليه بأن يعفى من ضعف من أهل الذمة من دفع الجزية حتى يتمكن مرة أخرى من زراعة أرضه والحصول على ايراد يمكنه من دفع الجزية المقررة.

وهناك وثيقة أخرى تؤكد دعوة الإسلام الحقيقية إلى المعانى السابقة وهى الوثيقة التى كتبها عمر بن عبد العزيز إلى ابن شهاب وكتب له السنة فى مواضع الصدقة، ويعد أن بين له المصارف الثمانية بين أن فيها أيضا <sup>(١)</sup> نصيبا للزمنى- أي ذوي العاهات - والمكث الذين يأخذون العطاء ونصيبا لكل مسكين به عاهة لا يستطيع حيلة ولاقلبا فى الأرض ونصيبا للمساكين الذين يسألون ، ونصيبا لمن فى السجن من أهل الإسلام ممن ليس له أحد، ونصيبا لمن يحضر المساجد من المساكين الذين لا عطاء لهم ولاسهم ولايسألون الناس، ونصيبا لمن أصابه فقر وعليه دين ولم يكن شئ منه فى معصية الله ولا يتهم فى دينه أو قال فى دينه ، ونصيبا لكل مسافر ليس له مأوى ولا أهل يأوى إليهم، فيؤوى ويطعم وتعلف دابته حتى يجد منزلا أو يقضى حاجته.

وبين من الوثيقة السابقة مدى اتساع مسئولية الدولة بحيث تشمل وتغطى كل أصناف المحتاجين فى المجتمع. ويجدر بنا أن نذكر أن مسئولية الدولة فى الإسلام تشمل كل من يعيش فى المجتمع سواء أكان مسلما أم غير مسلم وهذا نابع من عدل الإسلام ، ورسالته الإنسانية العامة التى تتسع لتشمل كل من يقيم

فى ديار المسلمين.

يدل على ذلك ما جاء فى كتاب خالد بين الرليد لأهل الحيرة، فكان نما جاء فيه « وجعلت لهم أيا شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الافات أو كان غنيا فافتقر ، رصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام.

وأكد شمول الضمان الاجتماعى فى الإسلام أيضا ما رواه أبو عبيد بسنده عن جسر ابى جعفر قال شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن أرطاة- قرئ علينا بالبصرة: أما بعد فإن الله سبحانه وتعالى انما أمر أن تؤخذ الجزية ممن رغب عن الإسلام واختار الكفر عتيا وخسرانا ميينا ، فضع الجزية على من أطاق حملها ، وخل بينهم وبين عمارة الأرض، فإن فى ذلك صلاحا لمعاش المسلمين وقوة على عدوهم، وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه، وضعفت قوته وولت عنه المكاسب فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه، فلو أن رجلا من المسلمين كان له مملوك كبرت سنه وضعفت قوته وولت عنه المكاسب كان من الحق عليه أن يقوته حتى يفرق بينهما موت أو عتق، وذلك أنه بلغنى أن أمير المؤمنين عمر مر بشيخ من أهل الذمة يسأل علي أبواب الناس فقال ما انصفناك أن كنا أخذنا منك الجزية فى شبيبته ثم ضيعناك فى كبرك قال ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه.

إن الإسلام يصل بمسئولية ولى الأمر المسلم إلى صورة متقدمة يندر أن توجد فى غير الفكر الإسلامى ، من ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا بلغه أن عامله لا يعود المريض ولا يدخل عليه الضعيف نزعه، وهناك من الأمثلة العديد وقد صادفت تطبيقا واقعيا على مر العصور.

وما أجمل الصورة التي يقدمها الفكر الإسلامى لمعتنقيه وما عليهم إلا أن يعودوا للتطبيق حكاما ومحكومين ، لأنه من المحزن أن نجد مبادئنا مطبقة في مجتمعات غير مسلمة ، والمجتمعات المسلمة تملؤها تناقضات لا يقرها الإسلام علي الإطلاق. وهذا ليس عيبا في الإسلام بل هو عيب فيمن عجز عن التطبيق السليم ، وتهيئة المناخ الملائم لظهور مبادئه.

### الوسيلة الرابعة :

#### دور سياسة الحمى والاقطاع فى علاج مشكلة البطالة:

تشبه هذه الوسيلة ما تقوم به الدولة حاليا من توزيع أراضى زراعية على شباب الخريجين لاستصلاحها وغير ذلك من التسهيلات التى تمنحها للشباب.

وتبرر السياسات السابقة بأن مناط التشريع الإسلامى عموما ، وكذلك التشريع المالى الإسلامى هو حفظ المصالح العامة للدولة.

لذلك قرر التشريع المالى الإسلامى كل ما يحقق هذه المصلحة ويحفظها ، من ذلك ما أقره الإسلام من جواز الحمى.

والحمى هو أن تحمى الدولة جزءا من الأرض الموات المباحة لمصلحة المسلمين عموما ، دون أن تكون منفعتها قاصرة علي فرد معين منهم.

يقول الماوردى: وحمى الموات هو المنع من احيائه أملاكا ليكون مستبقى الاباحة لثبت الكلاً ورعى المواشى.

«وقد حمى رسول الله بالمدينة وصعد جبلا بالبقيع وكذلك فعل أبو بكر

وعمر لمصلحة المسلمين».

إذا المقصود من الحمى هو حماية المصلحة العامة، وتلبية متطلباتها ، يدل علي ذلك ما رواه أبو عبيد (٢) بسنده عن زيد بن أسلم بن أبيه قال: سمعت عمر ودين يقول لهنى حين استعمله على حمى الريذة: يادنى. اضمم جناحك عن الناس، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة وادخل رب الصرمة والغنيمة ودعنى من نعم ابن معان ونعم ابن عوف فانهما أن هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع وان هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاء يصرخ يأمر المؤمنين ، أفاكلاً أهون على أم غرم الذهب والورق؟ وانها لأرضهم قاتلوا عليها في الجاهلية، وأسلموا عليها في الإسلام وانهم ليرون انا نظلمهم ، ولولا النعم التي يحمل عليها في سبيل الله ما حميت على الناس شيئا من بلادهم أبدا.

قال أسلم : فسمعت رجلا من بنى ثعلبة يقول له « يا أمير المؤمنين حميت بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية وأسلمنا عليها في الإسلام ، يرددنا عليه مرارا وعمر واضع رأسه ثم انه رفع رأسه إليه فقال: البلاد بلاد الله ونحمى لنعم مال الله يحمل عليها في سبيل الله.

والأثر واضح في الدلالة في الغرض الأساسى من الحمى وهو تحقيق المصلحة العامة وحفظها فهو يبين أن الغرض من الحمى هو أن تكون أرضا لترعى فيها أبل الصدقة حتى يتم توزيعها على مستحقيها وفي ذلك فتح لفرض عمالة أمام الطبقات الفقيرة، وكذلك حتى تكون مكانا لرعى الخيل المرابطة في سبيل الله ويمكن أن يقاس على ذلك المجال مجالات جديدة يمكن أن تساعد في القضاء على البطالة .

والحمى كذلك ينبغي أن يستفيد منه فقراء المسلمين « وادخل رب الصرمة والغنيمة» أى أصحاب العدد القليل من النعم والماعز ، ولا يجوز للأغنياء

الاستفادة منه بدليل النهى عن دخول نعم عثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف لأنهما كانا يملكان ثروة زراعية ضخمة تكفيهم ، ومن الأفضل أن يترك للفقراء والمساكين لعدم وجود ما يكفيهم.

وهكذا يمكن للدولة عن طريق الحمى أن تحمى النشاط الاقتصادي لطبقات فقيرة يمكن أن يوفر لها فرص عمل انتاجية بدلا من أن تظل عاطلة.

ومما يدل علي حرص الإسلام على علاج البطالة هو اقرار الإسلام لجواز الاقطاع.

والاقطاع معناه: أن يقطع ولي الأمر مساحة معينة من الأرض أو غيرها من مصادر الثروة- التي يجوز تملكها للأفراد- لأحد الأفراد. ويدل على جوازه قوله ﷺ « عادى الأرض لله ولرسوله ، ثم هى لكم » قال: قلت وما يعنى؟ قال تقطعونها الناس.

وروى أن الرسول ﷺ: أقطع الزبير أرضا بخيبر فيها شجر ونخل. وروى كذلك أنه ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزنى العقيق أجمع ، وأنه ﷺ أقطع فرات بن حيان العجلي أرضا باليمامة.

وهكذا يظهر أنه يجوز لولي الأمر أن يقطع بعض الأفراد ممن تكون لديهم القدرة علي العمل مساحات من الأرض يعمرونها ويعيشون من ناتجها وبذلك يحقق لهم الحماية من التعطل عن العمل ويسد المجتمع فى نفس الوقت على نفسه مشكلات متعددة قد تنشأ بسبب وجود هذه الفئة من المتبطلين.

وللاقطاع حكم يختلف عن الحمى والاحياء ، فالحمى يبقى الأرض المحمية في الملكية العامة للدولة وإن كان للأفراد حق الاستفادة بها ، بمعنى أن ملك الرقبة

يظل للإمام دون أن ينتقل للأفراد ، أما الاحياء فانه يرتب حق الملكية حسب رأى جمهور الفقهاء لمن يقوم بالاحياء . . .

أما الاقطاع فإنه يرتب حق الاستغلال فقط ، بمعنى أن للمقطع الاستفادة بما تم اقطاعه إليه فقط ، وليس له حق ملك الرقبة يدل على ذلك ما قاله عمر لتميم « ليس لك أن تبيع » .

إذاً الإسلام فى تنظيمه للاقطاع لا يجعله حقاً خالصاً للفرد بل ينطبق عليه وصف الملكية المشتركة . ومعنى ذلك أنه حق للفرد ولكن للدولة كذلك حق استرداده إن لم يحسن الفرد المقطع استثمار المال وتوظيفه . ويدلنا على ذلك ما روى عن أبيض بن حمال المازنى أنه استقضى رسول الله ﷺ الملح الذى بأرب فقطعه لى قال فلما ولي قيل يا رسول الله أتدرى ما قطعت له إنما اقطعت الماء العد (أى الملح ) قال فرجعه منه .

وكذلك فعل عمر عندما أخذ من بلال الجزء من الأرض الذى لم يقدر على احيائه قائلاً له : « لم يقطعك رسول الله ﷺ لتحجره عن الناس إنما أقطعك لتعمل فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقي . إذا الاقطاع فى ذاته لا يرتب حق الملكية ، ما لم يقم باحياء ما اقطع .

يقول ابن قدامة: إن من أقطعه الإمام شيئاً من الموات لم يملكه بذلك ولكن يصير أحق به كالمحتجز للشارع فى الاحياء .

ويقول الماردى : فمن خصه الامام به فصار بالاقطاع أحق الناس به لم يستقر ملكه عليه قبل الاحياء .

خلاصة القول إن الاقطاع ينبغى فيه مراعاة المصلحة العامة للمسلمين

فلاية. طع أحدا شيئاً مادام غير قادر علي تشغيله وتوظيفه، كذلك لا ينبغي أن ينصب على مورد من موارد الثروة العامة التي لايجوز تملكها ملكية فردية.

ولعل حكم الاقطاع يشابه إلى حد كبير ماتقوم به الدولة المعاصرة من توزيع قطع أرض زراعية على شباب الخريجين من الجامعات ، وماتساعدهم به من قروض لامكانية تشغيل هذه المشروعات.

### **الوسيلة الخامسة: إحداث توسع وتنمية للاقتصاد القومي:**

من الوسائل التي تساعد على القضاء على البطالة احداث توسع فى الاقتصاد القومى لأنه يترتب عليه خلق فرص عمل جديدة تستوعب المتعطلين.

ويمكن التوسع فى الاقتصاد القومى بوسائل كثيرة تستطيع السياسة المالية الإسلامية أن تساهم في بعضها ، فالانفاق العام مثلاً وسيلة فعالة فى خلق فرص عمالة متعددة لأن الإسلام يقرر انفاق ٢٥٪ تقريباً من حجم الدخل القومى في صورة زكاة يتحقق عن طريقها الضمان الاجتماعى، مضافاً إليها حصيلة بقية الإيرادات الإسلامية التى توجه لتحقيق المصالح العامة من مشروعات ومصانع وغيرها مما يزيد من فرص العمالة داخل الدولة.

وكذلك الأمر فإن الانفاق العام على تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء رؤوس الأموال الانتاجية والقيام بالمشروعات الأساسية وغير ذلك مما يقع على عاتق الدولة الإسلامية القيام به ، يمثل مجالاً واسعاً لتحقيق التوسع فى الاقتصاد القومى وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تستوعب الكثير من العاطلين.

## الوسيلة السادسة : وهى على المستوى الدولى:

وتتمثل فى :

-كفالة الدول المسلمة الغنية للدول الفقيرة ومساعدتها فى حل مشكلة

البطالة:

يأتى هذا الالتزام من منطلق عالمية الإسلام وامتداد إخوته لتشمل كل مسلم أيا كان مكان اقامته. فلو وجد بين الدول الإسلامية دولة فقيرة أمت بها ظروف لم تستطع وحدها مواجهتها وجعلت من شعبها شعبا فقيرا قد لا يجد بعض أفراده فرص عمالة مناسبة لزم على هذه الدول الغنية ان تمد يد العون والمساعدة لمساعدة مثل هذا الشعب لحل مشكلة البطالة. لأنه لايسوغ علي الاطلاق في منطق الإسلام أن يوجد مسلم يرفل فى النعيم وآخر لايجد ما يقتات به وما السبب فى ذلك إلا فرق فى الظروف المكانية. هنا وجب على الدول الغنية أن تبذل من فضلها لمثل هذا الشعب. ولايتصور عقلا أن تمتد يد غير المسلم لمساعدة مثل هذا الشعب وتضن يد المسلمين الذين هم مأمورون بكفالة أخوانهم الفقراء أينما كانوا.

إن هذه الوسيلة تظل وسيلة قوية وفعالة لحل مشكلة البطالة على المستوى الدولى وهى اعتبار الوطن الإسلامى وطنا لكل المسلمين مهما تباعدت الديار وتعددت الدول ، فالمسلمون أمة واحد أيا كان مكان الاقامة.

يقول تعالى «إنما المؤمنون أخوة»، وبالتالي إن وجدت قوة بشرية عاطلة في دولة ما كان لها الانتقال إلى بلد إسلامى آخر يعانى من ندرة في هذه القوة البشرية وبهذا يمكن أن توجد فرص عمل كثيرة ومفيدة للمجتمع الإسلامى

وللإنسانية جمعاء.

وعل ذلك يؤيده الواقع العملي إذ تعاني بعض البلاد الإسلامية من وفرة في الأيدي العاملة بها وقلة في رؤوس الأموال بينما تشكو بعض البلاد الأخرى من ندرة الأيدي العاملة فيها وكثرة رؤوس الأموال فيها ولذلك يكون مجديا الانتقال بينهما وستستفيد كل منهما وفقا لما تدعو إليه نظريات التجارة الخارجية.

كذلك الأمر على المستوى الدولي عموما ، حيث توجد دول غنية ويوجد لديها موارد وفيرة، وفي المقابل هناك دول فقيرة وتعاني من مشكلات متعددة في مجال العمالة. لذلك يسود الاعتقاد على المستوى الدولي بأن الدول المتخلفة لن تستطيع مقاومة البطالة بمفردها.

“Le Nord semble incapable de résorber son chômage par lui-même”.

ويظهر مما سبق أن السياسة الإسلامية تدفع إلى العمل حينما تمنح عطاءها عن القادرين على العمل، كما تساعد في خلق فرص عمل جديدة عن طريق مساهمتها في احداث توسع في الاقتصاد القومي، وكذلك عن طريق تمويلها لكافة المشروعات وبناء الأموال الانتاجية داخل المجتمع ومن شأن كل ذلك خلق فرص عمالة جديدة تستوعب الغالبية من المتعطلين.

وما أجمل الصورة التي يقدمها الفكر الإسلامي لمعتنقيه وما عليهم إلا أن يعودوا للتطبيق حكاما ومحكومين، لأنه من المحزن أن نجد مبادئنا مطبقة في مجتمعات غير مسلمة، والمجتمعات المسلمة تملؤها تناقضات لا يقرها الإسلام علي الإطلاق، وهذا ليس عيبا في الإسلام بل هو عيب فيمن عجز عن التطبيق السليم، وتهيئة المناخ الملائم لإظهار مبادئه.

## المراجع في وسائل المنهج الإسلامى لعلاج مشكلة البطالة:

- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، مطبعة دارالغد العربى، المجلد الثالث، ص ٥١.
- الشوكانى: نيل الأوزار، مرجع سابق، ج ٨، ص ٧٤-٧٥.
- ابن حزم: المحلى، دارالفكر، ص ١٥٦.
- ابن قدامة: المغنى، دارالمنار، الطبعة الثالثة، ١٣٦٨هـ، ج ٥، ص ٤٧٢.
- أبو عبيد: كتاب الأموال، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٨٦، ص ٢٦٥، ص ٥٧٣-٥٧٤.
- أبو يوسف: كتاب الحراج، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ص ١٤٤، ص ١١٧.
- الجوينى: الغيائى، غيائى الأمم فى التباث الظلم، مكتبة إمام الحرمين (٢)، قطر، ١٤٠٠هـ، ص ٢٣٣ ٢٣٤.
- الغزالى: إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١٠.
- الرملى: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي، ١٩٦٧، ج ٦، ص ١٥٦-١٥٧.
- الماوردى: الأحكام السلطانية، شركة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي، الطبعة الثالثة، ص ١٦، ص ١٨٥.
- د. رفعت العوضى: من التراث الاقتصادى للمسلمين، دارالصحافة والنشر، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ، ص ١٦٨-١٦٩.
- د. سليمان الطماوى: عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، دارالفكر العربى، ١٩٨٦، ص ٢٦٤.
- عبد الروهاب خلاف: السياسة الشرعية، دار الأنصار، ١٩٧٧، ص ١٣٩-١٤٠.
- محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشرعة، دارالشروق، ١٩٨٧، ص ٢١٥.
- د. مصطفى السباعى: اشتراكية الإسلام، الاتحاد القومى، ١٩٦٢، ص ٢٤٥.

### المطلب الثالث

#### مزايا المنهج الإسلامى في علاج مشكلة البطالة

بالنظر للأسس والأصول التى يقوم عليها الفكر الإسلامى يتضح أنه يتميز  
بعده مزايًا فى علاجه لمشكلة البطالة من أهمها:

١- أنه يجعل القضاء على البطالة مسئولية الفرد والمجتمع، مسئولية  
الفرد أن يعمل طالما كان قادرا على العمل وعلى الدولة أن تهيب له ذلك وتعينه  
عليه، وتجيّره عليه طالما لديه القدرة على العمل.

٢- أنه يبيح للسياسة المالية الإسلامية الاعتماد على موارد متعددة من  
شأنها أن توفر لها الحصيلة الوفيرة التى تمكن من القضاء على البطالة وغيرها  
من المشكلات.

٣- أن قيام الاقتصاد الإسلامى على أساس عقدى يضمن عدم اقدم  
المسلم على انتهاج أى سلوك خاطئ، فلن يقبل المسلم - الحق - أى عطاء من  
حصيلة الزكاة طالما كان قادرا على العمل لأنه يعلم أن الوعيد بذلك شديد.

كذلك سيكون مقداما دائما على العمل انصياعا لعقيدته التى تقوم على  
أساس قوله تعالى « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ».

٤- أنه دعوة عامة لكل الأفراد الأغنياء والموسرين دعوة مفتوحة ليس  
فيها حد أقصى للبذل والانفاق في سبيل الله وفي سبيل نجدة هؤلاء المتبطلين.

٥- أنه أسلوب يجمع بين الإلزام والاختيار ، بمعنى أن الأفراد إذا لم  
يقوموا بواجبهم تجاه مجتمعهم طواعية واختيارا كان للدولة أن تجبرهم على القيام

بذلك جبرا وقسرا.

٦- أنه يتسع في مفهومه ونطاقه في علاج مشكلة البطالة ، بحيث أنه يجعل علاج هذه المشكلة مسئولية كل دولة مسلمة أيا كان موقعها. بحيث ينبغي على الدولة الإسلامية الموسرة أن تمد يد العون للدولة المسلمة الفقيرة التي توجد بها عمالة زائدة.

### المطلب الرابع

#### مقارنة بين الفكرين الإسلامى والوضعى

##### فى طريقة معالجة مشكلة البطالة

نظرا لأن الفكر الوضعى يقوم على أسس ومبادئ معينة، فإن طريقته فى علاج مشكلة البطالة ستتأثر- بالتأكيد- بهذه الأسس والمبادئ.

كذلك فإن الفكر الإسلامى إنما يعمل تحت مظلة كثير من المعتقدات والأصول والأسس وبالتالي فإن منهجه فى علاج مشكلة البطالة سيكون محكوما ومتأثرا- بالتأكيد- بهذه المعتقدات وتلك الأصول والأسس.

وعلى ذلك فإن علاج مشكلة البطالة فى الإسلام سيكون فرعا من التصور الإسلامى للمجتمع. إن منهج الاقتصاد الإسلامى فى علاج مشكلة البطالة وقد انبثق من العقيدة وتكيف وجوده بالشرعية ، يجب أن يظل خاضعا فى نموه، وتجدده للأصل الذى انبثق منه وللشرعية التى كيفت وجوده. ومعنى ذلك أن علاج مشكلة البطالة فى الإسلام إنما يتم فى ضوء الأسس والمبادئ والأصول التى جاء بها الإسلام الحنيف.

ويمكن أن نجلي المقارنة بين الفكرين الوضعى والإسلامى فى علاج مشكلة البطالة من عدة وجوه على النحو التالى:

### **أولاً: الجهة المنوط بها حل مشكلة البطالة:**

انطلاقاً من حقيقة أن كل نظام اقتصادى إنما يعمل تحت مظلة بعض المعتقدات والأسس فإن النكر الوضعى يجعل مسئولية علاج البطالة فى النظام الاشتراكى مسئولية الدولة وحدها، نظراً لأن الاشتراكية تقوم على أساس أن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج هى السمة الرئيسية التى تميز علاقات الانتاج الاشتراكية. كما أن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج هى التى تحدد الأساس العميق للنظام الاقتصادى للاشتراكية، أى الأسلوب الجديد لاقتران قوة العمل بوسائل الانتاج وتحدد الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج طابع علاقات التوزيع، فيما أن وسائل الانتاج تشكل الملكية الاجتماعية فإن المنتجات المتحققة بواسطة هذه الوسائل تكون هى الأخرى ملكاً عاماً ويجرى توزيعها لصالح المجتمع بأسره.

ومن الثابت أن الاقتصاد الاشتراكى إنما يسير وفقاً لخطة اقتصادية، وتعد تلك السمة من أبرز السمات المميزة للاقتصاد الاشتراكى. ويشمل تخطيط الاقتصاد الوطنى فى الاشتراكية كشكل من أشكال قيادة الدولة لشئون الاقتصاد الوطنى كل نواحى عملية الانتاج بكل فروعها.

إن الاشتراكية تعتبر أن التخطيط الاقتصادى هو تحقيق للعقلانية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من المزايا المتعددة التى يحققها نظام التخطيط الاقتصادى، إلا أن الواقع العملي قد تكشف، عن مساوئ خطيرة لأسلوب التخطيط الاقتصادى،

لدرجة اعتبره البعض أحد أسباب فشل النظام الاشتراكي .

لقد وصل الحال فى الاتحاد السوفيتى -سابقا- إلى أن أصبح شعار العمال ولسان حالهم يقول: لقد كانوا يرددون «اننا كنا نتظاهر بأننا نعمل والدولة كانت تتظاهر بأنها تدفع لنا».

لقد كانت أكبر مشكلة لدى الأقطار الاشتراكية سابقا هى العثور على أجدى طريقة لجعل العمال يشتغلون، لاسيما بعد أن تفاقمت المشكلات بسبب سوء الأحوال المعيشية للعمال.

ولذلك فعندما قررت يوغسلافيا الخروج من الفلك الاشتراكي استحدثت نظاما لسيطرة العمال ترتب عليه منح الملكية ضمن كل منشأة للقوى العاملة. وقد أدى ذلك إلى إعطاء العمل نفس الحافز القوي لتشغيل الأعمال تشغيلاً مريحاً.

وبرر جورباتشوف ماسبق بقوله « وعزلت الملكية العامة بالتدرج عن ملاكها الحقيقيين - العمال - وكثيراً ما عانت هذه الملكية من النزعة الديوانية ».

ويقول جورباتشوف فى موضع آخر مبرهننا على ماسبق «وكان لتقديم الواقع الخالى من المشاكل آثاره العكسية: فقد حدث انفصال بين القول والعمل مما حفز على السلبية العامة وعلى عدم تصديق الشعارات التى تعلن وكان من الطبيعى تماماً أن يؤدى هذا الوضع إلى فجوة فى المصادقية. وأصبح كل ما يعلن من فوق المنابر ويطلع فى الصحف والكتب الدراسية مثار شك وتساؤل. وبدأ الفساد يسرى فى الأخلاقيات العامة، والضعف يعرف طريقه إلى الشعور العظيم بالتضامن بين المواطنين والذي تشكل خلال أوقات الثورة البطولية، والخطط

الخمسية الأولى، والحرب الوطنية العظمى، وإعادة التعمير فيما بعد الحرب. وزاد إدمان الخمر والمخدرات والجرائم، وتغلغلت القوالب الجامدة للشقافة الجماهيرية الغربية علينا، مما أدى إلى السوقية والأذواق الهابطة وزاد من الجذب الأيديولوجي.

وضعف توجيه الحزب، وانعدمت المبادرة فى بعض العمليات الاجتماعية الحبية. وأخذ كل فرد يلاحظ الركود بين القيادة وانتهاك العملية الطبيعية للتغيير فيها.

ويقول أيضا « ورأى كل الشرفاء بمرارة أن الناس يفقدون اهتمامهم بالشئون الاجتماعية ، وأن العمل لم تعد له مكانته المحترمة، وأن الناس، وبخاصة الشباب يجرون وراء الكسب بأى ثمن . لقد كان لدى شعبنا على الدوام قدرة حقيقية علي تبين الفجوة بين الأقوال والأفعال.

إن هذا الوضع الطبيعي لشعور الإنسان بأن ناتج عمله لن يتمكن من تملكه ملكية خاصة، وأنه لن يتمكن من نقل ملكيته من بعده إلى أبنائه وورثته ، مهما قيل من مبررات.

أما الرأسمالية فانها تقوم على أساس الاعتقاد فى أن نظام السوق والأثمان والمنافسة لديه القدرة على إدارة الاقتصاد القومى بكفاءة وفعالية حقيقية، أو على حد تعبير هيلبرونر «إن كل شخص فى نظام السوق سيفعل بالضبط مايسعده».

لذلك يقرر آدم سميث أنه من الممكن أن يتبلور نظام اقتصادى ذو كفاءة عالية إذا تركت الأسواق التنافسية تعمل بحرية دون تدخل الحكومة وقامت

الحكومة بحماية حقوق الملكية. ويرى سميث أنه إذا ما ابتعدت الحكومة عن الشؤون الاقتصادية فإن النظام الطبيعي يمكن أن يؤتي ثماره بسرعة.

ولذلك كانت فكرة سميث الأساسية هي أن الأفراد إذا أعطوا الحرية لتحقيق أهدافهم الشخصية فإن اليد الخفية La main invisible (قوى السوق) ستجعلهم يسلكون أفضل سلوك ، ولذلك قرر سميث أن كل فرد يسعى دائما للحصول على أفضل توظيف لأي رأس مال يتوفر لديه. وهو يهتم بمصلحة المجتمع. ولكن دراسة مصلحته تدفعه بشكل طبيعي أو بالضرورة لتفضيل التوظيف الأكثر فائدة للمجتمع. وبعبارة أخرى فإن الفرد وهو يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة فإنه في نفس الوقت يؤدي للجماعة خدمات ويخلق لها منافع.

ويقول سميث ميلورا فلسفته «انه مهما اختلفت درجة سمو الإدراك بين شخص وآخر فإن كلا منهما ينفع الآخر وذلك لأن جميع المنتجات التي تشترك في إخراجها استعدادات متباينة والتي ينعم بها كل فرد من الأفراد تجتمع وتؤلف رصيذا مشتركا بين الناس».

وبالرغم من المزايا المتعددة التي يحققها نظام السوق والأثمان كأسلوب لإدارة الاقتصاد القومي إلا أن الواقع قد تفتق عن عيوب متعددة تظهر في هذا النظام. فقد ثبت أن الحرية الفردية في هذا الاقتصاد-أى الاقتصاد الرأسمالي- لها مظاهرها السلبية ، لأنه لا يوجد شخص مسئول عن رخاء جيرانه. فلو تعطل فرد عن العمل أو أفلس ، عليه وحده أن يتحمل النتائج.

ولكن يدافع عن الاقتصاد الرأسمالي بأنه طالما أن النموذج يفترض أداء كاملا لاقتصاد السوق الحرة، فإن البطالة نادرا ما تحدث وإن حدثت فإن ذلك لن يكون لأكثر من فترات قصيرة.

أما الفكر الإسلامي فيجعل حل مشكلة البطالة مسئولية الفرد ومسئولية الدولة . فيلتزم كل فرد بالعمل طالما كان قادرا عليه. وتلتزم الدولة بمساعدة كل من يريد الحصول على عمل وامداده بكل مايمكنه من ممارسة عمله وحرفته ، وتوفير التدريب اللازم لممارسة هذا العمل. يقول ﷺ معبرا عن طبيعة العلاقة بين المسلمين : « مثل المسلمين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر».

### ثانيا: نوع البطالة التي ينبغي أن تعالج:

باستقراء الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الفكر الإسلامي يتضح أن الفكر الإسلامي إنما يهتم بعلاج البطالة الإجبارية فقط أى التي لا اختيار للإنسان فيها ، أما البطالة الاختيارية وهي التي تكون بإرادة الإنسان وبمحض اختياره فبالإضافة إلى أن الإسلام يلفظها عموما فإنه لاحق لمن يفضلونها في حصيلة السياسة المالية الإسلامية.

ولعل هذا يبرز تميز الفكر الإسلامي عن الفكر الوضعي ، إذ نسمع أن في بلاد متقدمة يتقرر صرف إعانات بطالة لأفراد لديهم قدرة على العمل والنهوض به، ولذلك ترى منهم نماذج لاهم لها إلا الاتيان بالشرور، بل إن هذا يكون مدعاة لغيرهم للمقارنة بين وضعهم ووضع من يعمل فتدفع بعض من يعمل إلى ترك العمل والاكتفاء بإعانة البطالة.

ومنطق الفكر المالى الإسلامي مبرر في ذلك تماما ، لأن أمثال هؤلاء آثروا أن يعيشوا عالية على مجتمعهم وآثروا الراحة على العمل ومثل هؤلاء لاوجود لهم فى المجتمع الإسلامى العامل المنتج.

ويقرر الإسلام حق الدولة فى إجمار الأفراد على العمل ويؤكد ذلك ما ذكره ابن تيميه فى كتابة الحسبة بقوله : « إن هذه الصناعات كالنلاحة والنساجة والبناية فرض على الكفاية فإنه لا تتم ،صلحة الناس إلا بها .

وقال :« إن هذه الأعمال التى دى فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير الإنسان صارت فرض عين لاسيما إن كان غيره عاجزا عنها» .

وإذا كان للدولة أن تجبر الأثرا: القادرين على العمل فى مجالات معينة علي العمل لأن غيرهم قد لا يقدرورن علي مثل هذا العمل أو لا يجيدونه مثلهم .

فالساسة المالية الإسلامية تسمح بالانفاق على طالب العمل إذا كان فى حاجة إلى اعداد خاص أو تدريب مهنى يستطيع به أن يجد العمل المناسب الذى يغنيه عن طلب المعونة أو الصدقة من الغير .

والعمل الذى نتحدث عنه ليس مقصورا علي فرع معين أو أعمال بعينها ، بل هو العمل بمفهومه العام والشامل لكل فعالية سواء أكانت يدوية أم فكرية كالعمل فى الطب أو التعليم وكذلك الأعمال الحربية وغيرها مما يعود نفعه على الفرد والمجتمع تعد أعمالا يعترف بها الإسلام .

لذلك أجاز العلماء إعطاء المتفرغ للعلم من الزكاة إذا كان هذا العلم نافعا ينتفع به الجميع ، وتعذر علي طالبه الجمع بين الكسب وطلب العلم ، فيعطى من الزكاة قدر ما يعينه على أداء مهمته ، وإنما يعطى طالب العلم لأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل هى لمجموع الأمة ، بل ربما يعم نفعها على الإنسانية . ولذلك أفرد أبو عبيد بايا بعنوان الفرض على تعليم القرآن والعلم ، دلل فيه علي جواز الحكم السابق . :

ومما ذكر أن عمر بن عبد العزيز بعث يزيد بن أبي مالك الدمشقي والحارث بن يزيد الأشعري، يفقهان الناس في البدو ، وأجرى عليهما رزقهما فأما يزيد فقبل ، وأما الحارث فأبى أن يقبل، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز بذلك فكتب عمر انا لانعلم بماصنع يزيد بأسا، وأكثر الله فينا مثل الحارث بن يزيد.

وبجيز العلماء عطاء طالب العلم من الزكاة إذا ترتب على اقباله على الكسب انقطاعه عن التحصيل ، لأن العلم فرض كفاية ، ولكن يشترط العلماء لذلك أن يكون نجيبا يرجى تفقهه ونفع المسلمين به.

أما من أقبل على نوافل العبادات والكسب يمنعه منها أو استغراق الوقت بها فلا تحل له الزكاة بالاتفاق لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه بخلاف المشتغل بالعلم.

وهذا هو ماتسير عليه معظم الدول الآن من الانفاق على المتفوقين من أبنائها سواء أكان ذلك بارسالهم في بعثات علمية للخارج أم بالانفاق عليهم أيضا في الداخل. وعكس ذلك تماما لم يجز العلماء للمتفرغ للعبادة الحق في أموال الزكاة مادام أصبح قادرا على الكسب لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه وحده ولارهبانية في الإسلام.

روى أن عيسى عليه السلام رأى رجلا فقال: ما تصنع ؟ قال :أتعبد قال: من يعولك قال أخي، قال أخوك أعبد منك. إن السياسة المالية الإسلامية تقرر العطاء لكل من يريد أن يعمل ولكن لايجد مايمكنه من ذلك، أما إن كان ممن يستمرئون الراحة ويؤثرون القعود مع قدرتهم على العمل فلا حظ لهم في حصيلتها كمن يتفرغ للعبادة، أما إن كان يتعلم علما يفيد به أمته والإنسانية فله حق في حصيلتها ، وسبب ذلك أن الإسلام يعتبر أن العمل هو معيار إنسانية

الإنسان ومصدر ما يناله من الحقوق والالتزامات ويبرز العمل في دعائم المنهج الدينى باتحاد العقيدة والسلوك فيه.

### **ثالثاً: أثر الأساس العقدي فى علاج مشكلة البطالة:**

من الخصائص الجوهرية للاقتصاد الإسلامى أنه يقوم على أساس عقدي، بمعنى أن الأسس والمبادئ التى يقوم عليها الاقتصاد الإسلامى وردت فى شأنها نصوص صريحة فى القرآن أو السنة أو تستمد عن طريق الاجتهاد من مبادئه العامة.

ويترتب على هذا الأساس العقدي نتائج متعددة منها: أن السلوك الاقتصادى لكل فرد، وكذلك المنهج الاقتصادى عموماً ينبغى أن يتأسس على تقوى الله ومخافته، لدى الفرد ولدى الجماعة، وكذلك تنمية الشعور لدى الجميع بالخوف من الله العظيم، وكذلك سيسارع كل فرد للمساهمة بأمواله فى سبيل حل المشكلات التى يواجهها المجتمع، ومنها مشكلة البطالة.

وسبيل ذلك أن تجود النفس بما أعطها الله فى سبيل الله تعالى، يقول تعالى « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين الذين ينفقون فى السراء والضراء ».

ويقول سبحانه « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب »، فالأية واضحة فى دلالتها على الوصية بالجار ومن أبرز مظاهر رعاية حق الجوار مساعدة الجار فى حل مشكلاته ومنها مشكلة البطالة.

ويقول ﷺ « كم من جار متعلق بجاره يوم القيامة ، يقول يارب هذا أغلق بابي دوني فمتنع معروفه »، ويقول ﷺ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ».

ويقول ﷺ « لا يؤمن أحدكم حتى » يحب لأخيه (أو قال لجاره) ما يحب لنفسه». ويصور حق الجار كذلك حديث الرسول ﷺ « ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع». فالحديث ينفي صفة الإيمان عن الإنسان الذي لا يعطى جاره وهو يعلم بحاجته، ويدخل في ذلك مساعدته في إيجاد فرصة عمل له لاسيما إن كان موسرا كأن يكون لديه مصنع أو مزرعة ويحتاج لعمالة فيكون لجاره حق عليه في تهيئة فرصة عمل مناسبة له.

ومن هدى المصطفى الكريم ﷺ:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: « جاء رجل إلي رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أى الصدقة أعظم أجرا قال. أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان.

وتوجد نصوص قرآنية ونبوية أخرى كلها دعوة للانفاق في سبيل الله من أجل المساعدة، وفي حل المشكلات التي يواجهها المجتمع ومنها مشكلة البطالة.

أما الفكر الوضعي فبالنظر للأسس التي يقوم عليها يلاحظ افتقاده لهذا الأساس العقدي، وبالتالي يُحرم الفكر الوضعي من مصدر جوهرى وهو الانفاق التطوعى كوسيلة لحل مشكلة البطالة، وهو -بلاشك- له قيمة كبيرة وأهمية عظيمة في حل مشكلة البطالة.

## المراجع في المقارنة بين الفكرين الإسلامى والوضعى فى طريقة معالجة مشكلة البطالة:

- البخارى:الأدب المفرد ، مرجع سابق، ص.٤٠، ص٢١٩ .  
النوى:رياض الصالحين، مرجع سابق، ج١، ص١٥٣ .  
ابن تيمية : الحسبة فى الإسلام، المطبعة السلفية، ١٤٠٠هـ، ص١٤ .  
أبو عبيد:كتاب الأموال، مرجع سابق، ص٢٧٥-٢٧٦ .  
الغزالي: إحياء علوم الدين ، مرجع سابق، ج٢، ص٦٢ .  
النوى:المجموع،مرجع سابق، ج٦، ص١٩٠-١٩١ .  
صحيح مسلم ، ج١، ص٦٧ .  
محمد بن المبارك: تدخل الدولة الاقتصادى فى الإسلام ، المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى،  
جامعة الملك عبد العزيز- السعودية، ١٩٨٠، ص٢١٥، ص٢٣٣-٢٣٤ .  
جورباتشوف (ميخائيل): البيروستوريكا ، ترجمة حمدى عبد الجواد، دار الشروق، ١٩٨٨،  
ص١٩، ص٥١ .  
روينسون (جوان) ،إيتويل (جون) : مقدمة فى علم الاقتصاد الحديث، تعريب د.فاضل عباس  
مهدي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٨، ص٤٢٥ .  
كوفال (نيقولاي)، ميروشنيتشينكو (هوريس): أسس تخطيط الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد  
السوفيتى، موسكو ١٩٧٢، ص٣ .  
هالم (جورج ن): النظم الاقتصادية، ترجمة أحمد رضوان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١، ص٢٦ .  
هيلبرونر (روبرت): رأسمالية القرن ٢١، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر،  
١٩٩٥، ص٢٤ .  
لانجه (أوسكار):الاقتصاد السياسى، القضايا العامة، تعريب وتقديم د.محمد سلمان حسن،  
دارالطليعة، بيروت ١٩٨٢، ص١٨٦ .

Boyes & Melvin:Economics, op.cit.,p.1001.

Lekachman (Robert) :A history of Economic ideas, Mc Grow-Hill  
Books Company , New York,1959.pp.87-89.

Smith (Adam):The Wealth of nations, New York, 1910,p.15.

## الفصل الثاني

### التضخم والانكماش والركود التضخمي

تقف مشكلة التضخم على قمة المشكلات التي تواجه أى اقتصاد . وظاهرة التضخم ليست قاصرة على الدول المتخلفة بل تشمل أيضا الدول المتقدمة . ولكن يظهر بجلاء مدى اعتماد الدول المتخلفة بصورة شائعة وتكاد تكون مستديمة على التضخم، بالرغم من آثاره السيئة والتي يزيدا سوءا ما تتميز به الاقتصاديات المتخلفة من خصائص تشجع على وجوده واستمراره .

وينقسم الفقه إلى فريقين إزاء ضرورة التضخم كوسيلة تمويلية في الدول المتخلفة ففريق يذهب إلى ضرورته، أما الفريق الآخر فيرى عدم ضرورته وينصح بتجنبه .

وما ينبغي الانتباه إليه دائما هو طبيعة التضخم في الدول المتخلفة والتي تؤدى خصائص هذه الاقتصاديات إلى جعلها طبيعة مغايرة تماما للتضخم في الاقتصاديات المتقدمة .

ونوضح في هذا الفصل ماهية التضخم ومدى ضرورته كوسيلة تمويلية . ثم نوضح مشكلة الانكماش وأسبابها وسبل علاجها ثم نتعرض بعد ذلك لظاهرة الركود التضخمي وسبل علاجها وكل ذلك على النحو التالي:

**المبحث الأول: التضخم ومدى ضرورته كوسيلة تمويلية .**

**المبحث الثاني: الانكماش .**

**المبحث الثالث: الركود التضخمي**

## المبحث الأول

### التضخم ومدى ضرورته كوسيلة تمويلية

نتناول في هذا المبحث التعريف بالتضخم وبيان مدى ضرورته كوسيلة تمويلية لاسيما في الدول النامية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف التضخم .

المطلب الثاني: مدى ضرورة التضخم كوسيلة تمويلية .

المطلب الثالث: طبيعة التضخم في الدول المتخلفة .

## المطلب الأول

### تعريف التضخم

التعريف المعتاد والمبسط للتضخم هو أنه ارتفاع مستوى الاسعار .

ويعرف التضخم أيضا بأنه: زيادة غير مرغوبة في المستوى العام للأسعار، ونتيجة لذلك فإن ما يعنيه التضخم يعتمد على ما يعتبر غير مرغوب في طريقه ارتفاع الأسعار . فيمكن أن يقبل بعض الناس معدلا سريعا لزيادة الأسعار إذا كان ذلك يمكن أن يجعل الابقاء على التوظيف الكامل أقل صعوبة .

ويعتقد البعض الآخر أن المستوى العام للأسعار لا يجب أن يزيد على الاطلاق .

وهناك تعريف أكثر دقة وأكثر فائدة للتضخم وهو أنه حالة يكون فيها تيار النقود أو الطلب على السلع والخدمات بصفة عامة أكثر بشكل متواصل، وربما بشكل متزايد، من قيمة الحجم المتاح، على أساس الأسعار الجارية، لهذه السلع والخدمات بصفة عامة .

يعبر التضخم إذا عن ارتفاع الأسعار والتكاليف الناتجة عن عدم تطابق العرض مع الطلب ، عدم الاستهلاك مع الاستثمار ، تغيرات عرض النقود مع ارتفاع التكاليف وآثار النفقات العامة .

ويوصف التضخم بأنه زاحف إذا كان ارتفاع الاسعار يتم بمعدل ٣ إلى

٥٪ وعادة لا يصاحبه اضطراب اقتصادي .

ويوصف بأنه مفتوح إذا كان ارتفاع الأسعار يتم بمعدل ٦ إلى ١٠٪ ،  
وتبدأ التأثيرات الأولية في الظهور على التكوينات الاقتصادية ، ويوصف بأنه  
جامح إذا كان ارتفاع الأسعار بمعدل أكبر من ١٠٪ ، وهنا يبدأ عدم التوازن في  
الظهور، وتبدأ الازمة في الحلول .

ويمكن أن يكون التضخم بواسطة الطلب حيث توجد زيادة في الطلب الكلي  
عن العرض الكلي (جذب الطلب) .

ويمكن أن يكون التضخم بسبب زيادة التكلفة ، أى ارتفاع الأجور والفوائد  
وأسعار المواد الأولية . (تضخم التكلفة) .

وبالرغم من أن التضخم ظاهرة غير محمودة، فإنه يستخدم في  
الاقتصاديات الرأسمالية كإجراء للتنظيم . فهو يمكن من المحافظة على معدل  
الفائدة عند المستوى المطلوب لإحداث القرار الاستثمارى الضرورى لمواجهة الطلب  
الفعلى للاستهلاك للعوامل الاقتصادية الأساسية .

والتضخم المعتدل يمكن أن يشجع على النمو الاقتصادي، وهناك قانون  
معروف في الاقتصاد مؤداه أن إجراء ما يمكن أن ينتج آثارا ايجابية حتى حد  
معين، ويمكن أن يكون له آثار سلبية بعد مجاوزة هذا الحد .

وقد قام "A.Thirlwall et C. Batron" بدراسة احدى وخمسين دولة  
متقدمة ومتخلفة، وأقاما البرهان في الفترة من سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٧  
على أن الدول التي كان فيها معدل التضخم أقل أو مساويا لـ ١٠٪ كانت  
معروفة أنها أقوى في الاستثمارات ، وأيضا كانت أقوى في نموها من هذا  
المعدل . وأن الدول التي كان فيها معدل «التضخم» أعلى من ١٠٪ كانت  
معروفة بالركود الاقتصادي .

المراجع في تعريف التضخم وأنواعه:

د . أحمد جامع: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص ٣٦٣ .

Allen & Brownlee: Economics of public finance, op. cit., p. 121.

Amos: Economics, op. cit., p. 161.

Boyes & Melvin: Economics, op. cit., p. 190, p. 195.

Case & Fair: Principles of Economics, op. cit., p. 535, p. 582.

Dafflon (Bernard R.) : L'analyse macroeconomique de la dette publique, editions universitaires fribourg, Suisse, 1973, p. 211.

Dolan & Lindsey: Economics, op. cit., p. 391- 392.

Fuller : Principles of macro economics, op. cit., p. 68.

Jarno, Bouhours: Monnaie..., op. cit., p. 61.

Lipsey, Steiner, Purvis: Economics, op. cit., p. 698- 699.

Parkin & King: Economics, op. cit., p. 534, p. 838- 839.

## المطلب الثاني

### مدى ضرورة التضخم كوسيلة تمويلية

إن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي مع استمرار النمو يعتبر هدفا يجب أن يكون فوق كل العوامل التي توضع في الاعتبار عند تقرير أية سياسة .

وهناك انطباع عام بأن معظم الدول المتخلفة عرضة للتضخم بدرجة عالية .

ولكن عادة ما يثار التساؤل: هل التضخم ضروري للتنمية أم أنه يشكل عقبة أمامها؟

هناك اتجاهان للإجابة على هذا السؤال، الأول منهما يعتبر أن التضخم مسئول عن خلق عقبات عديدة أمام التنمية .

والاتجاه الثاني ويرى أن التضخم ضروري للتنمية ولكن في حدود وبشروط معينة .

ونعرض لكلا الاتجاهين على التوالي:

**الاتجاه الأول :** ويمثل وجهة النظر الكلاسيكية التي ترى تجنب التضخم كلية .

وقد جاء في تقرير اللجنة الأولى لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والشرق الأقصى ما يوضح مبررات هذا الاتجاه . فقرر: « أن التضخم يفسد نوع الاستثمار في المضاربات والتجارة والصناعة التي تهيب أرباحا طائلة، وعلى إهمال الميادين الأخرى ذات المنفعة الحقيقية الدائمة للمجتمع .

كما أنه يفسد توزيع الدخل لأنه يزيد من أرباح رجال الأعمال ، ولكنه يسبب متاعب كثيرة لأصحاب المرتبات والدخل الثابت، والتضخم المستمر والمطرد يضعف الثقة في العملة ويقلل الرغبة في الأذخار .

ولهذه الأسباب يجب على الحكومات اتخاذ الإجراءات لوقف التضخم .

وما جاء في هذا التقرير يبين جملة الحجج التي يستند عليها الرافضون لاعتماد التضخم وسيلة تمويلية، ويمكن سرد هذا الحجج على النحو التالي:

١- أن التضخم يحد من الادخار الاختياري ، نظرا لأن أرباب الدخل لن

يميلوا إلى الاحتفاظ بالنقود إذا كانت قوتها الشرائية في تدهور مستمر .

كما أن التضخم يضر بالسيولة ويشجع الأفراد على تحويل النقول الورقية إلى عقارات وخلافه كغطاء ضد زيادة الأسعار .

٢- يؤدي التضخم إلى إفساد العلاقة بين الاستثمار والانتاجية نظرا لأن التضخم يشجع على بناء المساكن الفاخرة واكتناز المعادن الثمينة .

٣- التضخم يشجع الواردات، ويحد من الصادرات وهو ما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة في الخارج ويشجع على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج . كما يلقي التضخم ضعفا كبيرا للتكلفة والسعر على المصدرين، وما لم يستمر هبوط القيمة متزامنا مع ارتفاع السعر الداخلي ، فإن المصدرين يكونون في موقف لا يحسدون عليه .

٤- وجود التضخم أو توقعه يؤدي إلى عدم الاستقرار، وهذا يحدث بسبب زيادة المضاربة في المخزون السلعي لمواجهة زيادات الأسعار المرتقبة، والاضافة غير المستكملة لطاقة المصانع التي تنتج عن ذلك والتي يمكن أن تؤدي إلى تشبع السوق . والنتيجة هي تصفية المخزون ونقص الاستثمار، والتي تؤدي بدورها إلى خفض التوظيف، ونتيجة الزعزعة الناتجة تتمثل في خفض متوسط الانتاج .

٥- التضخم يؤدي إلى سوء توزيع رأس المال لأنه يعوق قرارات الاستثمار، حيث أن التكاليف والأسعار المختلفة تتحركان بمعدلات مختلفة .

ومن ثم فيين الوقت الذي تم فيه مقارنة التكاليف وقرار استخدام أساليب انتاجية معينة، والوقت الذي تجهز فيه الآلات الجديدة، ربما تكون علاقات التكلفة قد تغيرت تغيرا ملحوظا ، وعلى ذلك فقد يتعذر استعمال أكفا المعدات الرأسمالية .

إذ التضخم يؤدي إلى سوء توجيه الموارد، وتميل الأسعار التي ترتفع بسرعة إلى تشجيع نشاط المضاربة .

٦- بالمثل إذا تم المحافظة على حد من القدرة الزائدة كتوازن لزيادة التكلفة الرأسمالية في المستقبل ، فإن الشركات والمؤسسات قد لا تستخدم أحدث الأساليب الانتاجية وأكثرها تقدما، والنتيجة هي انخفاض الانتاجية عما كان يمكن أن يحدث .

٧- التضخم يمكن أن يؤخر النمو بخلق عجز في ميزان المدفوعات، وهذا يحدث بزيادة الأسعار التي تسعر خارج السوق العالمى ويمكن أن يؤدي خفض السوق إلى خفض معدل النمو، وفي بعض فترات النمو الاقتصادي ظل مستوى السعر ثابتا نسبيا أو هبط بالفعل.

٨- يؤدي التضخم إلى تدمير الدخل، وموقف الأصول لحاملي السندات، وزيادة الصعوبات التي تواجهها الحكومات في بيع سنداتها وفي انشاء سوق لرأس المال.

كما يؤدي التضخم إلى زيادة معدلات الفائدة مما يقدم عائقا أمام أنواع معينة من الاستثمار الداخلى.

### الاتجاه الثاني:

ويرى أن التضخم ضرورى للنمو، وأن الانتقادات السابقة التي وجهت للتضخم، إنما توجه أساسا في فترات الزيادة السريعة لمستوى الاسعار، وليس لفترات الزيادة البطيئة والمعتدلة.

لذلك يقول آرثر لويس « أن للتضخم في ظروف معينة بعض الفوائد، وأنه صاحب دائما عملية النمو الاقتصادي السريع في روسيا واليابان وتركيا والبرازيل والمكسيك، ومن الممكن اعتباره عونا» ٠٠٠ على شريطة أن يوقف عند حده».

ويستند أنصار هذا الاتجاه عموما على حجج متعددة أهمها:

١- ارتفاع السعر يؤدي إلى تجميع المخزون لمواجهة زيادة السعر، وزيادة المخزونات الأخرى، والتي بدورها تحفز الاستثمارات عن طريق زيادة المبيعات والأرباح.

وقد يتحفز الاستثمار الرأسمالى أكثر بالخوف من ارتفاع التكلفة الرأسمالية في المستقبل.

٢- أن التضخم المعتدل، والتنظيم للارتفاع العام للأسعار في حدود ٣ إلى ٥٪ سنويا سوف يشجعان التنمية.

والارتفاع التدريجى في مستوى الأسعار يحول الدخل نحو المنظمين

وابعاده عن الجماعات ذوى الدخل الثابت .

وسوف تشجع هوامش الربح المرتفعة النشاط التنظيمى وتميل إلى القضاء على خسارة المشروعات التي يمكن أن تحدث بغير ذلك .

٣- وحيث يكون للسلطات الحكومية سيطرة على زيادات المعروض النقدي من خلال الاقتراض من البنك المركزى أو الاصدار النقدي، فإنها تكون قادرة على تدبير الموارد اللازمة قبل أن تصبح زيادة الأسعار مؤثرة ، ويصبح برنامج التنمية أداة للإدخار الاجبارى ، ومعدلا أعلى لنتائج تكوين رأس المال .

٤- قد يؤدي التضخم التدريجى أيضا إلى حجم أكبر من انتاج العمل لنفس المستوى أو مستوى أقل من الأجور الحقيقية .

٥- وهناك اقتراح بأنه من الممكن الاستمتاع بمزايا التضخم وفي نفس الوقت تلافى كل عيوبه .

ورغم ذلك يمكن أن يكون ذلك ممكنا طالما كان معدل التضخم في حدود ضيقة .

زيادة مقدارها ١٠٪ سنويا في مستوى الاسعار يمكن أن يؤدي إلى سوء توزيع خطير للدخل، وزيادة مقدارها ٥٪ سنويا يمكن أن توفر الحافز الضرورى على الاستثمار وتشجيع زيادة التوظيف عن طريق الأموال المتاحة .

وأفضل العوامل الممكنة يظل دائما شيئا يستحق النضال من أجله - ولكي نجعل التضخم يتقدم ببطء - وأبقاه دائما داخل حدود معقولة، وتفادى آثاره التراكمية، فإنه يعتبر مهمة جد صعبة وقليل من الدول المتخلفة من تهيأ لها . لأن نظم الدخل المبنية على ضرائب الدخل غير مرنة مثل الضرائب على السلع فهي لا تكبح الحركات التضخمية .

وعدم التأكيد على ضرائب الدخل والأرباح في إيرادات الدول المتخلفة يعنى أن جهاز التثبيت المتأصل ، الذي يساعد في القضاء على التضخم في دولة متخلفة غير عملى بشكل كبير، وتأخير تحصيل الضرائب يعطل الآثار المضادة للتضخم لتلك الضرائب المفروضة .

ان التقلبات التضخمية التي تنشأ من الخارج كنتيجة لزيادة الطلب على

صادرات الدول المتخلفة يمكن أن تكون أسهل في السيطرة عليها من التقلبات الداخلية، والمعالجة الدقيقة لضرائب الصادرات يمكن أن تساعد على امتصاص بعض الزيادات في الدخل القومي .

ويمكن زيادة الواردات لموازنة الطلب، ويمكن احكام الضوابط النقدية ، وأساليب الرقابة الكافية، ولكن المهارات الإدارية يجب أن تكون موجودة من أجل تطبيقها .

ورغم الخطر الحقيقي الكامن في عدم امكانية كبح التضخم، حيث، تواجه الدول اختيارا بين زيادة التضخم وزيادة التنمية، أو نقص التضخم ونقص التنمية، فإن الاختيار الأول يحتمل أن يتم ترجيحه، وأن مقدارا كافيا من المعلومات عن الميزانية يمكن أن يساعد في التأكيد على أن هذه الاختيارات تتم بشكل منطقي ، وأن معدل التنمية معروف وأن النتائج المثبتة والمشتتة للعمل الحكومي مقدرة بشكل كاف .

ومن أجاز الاعتماد على التضخم كوسيلة تمويلية قيد ذلك بشروط محددة وضحاها «هيجنز ومالفوم» بقولهما: إذا كانت الحكومة مسئولة عن جزء كبير من برنامج التنمية الاقتصادية، وإذا سارت في هذا البرنامج بكفاية فنفذته بصرف النظر عن حالة ميزانيتها المالية، وإذا كانت قادرة على تنظيم الاستثمارات الخاصة فتحويل دون اساءة توزيع رأس المال الخاص ، وتلزم المشروعات الخاصة بالتمشى مع برنامج التنمية وإذا أمكنها برغم القوى التضخمية وقف ارتفاع الأسعار عن طريق وضع حد أعلى للأسعار ، واستخدام الحصص في توزيع السلع . . . وغير ذلك، وإذا استطاعت السيطرة على غط الواردات ومقدارها، بل وإذا كانت قادرة على إدارة برنامجها للتنمية بالكيفية التي أدارت بها البلاد المتقدمة اقتصادياتها الحربية إبان الحرب العالمية الثانية . . . فإن تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التضخم سيجد من يدافع عنه بقوة .

وبعبارة أخرى يجب ألا يوضع سلاح التضخم إلا في أيدي المهرة ذوى الخبرة .

والمشكلة الأساسية في معظم الدول هي وقف التضخم الذاتى الناجم عن محاولة التنمية الاقتصادية أكثر من ابتكار وسائل نظيفة من الناحية الاقتصادية

للتحويل عن طريق التضخم .

وينصح البعض بعدم اتباع هذه السياسة لأسباب متعددة:

**أولها:** هو أن عملية التنمية نفسها تقترب من ضغوط تضخمية ناشئة عن توزيع مختلف أنواع الدخل، وبصفة خاصة الأجر بمناسبة القيام بالمشروعات الكبرى في مجالات الاستثمارات الاجتماعية الأساسية والاقتصادية الأساسية، فكافة هذه المشروعات لا تعطى منتجات تذكر يمكن استهلاكها ، وبالتالي لا يقترب توزيع الدخل بمناسبة القيام بها بزيادة مقابلة في السلع والخدمات مما يتسبب في حدوث ارتفاع تضخمى في الأسعار .

بل إن المشروعات الاقتصادية المنتجة مباشرة تحتاج إلى وقت طويل ما بين لحظة البدء في تنفيذها ولحظة البدء في اعطائها ثمارها ، وخلال هذه المدة يحدث ارتفاع تضخمى مماثل في الأسعار .

ومن المعقول أن يكتفى بهذا التضخم وألا يضاف إليه أى نوع آخر .

**وثانى هذه الأسباب** أن ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم يضر بالفئات محدودة الدخل .

أخيراً، هناك خطر حقيقي من احتمال عدم السيطرة على التضخم بعد البدء فيه . وبالتالي يدخل الاقتصاد القومى حلقة مفرغة من التضخم الراكض الذي تجرى فيه الدخول وراء الأسعار، والأسعار وراء الدخول، وهكذا في حركة ارتفاعية تخلق عدم استقرار داخلى وخارجى غير مرغوب فيه على الاطلاق .

المراجع في مدى ضرورة التضخم كوسيلة تمويلية:

- د . أحمد جامع : المذاهب الاشتراكية، مرجع سابق، ص ٥٠٩ - ٥١٠ .
- برجر (كندل): التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤، ص ٧٨ .
- هانسون (أ . ه) : المشروع العام والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد أمين إبراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥، ص ١٢٨، ص ١٣٠-١٣١ .
- Burkhead: Government Budgeting, op. cit., pp. 472- 474.
- Goux (Jean- Français): Inflation, Desinflation, Déflation, Dunod, 1998, pp. 71-72.
- Keiser: Macroeconomics, fiscal policy and economic growth, op. cit., pp. 24-26.
- Paul: Les Finances de l'état, op. cit., pp. 232-233.
- Ragan & Thomas: Principles of Economics, op. cit., p. 484.
- Samuelson: Intermediares financieras, op. cit., p. 133.

### المطلب الثالث

#### طبيعة التضخم في الدول المتخلفة

إزاء صعوبة توثيق زيادة معقولة في الادخار الاختياري في الدول المتخلفة حيث يكون مستوى الحياة فيها منخفضا للغاية، فإنه من غير المستحب القيام بإجراء تقليل إجباري للاستهلاك عن طريق الضرائب.

وأمام ذلك لا يكون أمام هذه الدول في أغلب الأحيان إلا اللجوء إلى التضخم.

والتضخم يعطى وهما بزيادة مستوى المعيشة ، لأنه يحدث زيادة في الدخل التقدي.

والنمو الاقتصادي السريع لا يكون ممكنا دون شك في هذه الدول دون بعض المعايير<sup>(١)</sup> والضبط للتضخم، ولكن على الدول المتخلفة أن تتخوف كثيرا من اللجوء للتضخم لأنه يشكل خطرا عليها لأن الانتاج في هذه الدول أقل استجابة للزيادة في القوة الشرائية.

ومن مساوئ التضخم أنه يتلف ربح المشروعات المختلفة، ويشجع الاستثمارات المبالغ فيها في مشروعات المضاربة، وتكوين احتياطات من الذهب والنقد الاجنبي .

كما أن التضخم لا يشجع على هجرة رؤوس الأموال الاجنبية بصفة خاصة إلى الدول المتخلفة.

وبالاضافة إلى تقليل القيمة الحقيقية للادخار البسيط، فإن التضخم لا يشجع أيضا أصحاب الدخل المتوسط والمرتفعة .

ولكن من جهة أخرى فإن خلق النقود من وجهة نظر تزويد المتبطلين بالعمل لا يولد تضخما ، إذا استخدمنا اليد العاملة في تكوين رأس المال، أما إذا استخدمنا اليد العاملة في زيادة انتاج أموال الاستهلاك فإنه لن ينتج عن ذلك أثر مماثل ، لأن زيادة حجم النقود في الدورة يعوض بواسطة الزيادة في حجم السلع . وبالتالي لن يوجد خطر كبير من التضخم حينما تخلق النقود بغرض استخدام الفائض في الأيدي العاملة للاضافة للاستهلاك .

وينبغي دائما ملاحظة الفروق الجوهرية بين بنية الاقتصاديات المتخلفة والاقتصاديات المتقدمة عند التعرض - بصفة خاصة - لدور السياسة المالية في معالجة التضخم وكيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي . لأن امكانيات الدول المتخلفة في استخدام السياسة المالية لتحقيق الهدف السابق محدودة عنها في الدول المتقدمة .

ويرجع ذلك إلى أسباب التقلبات وكذلك الخصائص الاقتصادية الأخرى التي تميز هذه الاقتصاديات .

فالمصادر الرئيسية للتقلبات الاقتصادية في الدول المتخلفة ترجع إلى التغيرات في المحاصيل الزراعية بسبب سوء الأحوال الجوية والعوامل الطبيعية الأخرى .

كما أن التغير في أسعار الصادرات والواردات يعدل من شروط المبادلات الدولية، لاسيما أن معظم هذه الدول يعتمد على منتج واحد، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول .

أما في الدول المتقدمة ، فالسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية يرجع إلى تقلب الاستثمارات وتقلبات الطلب الفعلي .

وتتعرض الدول المتخلفة عموما لتوعين من الضغط التضخمي :

**النوع الأول:** وينشأ من عملية التنمية نفسها ، بينما النوع الثاني ينشأ من الضغط التضخمي من زيادة السعر والطلب في الاسواق العالمية ، خاصة أن كثيراً من الدول المتخلفة تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات المواد الخام والمواد الأولية والتي تتقلب أسعارها أكثر من أسعار السلع الصناعية المستوردة .

وبالتالي يمكن أن تؤدي الآثار المتحددة للضغوط الداخلية والتجارة الخارجية والتي لا يمكن فصل آثارها في أي وقت معين إلى ظهور ضغوط تضخمية مستمرة في الاقتصاديات المتخلفة .

ويرى ادوارد شو في مؤلفه «العمق التمويلي في التنمية الاقتصادية» أن عدم الاستقرار مشكلة خطيرة في الدول المتخلفة عنها في الدول المتقدمة . وأن السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في الدول المتخلفة ليس العلاقات التجارية الخارجية، أو زيادة التخصص ، وعدم مرونة الانتاج، ولكن أخطاء السياسة

الداخلية هي التي تولد دورة طارئة، وأن الدورة تتبعها زيادة أساسية في الادخار وتسبب زيادة أساسية في الادخار وتسبب زيادة في الاستثمار الذي يتخطى المدخرات الاختيارية. بسرعة، والتي تؤدي إلى انتضخ، وأزمة الاستقرار، وكساد يدفع الاقتصاد إلى مسار النمو الأصلي المنخفض، وأن الوسائل الوحيدة لتحقيق استقرار أكبر تتمثل في تحرير أسعار الفائدة وأسعار التبادل، وعمل شيء لتحسين الأداء المالي.

وهناك من الكتاب من لا يوافق على عدد من الفروض السابقة، ويرى أن هدف الاستقرار لم يمدد بشكل جيد، والسياسات المستخدمة لتحقيقه خاطئة، وبالتالي تؤدي إلى أشكال أخرى من عدم الاستقرار تضر بالتنمية السريعة المنظمة.

أما في الدول المتقدمة فإنه يتم تحديد أهداف الاستقرار في ضوء نمو الإنتاج، ومستوى التوظيف، ومعدل التضخم، وميزان المدفوعات. وفي معظم الدول المتخلفة، فإن احصائيات الإنتاج والتوظيف ليست دقيقة بشكل كاف لكي تعمل كمؤشرات ذات مغزى. ففي جانب السعر كان الاتجاه يتمثل في التركيز على معدل التضخم واقتراح أن زيادات معدل التضخم سيئة، والتخفيضات جيدة، وكلما اقترب معدل التضخم من الصفر كلما كان ذلك أفضل.

وحيث أن كل الدول أظهرت اتجاه معدل تضخم أعلى من الصفر في الآونة الأخيرة فإن تلك المعايير تنادي باستمرار ببذل الجهود لخفض ذلك الاتجاه، وهذا الاضطراب لخفض معدل التضخم وقبول زيادة أسعار مقادارها صفر كمييار مطلق، دفع الدول للتمسك بملك الترتيبات مثل أسعار التبادل المحددة، وأسقف معدل الفائدة في أمل خائب، انه في النهاية سوف يأتي العصر السعيد وسوف يختفي التضخم. واتباع سياسة زيادة الأسعار بمعدل صفر قد وفر الدافع لجهود الاستقرار المتكررة التي ربما تكون قد أدت إلى ابطاء التضخم لفترة قصيرة من الوقت، ولكن تلك الجهود قد أنهارت مرارا لأسباب عديدة واستأنفت الأسعار ارتفاعها.

وهذه الدوافع الاستقرارية أدت في بعض الحالات إلى زيادة عدم الاستقرار، واضطراب أكثر مما كان يمكن أن يحدث إذا ما سمح للتضخم بالاستمرار.

وإزاء البنون التاسع والفروق الجوهرية بين الاقتصاديات المتخلفة والمتقدمة فإن الوصفات الكينزية المعتادة لاحتباط التقلبات الدورية ليس من المحتمل أن

يكون لها جدوى في اقتصاد متخلف . فالدول المتخلفة تخضع للتقلبات الاقتصادية كالدول الصناعية المتقدمة، لكن التقلبات الاقتصادية الكبيرة لا تنشأ في الدول المتخلفة نفسها، ولكن تنشأ في الدول المتقدمة ثم تنفذ إلى الدول المتخلفة من خلال الصفقات التجارية الخارجية .

لأنه من المعروف أن اقتصاديات كثير من الدول المتخلفة تقوم على تصدير بعض المنتجات الأولية، ويشكل ذلك جزءاً جوهرياً من دخلها القومي، وبالتالي فإن الطلب الخارجي على الصادرات يحدد إلى درجة كبيرة حال الاقتصاد .

وبناء على ذلك فإن التقلبات في الطلب الخارجي تترجم إلى حركات إنكماشية أو تضخمية .

ونتيجة لذلك فإن الرخاء المفاجئ في التصدير من خلال عملية مضاعف التجارة الخارجية يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي والأسعار . ويحدث العكس عندما يحدث انخفاض في التصدير .

وفي تصوير طريف لبون الشاسع بين الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة في مجال التجارة الخارجية شبه «بيير ترودو» رئيس وزراء كندا اعتماد بلاده على الاقتصاد الأمريكي بالنوم مع فيل في فراش واحد، ففي الوقت الذي قد يكون في السعال وكل حركة بسيطة غير ذات أهمية بالنسبة لهذا الحيوان الضخم، فإنها إذا حدثت منه تكون ذات آثار ضخمة على رقيقة في الفراش .

وفي الدول المتخلفة يكون الاستثمار نسبة صغيرة من الانتاج القومي الاجمالي ، والتقلبات في الاستثمار الخاص لا يمكنها إذا أن تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة .

لذلك فإن التصدير يحدد بصورة أكبر من الاستثمار مستوى النشاط الاقتصادي، بعبارة أخرى فإن التصدير في الدول المتخلفة يلعب نفس دور الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة في خلق عدم الاستقرار ، وحتى في الدول التي لا يكون فيها التصدير نسبة جد عالية من مجموع الإيراد ، فيبدو أن الطلب الخارجي يظهر تأثيراً راجحاً على مستوى السعر الداخلي .

إزاء الخصائص المتقدمة لطبيعة التقلبات في الدول المتخلفة، فإن مدى فعالية السياسة المالية التعويضية عن طريق الانفاق العام لاحتباط الكساد

ستكون جد محدودة، ومثل هذه السياسة ستواجه مصاعب ، فعندما ينشأ هبوط في الطلب الخارجي، فإن الطلب الداخلي لا يمكنه أن يسعف محنة التصدير .

وبما أنه في كثير من هذه الدول الميل الحدى للاستيراد مرتفع، فإن الزيادة في الدخول من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة في الاستيراد ، وبالتالي هبوط في التصدير، كما أن الزيادة في الاستيراد تعنى عجزا في ميزان المدفوعات ، إلا إذا كان للدولة احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية . وبالتالي فإن متابعة مثل هذا النوع من السياسة المالية التعويضية سيكون أمرا غير عملي .

وحتى بافتراض أن الدولة تستطيع التحكم في الاستيراد لتوقعها العجز في ميزان المدفوعات، فإن الطلب الزائد سيتوجه نحو المنتجات القومية وستنخفض البطالة إلى حد كبير ، لكنه سيحدث ارتفاع أعلى في الاسعار زفي الانتاج والتوظيف، لأن في الاقتصاديات المتخلفة العرض غير مرن نسبيا وتتصف هذه الاقتصاديات بوجود مؤسسات جامدة بالاضافة إلى ضآلة حركية الموارد .

علاوة على ذلك ليس ممكنا الحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لبداية صناعات جديدة بين يوم وليلة .

وهكذا يترتب على زيادة القوة الشرائية في الاقتصاديات المتخلفة ارتفاع الأسعار نظرا لعدم مرونة الموارد المحلية .

وعلى العكس في الدول المتقدمة فإن الزيادة في الانفاق العام يؤدي إلى مستويات أعلى للتوظيف والدخول، لأن اقتصاديات هذه الدول متنوعة وصناعية وذات مرونة عالية . وهذا يوضح أن الحل الفعال لمشكلة عدم الاستقرار التي تتعرض لها الاقتصاديات المتخلفة بسبب التقلبات في ظروف السوق الدولية هو ضرورة تحديث وتنوع هذه الاقتصاديات .

وإذا كانت فعالية السياسة المالية ضعيفة في حالة الكساد ، فينبى كذلك في حالة الازدهار ، فمن المألوف في هذه الحالة الاعتماد على زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق العام، ومن المحتمل أن تكون مثل هذه السياسة أكثر فعالية في كبح الرخاء عن السياسة العكسية لعلاج الكساد .

ولكن فعالية هذه السياسة محدودة بعض الشيء من واقع أن الضرائب

المباشرة التصاعدية تغطي فقط قطاعا صغيرا من السكان وقد بينت تجربة الهند أن النظام في الدول المتخلفة لو طبق بطريقة مناسبة فمن الممكن أن يكون له مفعول هام في إبطاء سرعة التضخم .

وعند بدء ظروف التضخم نتيجة ظروف التصدير، فإن الاعتماد على ضرائب التصدير يكون أكثر فعالية من رفع مستوى الضرائب بوجه عام . وقد أظهرت الخبرة أن ضرائب التصدير سلاح جد فعال ضد التضخم في الدول المتخلفة .

جملة القول أنه يتضح مما سبق أن التضخم في الدول المتخلفة أمر يرثى له أكثر من أن يحتقر ، لأن التضخم ليس امرا لا يمكن تفاديه فقط، بل يصعب أيضا الحد من آثاره وذلك بالمقارنة بالدول المتقدمة، حيث يكون الميل مرتفعا للادخار، ويتوفر لهم رأس المال ، وتوجد مرونة كافية لعوامل الانتاج .

أما الدول المتخلفة فهي عكس ذلك تماما ، فهي تحتاج لرأس مال عيني عام كبير، والميل للادخار ضعيف للغاية ولا توجد مرونة كافية لعوامل الانتاج .

ولذلك فمن المتصور- في نظر كندل برجر- أن هذه الدول إذا لجأت إلى التضخم فستواجه بكارثة .

لذلك يمكن أن ننتهي إلى القول بأن التضخم كوسيلة لتغطية رأس المال المحلي في الدول المتخلفة، ينبغي أن ينظر إليه بحذر شديد ولا يستعان به إلا في حدود جد ضيقة .

المراجع في طبيعة التضخم في الدول المتخلفة

برجر (كندل): التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٨.

هوحيندرون، بروان: الاقتصاد الدولي الحديث، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

Burkhead: Government budgeting, op. cit., p. 472.

Chelliah: Fiscal policy in underdeveloped countries, op. cit., pp. 33-38

Cole: concepts, causes, and cures of instability in less developed countries, op. cit., pp. 143-144, pp. 159-160.

Goode: L'efficacité de la politique fiscale, op. cit., p. 235-236.

Nations unies: Mesures à prendre pour de developpement, op. cit., p.p. 42-43.

## المطلب الرابع

### الآثار السلبية للتضخم

عبر عن الآثار السلبية للتضخم عموما ما جاء في تقرير اللجنة الأولى لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والشرق الأقصى حيث جاء فيه:

« أن التضخم يفسد نوع الاستثمار والانتاج، إذ أنه ينرى الناس على الاستثمار فى المضاربات والتجارة والصناعة التي تهىء أرباحا طائلة ، وعلى إهمال الميادين الأخرى ذات المنفعة الحقيقية الدائمة للمجتمع كما أنه يفسد توزيع الدخل لأنه يزيد من أرباح رجال الأعمال ، ولكنه يسبب متاعب كثيرة لأصحاب المرتبات والدخل الثابت كأصحاب المعاشات على سبيل المثال، والتضخم المستمر والمطرود يضعف الثقة في العملة ويقلل الرغبة في الادخار» .

ولهذه الأسباب يجب على الحكومات اتخاذ الإجراءات لوقف التضخم .

وما جاء في هذ التقرير يبين جملة الآثار السلبية للتضخم، ويمكن سردها على النحو التالي :

١- إن التضخم يحد من الادخار الاختيارى ، نظرا لأن أرباب الدخل لن يميلوا إلى الاحتفاظ بالنقود إذا كانت قوتها الشرائية في تدهور مستمر .

كما أن التضخم يضر بالسيولة ويشجع الأفراد على تحويل النقود الورقية إلى عقارات وخلافه كغطاء ضد زيادة الأسعار .

٢- يؤدي التضخم إلى إفساد العلاقة بين الاستثمار والانتاجية نظرا لأن التضخم يشجع على بناء المساكن الفاخرة واكتناز المعادن الثمينة .

٣- التضخم يشجع الواردات، ويحد من الصادرات ، وهو ما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة في الخارج ويشجع على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

كما يلقى التضخم ضغطا كثيفا على التكلفة والسعر على المصدرين ، وما لم يستمر هبوط القيمة متزامنا مع ارتفاع السعر الداخلى ، فإن المصدرين يكونون في موقف لا يحسدون عليه .

٤- وجود التضخم أو توقعه يؤدي إلى عدم الاستقرار، وهذا يحدث بسبب

زيادة المضاربة في المخزون السلعي لمواجهة زيادات الأسعار المرتقبة، والاضافة غير المستكملة لطاقة المصانع التي تنتج عن ذلك والتي يمكن أن تؤدي إلى تشبع السوق. والنتيجة هي تصفية المخزون ونقص الاستثمار، والتي تؤدي بدورها إلى خفض التوظيف، ونتيجة الزعزعة الناتجة تتمثل في خفض متوسط الانتاج.

٥- يؤدي التضخم إلى سوء توزيع رأس المال لأنه يعوق قرارات الاستثمار، حيث أن التكاليف والأسعار المختلفة تتحركان بمعدلات مختلفة.

ومن ثم فيين الوقت الذي تتم فيه مقارنة التكاليف وقرار استخدام أساليب انتاجية معينة، والوقت الذي تجهز فيه الآلات الجديدة، ربما تكون علاقات التكلفة قد تغيرت تغيرا ملحوظا، وعلى ذلك فقد يتعذر استعمال أكفأ المعدات الرأسمالية.

إذ التضخم يؤدي إلى سوء توجيه الموارد، وتميل الأسعار التي ترتفع بسرعة إلى تشجيع نشاط المضاربة.

٦- بالمثل إذا تم المحافظة على حد من القدرة الزائدة كتوازن لزيادة التكلفة الرأسمالية في المستقبل، فإن الشركات والمؤسسات قد لا تستخدم أحدث الأساليب الانتاجية وأكثرها تقدما، والنتيجة هي انخفاض الانتاجية عما كان يمكن أن يحدث.

٧- التضخم يمكن أن يؤخر النمو بخلق عجز في ميزان المدفوعات، وهذا يحدث بزيادة الأسعار التي تسعر خارج السوق العالمي ويمكن أن يؤدي خفض السوق إلى خفض معدل النمو، وفي بعض فترات النمو الاقتصادي ظل مستوى السعر ثابتا نسبيا أو هبط بالفعل.

٨- يؤدي التضخم إلى تدمير الدخل، وموقف الأصول لحاملي السندات، وزيادة الصعوبات التي تواجهها الحكومات في بيع سنداتهما وفي انشاء سوق لرأس المال.

كما يؤدي التضخم إلى زيادة معدلات الفائدة مما يقدم عائقا أمام أنواع معينة من الاستثمار الداخلي.

## آثار التضخم المتوقع وغير المتوقع :

### - أثر التضخم غير المتوقع:

مع التضخم غير المتوقع، تحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي . ويكسب بعض الأفراد ، إذ تزيد دخولهم النقدية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار . ويخسر آخرون إذ تزيد دخولهم النقدية بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار . وعلى سبيل المثال إذا زادت منافع الضمان الاجتماعى والمعاشات بسرعة أقل من الأسعار ، فإن الدخل الحقيقي لكبار السن قد ينخفض .

ومع التضخم غير المتوقع أيضا يحدث إعادة توزيع للثروة، فالثروة يعاد توزيعها من هؤلاء الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أقل إلى أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أكبر . ومع التضخم فإن سعر بعض الأصول قد يزداد بسرعة أكبر من المستوى العام للأسعار . ولذلك يستفيد ملاك هذه الأصول من التضخم . ومع ذلك فإن سعر الأصول الأخرى قد يزداد بسرعة أقل من المستوى العام للأسعار، ويتأثر ملاك هذه الأصول بطريقة عكسية من جراء التضخم .

وأخيرا ، فإنه مع التضخم غير المتوقع يعاد توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين . ولكي نزيد الامر وضوحا نفترض أن ثمة فردين هما (أ) و (ب) يملكان نوعين من الأصول: أصولا نقدية وأصولا عينية- وواحدا من الخصوم- هو الدين النقدي . فإذا حددت القيمة الاسمية لأصل ما ، أو إذا حددت القيمة الاسمية للدخل من أحد الأصول، فإن الأصل المذكور يكون أصلا نقديا .

وتتضمن الأصول النقدية: العملة والودائع تحت الطلب والسندات . وعلى العكس إذا لم تكن القيمة الاسمية لأصل ما محددة، أو كانت القيمة الاسمية للدخل من أحد الأصول غير محددة، فإن الأصل المذكور يكون أصلا عينياً .

وتتضمن الأصول العينية المصانع وأدوات الانتاج المعمرة والسيارات والمنازل . فإذا حدث التضخم، فإن القيمة الاسمية للأصول العينية تزداد عادة . أما الدين النقدي فإنه لا بد من الوفاء بقيمته الاسمية فورا، أو عند تاريخ معين أو تواريخ معينة في المستقبل . وتتضمن الدين النقدي الالتزامات الخاصة بالرهون العقارية والقروض الشخصية .

## التضخم المتوقع وإعادة توزيع الدخل والثروة:

في حالة التضخم غير المتوقع يحدث إعادة توزيع للدخل والثروة. ومع ذلك ففي حالة التضخم المتوقع تكون إعادة توزيع الدخل والثروة عند حدها الأدنى. فحالما يحدث التضخم يأخذ الناس في تعديل توقعاتهم عن الأسعار. وعندما يفعلون ذلك فهم يحاولون حماية أنفسهم من آثار التضخم. ولكي تزيد الأمر وضوحا، فإن قوة العمل. سوف تبحث عن اتفاقيات تتضمن زيادة في الأجور تعدهم عن التضخم المتوقع، والإدارة سوف توقع مثل هذه الاتفاقيات مادامت تتوقع زيادة في أسعار منتجاتها. ومع ذلك فإنه في الفترة القصيرة قد يحدث نوع من إعادة التوزيع بسبب وجود ترتيبات تعاقدية عن الأجور والمنح.

وفي ظل التضخم المتوقع، ترتفع أسعار الفائدة الاسمية. وسعر الفائدة الاسمية هو مجموع سعر الفائدة الحقيقية والمعدل المتوقع للتضخم. فإذا كان سعر الفائدة الحقيقي ٥٪ والمعدل المتوقع للتضخم صفرا، فإن سعر الفائدة الاسمية يكون ٥٪. وإذا توقع الناس حدوث التضخم بمعدل ٥٪ في المستقبل، فإن سعر الفائدة الاسمية يرتفع إلى ١٠٪. وعند هذا السعر يرغب الأفراد في أن يقرضوا برغم أنهم يتوقعون التضخم، لأن سعر الفائدة الأعلى يعرضهم عن الخسارة في القوة الشرائية للنقود، والأفراد أيضا يرغبون في الاقتراض عند هذا السعر لأنهم يتوقعون أن دخلهم الاسمي يجارى التضخم إلى حد أن عبء الدين لن يكون أكبر من ذي قبل.

وبارتفاع سعر الفائدة، فإن إعادة توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين تكون عند حدها الأدنى. وفي الفترة القصيرة، قد يحدث نوع من إعادة التوزيع بسبب الديون التي تمت قبل الزيادة في سعر الفائدة الاسمية. وفوق هذا لا تدفع فائدة على النقود (العملة أو الودائع تحت الطلب)، كما أن الزيادة في سعر الفائدة لا تعوض أولئك الذين يحتفظون بالنقود بسبب الزيادة في الأسعار. وعندما يتحقق الناس من حدوث التضخم، فإنهم يحاولون تخفيض حيازاتهم من النقود. وسوف يخصص كل من القطاع العائلي والمنشآت موارد أكثر لإدارة الأصول والمعاملات غير النقدية (المقايضة) لتدنية حيازاتهم النقدية. وإلى المدى الذي تخصص فيه الموارد لهذه النشاطات ينخفض ناتج المجتمع من السلع والخدمات. ونتيجة لذلك يكون التضخم المتوقع ذا تكلفة عالية للمجتمع.

## آثار أخرى للتضخم:

وللتضخم آثار أخرى على الاقتصاد . فالحكومة - مثلاً- تستفيد من التضخم بطريقتين<sup>(١)</sup> فهي مدين صافٍ، ومع التضخم يعاد توزيع الثروة من الدائنين الصافين إلى المدينين الصافين . وهي تستفيد أيضاً لأن نظام الضرائب على الدخل الشخصية مبني على الدخل الاسمي وليس الدخل العيني . وحتى إذا كان الدخل الاسمي يجارى الزيادة في مستوى الأسعار، فإن الدخل الحقيقي بعد فرض الضريبة ينخفض حيث يجد الممولون أنفسهم في شرائح ضريبية حدية أعلى .

ولكى نزيد الأمر وضوحاً ، نفترض أن فرداً له دخل سنوي (قبل الضريبة) ٢٠٠٠٠ جنيه وأن التزاماته الضريبية ٢٠٪ من الدخل (أي ٤ آلاف جنيه) . ومن ثم قد يتسبب التضخم في مشاكل لميزان المدفوعات . فإذا كانت معدلات التضخم في دولة ما تتجاوز هذه المعدلات في بقية أنحاء العالم، فإن الموقف التنافسي لهذه الدولة في السوق العالمية يتدهور وينشأ عجز في ميزان المدفوعات . ومع مرونة أسعار الصرف ، فإن احتمالات حدوث العجز تتدنى حيث تميل أسعار الصرف إلى التغير لتعويض التضخم .

وأخيراً إذا أصبح معدل التضخم كبيراً بدرجة كافية، فإن النقود سوف تفقد وظائفها التقليدية كوسيط للمبادلة ووحدة الحساب . وإذا حدث ذلك فإن المبادلة سوف تجرى على أساس مقايضة السلع والخدمات وتتبادل السلع والخدمات مباشرة ببعضها البعض .

المراجع في الآثار السلبية للتضخم:

ابد جمان: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ٣٧٠-٣٧٣،  
ص ٣٧٥-٣٧٦.

برجر: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤.

هانسون: المشروع العام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٢٨.

Amos: Economics. op. cit., pp. 165-168

Bouilla: Inflation, desinflation, Découverte de l'économie , op.  
cit., p. 73.

Boyes & Melvin: Economics, op. cit., p. 192.

Bramoullé, Augéy: Economie monetaire, op. cit., p. 239.

Burkhead: Government Budegeting, op. cit., p 472.

Case & Fair: Principles of economics , op. cit., p. 588.

Cecchitti (Stephen G.), Chu (Rita S.), streindel (Charles):  
Comment prévoir l'inflation, problèmes économiques, N° 2. 683,  
11 octobre 2000, p. 23.

De Mourgues: La monnaie, op. cit., p. 540.

Ekelund & Tollison: Economics, op. cit., p. 718-719.

Goux: Inflation..., op. cit., p. 29, p. 75.

Grimaud: Analyse macroéconomique, op; cit., p. 480.

Harvey: Modern economics, op. cit., p. 391.

Keiser: Macroeconomics, fiscal policy..., op; cit., pp. 24-  
26.

Mankiw : Macroeconomics, op. cit., p. 199.

Mehl et Beltrame: Science et technique fiscale, op. cit., pp. 513-515.

Parkin & King: Economics, op. cit., pp. 537-538.

Romer (David): Macroéconomie, Ediscience international, 1997, p. 430.

Tietmeyer (Hans): Economie sociale de Marc et stabilité monétaire, *Economica*, 1999, p. 161.

## المطلب الخامس

### طرق علاج التضخم

لما كان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتضمن عدة أهداف : مستوى الأسعار ومعدل التبادل، واحتياطات النقد الأجنبي ، ومستويات الانتاج فبالثالي ينبغي استخدام وسائل متعددة .

ويرى فريدمان أن طريقة القضاء المثلى على الاحتمالات التضخمية لا يكون إلا بالعمل على وقف التضخم، والسياسة المثلى تكون:

أ- بالتوسع المعتدل في إصدار أوراق النقد .

ب- بالقيود الضريبية المعتدلة .

ج- بالامتناع المطلق عن فرض الرقابة على الاسعار والأجور، لان تجميد الأسعار والأجور الفردية لوقف التضخم- في رأيه - كتجميد دفة السفينة لمنعها من التحرك وتصحيح اتجاهها .

ولكن يجدر التنبيه إلى أن رأى فريدمان (فيما يتعلق بالامتناع عن فرض الرقابة على الأسعار والأجور يلائم الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فقط، لأن الوضع في الدول المتخلفة متغير تماما ، بحيث ينذر بوقوع كارثة لو سلمنا برأى فريدمان إلى نهايته .

وكانت تجربة الولايات المتحدة وكثير من الدول الأوروبية خلال أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات دافعا لرجال الاقتصاد للتخلي عن الموقف الذي مؤداه أن الحركات التضخمية والانكماشية يمكن السيطرة عليها بواسطة السياسة النقدية فقط .

وبالثالي أصبح من الملائم والضروري الاعتماد على السياسة المالية أيضا في تحقيق ضبط التضخم.

والسياسة المالية في معناها الواسع تشمل الاستعمال العمدي للضرائب والنفقات الحكومية ، وكذلك العمليات الخاصة بالدين العام للتأثير على النشاط الاقتصادي في الطريق المنشود .

وهي تهتم أيضا بالآثار الناتجة عن العمليات المالية على عوامل الاقتصاد المتغيرة مثل استعمال العمالة والادخار والاستثمارات والدخل القومي ومستوى الاسعار وميزان المدفوعات، وبالتالي تتمثل الأهداف العليا للسياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو .

وثمة مطلب واضح لسياسة الاستقرار الفعالة يتمثل في أن يكون لها إطار<sup>(٢)</sup> تحليلي ملائم، وبالتالي لا يوجد نموذج واحد بسيط ملائم لكل المواقف . والنموذج الجيد يجب أن يعكس المصادر المحتملة لعدم الاستقرار وأدوات السياسة المتاحة في الواقع ومدى فعاليتها في التعامل مع المشكلات . وكذلك يتعين أن يعطى هذا النموذج تقديرات كمية للآثار المحتملة على المتغيرات الهامة الأخرى للاقتصاد .

إن عيبا أساسيا لكثير من نماذج سياسة الاستقرار للدول المتخلفة وخصوصا تلك النماذج المستنبطة والمستخدمة بواسطة صندوق النقد الدولي هو أنها بالغة البساطة وهي تعكس ما يمكن تسميته بعرض المشكلة الواحدة والأداة الواحدة . وقد أوضح تبيرجن أن المنهج الكفء لصنع السياسة الاقتصادية يتطلب أداة واحدة لكل هدف على الأقل .

## المراجع في طرق علاج التضخم

فريدمان (ميلتون): دراسات وقضايا اقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥٢،

-١٥٥

Allen (E.D.) & Brownlee (O.H.): Economics of public finance, op. cit., pp. 80-81, p. 85.

Bernier, Simon: Initiation à la macroéconomie, op. cit., p. 44.

Case & Fair: Principles of economics, op. cit., p. 538.

Cole: Concepts, causes , and cures..., op. cit., pp. 159-160.

Dolan & Lindsey: Economics, op. cit., pp. 406-407.

Ekelund & Tollison: Economics, op. cit., p. 723.

Goode: L'efficacité de la politique fiscale, op. cit., p. 235.

Hyman: Economics, op. cit., p. 862-863.

Stigum & Stigum: Economics, op. cit., p. 628.

## المبحث الثاني

### الإنكماش

لم يحظ موضوع الإنكماش بنفس الاهتمام الذي كان من نصيب موضوع التضخم، الذي كان أساس عدد كبير من الكتب ومقالات كبار المتخصصين. لقد تم نشر الكثير من الإصدارات قبل الحرب العالمية الثانية ومازالت المؤلفات والمقالات تتصدى لدراسته وبيان آثاره وكيفية علاجه.

والإنكماش - شأنه شأن التضخم - ظاهرة لها أشكال متعددة لها آثارها المختلفة على الاقتصاد .

ونوضح فيما يلي المقصود بالإنكماش وأشكاله وكيفية علاجه وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: التعريف بالإنكماش وأشكاله .

المطلب الثاني: أسباب الإنكماش .

المطلب الثالث: آثار الإنكماش .

المطلب الرابع: طرق علاج الإنكماش .

### المطلب الأول

#### التعريف بالإنكماش و أشكاله

تعريف الإنكماش (Recssion - Deflation)

الإنكماش هو الحالة العكسية للتضخم (The opposite of inflation) بمعنى أنه إذا كان التضخم يعنى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن الإنكماش يعنى انخفاض المستوى العام للأسعار .

ويمكن تعريف الإنكماش بأنه نقص في حجم العملة المتداولة يفضى إلى انخفاض عام في الأسعار . وبعبارة أخرى هو حالة من الانخفاض المتواصل، وربما المتزايد، في مستويات الأسعار بصفة عامة لسبب ضمني هو أن انفاق

المشترين إنما يتم بمعدل قليل، وربما بشكل متناقص، بالمقارنة بالحجم المتاح من السلع والخدمات بصفة عامة على أساس الأسعار الجارية.

وعندما يمتد الانكماش لفترة طويلة ويكون عميقا في أثره فإنه يسمى بالكساد (depression). وفي فترة الكساد ينخفض النشاط الاقتصادي إلى مستويات دنيا ويظل كذلك؛ لعدة سنوات، ولو مالت سنوات الكساد إلى أن تطفئ في عنفها وعددها على سنوات الرواج في فترة زمنية طويلة، لأصبحت هناك ظاهرة الركود المزمّن (secular stagnation) وما يصاحبها من بطالة مزمنة.

ومن سمات هذه الظاهرة أن الدخل القومي الفعلي يكون أقل في مستواه من مستوى الدخل القومي عند حد التوظيف الكامل للموارد. ويتضمن ذلك وجود بعض الموارد الانتاجية المعطلة حتى في سنوات الرخاء، وبالتالي وجود بعض النقص في العمالة (تعطل عدد من العمال في سنوات الرخاء).

ويعني هذا بدور أن البطالة تتفشى بين العمال في فترة الكساد وفي فترة الرواج على حد سواء، وإن تكن في الفترة الثانية أقل حدة (الدورة التجارية تتكون من فترة رواج تعقبها فترة كساد)، ولهذا يقال أن البطالة مزمنة.

ومن أبرز الأمثلة على حالات الكساد التي حدثت على مدار التاريخ الاقتصادي ما حدث يوم الثلاثاء ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٩، حيث ساد الكساد بصورة كبيرة: فانهارت أسعار الأوراق المالية في نيويورك، وارتفعت معدلات البطالة بصورة كبيرة، وإنخفض الناتج القومي بحوالي ٣٠٪ ما بين عام ١٩٢٩-١٩٣٣، وبعبارة أخرى فإنه في عام ١٩٣٣ انتجت أمريكا بمعدل مقداره ٣٠٪ أقل مما كانت تنتجه عام ١٩٢٩. كذلك كان معدل البطالة عام ١٩٢٩ ٣٢٩٪ وأصبح ٢٥٢٪ عام ١٩٣٣.

وبالجملّة بدأ النشاط الاقتصادي كله في التراجع والهبوط لدرجة سُمي معها يوم الثلاثاء بيومها الثلاثاء الأسود والأزمة في مجملها بالكساد الكبير (The great depression). وحدث كساد كبير بنفس الدرجة في المملكة المتحدة عام ١٩٢٠، حيث عانت بريطانيا في هذا العام من مشكلات اقتصادية متعددة، فقد زادت البطالة بمقدار ١٤٪ عام ١٩٢٢، وكانت المشكلة الأساسية أن الصناعة البريطانية كانت دون مستوى المنافسة بالنسبة للدول الأخرى.

وإذا كانت الكتابات قد اتفقت على تسمية أزمة عام ١٩٣٠ بالكساد الكبير، فإنه يجب أيضا تسمية الأزمة التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٠ بالتضخم الكبير.

كذلك يرى بعض الكتاب أن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠-١٩٨٢ تشابه بصورة كبيرة الأزمة التي حدثت في الأعوام ١٩٢٩-١٩٣٣، لأن الدخل القومي في عام ١٩٨٠ انخفض بصورة كبيرة عنه في عام ١٩٧٩، كذلك فقد ارتفع معدل البطالة من ٥,٨٪ عام ١٩٧٩ إلى ٩,٥ عام ١٩٨٢. وفي إنجلترا حدثت أزمة مشابهة عام ١٩٨١.

وكما يهتم علماء الاقتصاد بعلاج التضخم باعتباره ظاهرة غير محمودة فإنهم يهتمون أيضا بعلاج مشكلة الإنكماش لما يترتب عليها من آثار سلبية متعددة من أهمها أثره على رجال الأعمال والمستثمرين، حيث يضعف الحافز لديهم على زيادة أنشطتهم ومشروعاتهم أو التوسع فيها.

وإن كانت كل دولة تسعى لعلاج التضخم خوفا من آثاره السيئة على السياسة النقدية، وحتى لا تهتز الثقة في النظام النقدي، فإن علاج الإنكماش يكون ضروريا هو الآخر لضمان استمرار وازدهار النشاط الاقتصادي.

### اشكال الإنكماش:

يتخذ الإنكماش أشكالا متعددة منها:

- **الإنكماش النقدي:** يتميز الإنكماش النقدي بانخفاض وسائل الدفع المتداولة، أو بعبارة أخرى بانخفاض كمية النقود المتاحة أمام الوحدات الاقتصادية. أما الإنكماش المالى فهو يطابق تقليص الائتمان المتوافر من جانب النظام المصرفى. والسمة الأساسية للأشكال السابقة هي انخفاض أسعار السلع والخدمات وأسعار الأصول (الحقيقية والمالية).

أما الإنكماش الحقيقي فيعد مرادفا لإنخفاض النشاط الاقتصادي، فهو يشير إلى الهبوط الذي يصاحب عادة الإنكماش النقدي أو المالى.

كذلك يمكن التفريق بين مستويين للإنكماش:

الإنكماش المفتوح والإنكماش الزاحف: فحتى الحرب العالمية الثانية،

تميزت فترات الانكماش بمظاهر انخفاض وليس فقط ابطاء . وفي تلك الفترة يمكن ملاحظة عدة أشياء : انخفاض الأسعار وكمية النقود المتداولة، سداد الدين العام، خفض المصاريف العامة، تقليص الائتمان الخاص وانخفاض العائد المطلوب الاسمي . ورجعت تلك الظواهر في أواخر الثمانينات وخلال التسعينات ، ولكن بشكل خفيف . ويمكن ملاحظة عدة نقاط:

انخفاض التضخم وليس انخفاض المستوى العام للأسعار، ضعف، وليس حيوط الكتلة النقدية، تقليص حاد بل وانخفاض للأئتمان . كبح تطور النفقات وارتفاع العائد لبعض الفئات وتباطؤ التطور الاقتصادي . ووصف المحللون الفرنسيون الأحوال الاقتصادية السابقة في ضوء الملاحظات السابقة بالانكماش الزاحف إذ كانت منتشرة في أوروبا في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات .

خلاصة القول ، إن الانكماش ( المفتوح أو الزاحف ) يشمل في تباطؤ ارتفاع الأسعار والعمليات التي تقوم على الأسعار الجارية .

### المطلب الثاني

#### اسباب الإنكماش

يقف وراء حدوث ظاهرة الانكماش عوامل متعددة منها عوامل نقدية . وأخرى غير نقدية .

#### أولاً: الاسباب النقدية والمالية للانكماش :

هناك ستة أسباب أساسية يمكن أن تؤدي إلى الانكماش هي :

انخفاض النقود وتقليص الائتمان وارتفاع معدل الصرف ومعدلات الفائدة الحقيقية والمديونية المثقلة وتفضيل السيولة، ونوضح المقصود بكل منها على النحو التالي:

#### ١- انخفاض كمية النقود المتداولة:

إن الانكماش مثل التضخم يمكن أن ينتج عن انخفاض إرادي أولاً لكمية النقود أو تقليل سرعة تداول النقود . وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن

العشرين لم يكن هناك مدلول آخر للإنكماش غير تقليص كمية النقود الصادرة من البنك المركزي (سندات من قروض للدولة) . وهى عملية تماثل تقليص نقود البنك المركزى بسياسة سداد الديون العامة . وفي عام (١٩٢٦) ، أشاد بنك فرنسا بسياسة الإنكماش لإعادة تقدير الفرنك و تمثل في سداد الحكومة الدين الداخلى تجاه البنك . وكان من المنتظر حدوث انخفاض في الأسعار وارتفاع القيمة الخارجية للنقود . هذا المفهوم الضيق يقيد الإنكماش في انخفاض السندات المتداولة عقب سداد الدين العام . وقد تم استبدال ذلك المفهوم بآخر يأخذ في الاعتبار سداد القروض النقدية للدولة سواء من جانب البنك المركزى أو البنوك الأخرى . وقام فيشر في عام (١٩٢٣) بالولايات المتحدة بتوسيع أسباب الإنكماش لتشمل كل أشكال تقليص النقود (سندات البنك والنقود الكتابية) وأيا كان المستفيد (الدولة، الشركات أو الأفراد) . ويأخذ فيشر في الاعتبار سرعة تداول النقود أى عدد المرات التي تم فيها استخدام عملة نقدية خلال فترة معينة .

## ٢- قيود توزيع الائتمان:

يأخذ الاقتصاديون الأمريكيون - منذ العشرينات- في الاعتبار أهمية الائتمان في عمليات التضخم والإنكماش . فهم يستنكرون غلاء الأموال وصعوبات الائتمان . إن الإنكماش هو إذن نتيجة سياسة تقييد توزيع الائتمان . وحاليا ، تشدد مدرسة كينز الجديدة على دور الائتمان في تحويل السياسة النقدية وتوضع سبب تقليصها . وبشكل تام ، تؤدي القيود الصارمة والدائمة على توزيع الائتمان الناتجة عن السياسة النقدية أو موقف متعمد من جانب البنوك إلى حدوث الإنكماش .

## ٣- ارتفاع المعدلات الحقيقية للفائدة:

اتخذت تلك الظاهرة أهمية جديدة خلال الثمانينات وتم دراستها كأساس للركود الاقتصادي . فهل يمكن اعتبار تلك الظاهرة سببا من الأسباب المؤدية للإنكماش؟ نعم : وذلك إذا ما اعتبرنا أن المعدلات المرتفعة للفائدة الحقيقية لا تشجع عمليات الاستثمار والشراء بالأجل وكذلك تؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي . وتعد المعدلات المرتفعة للفائدة الحقيقية دليلا على السياسة النقدية المعنية ذات الأثار الإنكماشية .

#### ٤- سياسات النقود القوية:

تحاول الدول اتباع سياسات نقدية قوية نتيجة الضغط الذي يمارسه محافظو البنوك المركزية بهدف تقليل عدم التوازن ذى الطابع التضخمي . وتمثل تلك السياسات في إعادة تقييم القيمة الخارجية للنقود . وقد تم دراسة تلك السياسات لتوضيح أسباب الانكماش المفتوح الذي ميز فترة ما بين الحربين العالميتين والانكماش الزاحف الذي أصاب فرنسا في بداية التسعينات .

#### ٥- المديونية الثقيلة:

يعد عدم كفاية الائتمان والمديونية الثقيلة من الأسباب المؤدية للانكماش . ففي الواقع، يمثل الائتمان أهمية كبرى للنشاط الاقتصادي ولكن انتشاره والقيام بسداد رأس المال يرتب التزامات مالية ثقيلة . وعند زيادة الديون، يتحول مبدأ الاستفادة من الدين إلى عبء . وفي بداية الأمر يساعد اللجوء إلى الدين النمو الاقتصادي ولكن مع الوقت يؤدي الدين إلى الانكماش كما وضع فيشر .

#### ٦- تفضيل السيولة:

يرجع فضل توضيح تلك النقطة إلى كينز الذي اعتبر أن الاقتصاد يعمل في ظل وضع من عدم التأكد، وأن اختيار المقاولين والمنظمين يقوم على أساس الرهان، ويتعرض ذلك الرهان إلى المخاطر في المستقبل . ومقياس الثقة هو تفضيل السيولة . وفي حالة انخفاض الثقة، يتردد المقاولون في الاستثمار ويفضلون امتلاك أصول سائلة أو أموال . وعندما يرتفع تفضيل السيولة ، لن يكون لانخفاض معدل الفائدة أى أثر على انخفاض الثقة في المستقبل وغياب امكانية انشاء سوق جديدة وقيام أى استثمار . عندئذ يحدث هبوط للاقتصاد ويزداد خطر الانكماش .

#### ثانيا: الأسباب الغير نقدية للانكماش:

تتمثل الأسباب الغير نقدية للانكماش في أزمات الافراط في الانتاج وانخفاض الطلب والعائد وامكانية فتح أسواق جديدة وهبوط الأسعار وزيادة عدم التأكد والديموغرافيا . وبشكل أوسع فإن الانكماش يرتبط بحالات هبوط وركود، ونوضح فيما يلي ماهية الأسباب السابقة بشئ من الاجاز:

## ١- الانكماش وأزمات زيادة الانتاج:

يفسر هذا السبب نظرية دورات الأسعار . فمن المتوقع أن يتطور الاقتصاد الرأسمالي بشكل دوري بسبب ظواهر الإفراط في الانتاج أو المغالاة في تقدير الرأسمالية . ففي فترات النمو، يرتفع الانتاج وترتكز على أسعار العناصر وتسبب ارتفاع الاسعار . وبشكل تدريجي ، يتجاوز الانتاج إمكانية فتح أسواق جديدة مما يؤدي إلى ظهور أزمة الإفراط في الانتاج التي يخرج منها الاقتصاد عقب فترة من الركود والتي تتميز بهبوط الأسعار . ويمكن تطبيق ذلك التحليل إذا ما حدث هبوط حاد في الطلب والعائد . دون الرجوع إلى نظرية ساي (Jean-Baptiste say) الذي يوضح أن العرض يخلق الطلب الخاص به، فإن التاريخ يوضح أن الرأسمالية قد نجحت حتى الآن في التغلب على تلك المشكلة .

## ٢- الانكماش وانخفاض امكانية انشاء سوق جديدة:

يرجع إلى كينز الفضل في توضيح أهمية السوق الجديدة ، وخاصة الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه انخفاض المقاولين بالنسبة للطلب المشتمر، ويرجع مفهوم الطلب المشتمر إلى كينز الذي أوضح أن التنبؤات تتعلق بالطلب الخاص بالاستهلاك والاستثمار، وتستند على العائد الذي سيوزع والذي سيسمح بالشراء وتمويل عملية الانتاج . ومن الواضح أن العملية هي عملية دائرية : يحدد العائد الطلب الذي يحدد الانتاج وبالتالي العائد الذي سيتم توزيعه . ومن الواضح أن التوقعات هي التي تحدد مستوى الانتاج . إن انخفاض امكانية إنشاء سوق جديدة يؤدي بالتأكيد إلى الركود وبالتالي إلى الانكماش . وبالنسبة لكينز فإن انخفاض التكاليف يؤدي أيضا إلى الانكماش .

## ٣- الانكماش وانخفاض التكاليف:

تنقسم التكاليف إلى قسمين: تكاليف المواد الأولية والأجور، ويؤثر اختلاف تكاليف المواد الأولية على السعر النهائي للمنتج . ويكون لهذا الموضوع أثر أكبر إذا دخلت تلك المواد في صناعة الكثير من المنتجات أو في صناعة المنتجات الوسيطة واسعة الانتشار . ويمكن ضرب حالة البترول كمثال لذلك فهو يدخل مع البنزين في صناعة بعض المواد البلاستيكية وكذلك صناعة الاسمنت . وبذلك يمكن فهم الآثار الناتجة عن تغيرات سعر البترول .

## المطلب الثالث

### آثار الانكماش

باستقراء تعريف الانكماش يتضح أنه يمكن أن يكون للإنكماش آثار متعددة على الاستهلاك والادخار والديون، وكذلك على معدل الفائدة والاستثمار وبالجملة على النشاط الاقتصادي كله .

#### أولاً: الإنكماش يخفض الاستهلاك ويشجع الادخار:

يجب التفرقة بين انخفاض سعر سلعة واحدة الذي يسبب عادة زيادة الطلب وانخفاض المستوى العام للأسعار، حيث أن لكل منهما نتائج مختلفة تماماً . فيؤدي إنخفاض الأسعار إلى تأجيل الأفراد الاستهلاك إلى فترة لاحقة حيث تصبح الأسعار أقل ارتفاعاً . ( سينفقون أقل لنقص الكمية المستهلكة مع زيادة مدخراتهم) . ويقوى هذا الأثر ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية مما يشجع الادخار ويزيد من حجم العائد . ومع عدم الاستهلاك يزيد حجم الادخار، هذا هو الحلزون الإنكماشى الذي استطاع كينز تحليله مع توضيح النتائج السلبية لهذا الوضع على الإنتاج والعمالة . ولا تسمح أية آلية للتعويض بالخروج من الفخ الذي ينصبه الإنكماش . إن إنخفاض الطلب الناتج عن الإنكماش يؤثر على الإنتاج والاستهلاك بما يزيد من إنخفاض الأسعار . ويطبق مفهوم الحلزون الأنكماشى الكلى على الأنكماش وكذلك على التضخم .

#### ثانياً: يزيد الإنكماش من عبء الديون:

تناول الاقتصادي الأمريكي الشهير فيشر في مقاله عام (١٩٣٣) تلك النقطة موضحاً أن المديونية المثقلة هي السبب الرئيسى في أزمة الثلاثينات . ولكى نفهم تلك النتيجة يكفى دراسة الخطوط العريضة لنظرية فيشر . وتمثل النظرية في أن المديونية المثقلة الناتجة عن فترة سابقة من الرخاء تؤدي إلى صعوبات في السداد من جانب الشركات والأفراد . وعندئذ تتوقف الشركات عن عمليات الاستثمار والأفراد عن الاستهلاك والدول عن الإنفاق . وبتحرج تقلص النشاط الاقتصادي إلى انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى الأنكماش . وينتج عن ذلك ارتفاع حجم الديون . ويؤدي ذلك الوضع إلى محاولة المديتين التخفف من الديون فيقومون بتقليل نفقاتهم الجارية واستثماراتهم وتحويل أموالهم . وتزيد

عملية السيولة من انخفاض الأسعار . -جم الديون .

ثالثا: يؤدي الانكماش إلى انخفاض قيمة الثروات:

إن الثروات الفردية هي مجموع عمليات الادخار المتراكمة أو المحولة ، وتتأثر بزيادة القيمة ونقص القيمة . وتمثل الثروة ، بالنسبة للأفراد والشركات ، ضمانا للحصول على قروض تسمح بالإستهلاك أو الاستثمار . وفي فترات الانكماش تنخفض أسعار الأصول ، وبالتالي تنخفض قيمة الثروات . وهذا ما يسمى بالآثر السلبي للثروة . وتنخفض قيمة القدرة الشرائية ولإعادتها لا يملك الفرد إلا تقليل الاستهلاك وزيادة الادخار . وهذا هو الحال أيضا مع الشركات التي تضطر إلى تقليل استثماراتها أو إنشاء نظام أعلى للتمويل الذاتي . وكل ذلك يؤدي إلى تقليل فرص إنشاء أسواق جديدة وكذلك امكانية التقدم .

رابعا: يزيد الانكماش من معدلات الفائدة:

يمكن تعريف معدل الفائدة الحقيقي بأنه الفرق بين المعدل الاسمي ومعدل التضخم . وفي حالة الانكماش ، تتحول عملية الطرح إلى جمع:

$$\text{معدل الفائدة الحقيقي} = \text{معدل اسمي} + \text{معدل الانكماش} .$$

مثال: إذا كان المعدل الاسمي ٥٪ ومعدل الانكماش ٢٪ يكون المعدل الحقيقي ٧٪ . وعلى عكس التضخم ، فإن الإنكماش يزيد من القيمة الحقيقية للقرض حيث يصبح الاستثمار أكثر تكلفة وتقل فائدة المشروعات وتزيد عمليات الادخار وينتج عن ذلك أضرار تلحق بالنمو الاقتصادي .

ومن المناسب هنا إثارة تساؤل قد يدور في ذهن البعض وهو: هل هناك فوائد للإنكماش ؟

والإجابة : نعم هناك فوائد للانكماش عندما يبطن من معدل التضخم ، وقد حدث هذا بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٤-١٩٧٥ ، وكذلك في عام ١٩٧٩-١٩٨٠ ، فقد ساد في هذه الفترات تضخم مرتفع ولكنه أعقب بحالة انكماش أدت إلى انخفاض معدل التضخم السائد آنذاك .

## المطلب الرابع

### طرق علاج الانكماش

باستقراء تعريف الانكماش و أشكاله وأسبابه يتضح أنه في حالة الإنكماش يكون الطلب الفعلى أقل من المستوى الذي يلزم لتحقيق التشغيل الكامل وبالتالي يكمن الحل في إيجاد سوق كافية لضمان بيع السلع والخدمات المنتجة. وبذلك يجب أن تتمثل سياسة الطلب الفعلى في رفع مستواه إلى ما يلزم لتحقيق التشغيل الكامل. هنا يظهر - بوضوح - مسؤولية الانفاق العام. إذ يكون على النفقات العامة أن تعمل على سد النقص في الطلب الفعلى، حتى نصل به إلى المستوى الذى يلزم لتحقيق التشغيل الكامل، وبالطبع يستلزم ذلك زيادة حجم النفقات العامة. وعلى ذلك فعندما يكون الإنهيار في النشاط الاقتصادي متوقعا أو حادثا بالفعل، فإن السياسات المالية الملائمة سوف توجه إلى تقوية الطلب الكلى.

ومن المفيد جدا- في حالة الركود- أن يتم الانفاق الحكومى بأسرع ما يمكن ، لأنه كلما دخلت النفقات الفعلية إلى مجرى الدخل بشكل أسرع، كلما كانت أكثر فاعلية في منع الضغوط الهابطة على الاقتصاد من التراكم وتعزيز بعضها بعضا، فالانفاق له أثر توليد دخل حقيقي، بالإضافة إلى أن له أثرا طيبا للإعلان عن توقعات الأعمال. وعلى ذلك فإن العمل السريع يمكن أن يبقى التدهور داخل حدود معقولة، ويسمح لقوى الانتعاش المعتادة بأن تصبح فعالة في مرحلة مبكرة. وطالما يكون الهدف متمثلا في الحصول على أثر انفاق سريع فليس من المحتمل القيام بمشروعات كبيرة أولا في حالة إنهيار الأعمال.

وهكذا يظهر أنه للقضاء على حالة الإنكماش وبلوغ مستوى العمالة الكاملة يجب خلق إنفاق إضافي كاف لتعويض الفجوة الإنكماشية ، أى يجب زيادة الانفاق الاستهلاكي (أى انقاص الادخار) ، أو زيادة الانفاق الاستثماري أو الأمرين معا، وذلك بمقدار الفجوة الإنكماشية.

وتجدر الإشارة إلى أن امكانية زيادة الانتاج بمجرد زيادة الطلب الفعال متحددة ضمن حدود ضيقة، إذ يوجد حجم هائل من انعدام العمل، والذي يعزى إلى كون كمية المعدات والتمويل لغرض استخدام العمال أقل بكثير مما هو كاف للقوى العاملة المتاحة بشكل كامن.

كما تؤدي الزيادة البالغة في الانفاق من خلال عجز الموازنة العامة، أو من خلال تفجر بالانفاق على الاستثمار، إلى ازدياد الطلب زيادة تفوق مقدرة الزراعة والنقل والصناعة على توفير البضائع الاستهلاكية، مما يترتب عليه إما امتصاص للمستوردات أو ازدياد حاد في الأسعار.

المراجع في الإنكماش:

- د . أحمد جامع: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص ٤٢٠ .
- روينسون، إيتويل: مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، مرجع سابق، ص ٤٣٧ .
- Case & Fair: Principles of economics , op. cit., p. 572, p. 581.
- Ekelund & Tollison : Economics op. cit., pp. 582-583.
- Goux (Jean- Français): Inflation, désinflation, déflation, op. cit., pp. 101- 107.
- Lipsey, steiner, Purvis: Economics, op. cit., p. 728.
- Parkin & King: Economics, op. cit., p. 534, p. 863, pp. 871-872.
- Quilés: Les chomeurs, Decouverte de l'economie, op. cit., p. 53.
- Ragan & Thomas: Principles of economics, op. cit., p. 487.
- Taylor (P.E.): The Economics of public finance, op. cit., p. 134 , p. 142.

## المبحث الثالث

### الركود التضخمي

نتناول في هذا المبحث التعريف بالركود التضخمي باعتباره ظاهرة اقتصادية ذات آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد وكذلك نبين وسائل العلاج التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة هذه الظاهرة وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف الركود التضخمي .

المطلب الثاني: وسائل علاج الركود التضخمي .

### المطلب الأول

#### تعريف الركود التضخمي

يعرف الركود التضخمي (Stagflation) بأنه حالة يكون الاقتصاد فيها في وضع يتصف بالانخفاض في النشاط الاقتصادي مع وجود حالة تضخم في نفس الوقت .

وتعريف مقارب للتعريف الأول يعرف البعض الركود التضخمي بأنه الحالة التي توجد فيها بطالة عالية وتضخم عال معا .

وتسود قناعة بين الاقتصاديين وصانعي السياسات أنه لا بد من الاختيار بين زيادة البطالة أو زيادة التضخم . وظنوا أن الإبقاء على التضخم عند مستوى منخفض يؤدي إلى رفع معدل البطالة بشكل دائم، كما أن الإبقاء على معدل البطالة عند مستوى منخفض يرفع معدل التضخم بشكل دائم .

وفي المقابل هناك اتجاه يرى عدم وجود تبادل طويل الأجل بين التضخم والبطالة . وفي الغالب لا يعتقد الكينزيون (أنصار نظرية كينز) في وجود تبادل طويل الأجل، ومع ذلك فهم يؤمنون بالتبادل قصير الأجل .

أما النقديون فإنهم يعتقدون أيضا في وجود التبادل قصير الأجل، وأن فترة التعديل طويلة، رغم أنها ليست بنفس الطول الذي يفترضه الكينزيون .

وكثيرا ما ثار الخلاف حول العلاقة بين التضخم والبطالة في اكتشاف



## المطلب الثاني

### وسائل علاج الركود التضخمي

هناك وسائل متعددة يمكن أن يعتمد عليها في علاج الركود التضخمي، من أهم هذه الوسائل:

**أولاً: سياسة الرقابة على الأجور والأسعار:**

فيمكن أن تعمل كل حكومة<sup>(١)</sup> على تخفيض معدل التضخم المقابل لمعدل معين من البطالة، أو تخفيض معدل البطالة المقابل لمعدل معين من التضخم. واحدى الطرق التي تستطيع الحكومة محاولتها لتحقيق ذلك هي تطبيق الرقابة على الأسعار والأجور.

**ثانياً: سياسات الدخل:**

فقد قامت دول عديدة بتجربة أنواع مختلفة من سياسات الدخل. وتتضمن سياسة الدخل أهدافاً تتعلق بالأجور والأسعار للاقتصاد ككل، وتوجيهات أكثر تفصيلاً تتعلق بقرارات الأسعار والأجور في صناعات معينة، وبعض الوسائل لجعل المؤسسات والنقابات تتبع هذه التوجيهات.

**ثالثاً: السياسات الضريبية وسياسة الإعانات:**

أوصى بعض الاقتصاديين باتباع سياسات دخل على أساس الضرائب لابطاء معدل التضخم. وتستخدم هذه السياسات نظام الضرائب أو الإعانات لمحث المؤسسات على ابقاء أسعارها منخفضة وحث العمال على ابقاء أجورهم منخفضة.

وبالرغم من أن هذه السياسات يوافق عليها كثير من الاقتصاديين، إلا أنها تصطدم بصعوبات إدارية متعددة تعوق دون تنفيذها.

وعلى الرغم من تعدد الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها لعلاج الركود التضخمي فإن البعض يرى أنه يصعب نظرياً وعملياً، إلى حد كبير، علاج الركود التضخمي. وذلك لأن السياسات التي تنتهج لعلاج التضخم تؤدي إلى زيادة الركود، كما أن السياسات التي تنتهج لعلاج الركود غالباً ما تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.

المراجع في الركود التضخمي:

ابدجمان: الإقتصاد الكلى، مرجع سابق، ص ٤٢١.

سيجل : النقود والبنوك والإقتصاد، مرجع سابق، ص ٦٠٧،  
ص ٦٣٦-٦٣٧.

د . فتحى قطب أبو الفضل: الائتمان المصرفي وعلاج التضخم والركود ذي  
الاقتصاد المصري منذ بداية الانفتاح الاقتصادي، مجموعة محاضرات البنك  
المركزى ، ١٩٩٤/٩٣، ص ١.

مانسفيلد، بيهرافيش: علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٢٨٧،  
ص ٢٩٠-٢٩١، ص ٣٠٢.

Amos: Economics, op. cit., p. 185, p. 344.

Dolan & Lindsey: Economics, op. cit., pp. 396-398.

Goux: Inflation, desinflation, deflation, op. cit., p. 81.

Harvey: Modern economics, op. cit., pp. 398-399.

Parkin & King: Economics, op. cit., pp. 840-841.

Ragan & Thomas: Principles of economics, op. cit., p. 487.

## الباب السادس

### الأهداف والسياسات

يستهدف كل مجتمع تحقيق أهداف متعددة من أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

ويعتبر تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف الرئيسية التي يسعى كل مجتمع نحو تحقيقه .

كذلك فإن تحقيق النمو الاقتصادي يعتبر هدفاً جوهرياً يسعى كل مجتمع نحو تحقيقه . وقد زاد الاهتمام بالنمو الاقتصادي على المستويين النظري والعملي ، وكذلك على المستويين القومي والدولي على السواء منذ الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك إلى حصول كثير من الدول المتخلفة على استقلالها ، وسيادة الإحساس لدى شعوب هذه الدول وحكوماتها بضرورة تحقيق مستوى من العيش يليق بكرامة الإنسان ، ومحاولة اللحاق بمستوى المعيشة الذي حققته الدول المتقدمة ، لا سيما أن هذه المستويات المرتفعة لم تعد خافية على شعوب الدول المتخلفة وذلك بفضل الثورة المعلوماتية الهائلة التي تحققت في الفترة الأخيرة .

كذلك من الأهداف الرئيسية التي يسعى كل مجتمع نحو تحقيقها هدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، باعتبار أن تحقيقها يعتبر أمراً لازماً لسيادة السلام الاجتماعي داخل المجتمع .

ونوضح فيما يلي ماهية هذه الأهداف والسياسات التي تستخدم في تحقيقها وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية والمالية .

## الفصل الأول

### الاهداف الاقتصادية والاجتماعية

نتناول في هذا الفصل أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى كل مجتمع نحو تحقيقها وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الأهداف الاقتصادية

المبحث الثاني: الأهداف الاجتماعية.

## المبحث الأول

### الاهداف الاقتصادية

تتنوع الأهداف الاقتصادية التي يسعى كل مجتمع نحو تحقيقها . ويدور موضوع هذا المبحث حول أهم هذه الأهداف الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المطلب الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث: الاستثمار ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي .

## المطلب الأول

### تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق العمالة الكاملة مع المحافظة على مستوى ثابت للأسعار . بعبارة أخرى يعنى الاستقرار الاقتصادي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي ، وإلى تحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي ، وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع، وفي الوقت نفسه المحافظة على قيمة النقد ومنع ظهور ارتفاع تضخم في الأسعار نتيجة لطلب فعلى زائد عن العمالة الكاملة، وهكذا يعنى هدف

الاستقرار الاقتصادي تجنب المجتمع الآثار السيئة لكل من حالتى الانكماش أو الكساد والتضخم .

ويرتبط التضخم والتوظيف الكامل ارتباطا وثيقا ، ويمكن المخاطرة بالشرور المحتملة من التضخم لكسب مزايا اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة من التوظيف الكامل .

وسياسة الحكومة التي تضمن تحقيق التوظيف الكامل عادة ما تكون مفعمة بخطر التضخم إذا كانت هي السياسة الوحيدة فقط . وإذا كانت الحكومة على استعداد لممارسة سلطات مالية بما فيها الضرائب بصرف النظر عن السلطات التنظيمية ، مثل التحكم في الائتمان ، عندئذ تستطيع الحكومة أن تقضى على خطر التضخم المؤقت ، وتستطيع أن توازن أية سياسة غير مسؤولة للجماعات الخاصة من خلال الضرائب أو الرقابة الصارمة . ويمكن الابقاء على التوظيف الكامل وبسبب الاقتصاد الحر في البقاء ولكن مشكلة الابقاء على توازن صحيح قد تكون مشكلة صعبة ويمكن أن تؤدي إلى كبح حرية المشروعات .

وقبل اعلان سياسة الحكومة التي تضمن التوظيف الكامل بأنها سياسة خطيرة لدرجة أنها تسبب كارثة ، يتعين الاشارة إلى أن هيكل السياسات الحكومية والسلطات ككل غير كافية لازالة أساس انضغاط التضخمي ، أو أن حرية المشروع تكبح بدرجة لا يمكن التسامح فيها ، وهذه الاعتبارات تبين التعقيدات المتضمنة في سياسة التوظيف الكامل ، والاتجاه الذي يتعين أن تسكله سياسة الرقابة الممكنة .

وثمة مثال يمكن أن يبين ما سبق ذكره تفصيلا ، لنفترض أن الحكومة تعلن عن سياسة للابقاء على توظيف كامل وأن رجال الأعمال يجدون من الممكن أن يرفعوا الأسعار لامتنعاص الطلب غير المحدود الناتج عن الانفاق الحكومي ، عندئذ تعلن الحكومة عن سياسة لفرض الضرائب على كل أو معظم الأرباح التي تزيد على مستوى معين مثل ضريبة فائض الأرباح أثناء الحرب ، وقد يبدو أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يكبح بشكل كبير ، وقد تقول نظرية الضرائب التقليدية أن الضريبة قد لا يكون لها أى أثر على الأسعار ويمكن أن تؤدي الضريبة إلى تشجيع زيادات السعر .

ويتعين فرض وسائل ضبط صارمة بما فيه تحديد أسقف سعري إذا أريد إلا

تقلت سياسة التوظيف الكامل من بين أيدينا وتصيح الصعوبات والأخطار واضحة. ورغم أن الاقتصاد قد يظل مبنيا على المشروعات الخاصة، فإن حرية المشروعات يمكن أن تعاني قيودا صارمة.

والانحياز الذي يثير إلى الأخطار التضخمية يفعل ذلك بناء على نظرية مؤداها أن النقابات ورجال الأعمال يضعون في اعتبارهم تهديد الكساد، ويتمثل الخطر في أنه مع السياسة الجديدة للوقاية من الكساد سوف يعملون بحرية. ولكن إذا كانت إحدى النتائج المحتملة للاستغلال الكامل لسياسة الحكومة الخاصة بالتوظيف الكامل هي التضخم الخطير والفوضى الناتجة لكل من الاتحادات ورجال الأعمال أو فرض ضوابط سعر وأجور صارمة، فلماذا نتجاهل احتمال أن يكون لذلك آثار كابحة أيضا على طلبات الاتحادات والعمال؟

لهذه الأسباب لا يبدو أن سياسة ضمان التوظيف الكامل سوف تقود بالضرورة إلى تضخم مؤقت. وعلى هذه النتيجة يمكن أن تروض تلك السياسة كسياسة ممكنة لاقتصاد قائم على حرية المشروعات.

وينقسم موضوع هذا المطلب إلى فروع أربعة:

الفرع الأول: استقرار مستوى الأسعار العام.

الفرع الثاني: الصراع بين تثبيت الأسعار والتوظيف الكامل.

الفرع الثالث: الموازنة العامة كعامل ثبات واستقرار.

### الفرع الأول

: استقرار مستوى الأسعار العام

من مظاهر الاستقرار أيضا هو إبقاء مستوى الأسعار العام مستقرًا لأن الهبوط الحاد في المستوى العام للأسعار يجعل من الصعب إبقاء التوظيف الكامل بسبب أثره العكسي على التوقعات وضغطه على الأرباح.

فإذا بدأ هبوط الأسعار وكان من المتوقع استمراره فإن الأفراد سيؤجلون شراء السلع المعمرة، وسيؤجل رجال الأعمال القيام باستثماراتهم توقعًا لاستمرار

هبوط الأسعار مما يؤثر على أرباحهم المتوقعة، علاوة على ذلك فإن الهبوط الحاد في مستوى الأسعار يسبب إعادة توزيع الدخل الحقيقي عكس مقياس العدالة المقبولة بوجه عام .

ومن جهة أخرى فإن الزيادات الحادة في مستوى الأسعار العام لها آثار مضادة ، فبينما يساعد التضخم على بقاء التوظيف الكامل، ويفيد بعض الأشخاص، فإنه يسبب إعادة توزيع متقلبة الأطوار، وهذا يضر أشخاصا كثيرين في المجموعات ذات الدخل المنخفض بوجه خاص، وكذلك الأشخاص المسنون الذين يعيشون على معاشات ثابتة وأصحاب الدخل الثابتة عموما .

ويزداد النزاع بين طوائف معينة في المجتمع وتظهر طوائف تكسب كثيرا من وراء اخفاء بضائع في تلك الظروف، كما أن التضخم يقلل من فعالية الاقتصاد بتشجيع التخزين سواء من الأفراد أو رجال الاعمال .

وأخيرا إذا مال التضخم للاستمرار طويلا فإنه قد يسبب فقد الثقة في العملة السائدة، وهنا يميل بدوره إلى تعجيل سرعة التداول .

أمام ذلك يبقى أن ثبات المستوى العام للأسعار أمر ضروري بوجه عام .

## الفرع الثاني

### الصراع بين تثبيت الأسعار والتوظيف الكامل

إن الصراع بين تثبيت الأسعار والمحافظة على التشغيل الكامل يعتبر أحد القضايا الشائكة التي لم تحسم بعد .

فهناك من يزعمون أنه ليس هناك حل وينكرون تدخل الحكومة للمحافظة على التشغيل الكامل . وهناك فريق آخر يعتقد أن المشكلة يمكن أن تحل إذا ما توفرت الحرية الاقتصادية والسياسية .

ويمكن الوصول لحل هذه المشكلة من عدة طرق، إحدى هذه الطرق اكتسب قدرا كبيرا من التأييد وهي: مناقشة المشروعات والعمال والزراع لممارسة النظام والانضباط لكي يتحقق ثبات الأسعار حتى ولو في سوق البائعين ، وبالتالي ينبغي أن تكون وظيفة أى زعيم عمالي، أو رئيس شركة أن يضاعفا الأرباح

الاقتصادية للذين يوظفونهم.

وفى كل الحالات، هناك مشكلة تعريف ماهية السياسة المعتدلة في اقتصاد ديناميكي، كما تظهر القضية الحرجة عندما يجد الفرد أو الشركة أو الصناعة، أن قوى خارجية عن سيطرته تتسبب في خسارته أو هبوط مستوى دخله. ولكن مستوى الأسعار المستتر يتطلب أن تنخفض بعض الأسعار والدخول، بينما ترتفع الأخرى نتيجة للتغيير في طلب المستهلك، والتطورات في التكنولوجيا والتجارة الدولية.

وتلك الاختلافات داخل الاقتصاد الكلي ضرورية، إذا ما أريد أن يتم نقل الموارد والعمل دون تدخل مباشر من جانب الحكومة.

هذا ويؤدي نمو الشركات الكبيرة إلى خلق كثير من الحوافز التي تؤدي إلى خفض الأسعار وتعديلات الأجور، ولكن لو تم الاعتماد على أحداث رفع الأجور فقط لتحقيق التحويلات المطلوبة فإن الاتجاه سوف يكون تضخميا.

وإذا ما أقدمت الحكومة على منع الارتفاع في الأسعار بشكل عام، فإن أول نتيجة ستكون البطالة، وإذا كان ذلك كافيا لتحطيم بعض الحواجز التي تحول دون ضبط الأسعار والأجور - وهو أمر غير مؤكد - فإن رد الفعل العام الذي سوف يلي ذلك سوف يكون من النوع الذي لا تقدر على مقاومته إلا حكومات قليلة.

إن نمو البطالة يكون مسئولاً أيضاً عن تدمير مضاعفة الانتاج الاقتصادي وذلك يكون في غير صالح الدولة ككل، وأن ما يهم في هذه القضية هو الفشل في الابقاء على الظروف التنافسية التي يتطلبها الاقتصاد الحر.

وهناك عدة حقائق تميل إلى تعديل هذا التحليل، وتعطى التأييد للفريق الذي لا يعتقد أن الخطر عظيم كما هو مزعوم، وأول هذه الحقائق هي: زيادة الانتاجية التي تسمح بارتفاع معدل الأجور الحقيقية، والأرباح والدخول بدون اخلال باستقرار الأسعار.

**والحقيقة الثانية،** تتمثل في أن المساومة الجماعية في الصناعات الكبرى تؤدي إلى تحقيق عقود العمل عمل ذات فترة أطول، ونظراً لذلك كان هناك حالات تأخرت فيها الفروض كثيرا عن زيادة الطلب وبذلك شكلت قوة كايحة.

ثالثاً- هناك سبب يدعو للاعتقاد بأن المؤسسات الكبيرة لا تحاول دائماً أن تضاعف أرباحها العاجلة، وكثيراً ما تتقاضى أقل مما يسمح به السوق، وتبرر الشركات تلك السياسة على أساس المحافظة على الشهرة واكتساب حصة أكبر من السوق .

وقد يكون لديها أيضاً بعض مفاهيم المسؤولية العامة التي يمكن ان تفرض عليها عدم تحقيق أرباح أكثر مما يلزم لاستمرار العمل . وتتمثل المشكلة في التقييم السليم لأهمية تلك العوامل في ضوء التهديد بالتضخم .

وليس هناك شك في أنه في فترة ارتفاع الأسعار، قد تؤدي تلك العوامل إلى إبطال سرعة التقدم، وهي لا تفعل شيئاً لكي تعطى لهيكل الأسعار نوعاً من المرونة للبقاء على التوافق الاقتصادي الصحي طويل الأجل وفقاً لتغيرات السوق .

بالإضافة إلى ذلك هناك خطر من أن ينظم العمل، والصناعة، والزراعة بحيث تضغط على الحكومة لموازنة هيرط الدخل في أي قطاع بسياسات تضخمية مالية وائتمانية .

بهذا يتضح أن الصراع بين الالتزام بالتوظيف الكامل وثبوت الأسعار صراع حقيقي ، ويتطلب عناية أكبر .

ويجب أن تعكس السياسة العامة هذه الحقيقة ، كما يكون مطلوباً درجة أكبر من قبول التغيرات في الموقف الغريب للاقتصاد . وهذه الاختلافات يمكن أن تقبل إذا كان نطاق البطالة والتباين الكلي للدخل محدودة بحد أقصى يحدد مقدماً .

وهذا التوفيق يحتمل أن يتحقق بدرجة أكبر من توفيق آخر يتطلب الرجوع إلى سياسة رفع اليد بشأن مسائل استقرار التوظيف والتركيز على المحافظة على ثبات الأسعار . وهذه السياسة يمكن أن تولد رد فعل عنيفاً لدرجة أن كل الأمل في تحقيق موقف معتدل يمكن أن يضيع تماماً .

وتوحى الحقائق بأن النقطة الأولى التي يجب التأكيد عليها، هي القدرة المحدودة لكل من السياسة النقدية والمالية لضمان الاستقرار الكامل للاقتصاد في كل الأوقات .

وتتمثل النقطة الثانية في توفير ضمان العمل الحكومي لمنع التضخم أو الانكماش التراكمي من التسلسل إلى الاقتصاد .

وعندما يحدد هذا البرنامج بشكل واضح فقط، فإن هناك أملا في كسب التأييد العام له، وقد تكون أحسن الوسائل لتأكيد تلك النتائج هي تثبيت الأجور والمستحقات الشخصية .

ويمكن السماح بالنمو السكاني وزيادة الانتاجية بالسماح بزيادة مضطردة في الدخول نكي يحدث التوسع المعتاد دون أن يحدث انكماش ؛ ويمكن كبح زيادة الأسعار بوضع حد أعلى لنمو الدخل الفردي، وتحديد حد أدنى لا يسمح بانخفاض الدخل الشخصي دونه، يمكن أن يمنع هبوطا تراكميا في الدخل، وبالتالي هبوطا غير محدد في الطلب الكلي والتوظيف .

ويجب التأكيد على أن تلك السياسة هي السياسة التي لا تضمن الكمال . والتحولت في الطلب على الاستثمار ، والتغييرات في تفضيل السيولة، واتجاهات المستهلكين يمكن أن تسبب تباينا كبيرا في كل من التوظيف والأسعار، ولكن هذه الاختلافات يمكن تحديدها في المقدار والمدة الزمنية وينتظر الحصول على القبول العام لها .

وتتمثل أعظم المخاطر في الحواجز المؤسساتية التي تمنع التوافق الداخلي لعلاقات الأسعار والأجور، والمطلوب في الاقتصاد الديناميكي أن يعمل بدرجة قد تساعد على استمرار التوظيف لفترة متتابعة من الزمن .

وفي هذه الحالة يجب الاختيار بين أمرين، إما الاستمرار في إحداث الضغط من خلال السماح بالبطالة من أجل تحرير الأسعار والأجور أو قبول التضخم لتحقيق التوظيف الكامل .

والسنوات الأولى لمثل تلك السياسة يمكن أن تكون أصعب الفترات من حيث المصالح المكتسبة التي أصبحت راسخة عبر السنين . ولكن إذا كان يتعين عمل التنازلات التضخمية في بداية الفترة ، فإن الأمل في الابقاء على موقف متوازن يمكن أن يضيع .

ان السماح بقدر معين من التباين قبل أن تقوم الحكومة بأى عمل يمكن أن يقضى على خطر دفع الاقتصاد في أحد الاتجاهات في البداية، ثم في اتجاه آخر

نتيجة للعمل الحكومي المتسرع. ويمكن أن تعمل المرونة المتأصلة ، وتستمر التدابير المعتادة للتأمين ضد البطالة العامة وخلافه .

ولكن يجب القيام بعمل مالى مباشر إلا إذا حدث تخط للحدود الشخصية للدخل، ومن المهم أن يوجد استخدام رشيد للسياسة النقدية والمالية لتقليل الضرورة إلى العمل المالى المتكرر . وفي حالة تخطى الحدود ، وكون العمل المالى المباشر مطلوباً لإعادة اتجاه الدخل الشخصى إلى وضعه المعتاد ، تفضل الضرائب المنخفضة ، وحتى الضرائب السلبية أو المنح النقدية للجمهور ، مثل تلك السياسة يمكن أن تقلل أثر العمل الحكومي على عمل السوق وتحافظ إلى أقصى حد ممكن على تفوق المستهلكين والمنتجين في مجال توزيع الموارد . ولاشك في أفضلية أموال التثبيت عن الميزانية المعتادة عن طريق تفويض السلطة للسحب من الأموال أو الاضافة لها في حدود واضحة ومعروفة .

وهذا مؤيد باقتراح المنح النقدية على أساس فردى عندما يكون التأييد مطلوباً وضريبة تكميلية على اجمالى الدخل بعد الاعفاءات عندما يكون التقييد مطلوباً . وبالرغم من الاقتناع بميزة فصل العمل الحالى لأغراض التثبيت عن اعتبارات الميزانية المعتادة فإن الجمهور قد لا يكون مستعداً لمثل ذلك .

نتيجة لذلك سوف تكون هناك حاجة لتغيير اما المعدلات الأساسية لضريبة الدخل أو مستويات الاعفاء كوسيلة لتحقيق الهدف، وهناك ميزة حقيقية في استخدام المعدل الأساسى كوسيلة جوهرية . وعلى فرض وجود الحاجة للعمل في كلا الاتجاهين ، فإن امكانية دفع المعدلات التي سبق خفضها أعظم من خفض الاعفاءات التي رفعت من قبل . والتعقيدات الادارية الناشئة عن اختلاف عدد الاشخاص الذين يخضعون لضريبة الدخل يجب تجنبها بقدر المستطاع .

وأخيراً هناك سبب للاعتقاد بأنه طالما أن الضرائب المالية تفرض فإن أى خفض دائم في متطلبات الضرائب الكلية يجب أن يؤخذ في شكل الغاء ضريبي ، وليس كخفض في ضريبة دخل الأفراد الأساسية، وأشد القضايا ازعاجاً في الطريقة التي سبق تحديدها من قبل تتمثل في درجة عدم التوازن التي يسمح بها قبل أن يكون العمل المالى ايجابياً ، ويمكن وضع حد أقل بتقرير مؤداه: أن أى هبوط في الدخول الشخصية يسجل لمدة ربع سنة كاملة يمكن أن يتطلب عملاً ايجابياً .

وفي ضوء اتجاهات النمو التي تنشأ عن كل من الزيادات السكانية وزيادة الانتاجية . ويمكن أن يكون ذلك محافظا : والحد الأعلى أكثر صعوبة في إنشائه . وإذا افترضنا أن النمو المعتاد يتطلب زيادة تصل إلى ١٥ مليون جنيه سنويا مثلا ، فكم أكثر من ذلك يمكن السماح به دون عمل .

ويجب أن يكون قبول إيجاب الأعلى أقل نوعا من قبوله على الحد الأدنى وأحسن طريقة لمنع التضخم هي منعه قبل أن يبدأ .

وإذا لم يتم ذلك ، فإن بعض الجماعات سوف تحصل على ميزة مبكرة ، وبذلك تبرر التنازلات الناشئة للآخرين لمعادلة الفروق التي نشأت في معدلات الأجور ، والأرباح أو دخول القطاع .

وفي ضوء العلاقات الوثيقة التي تمت في العلاقات بين الأجور والأسعار والأرباح ، فإن كثيرا منها قد تأسس بشكل أو بآخر مما يجعل هذا الاقتراح الاساسى ضروريا ولا تزال تبقى هناك مشكلة تعريف ذلك الحد الأعلى .

### النزاع الممكن لمتطلبات الاستقرار :

تزايد الشك في السنوات الأخيرة حول توافق متطلبات استقرار المستوى العام للأسعار والتوظيف الكامل ، وتنشأ المشكلة من خطر هو أن ضمان التوظيف الكامل إذا كان فعالا فقد يستبعد المراجعة الرئيسية للزيادات المستمرة في مستوى الأسعار .

وحتى قبل الوصول إلى التوظيف الكامل قد يوجد بعض الميل نحو زيادات الأسعار . والتوظيف الكامل لبعض الموارد سيتم الوصول إليه قبل غيرها ، وهكذا سترتفع الأسعار الفردية . وحتى لو لم يتم توظيف بعض العمال ، سيقدم المقاولون والمكاتب التجارية أجورا أعلى لاغراء تحرك العمال . وقد تبحث نقابات العمال أجورا أعلى حتى ولو كانت البطالة مازالت قائمة ، ومع تحرك الاقتصاد نحو التوظيف الكامل ، تصبح هذه القوى ذات خطورة متزايدة .

وإذا كانت مخاطر هبوط الأسعار والتوظيف مستبعدة باستمرار فسيفضل تشجيع الأشخاص على الادخار والاحتفاظ بصورة متراكمة بشكل سائل نسبياً .

ونتيجة لذلك فإن النسبة المثوية للدخل المستهلك وحجم الاستثمار ستميل إلى الارتفاع وزيادة الضغوط التضخمية .

لذلك فإن درجة خفيفة من التضخم قد تكون مفضلة عن قدر صغير من البطالة .

وأمام ذلك ينبغي التأكيد على ضرورة استخدام السياسة المالية والتقديرة والائتمانية بطريقة مكملة .

والمنازعات المتكررة بين أى من تلك الوسائل تبدو غير حقيقية وغير حكيمة، وعند اعتبار الحقائق الأساسية، فإن هذه النقطة تصبح أكثر أهمية لأنه في مجال النقود والائتمان تصبح المرونة الكبيرة مطلوبة، وفي المجال المالى يصبح خطر سوء استخدام سلطة الحكومة ممكنا .

وحقيقي أيضا أنه من السهل تحقيق هدف الفرد إذا كان هناك أكثر من وسيلة لجعل قوة الحكومة تعتمد على الموقف ، وحيث أن هناك ميزة لوجود أكثر من مصدر ضريبي كذلك هناك ميزة في استخدام كل وسائل التثبيت المتاحة .

وبينما ستكون السياسة المالية هي الوسيلة الأساسية لحفز الاقتصاد في فترات الكساد . فيمكن أن تصبح السياسة التقديرية هي الوسيلة الرئيسية لكبح الرواج ، ففي كلتا الحالتين هناك حاجة للعمل التكميلي بحيث لا يصبح القيد كبيرا على الوسيلة الأساسية . وإذا أمكن التوحيد بين السياسة المالية والسياسة التقديرية أن يتناولا كلا من التوظيف وأهداف التوازن الخارجية، فلماذا تجد دول كثيرة صعوبة في اتباع تلك الطريقة البسيطة بشكل واضح .

للإجابة على ذلك يجب ادخال أمور معينة يتجاهلها الناس:

فلو أن الفرض مؤداه أن التوظيف الكامل يمكن أن يتحقق دون حدوث تضخم، وبالتالي فإن رفع مستوى التوظيف يميل إلى احداث ضغط صاعد على الأسعار سواء كان ذلك الضغط مؤقتا بسبب الاختناقات أو دائما نظرا للتغيرات الناتجة في موقف تحديد السعر والأجور .

وفي موقف ثبات معدل التبادل، فإن سياسات رفع التوظيف أو المحافظة على مستوى عال من التوظيف تؤدي إلى عجز تجارى برفع الأسعار . والمشكلة التضخمية لسياسة التوظيف العالى والتي تظهر في الموقف المغلق، تصبح أكثر خطورة في الموقف المفتوح حيث أنها يمكن أن تضمن عجزا في المدفوعات كذلك، والتضخم المعتدل يمكن قبوله في المجال المحلى كئمن للتوظيف المرتفع ولكن عجز

ميزان المدفوعات يجب مواجهته وتناوله .

وكل ذلك يضيف للحالة المحلية لاستقرار مستوى السعر، ويجعل من الصعب المحافظة على التوظيف الكامل .

وقد يتطلب أداة أساسية أخرى ، مثل مؤشرات توجيه سياساته السعر والأجور ، أو أشكال أخرى من سياسة الدخل التي لا تفرض حدوداً تضخمية على تحديد الأجور والأسعار . والصعوبات الناتجة عن تلك الصعوبة ليست بحاجة لتوضيح وتنشأ المشكلات إذا أضفنا هدف النمو لأهداف التوازن الداخلي والخارجي .

وبمقدار ما يكون النمو دالاً على تكوين رأس المال الخاص، فإن التوظيف الكامل يجب المحافظة عليه من خلال خلط سياسة النقود السهلة والميزانية المحكمة التي تضمن المعدل المطلوب من تكوين رأس المال .

وفي الموقف المفتوح ، قد لا تكون الحكومة حرة في ضمان ذلك الخليط المالي التقدي الموجه للنمو، حيث أن خليطاً مختلفاً يكون مطلوباً بتوحيد متطلبات التوظيف ومتطلبات ميزان المدفوعات، ومرة أخرى ، فإن أداة إضافية مطلوبة إذا أردنا تحقيق الأهداف الثلاثة كلها .

وهذا قد يأخذ شكل الاغراءات المالية المنتقاة لتكوين رأس المال الخاص، وهي اغراءات لا تؤدي إلى تدفق خارجي لرأس المال، أو قد تأخذ شكل قيود على تدفق رأس المال للخارج مما يسمح بسهولة الائتمان كإغراء الاستثمار، أو ربما بتغيير موقف هدف النمو بالاعتماد على تكوين رأس المال العام .

وفي هذه الحالة سوف يتأثر النمو بتغيير تركيب الميزانية دون تغيير الفاعلية المالية على الطلب الكلي .

وأخيراً فإن النمو المرتفع يمكن أن يتحقق بإسراع عملية التقدم التكنولوجي بمعدل معين من تكوين رأس المال، وفي هذه الحالة يمكن الاحتفاظ بسياسة خلط الأدوات المالية والنقدية من أجل تحقيق أهداف التوازن الداخلي والخارجي، وكل ذلك يسهل من المشكلة . ومن الناحية النظرية، يمكن التفكير في سياسات كافية لموازنة الأهداف ، ولكن من الصعب تطبيقها في التوقيت المناسب وبالنسب الصحيحة .

فالتحركات قصيرة الأجل لرأس المال تؤدي للتقلبات الحادة. وتراخى التعديل في الاستجابات المحلية والتجارية وبصعب التنبؤ بها ، والدرجة المطلوبة من التعاون الدولي من الصعب الحصول عليها . وعلى ذلك فمن الصعب تلبية حاجات التعديلات قصيرة الأجل المطلوبة في موقف متغير وغير مؤكد . وتنشأ صعوبات مماثلة في حدوث أنواع دائمة من سوء التوافق، أى مواقف عدم التوازن الأساسية في ميزان المدفوعات .

وقد يتضمن سد عجز المدفوعات بطالة أو تأخير النمو إذا لم يمكن فصل التوسع الداخلى عن التضخم واستخدام أدوات سياسة معينة يتعارض مع تدفق التجارة وبذلك يقلل كفاءة الاقتصاد العالمى واستخدام أدوات أخرى قد يحدث نفس الأثر بمعارضة التدفق لرأس المال .

والبدل المتبقى للدولة التي تعاني من عجز مزمن هو خفض قيمة العملة، ولكن لكي ينجح خفض العملة فلا بد أن يدعم سياسة مالية تعمل على تخفيض الدخل الحقيقي القابل للانفاق، وتعكس الاستخدام المخفض للموارد المتاحة للدولة الفقيرة .

### الفرع الثالث

#### الموازنة العامة كعامل ثبات واستقرار

##### ماهية سياسة الميزانية الاستقرارية:

في الكتابات الحديثة التي تتناول السياسة المالية سواء كانت نظرية أو عملية، تحتل القدرة الأصيلة للموازنة كعامل تثبيت واستقرار أو عدم استقرار موقعا رئيسيا، ويشار للموازنة العامة كعامل استقرار أصيل .

وفي الحقيقة فإن السياسة المالية الحديثة تخطط في الغالب، وتتغير باستمرار بهدف التأثير على التنمية الحالية أو المنتظرة ، ومحل الاعتبار هو الحقيقة التي مؤداها أن معظم بنود الدخل والانفاق في الموازنة تميل للتغير التلقائي وفقا لتطور الاقتصاد .

والفكرة في أبسط أشكالها تتمثل في أنه خلال فترة التحسن المضطرب في

دورة العمل، ومع وجود أدوات رسمية معينة، ترتفع الإيرادات الناجمة عن الضرائب بسبب ارتفاع الدخل، وزيادة الانتاج، وارتفاع الأسعار.

وفي جانب الانفاق تميل بعض البنود للتناقص والبعض الآخر للزيادة، وتؤدي زيادة التشغيل إلى تقليل اعانة البطالة وخلافه، بينما يميل ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور إلى زيادة الانفاق في شراء السلع والخدمات . وهناك جوانب أخرى لن تتأثر بتحسّن الموقف الاقتصادي مثل مدفوعات الفائدة، وبالتالي تصبح النتيجة النهائية انه نظرا للطبيعة التصاعدية لمعدلات ضرائب الدخل، فإن دخول الدولة يمكن أن تعتبر كمولد للدخل، وعلى ذلك فإن التحسن الاقتصادي يميل إلى أن يسبب زيادة في فائض الميزانية (نقص في عجز الموازنة) والتي تعتبر بدورها تعمل بشكل انكماشى وبذلك تعمل على تلطيف التحسن .

وتكمن ميزة هذا الأثر الاستقراري في حقيقة كونه يحدث تلقائيا ، ولا يتطلب قرارات معينة من جانب الدولة، ولا احتمالات التنبؤ بالتطورات المستقبلية .

ومن الواضح أنه من ناحية سياسة الاستقرار ، والتي يقصد بها الحفاظ على التوظيف الكامل، ومستوى أسعار ثابت، فمن الملائم أن تتمتع الموازنة بتلك الآثار الاستقرارية أو يمكن اعطاؤها تلك الآثار .

وفكرة التطبيع التلقائي لبنود الدخل والانفاق في الموازنة ، أو باستخدام مصطلح «ميردال» التفاعل التلقائي للموازنة ، وما يمكن تسميته المعايير الثابتة للدولة في العمل (المعدلات الضريبية، التعريفات الجمركية ) .

المراجع في هدف الاستقرار الاقتصادي:

د. أحمد جامع : التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق،

ص ٤١٢-٤١٣.

Due (J.F.): Government finance, op. cit., pp. 542-545.

Hansen (B): The economic theory of fiscal theory, op. cit., pp. 80-85.

Harvery : Modern Economics, op. cit., p. 396-397.

Kimmel: Federal Budget and fiscal policy, op. cit., pp. 268-279.

Lindholm : Public finance and fiscal policy, op. cit., p. 42.

Musgrave: Fiscal systems, op. cit., pp. 330-333.

Ragan & Thomas: Principles of economics op. cit., p. 198.

Sommers: Public finance and national income, op. cit., pp. 520-522.

Strayer: Fiscal policy and politics, op. cit., pp. 157-163, p. 165.

Tietmeyer: Economie sociale ..., op. cit., p. 149.

## المطلب الثاني

### تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق هدف النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي يجب على الحكومات أن تسعى لتحقيقها لاسيما حكومات الدول الفقيرة، وذلك في سبيل تحسين مستوى معيشة أفرادها، فضلا عن تحقيق الأمن القومي لأبلااد، بالاضافة إلى تخفيف روابط التبعية بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

ويستخدم اصلاح النمو الاقتصادي بمعان مختلفة، من أكثرها شيوعا الزيادة في الدخل القومي الحقيقي في المدى الطويل، أي استبعاد التغير في قيمة النقود والتقلبات الدورية في الدخل القومي.

ولكن من حيث أن نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات يتوقف على عدد السكان، فضلا عن مجموع الدخل الحقيقي، وأن الزيادة في مجموع الدخل الحقيقي تد يصحبها انخفاض في دخل الفرد إذا زاد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الدخل، فكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الحقيقي منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان، أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي.

وهناك اختلافات كبيرة بين الكتاب حول تحديد معنى التنمية، فهي تعنى عند بعضهم الاستثمار في الصناعات أو القطاعات الفقيرة لدفعها إلى الأمام، وعند البعض الآخر تعنى الاستثمار في جميع القطاعات، وشعار هذه المدرسة أنك لا تستطيع أن تحقق أى شئ مالم تحقق كل شئ.

ويعارض هذا الرأي المدرسة التي تدعو إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاهتمام فقط بالصناعات التحويلية والخدمات وتجاهل الزراعة.

وهناك من يعرفها بأنها زيادة الانتاج الحقيقي للفرد، بما في ذلك انتاج القطاع غير السوقى، والزيادة الناتجة في الدخل الحقيقي للفرد.

ويعتبر التأكيد على كل من الدخل والانتاج ضروريا في إنشاء معيار لتقدير معدل التنمية. وإن كانت التنمية الاقتصادية أصبحت تعنى أكثر من ذلك، أو كما يقول البعض أن تعبير النمو تعبير واسع للغاية.

وتعرف التنمية عادة بارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، رغم أنه معروف أن التنمية الاقتصادية كهدف اجتماعي تضم أكثر من الكميات الرقمية للسلع، إذ أن النمو الحقيقي ذو عناصر متعددة اقتصادية واجتماعية ليصل إلى تهيئة الاستفادة من وقت الفراغ . وهذه العوامل الاخيرة لا تقاس بشكل فعال بواسطة احصائيات الانتاج والدخل القومي .

إذن الهدف من التنمية الاقتصادية يتمثل في رفع دخل الفرد ، وعلى ذلك فالتنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الانتاج ، تصبح غير كافية إذا كانت زيادة السكات تبتلع زيادة الانتاج الحقيقي وتبقى دخل الفرد في مستوى الفاقة .

إذا التنمية الاقتصادية تعنى نمو الدخل الحقيقي للفرد، مع عدم اغفال حقيقة أن زيادة اجمال الناتج القومي تكون غير مقبولة، إلا إذا تضمنت تحسين حظ غالبية الناس، لأن التنمية الاقتصادية لها جانب اجتماعي وجانب توزيعي بالاضافة إلى جانبها الاقتصادي .

وهناك من الاقتصاديين من يقصرها على الجانب المادي فقط، ويعرفها بأنها تحسن في رفاهية السكان المادية في دولة أو منطقة معينة .

وهناك من يرى أنه ليس هناك تعريف واف واحد للتنمية الاقتصادية، ثم أن هناك ميلا لاستعمال مصطلحات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، والتغير الطويل المدى بمعنى واحد، إذ أن هذه المصطلحات على ما تتضمنه من تمييز في المعنى هي في جوهرها مترادفات .

والتنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن . وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل زيادة السكان، ارتفع الدخل الحقيقي الفردي، (أى متوسط الدخل الحقيقي) .

وقد يستخدم اصطلاحا النمو الاقتصادي "Economic growth" والتنمية الاقتصادية "Economic development" كمترادفين ، ولكن كثيرا ما يميز بينهما .

فيستخدم الأول للإشارة إلى مظاهر التقدم الاقتصادي أو دلائله ، وعلى الأخص الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أو متوسط الدخل .

ويستخدم الثاني للإشارة إلى التغيرات الأساسية التي تؤدي إلى احداث

التقدم، وعلى الأخص التغير في البنيان الاقتصادي الذي يصاحب عادة نمو الدخل القومي في المدى الطويل، كالتغير في نسبة الناتج الصناعي أو الزراعي أو الناتج من قطاع الخدمات إلى مجموع الناتج القومي، والتغير في نسبة المشتغلين بالانتاج الزراعي إلى مجموع المشتغلين، والتغير في نسب الادخار والاستثمار إلى الدخل القومي، وفي نوع الفن الانتاجي السائد.

ويميز بعض الاقتصاديين مثل شو مبيتر بين الاصطلاحين، فيستخدم النمو الاقتصادي للإشارة إلى الزيادة التدريجية والبطيئة في الدخل. ويستخدم التنمية الاقتصادية للإشارة إلى التقدم السريع الناشئ عن التجديد في أساليب الانتاج أو صنع منتجات لم تكن معروفة من قبل أو اكتشاف مواد أولية أو أسواق جديدة.

ويلاحظ أيضا أن اصطلاح التنمية الاقتصادية يتضمن وجود تدخل واع أو إرادى يستهدف ان تحقيق النمو الاقتصادي، في حين أن اصطلاح النمو الاقتصادي لا يتضمن هذا المعنى وإن كان لا ينفيه.

وهناك من يميز بين النمو والتنمية الاقتصادية استنادا إلى معيار الطابع العام لإدارة الاقتصاد القومي.

ووفقا لهذا المعيار يصف النمو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق العفوية، بينما تصف التنمية حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعددة من جانب الدولة.

واستطرادا لذلك تتحدد اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة باعتبارها موضوعا للنمو، بينما تتخذ اقتصاديات البلدان المتخلفة باعتبارها محلا للتنمية.

أما الاقتصادي السوفيتى فلاديمير كوسوف فيميز بين النمو والتنمية على أساس أن النمو يشير إلى التغير في حجم النظام الاقتصادي، بينما التنمية تعنى التركيز ليس فقط على حجم بل أيضا على التغيرات في هيكله القطاعى لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره في الأجل الطويل (أو باختصار القطاعات الأكثر ديناميكية).

أما كندل برجر فيقرر أنه إذا اعتبرنا النمو الاقتصادي مرادفا لزيادة دخل

الفرد، فإن التنمية تعنى زيادة الدخل الاجمالي بمعدل يفوق زيادة السكان .  
بينما يرى جالبري أن التقدم الاقتصادي يتم في الدول النامية بطريقة آلية  
وأن التنمية ممكنة في أى دولة غير نامية .  
أما هيرشمان فيرى أن التنمية تخص الدول المتخلفة، أما النمو فيطبق على  
الدول المتقدمة اقتصاديا .

أما "Angus Maddison" فيرى: أن زيادة مستوى الدخل في الدول  
الغنية هي التي تسمى بالنمو الاقتصادي ، بينما تسمى زيادة الدخل في الدول  
الفقيرة بالتنمية الاقتصادية .

وفى رأيه أنه توجد أسباب قوية للفرقة بين المعالجتين:

فالنمو الاقتصادي ليس عاجلا، لأنه في الدول الغنية يمكن لأغلب الشعوب  
أن يتوقع أن يعيش مدى حياته الطبيعية وهو مؤمن ضد المرض الممكن منعه بطرق  
أكثر من الأكل الكافي والسكن الملائم وظروف العمل المعقولة وصولا إلى  
الرفاهية والتعليم والتسلية .

أما في الدول المتخلفة فالمشكلات مختلفة، ففي آسيا يموت الشخص في  
المتوسط بحوالى اثنى عشرة سنة قبل مثيله في أوروبا، ولا تزال الأمراض الفتاكة  
منتشرة وإن اختفت المجاعات فالأعذية الموجودة غير مناسبة . بالإضافة إلى  
نوعية المساكن السيئة وانتشار البطالة إلى حد بعيد، ومستوى التعليم السئ  
وليس متاحا للكثيرين، والتباين الشديد في الدخل بين الجماعات والأفراد .

ومن جهة أخرى:

فإن التمييز بين النمو والتنمية هام لأن مشكلة زيادة الدخل معقدة في  
الدول المتخلفة . أما في الدول الغنية فالموارد نامية متطورة، والمهارات الفنية  
والإدارية كثيرة، والبحث العلمى منظم ومتقدم، والمعرفة واسعة كما توجد بنية  
مالية ومؤسسات كبيرة، كما أن نمو الاقتصاد ليس مرتبطا ببعض السلع .

أما في الدول المتخلفة فمشكلات تصحيح البنية متعددة والمهارات ضئيلة  
والموارد ليست مرنة والاقتصاد غير مستقر، كما أن السكان في الدول المتخلفة  
تنمو عادة أسرع من سكان الدول الغنية، لذلك يجب على السياسة الاقتصادية

ليس فقط إدارة وتعديل قوى النمو المتواجدة من قبل بل يجذب عليها كسر معوقات النمو وخلق الحركية ننسها .

أما "P.E.Taylor" فيعرف التنمية بأنها ارتفاع الدثمل الحقيقي للفرد ، أما النمر فيتمثل في رفع مستوى المعيشة .

ويلاحظ أن غالبية الكتاب الفرنسيين يستخدمون مصطلح النمو والتنمية ، والتقدم كمرادفات دون تمييز بينهم بل تستخدم في المعتاد وكأنها تعنى معنى واحدا .

لدرجة أن بعض الكتاب يستخدمون المصطلحات الثلاثة : التنمية الاقتصادية ، والنمو الاقتصادي ، التقدم الاقتصادي كمرادفات . وأيا كان وجه الخلاف بين النمو والتنمية فإنه من المستقر عليه الآن أنه هدف يجب على كل الحكومات أن تعمل على تحقيقه لاسيما الدول المتخلفة لأن الطريق الجوهرى لتحسين مستوى معيشة الأفراد فضلا عن حماية الأمن القومى للبلاد . وأمريكا نفسها خاضت كثيراً من الحروب وآخرها الحرب الباردة ضد الشيوعية وذلك من أجل ضمان وحماية أمنها القومى .

ومن المعلوم أن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال زيادة انتاجية رأس المال والعمل والموارد الطبيعية فضلا عن إحراز التقدم التكنولوجى الملائم مع النهضة المعلوماتية المعاصرة .

ويجدر التنبيه إلى أن الدول المتخلفة لن تتقدم ما لم تعتمد على سواعد ابنائها وتوفر لهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

### مقومات التنمية الاقتصادية:

تحدد التنمية الاقتصادية عادة بالبنية الأساسية للمجتمع ، ولكن ينبغي ألا يقتصر مفهوم البنية الأساسية على رأس المال فقط ، بل ينبغي أن يتسع أيضا ليشمل العنصر البشرى باعتباره عنصرا جوهريا في التنمية .

ولا يمكن أن تتحقق تنمية في أى مجتمع من المجتمعات إذا كان هذا المجتمع جاهلا غير قادر على استيعاب المرحلة الحضارية التي تمر بها الانسانية ، أو غير راع لتطلبات التنمية الاقتصادية وضرورتها .

لذلك ينبغي النظر لعملية التنمية الاقتصادية نظرة متكاملة تغطي كافة جوانب البيئة التي تتم فيها سواء الطبيعية ، أو السياسية، أو القانونية، أو الاجتماعية وكافة المتغيرات والتطورات الحديثة-

فلم تعد التنمية عملية ذات طابع اقتصادي فقط ، بل أصبحت ذات طابع ثقافي أيضا ، والثقافة تشمل كافة المظاهر الانتاجية للإنسان.

وبالتالي يصعب بناء نظرية متكاملة عن التنمية دون اعتبار للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية . . . وحتى النفسية . . . ولا بد من التكامل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية .

وبات واضحا أن العوامل المادية ليست فقط هي الحاسمة، بل أيضا استعدادات السكان .

لذلك فكلما النوعين ، من المقومات لازم للتنمية الاقتصادية سواء المقومات المادية أو البشرية .

### المقومات المادية:

تعتبر هذه المقومات هي الأساس الجوهري والركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية وهذه المقومات متعددة ومن أهمها:

**أولاً: التصنيع:** حيث يمكن أن يعد مفتاحا للتنمية الاقتصادية وفي الواقع مرادفا لها . وتتطلب التنمية في بعض المراحل، زيادة في مقدار رأس المال المتراكم بالنسبة لكل فرد من السكان ، وفي مجال الصناعة، والزراعة، وفي الحرف، وفي الحكومة .

وقد يكون من الملائم في بعض الدول النامية، أن تبدأ التنمية الاقتصادية بتقوية وتحسين القطاع الزراعي ، دون زيادة في تراكم رأس المال . وهذا يأخذ شكل تقوية الزراعات الأساسية والضرورية وهي تمثل القطاع غير السوقى في الاقتصاد .

ولكن في بعض الاحيان تتطلب التنمية رأس المال، وهذا سوف يعنى التصنيع . بمعنى زيادة الانتاج الصناعى، مع تحول متزامن للنشاط الاقتصادي وقوة العمل إلى الزراعة وإلى أنشطة أخرى .

وفي معظم الدول يصبح ذلك هو ما تعنيه التنمية الاقتصادية، وهذا ما يحصل على تأييد واسع النطاق، التصنيع لتقوية القطاع غير الزراعى في الاقتصاد .

ومن خلال التصنيع فقط تستطيع الدول المتخلفة التي تنتج المواد الخام أن تكسب الاستقلال الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة التي تعتمد عليها كأسواق، ومن خلال التصنيع فقط يستطيع الاقتصاد أن يصبح متخصصا ومتنوعا . ويرتبط بما سبق ضرورة إحداث نهضة تكنولوجية ملائمة للتطور الحادث على المستوى الدولي، بحيث تتم تغيرات تكنولوجية في مجال التصنيع وغيره على نحو يدفع للنمو والتقدم .

### ثانيا: معدل تراكم رأس المال:

إن العامل الأساسي والمسئول عن النمو والتقدم هو معدل تراكم رأس المال، بحيث أن رأس المال: يحتل المركز الرئيسي والاستراتيجى في عملية التنمية الاقتصادية إلى جوار العوامل الأخرى . أو كما يقول ابن خلدون « أن الفائض هو موتور ومحرك النمو الاقتصادي، وعنده أن النمو الاقتصادي وتألق الحضارة يعتمدان على استعمال الفائض » .

والمسئولية الاقتصادية الرئيسية التي تواجه حكومات الدول المتخلفة تتمثل في زيادة حجم تكوين رأس المال، ويمكن أن يتم ذلك بالاستثمار الحكومى المباشر، وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال الاعفاءات الضريبية، والدعم والتعريفات الوقائية . وما شابه ذلك، وتوحيد الجهود الحكومية والجهود الخاصة .

ويمكن التأكيد بدون قيد على أنه في بلد متخلف يستطيع تكوين رأس المال أن يستمر دون تضحية بمستويات الاستهلاك الموجودة .

وحقيقي أن الدخل يساوى الاستهلاك والاستثمار في أى اقتصاد سواء كان متقدما أو متخلفا ولكن ذلك لا يعنى أن الاستهلاك يجب أن يخفض لتوفير الاستثمار .

وما هو مطلوب تحديد زيادة الاستهلاك بحيث يزداد الناتج القومى للفرد وأن جزءا من هذه الزيادة، وربما يكون جزءا أساسيا، سوف يخصص لسلع خلاف

السلع ذات الاستخدام العاجل .

إن الخاصية المشتركة لاقتصاديات الدول المتخلفة تتمثل في الفقر الجماعي وانخفاض مستوى المعيشة، وأى جهد لخفض الانفاق الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة الحرمان والفقر، وهذا يؤدي إلى الانهزام الذاتي لأن هناك حلقة ربط بين مستويات الاستهلاك وانتاجية العمال حيث أن خفض الاستهلاك يحتمل أن يقابلها خفض في الانتاجية .

إذن ينبغي أن تتبع زيادة الدخل من زيادة ساعات العمل وخفض في استخدام السلع الكمالية ، ويتعين أن تكون مستويات المعيشة الأساسية كافية لمقاومة متطلبات العمل الاضافى .

وفي نفس الوقت ، فإن الاقتصاد المتخلف يواجه ضرورة تطبيق ضوابط صارمة عند زيادة الدخول الناشئة عن زيادة الانتاج .

فمع تركيز توزيع الدخل ، ومع وجود معدلات ادخار منخفضة، ومعدلات استهلاك مرتفعة ، فإن زيادة الدخل يتم انفاقها .

ويرتفع الميل الحدى للاستهلاك وينخفض الميل الحدي للادخار، مع وجود قيم مضاعفة مرتبطة، وهذا يمكن أن يولد ضغوطا تضخمية يحتمل أن تزداد خطورتها في قطاعات الاقتصاد التي تكون فيها أصناف الاستهلاك الجماعى مطلوبة .

وفي كثير من الدول المتخلفة يؤدي هذا الضغط التضخمي إلى ضغط عاجل على الموارد الغذائية حيث يكون العرض غير مرن نسبيا ، مع حدوث تضخم في قطاع استراتيجى من قطاعات الاقتصاد ، وفي بعض الحالات فإن مستويات الطلب العليا التي تنشأ عن طريق زيادات أساسية معقولة في الدخل سوف تجلب ضغطا على السلع الكمالية المستوردة وينشأ عن ذلك مشكلات في ميزان المدفوعات .

إن مشكلات تكوين رأس المال التي تواجه الدول المتخلفة مشكلات مزدوجة سواء من جهة تعبئة الفائض أو توجيهه .

ويتكون الفائض من توزيع الموارد لاحداث زيادة طويلة الأجل في الانتاج ، ولكن يجب وجود فائض لتوجيهه، وهذه هي مهمة التعبئة ، للتأكد من أن

المدخرات تزيد بزيادة النشاط الاقتصادي - وأن الميل الحدى للاستهلاك ينخفض . وبالتالي يتكون الفائض المراد تعبئته من دخل وانتاج يزيدان على المطلوب لقطاع الاستهلاك ، ويأتي الفائض من النشاط الاقتصادي ، وتحدث تعبئته عندما تفرى المؤسسات بادخار زيادات دخولهم ، لمخفض الضغط الانفاقي على الموارد المحدودة ، وهذا يجعل من الممكن بالنسبة للحكومات أو الشركات الخاصة أن تزيد من تكوين رأسمالها دون آثار تضخمية -

وعلى الحكومة أن تحاول جذب المدخرات مباشرة إلى الاستثمار في المؤسسات المالية أو السندات الحكومية أو تصونها من خلال العملية الضريبية -

وفي غالبية الدول المتقدمة المقدار الصافي لتكوين رأس المال لا يقل عن ١٠٪ من الدخل القومي ، أما في غالبية الدول المتخلفة ، فالمقدار الصافي لتكوين رأس المال لم يصل إلى ٥٪ من الدخل القومي لاسيما إذا أخذنا في الحسبان الاستثمارات الأجنبية - وفي معظم هذه البلاد الادخار لا يزيد إلا بمقدار زيادة السكان ، لذا من الضروري البحث عن وسائل لزيادة معدل تكوين رأس المال - ومن المستحيل معرفة بالضبط مقدار المكتنزات في هذه الدول ، ففي بعضها (الشرق الأوسط - جنوب آسيا ، والجنوب الشرقي) قدر أنه في بعض المناطق أن اكتناز الذهب بواسطة الأفراد يصل إلى ١٠٪ من الدخل القومي -

لذا من المأمول أن تبذل الحكومات جهودها في توظيف هذه المكتنزات في تكوين رأس المال - ويضاف إلى ذلك أن زيادة الادخار ينبغي أن تكون المصدر الأساسي لتكوين رأس المال القومي -

وحرى بهذه الدول المتخلفة أن تنشر وتعدد من الأوعية الادخارية وتسهل الطريق إليها بتوعية أفرادها ، وبالفعل يمكن أن يدخر الأفراد أكثر لو وجدت مؤسسات ادخارية جيدة كما وكيفاً - -

### ثالثاً: تطوير التنظيم الحكومي:

ان تحقيق الاستجابة والمسؤولية في التنظيم ليستا مشكلة تنشأ في الدول المتخلفة فقط ، حيث أن بعض الدول المتقدمة تستمر في صراع مع صعوبات في هذا المجال - ولكن المشكلة لها أهمية خاصة عندما يكون الجهاز الحكومي مثقلاً بمهام جديدة ورئيسية في وقت يكون فيه أداء الوظيفة الروتينية بمثابة الأصل -

وفي الدولة المتخلفة تركز التنمية الاقتصادية على بنية إدارية عاجزة عن حمل عبء برامج التنمية .

وفي هذه الظروف قد يتراخى الجهاز الحكومي وقد يميل المسئولون إلى البحث عن الراحة والأمان، وعلى النقيض فإن المسئولين المغامرين في غمرة حماسهم في الحصول على مسؤوليات جديدة ، قد يلجأون إلى أساليب استبدادية والى خلق مراكز قوة سياسية واقتصادية داخل اطار المسئولية العامة .

وكلا الأمرين يمكن أن يكون مهلكا لعملية النمو الاقتصادي مدمرا لها . لذا ينبغي ايجاد طرق ووسائل اتصال بين الإدارة الحكومية والمواطنين، وبهذا الشكل فقط يستطيع البرناهج التنموي أن يستحوذ على فكر وخيال أعداد كبيرة من الناس ويستحوذ على جهودهم .

وغياب الاستجابة والمسئولية في المؤسسة الحكومية لعدد من الدول المتخلفة مجسد كثيرا بسيادة أنواع أكثر وضوحا من الفساد والابتزاز القانوني وغير القانوني .

والتنظيم السيئ يولد سوء الخلق ، ولكن مهاجمة سوء الخلق عن طريق النصح والارشاد يحتمل أن ينتج تحسنا طفيفا بدون انتباه جاد لنقاط الضعف التنظيمية التي تسمح بنمو سوء الخلق .

إن عددا كبيرا من الصعوبات التنظيمية في الدول المتخلفة تنشأ لأن الحكومة الوطنية مثقلة وأكثر مركزية، مثقلة بالمسئوليات التي تولتها ، وأكثر مركزية بسبب وجود عدد قليل من الأشخاص المدربين تماما .

ولا يسمح ضغط العمل اليومي باعادة التنظيمات في البنية والمسئوليات أو تدريب اداريين جدد، ويستمر النمط التنظيمي القائم، ورغم أن نقاط ضعفه واضحة للجميع في الداخل والخارج . وشأن كثير من مشكلات التنمية الأخرى، فإن هذه الدوائر دوائر مفرغة حيث أن نقص المهارات يساعد على استمرار ضعف البنية التنفيذية ، ونقص البنية الملائمة لا يساعد على تطوير مهارات جديدة وشأن كل الدوائر السيئة، يمكن كسر هذه الدائرة فقط بشن هجوم على الشرين التوأمين في هذه الحالة : نقص المهارات وضعف النظم .

#### رابعاً: ضرورة وجود نظم مالية حديثة:

من أجل تمكين السياسة المالية من المساهمة في خدمة التنمية الاقتصادية تظهر حاجة الدول المتخلفة لنظم مالية حديثة تضم مجموعة الأساليب والاجراءات المتقدمة التي يمكن بها القيام بهذه المهمة .

ويتعين أن يكون لحكومات الدول المتخلفة دور قوى في الميزانية المركزية وإجراءات ميزانية دقيقة، ونظام جديد للتصنيف ، ورقابة مركزية على تنفيذ الميزانية، ومراجع سننول للحسابات . وفي بعض الدول المتخلفة لا يوجد شئ من هذا القبيل . لذلك فإن تقارير بعثة المعونة الفنية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وسكرتارية الأمم المتحدة تكشف تنوع الظروف التي يمكن مواجهتها عند إعداد موازنات الدول المتخلفة، ويرغم هذا التنوع كانت هناك نتيجة اجماعية في الغالب تتمثل في أن الاصلاح المالى الأول المطلوب هو تقوية نطاق، وسلطة ، ومكانة وظيفة الموازنة .

ويتعين أن تحتل الموازنة مكانا مرموقا في سلسلة صنع القرار الحكومى وأن توضع تحت الاشراف المباشر لرئيس الدولة أو وزير المالية . وفي نفس الوقت يجب أن تكون مسئوليات الموازنة أكثر شمولاً .

#### خامساً: ضرورة التخطيط للتنمية:

لا يتم النمو في الزمن المعاصر بطريقة عفوية بل على الأقل ينبغى تشجيعه وتصحيحه من قبل الدولة . وذلك عن طريق وضع الخطط المتكاملة التي توضح برنامج عمل الاقتصاد القومى في كافة المجالات، على أن تكون هذه الخطط مبنية على أسس علمية وموضوعية، وعلى أن تكون مرنة كذلك بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاج إليها المجتمع .

والملاحظ أن التنمية في الدول المتخلفة لا تتوقف على ايجاد المجموعات المثلى من موارد معينة، ومن عناصر معينة للانتاج بقدر ما تتوقف على التقصى عن الموارد والقدرات التي قد تكون دفيئة أو مبعثرة أو مستخدمة استخداما سيئا وحصرتها من أجل أغراض التنمية .

وأمام هذه الخصائص التي تميز اقتصاديات الدول المتخلفة يظهر التخطيط كضرورة موضوعية لهذه الاقتصاديات . ويجمع الرأى حتى بين خبراء الدول

الرأسمالية، على أن وضع خطة شاملة للتنمية في الدول المتخلفة، أى التخطيط الشامل للتنمية ، يعد شرطا جوهريا لامكان تحقيق تنمية هذه الدول .

### المقومات غير المادية للتنمية:

هناك مجموعة مختلفة من العوامل غير الاقتصادية لا يمكن تجاهلها لأنها تؤثر في التنمية تأثيرا جوهريا . وجوهر هذه العوامل هو الاهتمام بالعنصر البشرى وبالقيم التي تسود المجتمع باعتبارها عنصرا موجهها للتنمية الاقتصادية .

وهذه المقومات متعددة وأهمها:

### (ولا: نظام القيم السائدة:

وهو يمثل أهمية كبيرة، فإذا كانت تلك القيم تقدمية وتتحدى الطرق القديمة لعمل الأشياء ، وتقدر أهمية العلم والتكنولوجيا ، وتؤكد على العمل الجاد وعلى الكفاءة والمسئولية فإنها تؤدي إلى النمو لا محالة .

وهناك كثير من العوامل والخواص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الهامة في المجتمع مثل حالة المعرفة التكنولوجية للمجتمع ، مستوى التحصيل العلمى، كمية واتجاهات العمل، كمية ونوع الموارد الطبيعية، وجود أو عدم وجود نظام سياسى مستقر، اتجاهاته الماضية والحالية نحو الادخار . وكلها تشكل عناصر جوهرية في عملية التنمية .

وفي تقدير تم لبحث زيادة الانتاجية تبين أن الثلث يرجع إلى زيادة رأس المال بينما الثلثان ترجعان إلى المعرفة التنظيمية والفنية، والتي ترجع بدورها إلى الاستثمار في البحث والتعليم، وتحسين الصحة، وهذا يؤكد قيمة العنصر البشرى في التنمية .

### ثانيا: زيادة السكان:

إن معدل زيادة السكان عنصر مهم من التنمية الاقتصادية، ومعلوم أن السكان يتزايدون بسرعة في بعض الدول المتخلفة لأن معدل الوفيات يتناقص ومعدل المواليد على حالة بل ويزيد بسبب التقدم الكبير في العلوم الطبية .

ولا ينبغي التوجس خيفة بصورة دائمة من زيادة السكان لأنه قد تؤدي

زيادة السكان إلي تحسين في مستويات الحياة عندما يسمح تعدد السكان بالتخصص الفردي واستغلال الموارد الشاغرة . وحتى لا يتأثر اقتصاد الدولة بزيادة السكان ينبغي على الدولة أن تهيب الموارد الطبيعية التي تحتاج لكثافة سكانية مثل استزراع الاراضى القابلة للزراعة .

والتاريخ يؤكد لنا أنه عندما تكون الموارد كافية فإن الانتاج يمكن أن يزداد بأسرع من السكان وهنا يتحسن مستوى الحياة . ومما لاشك فيه أن زيادة عدد السكان تشكل ضرا لبعض الدول التي لم تصلها الثقافة والتحضر والتي لا تملك امكانية توفير فرص العمل المناسبة ، أو تهيئة الموارد الطبيعية القادرة على استيعاب الفائض من السكان .

إن الضغط السكاني ليس معوقا للتنمية دائما ، فقد يقوى الحاجة إلى التنمية ، وقد يبطل من معدل التنمية ولكنه لا يستبعدها بالضرورة .

إن تاريخ بلجيكا وهولندا واليابان وغيرهم يوحى بأن زيادة معدلات السكان بالنسبة لمساحة الأرض لا تعوق التنمية الاقتصادية .

وهناك دليل تاريخي ضعيف يؤكد النظرة التي مؤداها أن شبح مالتس يصيب الدول بالفقر حتى تتخفف معدلات السكان .

وفى حقيقة الأمر فإن تجربة الدول الصناعية المتقدمة يمكن أن توحى بالعكس تماما ، فعندما يتقدم التصنيع والتحضر ، وعندما يقل عدد الأسر التي تعمل في مجال الزراعة ، فإن معدلات السكان تقل أيضا .

وإذا كان برنامج التنمية ناجحا فإنه سوف يسهم في حل مشكلة السكان .

بل ويرى البعض انه لو حدث تحسن هام في سعادة الشعب الاقتصادية في الدول المتخلفة فإن ذلك سيؤدى إلى تقليل معدل نمو السكان .

### ثالثا : ضرورة مشاركة سكان الدول المتخلفة:

ينبغي أن يكون معلوما للدول المتخلفة أن مهمة تنميتها هي مسئوليتها هي وليست مهمة الآخرين ، أكد ذلك ما جاء في القرار رقم ٤٠٠ المعتمد من الجمعية العامة في نوفمبر سنة ١٩٥٠ « أن تنمية الدول المتخلفة تعتمد قبل كل شئ على جهود سكان الدول المتخلفة » .

فلم تعد التنمية المطلوبة الآن من جانب الشعوب المتخلفة من نوع التنمية التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر عندما كانت المناجم والسكك الحديدية والموانئ، وأحيانا المدارس والمستشفيات تبنيتها الدول المستعمرة في المستعمرات .

فالمطلوب الآن هو مشاركة واسعة النطاق في عملية التنمية، هذا يعني أنه بالنسبة لدول كثيرة يجب ادخال نظام جديد من القيم الاقتصادية، مع أنماط جديدة من السلوك والتطلعات، ويجب أن تحظى التنمية بجهد عدد كبير من الأتخاص ومساندبهم المنعوية .

إن التنمية الاقتصادية مع المشاركة واسعة النطاق من جانب اعداد كبيرة من الأشخاص لا يمكن استيرادها، لذلك قيل- . وبحق - أن زيادة السكان هي نتيجة للنمو الاقتصادي وفي نفس الوقت شرطه . ولو حظ أيضا أنه قد رافق النمو الهائل في عدد السكان خلال القرنين الماضيين اتساع عظيم في مجال الأعمال .

وهناك بطبيعة الحال مجال لنقل المهارات والأساليب المتقدمة من الدول المتقدمة .

#### رابعاً: ضرورة التعليم:

يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية كعملية تعلم، فالمهارات الجديدة تكتسب وتلغى المهارات القديمة، مع زيادة ناتجة في تخصصات جديدة للأفراد ، وتكوين رأس المال نفسه يؤدي إلى زيادة التعليم وتوسيع مجالاته . والمجالات الناتجة عن زيادة حجم رأس المال العضوى بالنسبة لكل فرد من السكان تتمثل في المهارات الفنية والمالية والإدارية والتنظيمية .

#### خامساً: العوامل النفسية:

تحتل العوامل النفسية دورا هاما في نظرية التنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية تتطلب اهتماما بالمظاهر الاجتماعية المختلفة، ويؤدي ذلك إلى الالتقاء بين علم الاقتصاد والاجتماع بل وكافة العلوم الاجتماعية الأخرى .

ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية هي مسألة تغيير المواقف الاجتماعية أفضل من عملية زيادة رأس المال لكل فرد . ومع ذلك فإن تاريخ التنمية

الاقتصادية يبين أن التغييرات الشائعة في المواقف والقيم والمؤسسات تأتي مع عملية التنمية الاقتصادية وليست قبل التنمية .

المطلوب إذا كشرط مسبق للتنمية هو وجود جماعات من الشعب يهتمون بالتنمية الاقتصادية ومثل هذه الجماعات تستطيع أن تغير بالتدريج في المؤسسات الاقتصادية والسياسية على نحو ملائم للتنمية . لذا فإن كل عملية تنمية في غاياتها واستراتيجياتها تشمل تهيئة البشر لهذه العملية، بمعنى أنه يجب تحسين أحوال الناس كما وكيفا .

وثمة ملحوظة جد هامة هي ملاحظة كل من جود سميث وكوزنتس وهي أن السجل التاريخي لا يكشف ارتباطا واضحا، ثابتا ومنتظما بين كشافه تكوين رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي .

ان هذا يثبت أن عوامل أخرى غير نمو رأس المال تؤثر بدرجة كبيرة على معدل النمو الاقتصادي .

#### سادسا: توافر المناخ الملائم:

إن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا كان المناخ ملائما ومشجعا ، والسكان لهم رغبة في التقدم، وكذلك النظم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية ينبغي أن تكون هي الأخرى مشجعة للتقدم .

ولا يمكن أن يتم التقدم إلا إذا كان السكان معتقدين بأنهم قادرون على تنفيذ الهدف . والدول التي تقدمت هي التي شجعت إرادة الإنسان لأند من النادر أن يدفع الإنسان أو يقوم بمجهوده وهو لا يستطيع أن يجنى ثمرته، خاصة إذا كانت الحكومة ضعيفة ولا تستطيع أن تحمي الملكية، أو أنها تعاني من سوء التنظيم الاجتماعي .

انه ينبغي القضاء على العادات الاجتماعية العتيقة، وتحطيم القيود المصطنعة والطبقات المغلقة على أساس الجنس، والدين واللون . . وعادة فإن التقدم الاقتصادي لا يكون ممكنا إلا على صعيد كافة إدارات البلاد: رجال السياسة ، التعليم، الدين، المهندسون رؤساء المشروعات، الصحفيون . . وفي المقابل لو أن الناس وجدوا رؤساءهم لديهم إرادة التقدم فإن المشكلات الاقتصادية سوف تجد حلا .

المراجع في هدف النمو الاقتصادي:

- برجر: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٦ .
- بوكانان، أليس: وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص ٤١ .
- لوب (جاك) : العالم الثالث وتحديات البقاء، مرجع سابق، ص ١١ .
- ماير، بولدوين: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٨-٢٨ .
- د . محمد رضا العدل: مؤشرات النمو والتنمية، مرجع سابق، ص ١٥-٤٣ .
- معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق، ص ٦٢٤ ، ٦٢٥ .
- هيرشمان: استراتيجية التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص ٤٧ .
- Amos: Economics, op. cit., p. 685.
- Burkhead: Government Budgeting, op. cit., pp. 456-457.
- Case & Fair: Principles of economics, op. cit., pp. 931-934.
- Harvey: Modern economics, op. cit., pp. 406- 409.
- Hicks (J.): Capital and growth, op. cit., p. 6.
- Hicks (Ursulak.): Development finance, op. cit., p. 1.
- Lipsey, steiner, Purvis: Economics , op. cit., pp. 840-843.
- Maddison: Economic progress and policy in developing countries, op. cit., pp. 15-16.
- Maizles: Exports and economic growth, op. cit., p.38.
- Musgrave: Fiscal systems. op. cit., p. 217.
- Stigum & stigum: Economics, op. cit., pp. 643-646.
- Taylor: The economics of public finance, op. cit., p. 168.

### المطلب الثالث

#### الاستثمار ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي

يؤثر الانفاق الحكومي على الدخل القومي بالتأثير على مكونيه الاثنتين حجم الانفاق الاستهلاكي وحجم الاستثمار .

وهذان المكونان يتداخلان بشدة، حيث أن الانفاق الاستهلاكي يؤثر على مقدار الاستثمار، والذي يؤثر بدوره على مستوى التوظيف والدخل وعلى الانفاق الاستهلاكي من خلال ذلك، ويجب أن يهتم التحليل الذي يتناول آثار الانفاق الحكومي بتلك الارتباطات السببية العديدة . وإذا كانت النفقات الحكومية توفر طلبا على المنتجات العديدة ، فماذا عن الآلات والمعدات المطلوبة لانتاج تلك السلع وهل سيرتفع الطلب عليها أيضا ؟

ان انتاج حجم معين من السلع قد يتطلب توسعا في طاقة المصانع وقد تعنى الزيادة الكبيرة في الطلب على الخبز الحاجة إلى زيادة عدد المخابز ، والزيادة الكبيرة في الطلب على الأسمت لأغراض البناء وإنشاء الطرق السريعة قد يتطلب توسعا في مصانع الأسمت . . . . إذا يشتق الطلب على السلع الانتاجية من الطلب على السلع الاستهلاكية، وهناك طلب مشتق أيضا بين كل مرحلة من مراحل الانتاج، حتى بين صناعتين من صناعات السلع الانتاجية . فالطلب على الصلب مشتق من الطلب على الآلات وهكذا . . . .

والإطار التحليلي للمناقشة التي تتعلق بآثار النفقات الحكومية على الاستثمار يسمى بمبدأ المعجل . وهذا المبدأ يصوغ العلاقة بين الطلب على المنتجات والمصانع والآلات والمعدات المطلوبة لانتاجها . ونوضح فيما يلي دور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي .

#### ماهية الاستثمار وضرورته للتنمية

يعرف الاستثمار بأنه: هو صافي الاضافة المحاصلة إلى مجمل ثروة المجتمع التي تتحقق إذا لم يستهلك الدخل الجارى (أى الانتاج الجارى) بأكمله . إذا الاستثمار الرأسمالى هو النقود التي تنفق على خلق أصول ثابتة جديدة انتاجية وغير انتاجية وتجديد وتوسيع الأصول الثابتة القائمة .

وفي النظم الاشتراكية فإنه بحسب الأصل لا يعنى بكلمة الاستثمارات

سوى الخلق أو البناء أو شراء الأموال، والآلات والتجهيزات الصناعية والمواد والأشياء الأخرى المماثلة . وبعبارة أخرى فإن الاستثمارات تميل إلى زيادة رأس المال الثابت للمشروع .

وعرف كينز الاستثمار بأنه زيادة في المعدات الرأسمالية حيث أن هذه الزيادة تحمل على رأس المال الثابت، ورأس المال الدائر أو رأس المال السائل . والبعض يعتبره كأنه رأس المال الثابت ، وفي المحاسبة القومية: الاستثمارات الاجمالية للمجتمع تعتمد على التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت ، شاملة المخزون ورسيد التغييرات الخارجية لرؤوس الأموال .

ويتم الحصول على الاستثمار الصافي باستبعاد الاتلاف في القيمة بسبب الفائدة المرتفعة أو الطوارئ أو بسبب التقدم الاقتصادي والفنى . والاستثمارات المباشرة الانتاجية المتعلقة بالأموال المستعملة الجماعية تسمى غالبا بالبنية الأساسية أو المعدات الأساسية، ويندرج فيها أيضا نفقات الأمن، وحماية البيئة ، والبحث الأساسى، التحسينات في مستوى الحياة .

ويمكن تقسيم الاستثمارات بحسب غاياتها إلى:

أ- بنية أساسية ذات غايات اقتصادية : وهي التي تقود المشروعات نحو التحسن المادى مثل المواصلات، والطاقة، والاتصالات .

ب- بنية أساسية ذات غايات اجتماعية وثقافية: وهي التي تحسن من الرفاهية الجسدية والثقافية، واستغلال أوقات الفراغ .

ج- بنية أساسية ذات غايات إدارية: وهي التي تساهم في تحسين ممارسات الإدارة العامة للمجتمع وحمايته مثل : الإدارة ، والبوليس، والدفاع .

وقسم تايلور النفقات الاستثمارية إلى ثلاث مجموعات:

أ- نفقات للصناعة والزراعة، والعمل ، أى بهدف توجيه الاقتصاد عموما، وزيادة الرفاهية الاجتماعية العامة .

ب- الاعانات الاقتصادية: وتكون لصالح فروع تتجه الحكومة لتنميتها في نطاق سياستها العامة، أو اقساط مختلفة تسمح بتخفيض لصالح المستهلك وهو يستخدم الخدمات العامة حيث يكون من شأن هذه

الأقساط أن تجعل ثمن البيع أقل من سعر التكلفة .

ج- النفقات التمويلية: وهي نفقات تقدم للأنشطة المتميزة، أو بها تساعد

الدولة بعض المبادرات الفردية في مختلف المجالات .

وهناك نفقات تتعلق بالأعمال الكبرى: مثل تحسين شبكة المواصلات

والطرق السريعة . . . بالإضافة إلى النفقات الاستثمارية في المشروعات العامة .

أما أستاذنا الدكتور أحمد جامع فيرى أن الاستثمارات ليست نوعا واحدا

متجانسا ، بل أنه يمكن التمييز بوضوح بين ثلاثة أنواع مختلفة من الاستثمارات

يكون كل منها قسما من أقسام الاقتصاد القومي ويختلف أثر كل منها في

تحقيق زيادة الدخل .

فهناك الاستثمارات المنتجة مباشرة ، والاستثمارات الاقتصادية الأساسية،

والاستثمارات الاجتماعية الأساسية .

والاستثمارات المنتجة مباشرة تلك الخاصة بمختلف المشروعات الصناعية

والزراعية التي تستهدف مباشرة إنتاج سلع وخدمات مخصصة للاستهلاك أو

للاستثمار .

أما الاستثمارات الاقتصادية الأساسية: ويطلق عليها أحيانا الاستثمارات

في الهيكل الأساسي الاقتصادي ، فيقصد بها تلك التي لا غنى عن منتجاتها

من سلع وخدمات لتسيير المشروعات الاقتصادية المنتجة مباشرة . فالاستثمارات

في المواصلات كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وفي وسائل الاتصال

المختلفة وفي الطاقة بمختلف مصادرها وفي السدود والري وفي التكوين الفني

للعاملين وغير هذا، هي كلها من الاستثمارات الاقتصادية الأساسية . وهذه

الاستثمارات ليست منتجة مباشرة ولكنها منتجة بطريق غير مباشر، ذلك لأن

الهدف الاساسى من القيام بها ليس هو الربح المتحقق من المنتجات التي تقدمها،

وهي خدمات أساسا ، وإنما هو استخدام هذه المنتجات في عملية الإنتاج التي

تقوم بها المشروعات المنتجة .

وخلافا لرأى شائع فإن أستاذنا الدكتور أحمد جامع يعتقد أن هذا النوع من

الاستثمارات الذي يستهدف التكوين الفني للعاملين من اخصائين وفنيين وعمال

مدربين هو من قبيل الاستثمارات الاجتماعية الأساسية، ذلك أن آثار هذه

الاستثمارات إنما تتمثل في زيادة انتاجية العمل وبالتالي في الإنتاج .

ومن جهة أخرى فإنه لا غنى عن الأخصائيين والفنيين والعمال المدربين لاستخدام الفنون الانتاجية الحديثة في عمليات الانتاج المختلفة في الجهاز الانتاجي للاقتصاد القومى .

وهكذا يكون من الواضح أن الاستثمارات المخصصة للتكوين الفنى إنما تقدم خدمة ضرورية لتسيير المشروعات المنتجة مباشرة والتالى تجد مكانها الطبيعى فيما بين الاستثمارات الاقتصادية الأساسية .

ويقصد بالاستثمارات الاجتماعية الأساسية، والتي يطلق عليها أحيانا الاستثمارات في الهيكل الاجنماعى الأساسى، تلك التي تسنهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية في الدولة وذلك عن طريق تحسين ظروف معيشة السكان ورفع مستواهم الصحي والثقافى . ويتضح من هذا التعريف أن الغالبية العظمى من الاستثمارات تلك التي تقدم خدمات نهائية للمستهلكين هي من الاستثمارات الاجتماعية الأساسية، وذلك مثل الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والاعلامية والخدمات الترويحية والمتنزهات والمنشآت الرياضية وغيرها .

وتتميز الاستثمارات الاجتماعية الأساسية بميزة رئيسية وهي أنها لا تقدم بصفة عامة، منتجات أو خدمات لها قيمة نقدية حالة في السوق، فالدولة التي تقع على عاقتها عادة مهمة القيام بهذه الاستثمارات لا تقوم بها بهدف الحصول على أرباح بل بسبب أهميتها لبقاء السكان في مستوى صحى وثقافى تعتقد السلطات المسئولة أنه لا غنى عنه .

وينبغى تنمية الاستثمارات في المجالات المتقدمة لأنها تعتبر ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية . ويقصد بتنمية الاستثمارات العامة استخدام الأموال العامة للمحافظة أو تجديد أو زيادة امكانيات الانتاج في الدولة .

وأفضل استثمار يمكن القيام به في أى وقت هو الاستثمار الذي يعد المسرح الانتاجى ويشجع الاستثمار الاضافى والزيادة الاضافية في اجمال الناتج . والاستثمار الأول يجعل الاستثمارات التالية له اما أكثر انتاجية أو أقل تكلفة أو كليهما . وفي الغالب يمكن تحقيق وفورات خارجية لكل من القطاع العام والخاص بزيادة رأس المال .

فعلى سبيل المثال فإن تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص الاستثمار الخارجى، وكذلك فإن مشروعات الطاقة

الكهربائية سوف تجذب الاستثمار الخاص وتجعل الاستثمار الحكومي أقل تكلفة .  
إذا وجود قدر معين من البنية الأساسية يخفض من تكلفة كل مشروع على حدة  
بالنظر للمشروع نفسه وبالنسبة للمجتمع .

لأن انشاء مبنى أو سد أو طريق يوفر الأساس لتحسن كبير نسبيا في  
مستوى المعيشة، والانفاق على تحسين الصحة ومستويات التعليم يفعل ذلك  
أيضا .

إن الفائدة الاقتصادية للانفاق لا تتحدد بما إذا كانت تحمل مسمى  
استهلاك أو استثمار ولكن بأثرها على كمية السلع الاجمالية والخدمات المنتجة .  
كما أن زيادة مستوى تكوين رأس المال مطلوب لزيادة انتاجية العمل ولكن  
الانتاجية يمكن أن ترتفع كذلك بزيادة كفاءة مكونات الاستثمار .

وفيما يتعلق بالاستثمار العام فينبغى أن يوجد تقييم دقيق للعائدات التي  
يجب أن تستمد من الاستثمارات البديلة، وحساب العائدات النقدية المباشرة،  
بالاضافة إلى المزايا الاجتماعية التي تتولد عن الأمور الخارجية للمشروعات .

وإذا كان ذلك التقييم صعبا في موقف الدول المتقدمة فإنه أكثر صعوبة في  
الدول المتخلفة ، حيث تكون أسواق رأس المال عاجزة ومسار عملية التنمية أكثر  
صعوبة في التنبؤ . وهناك أنواع معينة من الاستثمار لا يمكن أن يقوم بها القطاع  
الخاص، وحتى بالنسبة للأنواع الأخرى، فإن تنظيم السوق قد يكون موجودا .  
ويتعين على الحكومة أن تفعل أقصى ما تستطيع بالمعلومات المتاحة .

وعلاوة على ذلك فإن عملية التقييم تحتاج إلى ضم الاستثمار البشري  
بالاضافة إلى الاستثمار في المعدات والبنية الأساسية . وتوزيع رأس المال في  
السوق الخاص بالمثل، قد يكون بعيدا عن الوضع الأمثل فيما يتعلق بالنمو .

والمدخرات الخاصة الناتجة عن الأفراد ذوى الدخل المرتفعة تميل للتحويل  
بشكل غطى إلى الاسكان الفاخر والمنشآت التجارية، وتكون النتيجة استهلاكا  
ترفيا وليس استثمارة يؤدي إلى النمو . والعلاج مرة أخرى يكون عن طريق  
ضرائب الاستهلاك بالاضافة إلى الضرائب العقارية التصاعدية .

وبعد ذلك، نادرا ما تتدفق تلك المدخرات للاستثمار الخارجى لتتلاقى عدم  
الاستقرار السياسي في الداخل، ولتطويق معدلات التبادل أو لأسباب أخرى .

نتيجة لذلك فإن التطور الاقتصادي المحلي يتأخر وإجراءات الرقابة على التدفق الرأسمالي للخارج قد تكون مطلوبة . . والعلاج هنا يكمن في سياسات الإصلاح الاجتماعي والاستقرار السياسي التي تجعل الاستثمار المحلي أكثر جاذبية، ولكن عندما لا يفيد ذلك، فإن القيود على الاستثمار الأجنبي قد تكون مطلوبة أيضاً . وأكثر من ذلك قد تنشأ جوانب قصور أخرى في الاستثمار الخاص وقد تحبس القدرة المالية للمدخرات في قطاع الزراعة في عمليات استثمار تقليدية غير كافية، وبذلك لا تتوفر للاستثمار الصناعي الأكثر كفاءة .

وقد تكون السياسة الضريبية وسوق رأس المال مفيدة في تحقيق ذلك ، بالإضافة إلى الاقتراض وإعادة انفاق الأموال من خلال بنك تنمية عام .

وفي الواقع هناك كثير من الحالات في اقتصاد الدخل المنخفض حيث يختلف العائد الاجتماعي على الاستثمار عن العائد الخاص ، بسبب نتائج عملية التنمية التي يؤدي الاستثمار إلى ظهورها ، والتوافق المطلوب يمكن أن يتطلب إعادة توجيه الاستثمار الخاص لا الاستثمار العام، ولكن الأدوات المالية مطلوبة في كل الحالات .

ويمكن أن يعتبر استثماراً أيضاً بناء أو اصلاح مصنع أو اضافة أو استبدال معدات به، ويمكن النظر إلى الاستثمار كشيء يتضمن أحجاراً ومونة أو آلات . وعندما يتم الاستثمار الحكومي ينبغي التفكير في المشروعات الهيدرومائية وتحسين الطرق، وشبكات الكهرباء، والمصانع . . وهي تصنف كاستثمارات لأنها تتضمن تشييداً ولأنها تنتج مزايا يمكن أن تعرف بسهولة وقابلة للقياس بالنقد .

ولكن الاستثمارات لا يتعين أن يكون لها تلك الخواص، فالاستثمار هو انفاق ينتج مزايا تدوم فترة طويلة، ومن هذه الوجهة فإن نفقات التعليم تعتبر استثمارات بالتأكيد، فهي تزيد انتاجية قوة العمل ليس فقط في العام الذي يتم فيه الانفاق، ولكنها تنتج مزايا اجتماعية واجمالية تدوم طول حياة الطلاب، ولا تظهر تلك المزايا في احصائيات الدخل القومي، ولكن لا يجب أن نهملها لمجرد انها غير قابلة للتقدير بالنقد . وينبغي التأكيد على نقطتين:

**الأولى:** أن الاستثمار الحكومي في مجموعة من المجالات يمكن أن يسهم بشكل جوهري في نمو الانتاج الحقيقي كما يقاس عادة، ويمكن أن يفعل ذلك بزيادة الانتاجية أو المحافظة عليها بالنسبة للموارد الطبيعية الموجودة .

وهذه الاستثمارات قد لا تنتج إيرادا للحكومة ولكنها سوف تضيف للدخل الحقيقي للدولة، وليس من السهل قياس العائدات من التعليم والتنمية الحضرية، والبحث الأساسي ونفقات تحسين الصحة - ومن الواضح تماما أن الاستثمار في تدريب المهنيين يدر عائدا مرتفعا على الاستثمار والبيانات عن آثار الانواع الأخرى من التعليم أقل فائدة والمعلومات المتاحة عن تميز المهارة توحى بأن التعليم له أثر عظيم على قيمة الإنسان وبالمثل فإن معظم الخبراء في مجال الاسكان يتفقون على أن التنمية الحضرية متميزة من الناحية الاقتصادية .

**الثانية:** ينبغي التأكيد على أن المزايا الرقمية لطائفة كبيرة من النفقات الحكومية يجب أن تعتبر كمساهمة في النمو الاقتصادي حتى عندما تضيف لاجمالي الناتج القومي في الاسعار الثابتة . وطريقة السوق الحر لتحديد ما يجب انتاجه، لها أحيانا نتائج غريبة، فأحيانا السوق الحرة لا يعمل في بعض أنواع السلع والخدمات . والمشروعات الخاصة لا تستطيع أن تقدم خدمات تفيد كل واحد في الحال، مثل الدفاع القومي أو التحكم في الفيضان أو المنافع والخدمات التي تحتاج لها العاصمة ، كما أنها لا تستطيع أن توفر الخدمة التي تكون مزاياها منتشرة أو غير مؤكدة مثل خدمات البحث العلمي الأساسي .

والمشروعات الخاصة لا تستطيع بسهولة أن توفر الخدمات التي ينبغي أن توفر لهؤلاء الذين لا يستطيعون أن يدفعوا التكاليف الكاملة، مثل خدمات التعليم والمستشفيات . ومعايير الخدمة في الصحة والتعليم وأنواع أخرى من الخدمة الحكومية يجب أن ترتفع تبعا لارتفاع الدخل بنفس مقدار مستوى استهلاك السلع الوفرة عن طريق القطاع الخاص وليس هناك سبب للتمييز ضد التعليم ، ومع ذلك هناك خطر من أننا سوف نكبح توسع الخدمات الحكومية لعدم الاعلان عنها .

علاوة على ذلك يبدو محتملا أن النفقات الحكومية يجب أن ترتفع حتى لو لم تبدأ برامج جديدة . ويجب أن تتوسع كثير من الخدمات الحكومية تبعا للسكان وحتى لو لم توجد في المستوى العام للأسعار، فإن تكاليف التشييد سوف ترتفع كذلك، وسوف ترتفع تكاليف الخدمات الحكومية والأجور في تلك المجالات التي ترتفع فيها الانتاجية ببطء ، وستميل إلى التوافق مع الأجور في مجالات تزداد فيها الانتاجية بسرعة .

وفي ضوء تلك الاعتبارات سوف تزداد النفقات الحكومية حتى لو لم تحدث زيادة في مستوى الخدمات الحكومية المقدمة، وسوف يكون هناك مقاومة شديدة لزيادة مستويات الخدمة الحكومية، ولكن إذا لم تزد مستويات التعليم والصحة وظروف المعيشة الحضرية فسوف لا نحصل على الميزة الكاملة لزيادة الانتاجية، وسوف يكون اقتصافا زائفاً ذلك الذي يقضى على الخدمات العامة من أجل الحصول على زيادة قصوى في الاستهلاك الخاص.

وفي واقع الأمر إذا كان ذلك ضرورياً فمن الأفضل أن نأخذ زيادة أبطأ في اجمالي الناتج القومي الحقيقي للحصول على زيادة قصوى ثم نخصصها لأغراض خاطفة.

**جملة القول:** إن مشكلة تقييم النفقات الحكومية هي دائما مشكلة تقدير ما إذا كنا نستفيد كثيراً منها لتعويض ما نعطيه، وهذه النفقات يجب أن تعتبر بمثابة استثمارات وتقيم في ضوء الناتج أو معدل العائد على الاستثمار، وإذا انفقنا الحكومة فإننا أما أن نتخلى عن الاستهلاك أو الاستثمار.

ومن حيث المبدأ فإن الانفاق الحكومي من نوع الاستثمار يبرر إذا كان عائده:

أ- مرتفعاً بشكل يكفي لتبرير خفض الانفاق بشكل يكفي لتمويله.

ب- أعلى من الهامش على الاستثمار الخاص الذي كان يمكن أن يتم لو انخفضت الضرائب.

وكلا الاختيارين معنيان لأن خفض الاستهلاك يمكن أن يستخدم دائماً لتوفير الموارد لأي من الاستثمار الخاص والعام.

وفي واقع الأمر، قد لا يكون ممكناً من الناحية السياسية تقديم تخفيضات ضريبية للمنتجين بدون تقديم نفس الخصم للمستهلكين، وفي هذه الحالة فإن العائد المطلوب لتبرير الانفاق الحكومي هو العائد المطلوب لتبرير التضحية بتوحيد الاستهلاك الخاص الذي يتحدد سياسياً.

ويتضمن العائد من النفقات الحكومية جزئين:

أ- اسهامها في الانتاجية كما يقاس باجمالي الناتج القومي الحقيقي.

ب- قيمة المزايا غير المادية التي تغلها.

ومن الصعب قياس آثار النفقات الحكومية على الانتاجية ، ولكن على الاقل فإن المشكلة تتمثل في قياس الاحجام الموضوعية ، ولكن عندما نتعامل مع المزايا غير المادية للتعليم ، والصحة العامة، أما التنمية الحضرية فإننا نكون في مجال تقدير القيمة، ويعتقد البعض أن التعليم الحر واسع الانتشار يعتبر أصلا مجانيا بالنسبة لكل المجتمع.

المراجع في الاستثمار ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي:

د . أحمد جامع : المذاهب الاشتراكية، مرجع سابق، ص٤٨٦-٤٩٠ .

النظام المالي السوفيتي: مرجع سابق، ص٢٢٥ .

بيترسون: الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ج١،  
ص٢٢١ .

كيروفسكى: المالية في الدول الاشتراكية ، مرجع سابق، ص٣١٨ ، ٣١٩ .

Burkhead: Government Budgeting, op. cit., pp. 470-471.

Colm: Essays in public finance and fiscal policy, op. cit., p. 17.

Duesenberry: Government expenditures and growth, op. cit.,  
pp.586-590.

Keynes: The General theory, op. cit., p. 62.

Laufenburger: Les effets économiques, op. cit., pp. 26-31.

Lindholm: Public finance and fiscal , op. cit., pp. 77-78.

Musgrave: Fiscal systems, op. cit., pp.214-215.

Neuman: Traité d'économie financière, op. cit., p.33. "

Nurkse: Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous  
développé, op. cit., p. 150.

Sommers: Public finance and national income, op. cit., pp. 65-66, p.  
117.

Vessillier: Institutions et économie financière , op. cit., p. 77.

## المبحث الثاني

### الاهداف الاجتماعية

إن تحقيق العدالة الاجتماعية ضرورة لكل سياسة تستهدف تحقيق السلام الاجتماعي في ربوع المجتمع، كما أن الحياة الاقتصادية السليمة للشعب تتطلب حالة تقرب من المساواة في التوزيع.

ومن هنا يحيد كينز الضرائب التصاعدية المصحوبة بإجراءات متعددة من قبيل التأمين الاجتماعي، والخدمات العامة، مما ساعد على إعادة توزيع الدخل. وكذلك يدعو إلى اتباع سياسة دائمة تستهدف خفض أسعار الفائدة لما في ذلك من تشجيع للاستثمار من جهة، والحد من جهة أخرى من عملية قيام طبقة غنية تعيش على إيراداتها، أي ملكيتها للأوراق المالية أكثر مما تعيش على الانتاج.

لقد كان يتوقع زوال هذه الطبقة حتى يميل سعر الفائدة إلى الانخفاض حتى يصل إلى درجة الصفر.

ومن الغريب أن نجد كيف أن كينز بفضل هذا التعليق الدقيق قد رجع إلى مذهب أرسطو قديما والكنيسة في العصور الوسطى بصدد الفائدة. لقد اعتقد كما فعل القدماء أن المال في حد ذاته غير منتج.

ونتناول فيما يلي توضيح ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة ودواعي الاهتمام بتحقيقه وذلك على النحو التالي:

**المطلب الأول: ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة.**

**المطلب الثاني: دواعي الاهتمام بتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة.**

### المطلب الأول

#### ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة

لكي يتضح مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة ينبغي التفرقة بين نوعين من توزيع الدخل هما:

أولاً: التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الاقتصادي.

ثانياً: التوزيع الوظيفي.

ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الانتاج المختلفة: العمل والأرض، ورأس المال في شكل أجور وريع ومدفوعات فائدة، والذي تجنيه المشاريع الخاصة في شكل أرباح وعائدات أخرى ، والدخل يعتبر هنا كأنه نتيجة المساهمة في انتاج الدخل القومي التي قام بها كل من هذه العناصر المختلفة .

والاقتصاديون الكلاسيكيون في انجلترا في القرن الثامن عشر، الذين كانوا يؤمنون بالمشروع الخاص مع أدنى تدخل حكومي، لم يفرقوا بالمرّة بين التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي، فقد كانوا يعتبرون أن الأثمان التي تخلق توازنا بين الطلب والعرض أثمان طبيعية، وأن الدخول المبنية على هذه الأثمان دخول عادلة أو مناسبة .

وفضلا عن ذلك كانوا يرون أن من المهم جدا أن تقوم هذه الأثمان بتوجيه العوامل الانتاجية نحو الصناعات التي تريد المنشآت تنميتها . وهكذا لم تكن هناك حاجة إلى تخطيط من جانب الحكومة . كذلك كان يتوقع من مالكي وسائل الانتاج الذين يشتغلون لمصالحهم الخاصة أن يعملوا آليا، دون أوامر، ما يحقق أفضل فائدة للاقتصاد .

لكن هذه الحجة كانت تشتمل على نقطة ضعف أساسية، فرغم أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا يعتبرون الدخل في اقتصاد المشروع الخاص عادلا، إلا أنه كان في الواقع بعيدا جدا عن المساواة . وكان أهم نقاد لهذا النظام هم الاشتراكيون، الذين أرادوا أن تكون وسائل الانتاج المادية مملوكة بواسطة المجتمع كله ، أي الدولة، وكانوا يؤمنون بأن هذا الترتيب كفيل بأن يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من المساواة في توزيع الدخل الشخصي . وقد افترضوا أنه عندما تمتلك الحكومة العناصر المادية للانتاج، سيمكن الغاء الفائدة والريع تماما .

وكان الفضل في فهم الفرق بين التوزيع الشخصي والوظيفي هو الذي قاد ماركس إلى وضع نظرية عن القيمة المادية مبنية بكاملها على العمل .

والتوزيع الشخصي والوظيفي مرتبطان ببعضهما في أي نظام تكون عوامل الانتاج فيه مملوكة ملكية خاصة ، فالأفراد في المجتمع الاقتصادي يتلقون دخلهم الخاص، أي ما يدفعه السوق مقابل استخدام عوامل الانتاج التي يملكونها .

والتوزيع الشخصي الناتج يحدده أولا : الأثمان التي تتشأ تبعا لمدى ندرة

العوامل الانتاجية . وثانيا: نمط ملكية هذه العوامل .

كما أن إعادة التوزيع قد تكون رأسية أو أفقية، ويقصد بإعادة توزيع الدخل رأسيا: التغيير في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الأفراد في فئات الدخل المختلفة . أما إعادة توزيع الدخل أفقيا، فهي التي تتم بحسب النوع أو المصدر .

### ما هية التوزيع العادل للدخل والثروة:

إن مفهوم العدالة مفهوم غامض ومن المتصور أن يكون له معنى مختلف، عند كل فرد تقريبا .

ورغم ذلك فهناك اتفاق عام على أن العدالة لا تعنى أن الاغنياء يجب أن يزدادوا ثراء وأن يزداد الفقراء فقرا .

ويقال أيضا في تعريف العدالة في توزيع الدخل أنها تستهدف تضييق التفاوت في الدخل . ولكن ما هو مقدار تضييق هذا التفاوت؟

إن هذا السؤال لم يتم التوصل إلى إجابة مقبولة عليه من الجميع بعد . . . ويجب أن يصاغ هدف التوزيع العادل للدخل بحيث يراعى طبيعة كل من توزيع الدخل والدخل الاجمالي المراد توزيعه .

وهناك من يعرفها بأنها تعنى المساواة التامة، أى أن كل الناس يجب أن يحصلوا على نفس الدخل .

والبعض الآخر يضع الحدود التي لا يجب أن يقل الدخل الشخصي عنها، وحدود لا ينبغي للدخل الشخصي أن يتعداها .

وتبدو غالبية المفاهيم كما لو كانت مصاغة في ضوء الحدود الدنيا التي لا يستطيع الناس أن يحيوا حياة كريمة بأقل منها .

ويرى البعض أنه من المستحيل أن يحدث إجماع على درجة إعادة التوزيع المرجوة، وعلى الأكثر يمكن الوصول إلى اتفاق عام حول معدل إعادة التوزيع يسمح بتأمين حد أدنى للمعيشة .

بينما يذهب فريق آخر إلى القول بأن المساواة والعدالة الاجتماعية ليس لرجل الاقتصاد أى رأى فيهما، لأن مسألة التوزيع وإعادة التوزيع مسألة

أخلاقية وسياسية أكثر منها اقتصادية .

واعتنق البنك الدولي وجهة النظر السابقة وقرر أنه رغم أن العدالة تناقش بشكل عام تحت عنوان «الاعتبارات الاقتصادية»، فإنه تعبير ذو قيمة سياسية أو فلسفية .

وفي نظر البعض فإن العدالة الاجتماعية تتحقق عندما تذهب كل قيمة لتكلفة الانتاج الاجتماعي والفائض الاجتماعي إلى أصحابها (الارض، والعمل، رأس المال) دون زيادة أو نقص ، وسواء تلك التي تشمل إلغاء الدخول بواسطة إصدار شامل لنظام الانساج والمبادلات والتوزيع، أو بخصيص دخول للطبقات غير القادرة على إشباع حاجاتها .

والراجع في تعريف العدالة الاجتماعية أنها تعنى التوزيع العادل للدخل القومي ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه، وما بين مختلف الأفراد في كل طبقة، ولا يعنى هذا الهدف بطبيعة الحال المساواة في توزيع الدخول، حتى في الدول الاشتراكية لا توجد مثل هذه المساواة ، وإنما معناه بالأحرى أن يكون الجزاء أو العائد متناسبين مع الاسهام في الانتاج، مع بعض التعديل لأسباب إنسانية وغيرها .

يتضح مما سبق أن مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوم نسبي، وينبغي أن يكون هدفه هو ضمان توفير الضرورات اللازمة للحياة لكل فرد في المجتمع، على أن يكون ذلك في حدود الدخل القومي المتاح للمجتمع، وبحيث لا تتسع الفجوة بين مستويات الدخول بصورة فجأة ، بحيث يشاهد سكان القبور وسكان القصور في مكان واحد وفي مجتمع واحد .

**خلاصة القول .-** إذا جاز وجود التفاوت في دخول الأفراد فينبغي أن يكون هذا التفاوت نسبياً .

## المطلب الثاني

### دواعي الاهتمام بتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة

هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخول، منها ما يرجع إلى خصائص إنسانية، ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عنه سير العملية الاقتصادية،

وتبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت، ونتناول المسألتين على التوالي كلا في فرع مستقل.

### الفرع الأول : أسباب التفاوت في الدخل

هناك عوامل أساسية شخصية أو اجتماعية تميل لاحداث تفاوت في الدخل الشخصية . وفي الاقتصاد الذي يتحقق فيه الدخل أساسا من بيع عوامل الانتاج أو بيع خدمات عوامل الانتاج ، فهناك عاملان يؤديان إلى التفاوت:

**العامل الأول:** الفرق بين الأشخاص في قيمة المواهب الكاملة أو المهارات التي يمتلكها كل منهم . ومن هنا قدم باريتو (١٨٤٨ - ١٩٢٣) قانونا عرف «بقانون باريتو عن توزيع الدخل» ومؤداه أن التفاوت النسبي في توزيع الدخل لا يمكن تغييره لأنه يمثل التوزيع المتفاوت للقدرات البشرية .

**العامل الثاني:** الفرق بين مقادير الكمية التي تدر دخلا والتي يملكها مختلف الأفراد . فممثلات السينما في العادة يحصلن على أجر أعلى من حفاري الخنادق . وفي حالة عدم قيام الحكومة بتوفير نقود أو خدمات للأفراد وتحصيل أموال منهم، فإن نمط توزيع الدخل سوف يعتمد كلية على أنواع ومقادير الموارد، والملكية التي تدر عائدا، والمهارات التي يتمتع بها مختلف الأفراد، والأسعار التي يمكنهم الحصول عليها لتوفير تلك الموارد للانتاج .

وبالإضافة للعاملين السابقين، فإن طبيعة سريان النظام الاقتصادي تؤدي إلى عدم المساواة في الدخل، وبالتالي فعدم المساواة في الدخل لا يأتي بالضرورة من عمليات الغش أو التدليس ، ولكن بوجود عدة احتكارات تؤدي إلى زيادة أرباح المحتكرين على حساب حرمان أصحاب الحق المشروع في مكافأة نشاطهم العامل .

لذلك يجب على الدولة أن تتدخل لاعطاء كل ذي حق حقه، وبالتالي يلزمها الاقتطاع من هؤلاء المحتكرين الإيرادات غير المبررة التي حصلوا عليها لمساعدة ضحايا سريان النظام المعيب الذي سمح بوجود مثل هذه الاحتكارات .

### الفرع الثاني : دواعى الاهتمام بتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة

خلال الثلاثينيات ، وعندما ساد الاحساس بأن نظام توزيع الدخل كان غير عادل وأن هناك فروقا كبيرة في الميل للانفاق بين الجماعات ذات الدخل المرتفع

والجماعات ذات الدخل المنخفض نشأ بعض التأييد للسياسات التي يمكن أن تعيد توزيع الدخل بغرض رفع مستوى الاستهلاك .

وفي هذا المجال يجب أن نلاحظ أن كينز كان يعتقد أنه من الضروري استخدام ضريبة الدخل التصاعدية لخفض الادخار ورفع الاستهلاك ، ومن ثم رفع مستوى التوظيف والانتاج .

وقد كان كينز مستعداً لأن يسير في هذا الطريق إلى أبعد مدى، فهو لم يكن من القائلين بالمساواة بين البشر . وبالتالي أصبح المظهر الاجتماعي للسياسة المالية مهما ولا يقل بحال من الأحوال في أهميته عن المظاهر الاقتصادية والمالية لها . وبالتالي فإنه ينبغي توزيع الأعباء المالية على أساس مبادئ العدالة، وهذا يفترض التقدير السليم للقدرات التمويلية للأفراد .

وعلى ذلك فإن إعادة التوزيع التي ينبغي أن تقوم بها الدولة إنما تكون ارضاء ليس فقط لمتطلبات اجتماعية ولكن أيضاً لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصاديين .

وعلى ذلك تكون مبررات إعادة التوزيع هي في آن واحد اجتماعية واقتصادية .

#### أولاً: الانسجام الاجتماعي لإعادة توزيع الدخل:

إن معالجة عدم المساواة في الدخل بواسطة النظام الضريبي والنفقات العامة تبدو كأمر ضروري لتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة لأسباب متعددة منها:

##### ١- مساواة الدخل كوسيلة للوصول إلى الحد الأقصى للمنافع:

إذا سلمنا أن المنفعة المقدمة من الوحدة الأخيرة للدخل تقل عندما يزيد هذا الأخير ، فيمكن استنتاج أن كل نقل للدخل من يد صاحب دخل مرتفع إلى يد صاحب دخل أقل يؤدي بذاته إلى زيادة المنافع الكلية التي تعود على المجتمع .

ومن ثم فإن تحقيق المساواة التامة بين كافة الدخل في الجماعة يؤدي إلى حصولها على أكبر قدر من المنافع، أي على أكبر قدر من الأشباع .

##### ب- إعادة التوزيع كوسيلة لتحقيق المساواة في الفرص:

ومقتضى ذلك أن يكون الهدف الاجتماعى الجوهري هو تأمين مساواة الفرص أمام الجميع، مثال ذلك تقديم التعليم المجاني من قبل الدولة وكذلك جميع الخدمات الاجتماعية للجميع .

ثانيا: الأسس الاقتصادية لإعادة التوزيع:

إن عنصر الموضوعية الذي ينقص المبررات الاجتماعية لإعادة التوزيع يمكن ملاحظته في السياسة الاقتصادية، بل يمكن القول بأن إعادة التوزيع المقصودة لم تظهر في الموازنة إلا تحت سيادة الحجج الاقتصادية .

بين ذلك كينز في مؤلفه: « النظرية العامة » حيث قرر أنه في المجتمعات الحديثة حيث عدم المساواة في الدخل يولد مدخرات فائضة، فإن إعادة توزيع الدخل تسمح بزيادة الاتجاه العام إلى الاستهلاك وبالتالي تحقيق التوظيف الكامل .

ولا غرو فإن كفاءة أى اقتصاد تتحدد بتوزيع ثمار ذلك الاقتصاد . فتوزيع الدخل في الاقتصاد الحر يحدد طريقة تقسيم السلع والخدمات التي ينتجها هذا الاقتصاد .

وإذا كان ما سبق يوضح مزايا وأهمية تحقيق العدالة في توزيع الدخل فإن ذلك يبرره أيضا مساوى عدم العدالة في توزيع الدخل .

فالتوزيع غير العادل للدخل يؤدي إلى استخدام غير كاف لموارد المجتمع، البشرية والطبيعية، وخفض في الاشباعات الاستهلاكية الكلية .

كما أن التوزيع غير العادل للدخل يقلل من انتاجية الموارد البشرية مباشرة إذا:

أ- ظل الأشخاص القادرون على العمل النافع عاطلين ومع ذلك يستطيعون الاستمتاع بكل المزايا المادية الموجودة في المجتمع دون أن يعملوا .

ب- إذا كانت السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالاجور المكتسبة أقل من المطلوب للمحافظة على الصحة وتطوير القدرات الانتاجية للفرد .

كذلك فإن التوزيع غير العادل للدخل يقلل النشاط الانتاجى بشكل غير مباشر بزيادة مقدار المدخرات الناشئة عن الدخل القومى ذى الحجم المعين . وقيل زيادة المدخرات إلى خفض انتاجية الموارد البشرية إذا كانت تؤدي إلى خفض تدفق

الدخل الذي يؤدي إلى التوظيف .

وتوزيع الدخل غير العادل يزيد كمية السلع والخدمات بتقديم اشباعات في المدفوعات للجهد الاضافية .

ومن الواضح تماما أن الكمية الاجمالية للاشباعات تختلف مباشرة طبقا للكمية الاجمالية للسلع، والخدمات المتاحة، وأن هذه الكمية تختلف مباشرة حسب مقدار الجهد البشري المنتج . ومن ثم فإن التوزيع الصحيح للدخل لمضاعفة الاشباعات الكلية يحل نفسه في مشكلة توازن زيادة المنفعة من جراء زيادة المساواة في الدخل مما يؤثر على النشاط الانتاجي لخفض تفاوت الدخل .

والغنى العاطل هو نتاج توزيع الدخل غير العادل، ليس ظاهرة مرغوبة، لأن العمل مطلوب ، أو لأن الايدي العاطلة دائما تسبب مشكلات، كما أن التعطل غير مرغوب لأنه يقلل كمية السلع والخدمات التي كان يمكن أن تتوفر لاستمتاع الإنسان .

### ثالثا: الوظائف الجوهرية لإعادة التوزيع:

أ- على الموازنة ومنظمات التوزيع أن تشارك في إشباع الحاجات الحيوية للسكان، أو ما يسميه ف . بيرو الغطاء الكامل لحاجات الإنسان، إذ تظل الموازنة مكلفة بتأمين حد أدنى من الموارد لفئة معينة من السكان، قد لا يكفله لهم نظام السوق مثل ضحايا الحرب والشيخ والضعفاء .

ب- وبالنسبة لفئات عريضة من السكان، تأخذ إعادة التوزيع شكل خدمات مجانية مقدمة من الموازنة في مجال الصحة والتعليم . . وهي تحلل كتغيير في بنية الانفاق الاجمالي المتحقق بتخصيص جزء من الاقتطاع الضريبي لاستعمالات معتبرة ذات أولوية . ومنطق هذا الاختيار يظل بصفة جوهرية سياسيا، ولكن يجب مع ذلك اعادة وضعها في مغزى السياسة الشاملة للدولة .

ج- وإعادة التوزيع حينما تلعب دور المصحح للسوق ، فإنها تقابل حدودا منيعة ، منطقتها إصلاح السوق دون تدميرها، ومن هنا نلمس حدود استعمال السياسة المالية كأداة تأثير على البنيات ، وبالتالي لو رغبتنا توزيعا عادلا بالكامل للدخول فلن تكفى إعادة التوزيع المالي للحصول عليه .

وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أنه لم تتقدم دولة كبرى دون تطبيق

سياسة عادلة للتوزيع بوعى كبير . كما أن غياب سياسة كلية وإرادية لاعادة توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة يجعل من الموازنة العامة للدولة أداة عشوائية<sup>(٢)</sup> للتدخل في الخطة الاجتماعية .

وبالرغم من الأهمية المتزايدة لتحقيق العدالة الاجتماعية سواء على المستوى الاقتصادي أم الاجتماعي ، فإنه يبقى التأكيد على أن التوفيق<sup>(٣)</sup> بين حتمية العدالة وضرورة النمو في الأعوام القادمة هو أعظم تحد للفقراء في العالم .

المراجع في الاهداف الاجتماعية:

سول (جورج): المذاهب الاقتصادية الكبرى، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٨٧ .

د . عبد المنعم فوزى: المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩ .

لوب (جاك) : العالم الثالث وتحديات البقاء ، مرجع سابق، ص ١١ .

هالم (جورج): النظم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٨ ، ٢٩ .

Allen & Brownlee: Economics of public finance, op. cit., p. 15.

Barrère: Politique financière op. cit., p. 315.

Brochier et Tabatoni: Economie financière, op. cit., p. 478, p. 480.

Keiser: Macroeconomics, op. cit., pp. 250-251, pp. 254-255.

Lalumière : Les finances publiques, op. cit., p. 232.

Lindholm: Public finance, op. cit., p. 25, 325.

Wright: Capitalism, op. cit., p.51.

## الفصل الثاني

### السياسات الاقتصادية والمالية

يعتمد كل مجتمع في سبيل تحقيق الأهداف التي ينشدها على سياسات متعددة اقتصادية ومالية ونقدية .

وكل سياسة من هذه السياسات لا تعمل بصورة منفردة أو منعزلة عن بقية السياسات الأخرى، وإنما تتوقف فاعليتها في تحقيق أهدافها على مدى وجود التناسق بينها وبين السياسات الأخرى .

ونتناول فيما يلي توضيح ماهية السياسات المالية والاقتصادية وطبيعة العلاقة بينهما وذلك على النحو التالي:

#### المبحث الأول: السياسة المالية .

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية والعلاقة بينها وبين السياسة المالية .

### المبحث الأول

#### تعريف السياسة المالية

##### تعريف السياسة عموماً

تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدراً لاساس يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة، ومعناها في جميع إطلاقاتها يدور على تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، وجاء في لسان العرب السياسة : القيام على الشيء بما يصلحه والسياسة: فعل السائس . يقال هوسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالى يسوس رعيته . أبو زيد: سوس فلان لفلان أمراً فركبه ، كما يقول سول وزين له . وقال غيره : سوس له أمراً أى روضه وذلك .

ويقصد بها في اللغة أيضاً تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيراً يغلب فيه  
: معنى الاحسان .

ويرى البعض أن لفظة سياسة معربة (س . ٥ . يسا) وهى لفظة مركبة من كلمتين أولاهما أعجمية والأخرى تركية . فإن (س . ٥) بالعجمى ثلاثة يسا (المغلى الترتيب فكانه قال التراكيب بثلاثة: وسبب هذه الكلمة على ما ذكر في

النجوم الزاهرة: أن جنكيز خان ملك المغل كان قد قسم ممالكه بين أولاده الثلاثة وجعلها ثلاثة أقسام، وأوصاهم بوصايا لم يخربوا عنها وبقى بينهم إلى يومنا هذا على كثرتهم واختلاف أديانهم فصاروا يقولون س. ٥ - يسا ، يعنى التراكيب الثلاثة التي رتبها جنكيز خان فثقل ذلك على العامة فقربوها بتغيير الترتيب فقالوا: (سياسة) .

ويقصد بها اصطلاحاً منذ استعملها الاثريق تدير أمور الدولة، وكانت حينذاك «دولة المدينة» كأثينا وأسبرطة، ثم صارت الدولة القومية الحديثة. وبذلك تبدأ السياسة من مجتمع المدينة، ويؤكد الأصل اليوناني للمقابلين الانجليزي والفرنسي (E.) Politique (F.) وهذا الربط لاشتقاقه من كلمة مدينة. والسياسة بهذا المفهوم لا تنطبق على الجماعات البدائية حيث لا دولة ولا سلطة عامة آمرة، كما لا تنطبق على الجماعات القبلية، لأن سلطة الأمر فيها أبوية مصدرها روابط الدم والقربى ، لا المشاركة السياسية المتولدة عن العيش معا في مدينة.

ويخالف هذا التحديد لمعنى السياسة ومجالها مفكرون منهم مدرسة العميد الفرنسي «دوجي» التي يعنىها - لوجود الجماعة السياسية وجود حكام ومحكومين أى آمرين وأمورين ، وهذا يتوفر في أى تجمع بشرى لو كان بدائياً أو أسرة أو قبيلة أو هيئة دينية أو اجتماعية.

ولقد تقدم الفكر السياسي بصدد الحكم عبر العصور وأنتج نظريات ومذاهب سياسية يعز حصرها، وخلف فنا وعلماء سياسيين وإن اختلفت آراء الباحثين بصددهما .

يمكن القول إذا إن السياسة في الاصطلاح هي اسم للأحكام والتصرفات التي تدبر شئون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها وفي جميع سلطاتها التنفيذية والإدارية وفي علاقتها الخارجية التي تربطها بغيرها من الأمم . فلكل أمة في هذه النواحي سياسة وأحكام خاصة تتفق وعاداتها وأسلوب معيشتها ودرجة رقيها . وكل واحدة من هذه السياسات تتمثل في مجموعة من الأحكام تدبر بها شئون الأمة في الناحية الخاصة بها . وتبلى ذلك فالسياسة المالية تختص بالجانب المالى للأمة .

وفي غير العربية عرفت السياسة بتعريفات متعددة تدور كلها حول المعانى السابقة منها:

أنها علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم (الإدارة) ، ومنها مجموع المصالح العامة، مثال السياسة الداخلية والسياسة الخارجية .

وعرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد ادارة المجتمع، مثال سياسة اقتصادية، سياسة زراعية ، سياسة تجارية . . .

وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة هي طريقة إدارة نواحي المجتمع المتعددة سواء في جانبه الاقتصادي أو المالى أو الاجتماعى أو الزراعى أو الصناعى أو التجارى . . .

#### تعريف السياسة المالية:

أما مصطلح السياسة المالية، فإنه من الناحية التاريخية مشتق من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعنى بيت المال أو الخزانة. وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم فى اللغة الانجليزية لكى يضم الإيراد الحكومى والنفقات وسياسات الدين والموازنة.

ولكن فى الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادى، وهذا التمييز بين المالية العامة والسياسة المالية يعتبر ناتجاً مباشراً لتجارب الحكومات المضادة للكساد فى الثلاثينات وكتابات وتأثير «جون ماينرد كينز» .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تعزز استخدام المصطلح على نطاق واسع أكاديمياً بنشر كتاب « السياسة المالية ودورات الأعمال » لمؤلفه البروفسور « ألفن هـ. هانسن » . وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح مصطلح السياسة المالية يعنى استخدام الأيراد والانفاق وبرامج الدين والموازنة لتحقيق مستويات عليا من الناتج الاجمالى ولتجنب التضخم. وفى السنوات الأخيرة يرجع ظهور مصطلح السياسة المالية إلى النمو النسبى للقطاع العام. ووفقا للأسس العلمية ، يعنى مصطلح السياسة المالية استخدام أنشطة مالية معينة فى تطوير واستقرار الاقتصاد. وهذه الأنشطة هى أدوات السياسة المالية: الضرائب ، الانفاق وإدارة الدين والموازنة، ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان.

ويطلق على السياسة المالية في الأدب الألماني التوجيه المالى "Fiscal Dirigism". ويعرف التوجيه المالى بأنه سياسة مالية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الحكومة للحوافز والكوابح فى نظام السوق الحر التنافسى. ولا يعد التوجيه المالى مصطلحاً جديداً ولا مفهوماً جديداً فى الكتابات الاقتصادية.

فقد عاصر المفهوم تغيرات النظرية الاقتصادية عقب عصر السرية الأوربية "European Cameralism" والتي اتخذت اسمها من الجانب المالى للسياسات الاقتصادية (غرفة الأمير أو الكاميرا باللاتينية).

وقد أصبحت المشكلة موضع جدل فى ثمانينات القرن التاسع عشر بين المؤرخ الاقتصادى الألماني «أدولف فاجنر» والاقتصادى الكلاسيكى الأمريكى «سلجمان». فقد اقترح «فاجنر» سياسة اجتماعية للضرائب من أجل تساوى الدخل. وكان العضو البارز فى نفس مجموعة رجال الاقتصاد الألمان فى ذلك الوقت «جوستاف سكوملر». ففى خطابه الافتتاحى فى الاجتماع الأول لجمعية السياسة الاجتماعية عام ١٨٧١ ناشد جميع الحكومات « أن يصححوا توزيع الدخل».

وقد أطلق «سلجمان» على ذلك وعلى مقترحات «فاجنر» مصطلح «السياسة المالية» وهو اسم يهدف إلى لفت الأنظار إلى سوء التزاوج الضمنى للدوافع المالية والسياسية.

وعرفها «شيليا» بأنها: السياسة التى بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لانتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والانتاج والتوظيف.

وبنفس التعريف أخذ «كريستى رزودن» وغيرهم.

ومن الملائم الإشارة إلى أن الاصطلاح الانجلىوسكسونى "Fiscal Policy" لا يترجم حرفياً بالفرنسية، لأن الأمريكيين بوجه خاص يعنون بـ "Fiscal" ما يسميه الفرنسيون "Financier" أي مالى.

خلاصة القول أن السياسة المالية هى السياسة التى بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لانتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والانتاج والتوظيف، وبعيارة مختصرة استخدام أدوات السياسة

المالية من ضرائب ونفقات وقروض وموازنة عامة فى تطوير وتنمية واستقرار الاقتصاد.

ويجمع علماء الاقتصاد من مختلف المدارس على أن للسياسة المالية آثارها على الاقتصاد .

### الفرق بين المالية العامة والسياسة المالية:

يرى بعض الكتاب أنه ليس هناك خط واضح يفصل بين السياسة المالية والمالية العامة، والسياسة النقدية أو سياسة الحكومة الاقتصادية، كما لا يوجد اتفاق على أنواع الأعمال الحكومية التي يمكن أن تسمى بأعمال السياسة المالية. ووفقاً للاشتقاق الاصطلاحي للسياسة المالية فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفاً لمصطلح المالية العامة.

ولكن فى الاستخدام الحديث، فإن السياسة المالية لهامعنى أوسع ومختلف، يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.

والتمييز بين السياسة المالية والمالية العامة يعد ناتجاً مباشراً للتجربة المضادة للكساد فى الثلاثينات وكتابات وتأثير « كينز ».

ويرى فريق آخر أن السياسة المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الكلى كما تتفرع عنه مباشرة ، كما أن السياسة المالية فرع من فروع المالية العامة، وبالتالي فهى تهتم بأثر الضرائب الحكومية والانفاق وسياسة الدين على مستويات الانتاج والتوظيف والدخل والأسعار.

المراجع في السياسة المالية:

عبد الرحمن تاج : السياسة الشرعية والفقه الاسلامى ، الطبعة الأولى، ص٧-٨ .

د فؤاد أحمد كامل: ابن كمال باشا ورسالاته فى تحقيق الكلمة الأعجمية، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، العدد السابع والعشرون، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص ٢٤٩ .

معجم العلوم الاجتماعية: مرجع سابق ص ٣٢٧ . ٣٢٨ .

Boyes & Melvin: Economics ,op. cit., p. 122.

Burkhead (Jesse): Government Budgeting, op. cit., pp. 60-61.

Case & Fair: Principles of economics, op. cit., p. 537.

Chelliah: Fiscal policy, op. cit., p. 129.

Christy (George A.) and Roden (Peyton Foster ): Finance Environment and Decisions,canfield Press (San Francisco), 1973,p.99.

Dolan & Lindsey: Economics, op. cit., p. 252

Gwartney & Stroup: Economics, op. cit., p. 264.

Keiser: Macraeconomics, op. cit., pp. 3-4.

Laufenburger (H.): Finances Comparées, Recueil Sirey, Paris, 1957, p. 433.

Lexique de termes Juridique, Sous la direction de Raymond Guillien et Jean Vincent, Dalloz,1971, p.210.

Reuss (Frederick G.): Fiscal Policy For growth without inflation , Johns Hopkins Press,1963,pp.36-37.

Stigum & Stigum: Economics, op. cit., p. 585.

Vocabulaire Juridique, op. cit., p. 590.

## المبحث الثاني

### السياسة الاقتصادية والعلاقة

#### بينها وبين السياسة المالية

يقصد بالسياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الاطار الاقتصادي الذي تعمل الوحدات الاقتصادية من خلاله .

وتتمثل السياسة الاقتصادية في مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل حسن تخصيص الموارد وتنظيم وإعادة توزيع الدخل القومي .

#### العلاقة بين السياسة الاقتصادية والمالية:

توجد علاقات متبادلة بين السياستين المالية والاقتصادية فكلتاها تؤثر وتتأثر بالأخرى . لذلك فإن الدراسة الصحيحة لآثار كل منهما ينبغي أن تتم في كنف آثار السياسة الأخرى .

#### اساس العلاقات بين السياستين المالية والاقتصادية:

يتمثل أساس العلاقات بين السياستين المالية والاقتصادية في أن علم الاقتصاد يهتم بإدارة الموارد النادرة لاشباع الحاجات البشرية المتعددة ، وحيث أن وظيفة الدولة تتمثل في اشباع حاجات مواطنيها ، فإن القضايا التي تتضمنها السياسة المالية تعتبر في الأساس جزءا من الاقتصاد . والسياسة المالية تدرس ليس فقط كيف يشبع الأفراد بعضا من حاجاتهم الجماعية بشكل جماعي عن طريق الحكومة ولكن تدرس أيضا كيف يؤثر ذلك على مشكلات اشباع الحاجات الفردية .

فعلى سبيل المثال هناك ضرائب معينة تؤدي إلى تحويل الموارد عما يرى المستهلك أنها سلع هامة إلى ما يعتبره سلعا أقل أهمية . إن مشكلة السياسة المالية في خلق ضرائب تكمن بشكل مطلق في ميدان الاقتصاد ، فالسلطة التشريعية تستطيع أن تفرض ضريبة على التجار، وتصر أن يتحمل التجار تلك الضريبة لا أن يحملوها على العملاء . وعند فعل ذلك فإنها

تنسى علاقة أخرى هي العلاقة بين العرض والطلب والتي يمكن أن تؤدي إلى إلغاء قصد السلطة التشريعية . وهذا يمكن أن يحدث بعيدا عن احساس التجار بالموضوع . وليست القضية قضئية سياسية أو علم نفس ولكنها قضية اقتصاد .

إن السياسة المالية، وهي مجال هام في مجال المالية العامة تتمثل بدرجة كبيرة في ميدان ما يسمى بالاقتصاد العام، على سبيل المثال يقال أن الضرائب الكلية يمكن أن تخفف الضغط على الأسعار «انكماش» ، بينما الضرائب الأقل كلية يمكن أن تزيد من هذا الضغط «تضخمية» ، وهذا الجانب الرقابي من مستوى الضريبة يسترعى الآن قدرا كبيرا من الانتباه .

إن دور الضريبة هنا يكون دورا اقتصاديا بحتا . لذلك فإن المعالجة السليمة لعلم الاقتصاد يجب أن تتعامل أيضا مع آثار النفقات والضرائب والديون الحكومية، كذلك المعالجة الملائمة للسياسة المالية ينبغي أن تتم في كنف الأوضاع الاقتصادية السائدة . وقد ساهم رجال الاقتصاد كثيرا في تنمية علم المالية العامة، ولكن من الصحيح أيضا أن رجال الاقتصاد الذين يتعاملون مع القطاع العام للاقتصاد من المحتمل أنهم لا يعطون وزنا كافيا للمسائل الاجرائية وبالتالي قد يكونون في أغلب الأوقات غير واقعيين في استنتاجاتهم .

إن البعض يعتبر المالية العامة فرعا لعلم الاقتصاد إذا عرف الاقتصاد مرة أخرى كعلم اقتصاد سياسي، لأنها تتجه لتصبح في أشكال معينة فرعا للاقتصاد السياسي .

ومن الواضح أن كل نشاط حكومي سوف يكون له آثار سياسة مالية، بمعنى أن كل ضريبة، أو أنفاقي، أو إجراء دين سيكون لها تأثير مهما كان صغيرا على مستوى الدخل القومي والترظيف .

وهناك أنواع معينة من البرامج الحكومية يتم القيام بها بهدف تأثيرها على مستوى الدخل والتوظيف، والبعض الآخر يتم تعديله نظرا لتأثيره على مستوى الدخل والتوظيف وفي تلك الظروف فقط وحيث تصمم البرامج الحكومية أو تعدل وفقا لآثارها على تلك التجمعات إذا أطلق عليها جزءا من السياسة المالية حيث يتم صياغة البرامج الحكومية بشكل متزايد بالنسبة لتلك الاعترافات

فإن حدود السياسة المالية تتسع . وفي حالة النفقات الحكومية، فإن نتائج السياسة المالية كانت تسمى في بعض الأحيان «بآثار العملية» لتمييزها عن الأثر المنتج للانفاق ، والأخير يعتبر ناتجا نهائيا من حيث الشوارع، والسدود والجسور والوقاية من الحريق والحماية البوليسية، أو المدافع والطائرات . وتعتبر آثار العملية نتائج للانفاق الحكومي في ضوء الزيادات الناتجة في الدخل والتوظيف على المستوى العام والخاص .

إن اهتمام السياسة المالية بآثار العملية من هذا النوع يميزها عما يسمى «بالسياسة الاقتصادية الحكومية» والأخيرة أوسع كثيرا . وتنضم كل أنواع البرامج التي تعكس أو تتأثر بالأهداف الاقتصادية أو الاعتبارات الاقتصادية . ويحتمل أن يصبح قدرا أكبر من السياسة الاقتصادية سياسة مالية، وأن أهمية هدف الاستقرار في صياغة السياسة الحكومية مع تطور أساليب للتقييم النتائج ، تعنى أن اعتبارات السياسة المالية سوف تؤثر مباشرة على البرامج الحكومية بشكل متزايد .

ومن خصائص السياسة المالية أنها تؤثر حتما على الحصص النسبية للدخل القومي: توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء، وتوزيع الدخل بين الفلاحين ، وأرباب الأجور والمساهمين وحملة السندات ومديرى الشركات، وهذا ينطبق أيضا على السياسة النقدية خاصة عندما تحدث تغيرات في معدل الفائدة ، وبذلك تغير توزيع الدخل بين المدينين والدائنين .

إن تاريخ أعمال السياسة المالية في الحقب العديدة الماضية توضح أنه ليس يمكننا تنفيذ برنامج استقرار دون أن يصاحب ذلك عمل اقتصادي واجتماعى هام، وأن البرنامج المضاد للتضخم ، على سبيل المثال ، لا يكبح الدخل والانفاق بشكل عام كما يكبح الدخل والانفاق لجماعات اقتصادية معينة وطبقات دخل خاصة .

ويؤدى البرنامج المضاد للتضخم بالضرورة إلى تعديل توزيع الدخل والسلطة السياسية داخل المجتمع . وبالمثل فإن البرنامج المضاد للكساد يجب أن يزيد الدخل النسبى لجماعات اقتصادية معينة .

وحقيقة أن السياسة المالية تؤثر على توزيع السلطة الاقتصادية والسياسة داخل المجتمع تجعل تلك السياسة مثيرة للجدل . ورغم أن السياسة المالية تتناول

الكليات فإنها لا تؤثر على كل الأشخاص والجماعات الاقتصادية بدرجة متساوية. ويتضمن قدر كبير من السياسة المالية أخذ النقود من جيب (أ) ووضعها في جيب (ب) على أساس نسبي على الأقل. ولا ينتظر أن يوافق أو ب على مقدار ما ينقل من جيب لآخر، ومن المتوقع أن يستمر المواطنون في الاهتمام ليس فقط بدخولهم الشخصية ودخول الآخرين في مجموعة دخلهم، ولكن يهتمون أيضا بدخول الأشخاص الآخرين والجماعات الأخرى في المجتمع. وفي نفس الوقت، فإن صعوبة تتبع أثر النتائج الدقيقة للسياسات المالية على توزيع الدخل تميل في بعض الأحيان إلى تقسيم طابعها التوزيعي ويمكن أن تجعلها مقبولة وقابلة للمعالجة.

ومما يدل على العلاقة بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية أيضا، أن تطور نظام الميزانية الحديثة في كل من اجرائه وأساليبه واكب نمو الحكومة الديمقراطية المسئولة، وأن تطور أعمال الميزانية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة كان جزءا لا يتجزأ من التطور الاقتصادي لتلك البلاد.

ولقد واكبت عملية الميزانية التغييرات السياسية والاقتصادية في بنية المجتمعات. وفي بعض الحالات، كما في حكومات الولايات المتحدة، عكست وجسدت التغييرات التي حدثت بالفعل. وفي حالات أخرى، ساعد تطور الميزانيات الحكومية وضاعف من سرعة التغييرات الاقتصادية والسياسية التي كانت في حالة تقدم. واليابان أيضا منذ عام ١٨٨٩، أدخل هذا البلد سريع التطور نظام ميزانية كوسيلة لعقلنة ورقابة الأنشطة الحكومية، وقد يبدو أن الموازنة الحكومية في اليابان أدت إلى عملية التطور الاقتصادي.

إن مناقشة الجوانب العامة المختلفة للمالية العامة وموضوعاتها لها تاريخ طويل في أعمال الاقتصاديين. فإذا نظرنا إلى كتاب آدم سميث «ثروة الأمم» فإننا نجد قسما كاملا - وهو الكتاب الخامس - مخصصا ليراد الحاكم أو الكومولث. وبالمثل كان عنوان العمل الرئيسي لريكاردو «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» هاما بدرجة كافية، ففي هذا المؤلف كتب ريكاردو عشرة فصول تتناول مشكلات الضرائب وكذلك ج. س. ميل J.S.Mill في مؤلفه مبادئ الاقتصاد السياسي المنشور عام ١٨٤٨ عنوان الكتاب الخامس فيه بتأثير الحكومة، كما أن سبعة فصول من هذا القسم تناولت مشكلات التمويل الحكومي، المبادئ العامة للضرائب، وتصنيف الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة.

وفيما يتعلق بالاقتصاديين الكلاسيكيين يمكن القول أنه كان هناك اعتراف بتقسيم موضوع المالية العامة إلى جوانبه التي تشمل الإيراد، الانفاق، والدين . ولكن بينما وضع آدم سميث الانفاق في مقدمة عمله، فإن ريكاردو ومل ركزا على الجانبين الآخرين .

وعلى النقيض نجد مناقشة منتظمة نسبيا للمالية العامة كموضوع للمؤلفين الرئيسيين في عهد مارشال وادجورث في نهاية القرن التاسع عشر . وفي الوقت الذي حل فيه علم الاقتصاد محل نظام الاقتصاد السياسي القديم، فإن العرض المنظم لموضوع المالية العامة ككل قد اختفى من الأعمال الرئيسية لرجال الاقتصاد . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التطور هو ظهور كتب خصصت للمالية العامة . وكان أول تلك الأعمال في المملكة المتحدة هو كتاب باستابل، المالية العامة الذي نشر عام ١٨٦١ ، ومؤلف الدكتور دالتون: المالية العامة والذي نشر لأول مرة عام ١٩٢٢ .

واهتم الكتاب الالمان أيضا بتلك العلاقة فأكدوا بشكل خاص على العلاقة التي تربط السياسة المالية بالاقتصادية . ففي الأصل كان علم المالية نتاجا للدراسة الاقتصادية، وهو يبدو كقسم مستقل أو كموضوع رئيسي للدراسات القديمة للاقتصاد السياسي . وأن النظرة الواسعة التي تبناها الكتاب الالمان لم تحل دون ظهور نتيجة مماثلة في ذلك البلد لأنه منذ زمن ك . هـ . رو K.H.Rau كان ينظر للاقتصاد السياسي على أنه يشمل بالإضافة إلى النظرية العامة، اقتصاديات الصناعة الحديثة، التشريع الاقتصادي والإدارة الاقتصادية بالإضافة إلى المالية العامة .

وإذا كان العلم الأخير قاصراً - بالطريقة المعتادة في إنجلترا وفرنسا - على دراسة الثوانين التي تحكم ظاهرة الثروة، فمما لا نزاع فيه أن المالية العامة لا يمكن أن تشكل جزءاً منه، بحيث أن الظروف المالية والسياسية يجب أن تعرف إلى مدى استحليل وجوده في علم بحث عن الثروة ، علاوة على ذلك ، يجب دراسة الاعتبارات العملية في كل من إدارات المالية .

وكون الاقتصاد السياسي بالمعنى الواسع للمصطلح يمكن أن يتضمن المالية وهذا أمر حقيقي بالفعل ، ولكن قد يبدو أن ذلك الاقتصاد السياسي الموسع لا يزيد عن اسم شائع للعلوم الاجتماعية والسياسية المختلفة، وهو في الحقيقة عبارة

عن خليط من علم الاجتماع البدائي ومن السياسة . ورغم أن مشكلات المالية ملائمة لمعالجتها بشكل مستقل، فلا يعنى ذلك عدم الاهتمام بعلاقتها بالاقتصاد، وعلى العكس هناك ارتباط وثيق أو سلسلة من الارتباطات بين الدراستين .

إن انفاق الدولة يعتبر جزءاً من استهلاك المجتمع والذي تكون الدولة فيه بمثابة الهيئة المنظمة، وللحصول على معرفة الظروف التي تحكمه يجب أن يكون لدينا نظرية عن استهلاك الثروة بشكل عام . ولسوء الحظ فإن الاسئلة التي ترتبط بالاستهلاك لقيت الأهمال من جانب رجال الاقتصاد . وعلى هذا لا توجد نظرية كاملة يمكن تطبيقها على المشكلات المالية . ولا تزال الحقائق البارزة عن الموضوع مقترحة، في النظريات الاقتصادية الحديثة، ويمكن تطويرها بمساعدتها .

أيضاً، فإن ادارة أملاك الدولة تتطلب الاشارة إلى المبادئ الاقتصادية العديدة وبخاصة المشروعات الصناعية التي تستثمر طبقاً لاحتكار الدولة توضح وتتضح بنظرية الاحتكارات العامة .

وعندما نصل إلى موضوع الضرائب تصبح مساعدة علم الاقتصاد ذات قيمة كبيرة .

إن مزايا نظام الضرائب العام ، بالإضافة إلى مزايا كل ضريبة خاصة يجب أن تختبر بمساعدة المبادئ الاقتصادية، لأن مشكلة العدالة الضريبية الهامة هي مشكلة أخلاقية بالدرجة الأولى، ولكن حتى تصبح آثارها الاقتصادية معروفة، يستحيل القول بأن أى شكل من أشكال الضرائب عادل أو العكس .

إن كل النقاط الشائكة المتعلقة بحدوث الضرائب يمكن تناولها بنجاح بتطبيق نظرية سليمة عن توزيع الثروة، وأن أثر الضرائب على التراكم يجعل من الضروري أن نفكر باستمرار في ظروف الانتاج الفعال . وفي قسم آخر من أقسام المالية العامة، يمكن تفسير طبيعة وأثر القروض العامة على أكمل وجه بالنظرية الاقتصادية عن الائتمان ، وهذا هو الطريق المتبع في العادة . ويمكن أن يقال أن معرفة علم الاقتصاد هي جزء لا يتجزأ من معرفة دارس المالية العامة وأن دراسة علم الاقتصاد هي أمر لازم لدراسة وتفهم المالية العامة .

وللإأكيد على الأثر المتبادل بين السياستين المالية والاقتصادية، جاء في تقرير الرئيس الأمريكى سنة ١٩٥٧، « إن برامج النفقات الفيدرالية روجعت عن

كثب للتأثير على الاقتصاد « وقال أيضا « أنه يمكن للسياسات المالية أن تساهم كثيرا في الوصول إلى أهداف الاقتصاد القومي أو يمكن أن تعرقل تحقيقها » .

ويلاحظ أنه يسهل على الاقتصاد أن يتوافق مع ضريبة قديمة ومعدل ضريبي قديم بينما يحتاج لوقت طويل لكي يتوافق مع ضرائب جديدة ومعدلات مختلفة، والمرقف الذي يبقى بعد هذه التعديلات يحدد الآثار بعيدة المدى للضرائب، ولذلك ينصح بادخال الضرائب الجديدة بالتدريج . ويمكن أن يتم ذلك بتطبيق الضرائب أولا على قطاعات الاقتصاد التي تستطيع أن تتحمل العبء نظرا للموارد الاقتصادية أو طريقة التنظيم .

ولا يمكن بحال من الأحوال أن نعتبر أن النفقات التي تجربها الدولة ظاهرة ليست ذات أهمية أو خارجة على حياة المجتمع، بل العكس فإن السياسة المالية تدعم باستمرار علاقتها بالاقتصاد ، كما أن الموازنة تشكل جزءا من السياسة الاقتصادية العامة التي تشمل أيضا السياسة النقدية وسياسة الأسعار .

إن حجم وتكوين الموازنة يتوافقان مع الظروف الاقتصادية لمحاولة تصحيح بعض الآثار .

ويمكن أن نلاحظ من ناحية أخرى أن الحكومات تمنح دورا كبيرا للموازنة لضمان تنفيذ السياسة الاقتصادية .

ويمكن للحكومة بواسطة الميزانية حث أو توجيه الحياة الاقتصادية سواء ضد العجز أو الكساد أو العكس، وبذلك أصبحت الميزانية الحديثة عاملا هاما للسياسة الاقتصادية .

إن هناك تأثيرا للعمليات المالية على الاقتصاد ، وكذلك الظواهر الاقتصادية لها بدورها تأثير على العمليات المالية .

مثال ذلك: إن زيادة حجم النفقات العامة تسمح بتشجيع الاستهلاك ومن هنا دفع الاقتصاد إلى الامام، ولكن دفع الاقتصاد هذا إلى الامام قد يؤثر بدوره على النفقات العامة وزيادتها ثانية مسببا بذلك صعودا عاما في الأسعار .

ومن مظاهر التأثير المتبادل أيضا بين السياستين، أن النظرية الاقتصادية العامة ونظرية المالية العامة توفر فروضا مؤكدة بخصوص أثر الضرائب والانفاق العام على الاستهلاك الفردي، وعلى قرارات الادخار والأسعار . وعلى العكس

وفيما يتعلق بآثار الميزانية على قرارات الاستثمار الخاص، فبمساعدة الاقتصاديات الرياضية المتقدمة فإنها أصبحت الآن مهمة سهلة نسبياً وهي مهمة صياغة علاقات سلوكية للاقتصاد الجزئي تسمح بتقدير كمي لتلك الآثار .

إن السياسة المالية تساعد على أن تجعل من السياسة الاقتصادية سياسة فعالة . كما أن جميع النفقات والإيرادات العامة تسبب آثاراً اقتصادية واجتماعية لأنها تعمل جميعاً مباشرة وبتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة . هذه المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للمالية العامة كانت في الماضي ثانوية بالنسبة لمظهرها السياسي، أما الآن فهذه المظاهر أصبح لها مكانة رئيسية في دراسة المالية العامة، أدت إلى فتح طريق جديد لدراسة الاقتصاد المالي .

إن الظواهر المالية مشمولة في مجموع الظواهر الاقتصادية بوجه عام سواء لأنها مرتبطة بالحركة الديناميكية للنشاط الاقتصادي، أو لأنها تسببت في تعديلات في البنية الاقتصادية والاجتماعية بوجه خاص، وتتدخل بعمق في نظام توزيع الدخل، لأن المالية العامة تضع يدها الآن على ما يقرب من خمس الدخل القومي .

ولا تعتبر السياسة المالية قد قامت بدورها عندما تشرف على قرار توزيع الأعباء دون الاهتمام بالآثار والنتائج الاقتصادية لهذه المسائل . واليوم لا يمكن تجاهل ذلك، لذلك ظهر الاقتصاد المالي وإلى جواره ظهرت فكرة استعمال العباء المالي وآثاره الاقتصادية . والعامل المالي المشتق من العامل الاقتصادي يؤكد ارتباطه العميق به وهذا التطوير لمجال دراسة السياسة المالية ملاحظ بظهور الاقتصاد المالي الذي يأخذ في الاعتبار الأثر الاقتصادي للسياسة المالية، وبصفة أعم العلاقات المتداخلة بين العوامل الاقتصادية والمالية .

ولاشك أن التقدم في الساحة العلمية لعلم الاقتصاد يهين معلومات أفضل للسياسة المالية . وأن المقصود ليس فقط تجنيد موارد ضخمة عن طريق السياسة المالية ولكن أيضاً متابعة استعمالها على ضوء الحالة الاقتصادية الكلية .

كما أن الأمر ليس مجرد إدارة موارد ونفقات عامة ولكنه عنصر في سلوك الدولة العام المكلف بترقية الرفاهية العامة .

إن مشكلات الموازنة العامة لا يمكن أن تبحث منعزلة ، ولكن ينبغي أن ترد إلى قلب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية ، والمالبة للدولة .

كما أن السياسة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الكلى كما تتفرع منه - وعلى السياسة الضريبية ألا تعوق حركة الأموال المفيدة للانتاج وهي المواد الأولية ، والمواد نصف المصنوعة أو أموال الانتاج - ويعنى ذلك عدم فرض أية ضريبة على المنتج عند نقله من منشأة لأخرى عابى الأقل - فهذا الضمان ضرورى لجميع العناصر التي تساهم في صنع المنتج، وكذلك الأمر في توجيه رؤوس الأموال .

المراجع في السياسة الاقتصادية والعلاقة بينها وبين السياسة المالية:

Allen and Brownlee: Economics of public finance, op. cit., p. 13

Barrère: Politique financière , op. cit., pp. 19-20.

Bastable: Public finance, op. cit., pp. 7-10.

Bouilla (Christophe): Inflation- désinflation, Découverte de l'economie, op. cit., p. 85.

Burkhead: Government Budgeting, op. cit., pp. 69-70.

Colm: Essay in public finance, op. cit., p. 22.

Delbez: Elements de finances publiques, op. cit., p. 18.

Duverger: Finances publiques, op. cit., p. 27.

Gaudemet : Précis des finances publiques, op. cit., pp. 109-110, pp. 119-121.

Geours; Politique economique comparée, op. cit., p.3.

Groves : Financing government, op. cit., pp. 4-5.

Kimmel: Federal Budget, op. cit., p. 252.

Paul: les finances de l'etat, p. 280.

Peacock: Quantitative analysis in public finance, op. cit., pp. 147-148.

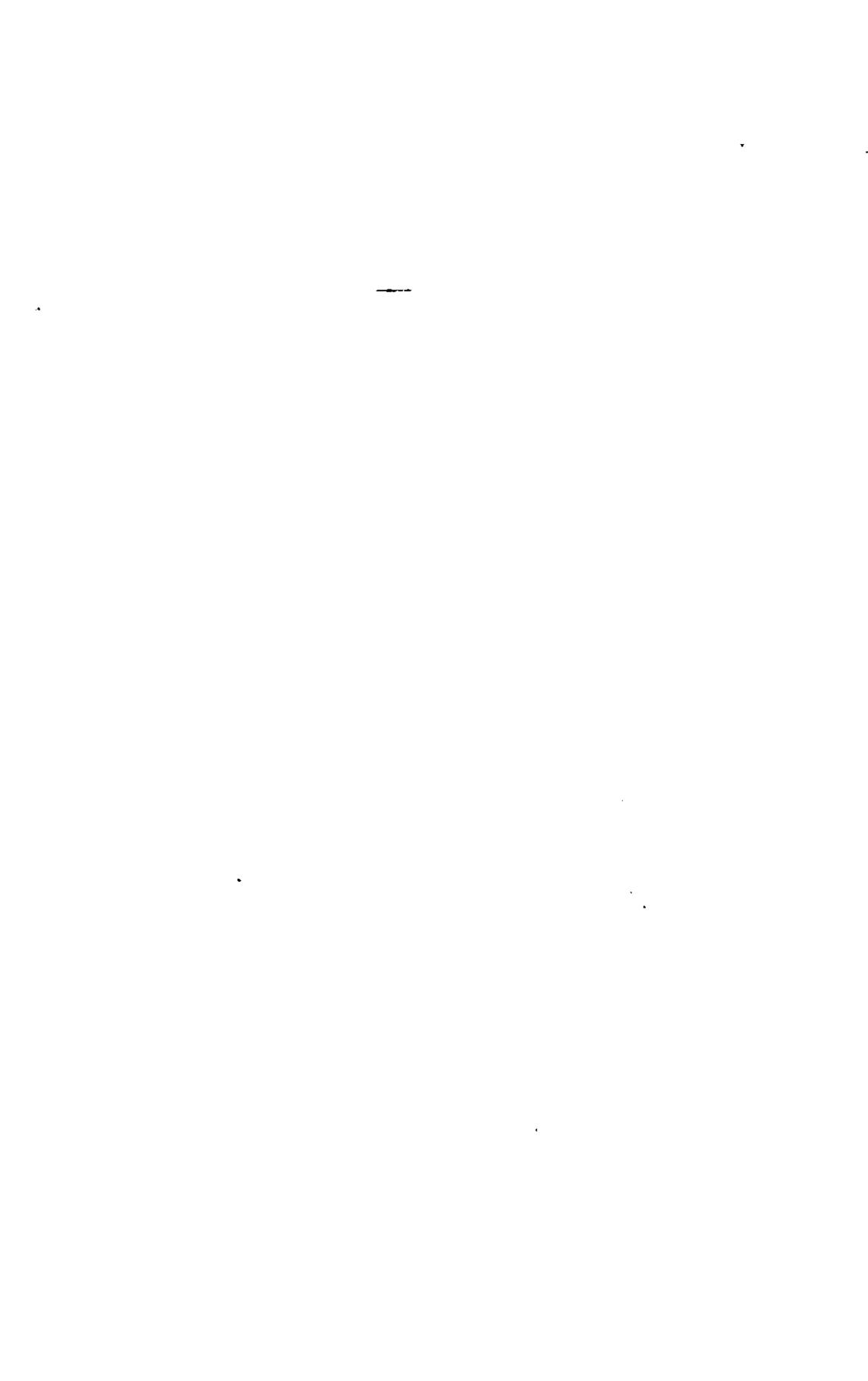
Prest: Public finance, op. cit., pp. 13-14.

Quiles: les chpômeurs, Découverte de l'economie , op. cit., p.56.

Rosier: Economie financière , pp. 9-24.

Taylor: The economics of public finance, op. cit., p. 3.

Trotabas: Finances publiques, op. cit., p. 36.



## الباب السابع

### السياسة النقدية

إلى جوار السياسات الاقتصادية والمالية فإنه توجد أيضا السياسة النقدية التي، مستطوع أن تلعب دورا فعلا في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي ينشد المجتمع تحقيقها .

وكما تملك السياسة الاقتصادية والمالية أدوات متعددة لتحقيق أهدافها فإن السياسة النقدية تملك هي الأخرى أدوات متعددة تعيينها على تحقيق أهدافها .

وترتبط السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية، وتحتاج هذه العلاقات إلى ضرورة التنسيق الدائم بينها .

ونوضح فيما يلي المقصود بالسياسة النقدية والأساليب التي تعتمد عليها ومدى فعاليتها وذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول:** مفهوم السياسة النقدية والأساليب التي تعتمد عليها .

**الفصل الثاني:** العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية .

**الفصل الثالث:** مدى فعالية السياسة النقدية .

### الفصل الأول

#### مفهوم السياسة النقدية

#### والأساليب التي تعتمد عليها

نوضح فيما يلي ماهية السياسة النقدية والأساليب المتعددة التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها وذلك على النحو التالي:

### المبحث الأول

#### مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية هي السياسة التي تتولى تنظيم المعروض النقدي، وتسمى

السياسة النقدية أيضا بسياسة الائتمان . ويقصد بالسياسة النقدية عموما قيام البنك المركزي برقابة كميات النقود ومعدلات الفائدة من أجل تعزيز السياسة الاقتصادية القومية . وتستهدف الحكومة من صياغة السياسة النقدية تحقيق التوظيف الكامل والمعقول دون تضخم مفرط .

وتتكون السياسة النقدية من الإجراءات التي تتخذ بواسطة البنك المركزي للتأثير في عرض النقود وأسعار الفائدة وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

وبذلك يمكننا القول بأن: السياسة النقدية هي استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة . فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة فإنها تعمل ذلك عن طريق زيادة العرض الاسمي للنقود . وإذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي ، فإنها تلجأ إلى تخفيض هذا العرض .

والملاحظ بالنسبة لدول كثيرة في العالم ، أن السياسة النقدية أصبحت هي سياسة سعر صرف . فمحاولة كندا في الفترة من ١٩٨٧-١٩٨٩ لجعل أسعار فائدتها أعلى بنسبة ٣-٤٪ عن سعر الفائدة في الولايات المتحدة ، جذبت قدرا كبيرا من رأس المال قصير الأجل وربما لم يكن لها أثر كبير على كبح الاستثمار المحلي الذي يُمولُ جزء كبير منه من الخارج .

وعلى حين تفترض نظريات اقتصادية كثيرة أن رفع سعر الفائدة يؤثر على الاقتصاد بشكل متساو ، ويخفض الاستثمار بتخفيضه العائد فقط ، فإنه قد لا يتحقق ذلك دائما . وطبقا لنظرية توفر رأس المال ، فإن البنوك لا تعتمد بشكل مطلق على أسعار الفائدة ، ولكن توزع كميات القروض التي تقدمها . وفي فترة التوسع الاقتصادي ، فإن البنوك لا ترفع أسعار الفائدة مباشرة لتوزيع الائتمان ، ولكنهم يطلبون من عملائهم تأجيل الحصول على القروض حتى تتوفر النقود ، وهذا التصرف له مضامين دولية .

وقد يكون الاقتراض الاستثماري غير مرن للسعر بدرجة كبيرة ، حيث أنه طلب مستمد من زيادة انفاق العميل أو الاتفاق الأجنبي . وبدلا من ذلك ، فقد انخفض المعروض النقدي وسعر الائتمان ، وكان يميل لاستهداف تلك الصناعات التي تعتمد على الائتمان المصرفي ، مثل التشييد وبعض أشكال الاستثمار الرأسمالية الجديدة . وعلى حين يكونون مستعدين للاستثمار ، فإن البنائين أو

مشترى الاسكان المحتملين فى أمريكا واجهوا مطالب مثل رفض البنوك اقراض أكثر من ٥٠ ٪ من قيمة البيت، والتي تقتطع جزءاً كبيراً منها من السوق . وحيث، بدأت تلك الصناعات تستخدم الأوراق المالية لتجنب الاستخدام المكثف للائتمان المصرفى، فانها أصبحت أقل حساسية للتغيرات التي تطرأ على المعروض النقدى. وحيث أنه يقلل المعروض النقدى ولم يعد له نفس الأثر التوزيعى ، فيجب رفع أسعار الفائدة أعلى لاقناع الشركات على تأجيل خطط الاستثمار.

وكثير من المقترضين، لعدم سعادتهم بأسعار الفائدة المحلية، فإنهم يلجأون للاقتراض من الخارج بأسعار أقل وطالما أنهم مستعدون لتحمل مغامرة الاقتراض بالنقد الأجنبى، ويستطيعون إيجاد الاموال لاستثمارها والأموال التي يقترضونها تعطيهم السيطرة على الموارد محليا. وتختلف الآلية التي يمكن بها حدوث ذلك طبقا لتفاعل سياسة سعر الصرف مع تدفق رأس المال الداخلى. وفى حالة التوظيف الكامل، سوف تؤدي الى رفع قيمة العملة فى سوق النقد الأجنبى ، أو التضخم محليا.

وكل من التضخم وارتفاع قيمة سعر صرف البلد لها نفس الأثر وهى تضر بالصادرات وتستورد سلعا تنافسية. وأثر السياسة النقدية، على ذلك لا يخفى الاستثمار المحلى، ولكنه يخفض القطاع الحساس لسعر الصرف . وينخفض الطلب الكلى، ليس لأن الاستثمار يقل ، كما يتوقع غالبا، بل لأن الصادرات تقل والواردات تزيد.

المراجع في التعريف بالسياسة النقدية:

ابدجمان: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص. ٢٧٠.

Brown & Hogendorn: Economics, op. cit., pp. 524-525.

Caise & Fair: Principles of economics, op. cit., p. 537.

Chaineau: Qu'est- ce que la monnaie ? op. cit., p. 50.

Dymski: Money as a time machine., op. cit., p. 98.

Hyman: Economics, op. cit., p. 772.

Lipsey, Steiner, Purvis: Economics ,op. cit., p. 674.

Mankiw: Macroeconomics, op. cit., p. 189.

Mossé: Politique monetaire, op. cit., p. 156.

Parkin & King: Economics, op. cit., p. 708.

## المبحث الثاني

### الأساليب التي تعتمد عليها السياسة النقدية

تشكل نقود الودائع جزءا كبيرا من المعروض النقدي مهما كان نوع المعروض النقدي، وتعتمد قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع على احتياطاتها وترتبط قدرة البنك المركزي على التأثير على المعروض النقدي بقدرته على التأثير على حجم وكفاءة تلك الاحتياطات.

وهناك ثلاث وسائل رئيسية تستطيع السياسة النقدية عن طريقها أن تؤثر في المعروض النقدي وهي:

- ١- عمليات السوق المفتوحة.
  - ٢- الاحتياطي النقدي.
  - ٣- سعر الخصم.
- وسنوضح فيما يلي المقصود بكل وسيلة من هذه الوسائل.

### المطلب الأول

#### عمليات السوق المفتوحة

#### Open market operations

تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أهم الأدوات التي يمكن أن يعتمد عليها البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي.

وتستخدم سياسة السوق المفتوحة، أي شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية، للتحكم في القاعدة النقدية. وإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية الحكومية ويقوم البنك المركزي بدفع مقابل هذه الأوراق بشيكات مسحوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية.

وعندما تتم تصفية هذه الشيكات فسوف يقوم البنك المركزي بزيادة ودائع البنوك التجارية لديه بقيمتها، وبذلك يخلق احتياطات إضافية للبنوك التجارية.

أما إذا كان الهدف هو انقاص عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية. ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه السندات بشيكات مسحوبة على البنوك التجارية. وبعد تصفية هذه الشيكات يخفض البنك المركزي ودائع البنوك التجارية لديه، وبذلك تنخفض احتياطات النظام المصرفي.

وتجرى عمليات شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية بواسطة البنك المركزي يوميا تقريبا. وترجع هذه العمليات جزئيا إلى رغبة البنك المركزي في توسيع أو تقييد عرض النقود، وموازنة التغيرات في القاعدة النقدية التي ترجع إلى عوامل لا يستطيع البنك المركزي التحكم فيها. وتسمى عمليات السوق المفتوحة من النوع الثاني «بالعمليات الدفاعية (defensive operations)».

ونظرا لأن البنك المركزي يأخذ على عاتقه العمليات من كلا النوعين فإنه ليس من السهل تحديد الغرض من تصرفاته.

ودعنا نفترض - على سبيل المثال - أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية وقد يفعل البنك المركزي ذلك بهدف زيادة عرض النقود. بيد أن مشتريات البنك المركزي قد تصمم ببساطة لموازنة To offset تأثيرات القرار الذي اتخذته الجمهور لحيازة مزيد من النقود الحاضرة. فإذا كان ذلك صحيحا، فإن هذه السياسة سوف تبقى على عرض النقود عند مستواه الأصلي.

### طريقة عمل السوق المفتوحة:

يمكن أن يدخل البنك المركزي السوق المفتوحة مشتريا ويمكن أن يدخلها بائعا، وفي كلتا الحالتين يستطيع أن يؤثر في المعروض النقدي.

### المشتريات في السوق المفتوحة:

عندما يشتري البنك المركزي سندا من عائلة أو شركة، فإنه يدفع ثمن ذلك السند بشيك مسحوب على البنك المركزي ويدفع للبائع، ويودع البائع هذا الشيك في بنكه. ويقدم البنك التجاري ذلك الشيك للبنك المركزي للدفع ويقوم البنك المركزي بعمل قيد دفتری، يزيد وديعه البنك التجاري لدى البنك المركزي.

وهكذا يزيد البنك المركزي أصوله بقيمة السند الذي اشتراه وزاد خصومه في شكل ودائع البنوك التجارية. وقد زاد البنك التجاري خصومه في الودائع

واحتياطياته بمقدار الصفقة . ويتوازن تغيير كل أصل بتغيير في الخصوم .

فبعد أن تتم تلك الصفقات يكون لدى البنوك التجارية احتياطيات زائدة وتكون في موقف يسمح لها بزيادة قروضها وودائعها . والعائلة التي باعت السند للبنك المركزي لم تفعل سوى تحويل الأصول، فبدلاً من حيازة السند أصبحت تحوز نقوداً . وعندما باعت السند حصلت على شيك من البنك المركزي بقيمته . وعندما أودعت العائلة هذا الشيك في حسابها الخاص بالبنك التجاري، وضع بنكها في نفس الوضع كالبنك الذي تسلم الوديعة الجديدة من المودع . ويستطيع الآن أن يوسع ودائعه على أساس تلك الاحتياطيات النقدية الجديدة . وإذا اشترى البنك المركزي سندات حكومية كثيرة في السوق المفتوحة، فإن النظام المصرفي الكلي سوف يكسب احتياطيات جديدة .

وعندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية في السوق المفتوحة، فإن احتياطيات البنوك التجارية تزداد . وعندئذ تستطيع تلك البنوك أن تزيد ودائعها، وبذلك تزيد المعروض النقدي .

### المبيعات في السوق المفتوحة:

عندما يبيع البنك المركزي سندا بـ ١٠٠ جنيه لأحد العائلات أو أحد الشركات، فإنه يحصل مقابل ذلك على شيك المشتري المسحوب على وديعته في بنك تجارى . ويقدم البنك المركزي الشيك للبنك الخاص للدفع . ويتم الدفع بقيد دفترى يقلل وديعة البنك الخاص لدى البنك المركزي والتغييرات في هذه الحاجة هي عكس التغييرات في حالة الشراء السابقة . فالبنك المركزي يقلل أصوله بقيمة السند الحكومي الذي باعه وقلل خصومه بشكل ودائع البنوك التجارية، والعائلة أو الشركة زاد حيازتها من السندات الحكومية وقلل نقده في الوديعة لدى البنك التجاري . وقلل البنك التجاري مديونيته في الوديعة للعائلة أو الشركة وقلل احتياطياته ((المودعة لدى البنك المركزي)) بنفس المقدار، وكل تغيير في الأصول يتوازن بتغيير في الخصوم . وفي الواقع يتوازن كل شئ .

ولكن البنك التجارى يجد أنه بالتعرض لتغيير مساو في احتياطياته وخصومه في الودائع . فإن نسبة احتياطية للودائع تتل فعلى سبيل المثال لو أن بنكا لديه ودائع مقدارها ١٠ مليون جنيه مدعومة بمليون جنيه نقداً لتحقيق ١٠٪ نقداً كنسبة احتياطي . ونتيجة لمبيعات البنك المركزي في السوق المفتوحة البالغة

١٠٠٠٠٠ جنيه من السندات الحكومية، فإن البنك يخسر ١٠٠٠٠٠ جنيه من الودائع والاحتياطي. وتصبح الاحتياطيات الآن ٩٠٠٠٠٠ جنيه، بينما تكون الودائع ٩٩ مليون جنيه، مما يجعل نسبة الاحتياطي ٩٠.٩٪ فقط. والبنوك مثل البنك في المثال السابق التي تقل نسب احتياطياتها عند الحد الأدنى يجب أن تتخذ خطوات عاجلة لاستعادة نسب احتياطياتها. ويمكن تحقيق الخفض اللازم في شكل ودائع بعدم عمل استثمارات جديدة عند استرداد الاستثمارات القديمة (أى بعدم منح قروض جديدة بعد تسديد القروض القديمة) أو ببيع (أو تصفية) الاستثمارات الموجودة.

وعندما يبيع البنك المركزى سندات حكومية في السوق المفتوحة، فإن احتياطيات البنوك التجارية تقل. وهذه البنوك تضطر بدورها لتقليص الودائع، وبذلك تقلل المعروض النقدي.

ولكن ماذا إذا لم يرغب الجمهور في شراء السندات الحكومية التي يرغب البنك المركزى في بيعها؟ هل يستطيع إرغام الجمهور على عمل ذلك؟

والاجابة هي أن هناك دائما سعر يشتري به الجمهور. ويجب أن يكون البنك المركزى مستعدا في عملياته في السوق المفتوحة لخفض أسعار السندات الحكومية إذا أصر على بيع كميات كبيرة منها فجأة. وهكذا فإن خفض سعر السندات الحكومية هو نفس الشيء مثل رفع سعر الفائدة. وهكذا إذا رغب نظام البنك المركزى في تقييد المعروض النقدي ببيع السندات، يمكن أن ترفع أسعار الفائدة.

وهكذا يستطيع البنك المركزى ببيع السندات لتقليص تلك الاحتياطيات بشكل جاد إذا أراد ذلك، وفي عملياته في السوق المفتوحة. وبالمثل بشراء السندات الحكومية يستطيع أن يوسع احتياطيه. وفي عملياته في السوق المفتوحة يتمتع البنك المركزى بأداة قوية للتأثير على حجم احتياطيات البنوك الاعضاء وبذلك للتأثير على المعروض النقدي.

ويعتمد البنك المركزى المصري - شأنه في ذلك شأن بقية البنوك المركزية الأخرى - على سياسة السوق المفتوحة للتحكم في المعروض النقدي داخل المجتمع. يدلنا على ذلك ما نص عليه المشرع المصري بقوله «للبنك أى البنك المركزى - أن يتعامل بالشراء والبيع في السوق المفتوحة في الأوراق الحكومية

المصرية والأوراق المضمونة من الحكومة والسندات التي يعينها مجلس إدارته والكمبيالات والسندات الإذنية وغيرها من الأوراق التجارية، وتعقد هذه العمليات بقصد زيادة أو انقاص الأموال التي تتداولها البنوك أو غيرها وفقا لسياسة النقد والائتمان.

المراجع في سياسة السوق المفتوحة:

- Amos: Economics, op. cit., p. 286.
- Bassino, Leroux, Mihelena: Monnaie et finance , op. cit., p. 28.
- Boyes & Melvin: Economics, op. cit., pp. 359-360.
- Case & Fair: Principles of Economics , op. cit., p. 668-669.
- David, Jaffré: La monnaie et la politique monetaire, op; cit., pp. 109-112.
- Delas: Economie contemporaine, op. cit., p. 340.
- Dolan & Lindsey: Economics, op. cit., pp. 317-318.
- Ekelund & Tollison: Economics, op. cit., pp. 685-687.
- Fuller: Principles of Macro economics, op. cit., p.80.
- Grimaud: Analyse macroéconomique, op. cit., p. 418.
- Gwartney & Stroup; Economics, op. cit., pp. 291-292.
- Harvey: Modern economics, op. cit., p. 321.
- Hyman: Economics, op. cit., pp. 757-758, p. 772.
- Jarno, Bouhours: Monnaie , op. cit., p. 134.
- Lipsey, Steiner, Purvis: Economics, op. cit., p. 671.
- Mankiw: Macroéconomies, op. cit., p. 189.
- Manser (J.E.): Economics, E & FN spon, London, Glasgow, New York, 1994, p. 241- 242.
- Mansfield: Economics, op. cit., p. 250, pp. 253- 254.
- Meurs: Economie, op. cit., p. 62.
- Parkin & King: Economics, op. cit., pp. 723-725.
- Ragan & Thomas: Principles of economics, op. cit., pp. 408-409, p. 450.
- Stigum & Stigum: Economics, op. cit., p. 455.

## المطلب الثاني

### الاحتياطي النقدي كأداة للسياسة النقدية

ليست عمليات السوق المفتوحة هي الوسيلة الوحيدة التي يملكها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود، فهناك وسيلة أخرى لها أهميتها وتمثل في تغيير الاحتياطي النقدي. ويعنى ذلك أن البنك المركزي يستطيع تغيير مبلغ الاحتياطي الذي يجب على البنوك أن تحتجزه مقابل كل جنيه من الودائع تحت الطلب، وبعبارة مختصرة عن طريق تغيير الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية.

نشأ نظام الاحتياطي النقدي أولاً في الولايات المتحدة ثم اعتمده ألمانيا، ويعنى إلزام البنوك بأن تودع في حسابها الدائن لدى البنك المركزي، مبلغاً من المال معادلاً لجزء معين من وداائعها المسجلة في محاسبتها باسم عملاتها. أما معدل هذا الجزء فتحدده السلطات النقدية. وهذا النظام أنشئ من أجل ضمان الودائع أولاً ثم تطور فأصبح وسيلة من وسائل السياسة النقدية.

فلو أفترضنا أن النظام المصرفي محمل بالقروض. أى أن ليس لديه فائض في الاحتياطي (مثل من ٢٠ إلى ٢٥ في المائة). فإن المبالغ التي تحتفظ بها البنوك التجارية لن تكون كافية لدعم وداائعها الدائمة. وقد تضطر البنوك التجارية آنذاك لتقليل وداائعها حتى تحقق نسبة الاحتياط الدنيا المطلوبة الجديدة. وهذا النقص في وداائع الطلب يعتبر نقصاً في المعروض النقدي.

وبطبيعة الحال، إذا اختارت البنوك ألا تزيد قروضها، فلن تكون بحاجة للاستجابة لنقص الاحتياطيات المطلوبة حيث أن تلك المطالب تعتبر دينا فقط. ويتمثل الأثر الأول لنقص الاحتياطيات المطلوبة في خلق احتياطيات زائدة. وفي الأوقات المعتادة سوف يدفع دافع الربح معظم البنوك للاستجابة بزيادة القروض والودائع وبذلك تؤدي إلى زيادة في المعروض النقدي، والزيادات في نسب الاحتياطي المطلوبة ترغم البنوك التي ليس لديها فائض في الاحتياطي على زيادة الودائع وبذلك يقلل المعروض النقدي. ونقص نسب الاحتياطي المطلوبة يمكن أن تزيد المعروض النقدي.

وفي أمريكا حول الكونجرس في عام ١٩٣٤ هيئة الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) صلاحية تحديد نسبة الاحتياطيات المطلوبة قانوناً- ضمن حدود واسعة معينة- إلى الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة. وتستخدم

هيئة الاحتياطي الاتحادي هذه السلطة من وقت لآخر لتغيير متطلبات الاحتياطي القانوني .

وفي إنجلترا يتم تحديد هذه النسبة وفقا للتقاليد المصرفية، وترتب هذه المسألة الآن منهجيا ضمن مجموعة من القواعد التي تعاد صياغتها بين الفترة والأخرى .

ويتعين على البنوك أيضا الاحتفاظ باحتياطي في بنك إنجلترا يساوي على الأقل ٤٥٪ من خصومها المستحقة واستخدام عمليات السوق المفتوحة يزيد احتياطيات البنوك بالفعل، ولذلك فإن هذه القاعدة لا تسبب مشكلات هنا .

ولكن مهما كان تخفيض سعر الفائدة على الاقراض الأخير، فإن البنوك لا تستطيع أن تزيد اقراضها فيما بعد النقطة التي تزيد فيها تلك الاحتياطيات من مستوى ٤٥٪ .

وفي الواقع فإن القيود على التوسع كانت قليلة الأهمية في الآونة الأخيرة، حيث حاولت الحكومة - بحماس قليل أو كثير - إحكام الضوابط على عرض النقود .

أما في مصر فإنه اعتبارا من (١) ١٩٩٠/١٢/٣٠ أصبحت نسبة الاحتياطي تستخدم مفهوماً جديداً حيث ألزم البنك المركزي البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال (عدا بنك التعمير والاسكان) بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بمبالغ بدون فائدة نسبتها ١٥٪ من اجمالي الودائع بالجنيه المصري لديها .

وألزم بنك التعمير والاسكان والبنوك العقارية وبنك التنمية الصناعية بالاحتفاظ بمبالغ بدون فائدة نسبتها ١٥٪ من الزيادة في المتوسط اليومي لاجمالي أرصدة الودائع بالجنيه المصري عن رأس مال البنك المدفوع واحتياطياته المسجلة .

كما استقر إلزام كافة البنوك العاملة في مصر بإيداع ما نسبته ١٥٪ من اجمالي الودائع لديها بالعملة الاجنبية لدى البنك المركزي بفائدة تعادل سعر الفائدة على الايداعات لمدة ٣ أشهر بسوق لندن .

وفيما يتعلق بالتطبيق العملي يلاحظ أن البنوك التجارية قد حافظت على

أكثر من النسبة المقررة إذ بلغت ٢١١٪ لبنوك القطاع العام و ١٨٩٪ للبنوك المشتركة والخاصة وذلك خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ١٩٩١. كما حافظت أيضا بنوك الاستثمار والأعمال التي تتعامل بالعملة المحلية على النسبة المقررة. وفيما يتعلق بالبنوك العقارية وبنك التنمية الصناعية فلم تودع أرصدة وفاء لنسبة الاحتياطي المقررة حيث لم تتجاوز أرصدة الودائع بالجنيه المصري لديها قيمة رأس المال المدفوع والاحتياطيات، بينما تجاوزتها لدى بنك التعمير والسكان الذي قام بإيداع النسبة المقررة.

وباستقراء ما سبق يمكن أن نميز بين حالتين هما: أثر زيادة الاحتياطي وأثر تخفيضه:

### أثر زيادة الاحتياطي:

ان نتيجة الزيادة في نسبة الاحتياطيات المطلوبة قانونا إلى الودائع هي: أنه يجب على البنوك الاحتفاظ باحتياطيات أكبر لدعم المبالغ الموجودة من الودائع تحت الطلب. ويعنى هذا بدوره أنه يتوجب على المصارف التي ليس لديها فائض احتياطي، أو لديها القليل منه أن تبيع السندات وترفض تجديد القروض وتخفيض الودائع تحت الطلب لمواجهة متطلبات الاحتياطي الجديدة.

### أثر تخفيض الاحتياطي:

ان نتيجة تخفيض نسبة الاحتياطي إلى الودائع المطلوبة قانونا يعنى وجوب احتفاظ البنوك باحتياطيات أقل لدعم المبالغ الموجودة من الودائع تحت الطلب، الذي يعنى بدوره أن البنوك سوف تجد نفسها ولديها فائض احتياطيات. وتعتبر التغييرات في الاحتياطي القانوني سلاحا فعالا. فحتى التغييرات الصغيرة في الاحتياطي القانوني ينتج عنها تغير في عرض النقود. وبالرغم من ذلك فإن سياسة التغيير في الاحتياطي لها عيوب كثيرة كأداة للتحكم في عرض النقود. ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان البنك المركزي يمانع في استخدام سياسة زيادة الاحتياطي، لأن مثل هذا القرار سوف يخلق مشاكل لدى البنوك التي لا يكون لديها سيولة كافية لمواجهة متطلبات الاحتياطيات القانونية الأعلى. ولهذا كانت سياسة البنك المركزي الأمريكي منذ الحرب الكورية هي تخفيض الاحتياطي القانوني، غالبا، كما أن التغيير في الاحتياطي القانوني يفتقر إلى المرونة التي تتميز بها عمليات السوق المفتوحة.

وأمام ما سبق يرى البعض أن سياسة تغيير الاحتياطي سلاح فعال لمعالجة نسبة الاحتياطي، إلا أن سياسة السوق المفتوحة تتمتع بمزونة أكبر وتستطيع أن تحتقق نفس الآثار.

Amos: Economics, op. cit., p. 286.

Boyes & Melvin: Economics, op. cit., p. 355.

Case & Fair: Principles of economics, op. cit., pp. 664-665.

Chaîneau: Qu'est ce que la monnaie?, op. cit., pp. 50-51.

David, Jaffré : La monnaie et la politique monetaire, op. cit., p. 113.

Delas: Economie contemporaine, op. cit., p. 341.

Dolan & Lindsey: Economics, op. cit., p. 320.

Ekelund & Tollison: Economics, op. cit., p. 692.

Gwartney & Stroup: Economics, op. cit., p. 290.

Harvey: Modern economics, op. cit., p. 321.

Hyman: Economics, op. cit., p. 755.

Lipsey, Steiner, Purvis: Economics, op. cit., pp. 672.

Manser: Economics, op. cit., p. 243.

Mansfield : Economics, op. cit., pp. 255- 256.

Meurs: Economie, op. cit., p. 63.

Parkin & King: Economics, op. cit., p. 722.

Ragan & Thomas: Principles of economics, op. cit., p. 412.

Stigum & Stigum: Economics, op. cit., p. 453.

### المطلب الثالث

#### سعر الخصم

ذكرنا فيما سبق أن البنك المركزي يقدم وظائف متعددة للبنوك التجارية، ومن هذه الوظائف اقراض البنك المركزي للبنوك التجارية سواء أكان ذلك في الظروف العادية أم الاستثنائية. ويدعى معدل انفاثجة الذي يأخذه البنك المركزي على القروض التي يقرضها للبنوك التجارية بسعر الخصم. ويستطيع البنك المركزي زيادة أو نقاص سعر الخصم متى شاء، فيستطيع البنك المركزي أن يغير من عرض النقود عن طريق تغيير سعر الخصم  $Discount\ rate$  وهو السعر الذي تقتض بموجبه البنوك من البنك المركزي. فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود، فإن البنك المركزي يخفض سعر الخصم، وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه. وإذا تم ذلك فإن القاعدة النقدية وبالتالي عرض النقود يزيدان. وإذا كان الهدف تخفيض عرض النقود، فإن البنك المركزي يزيد من سعر الخصم، وهذا يعوق قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منه. وهكذا فإنه بتغيير سعر الخصم، يتوفر للبنوك حافز لتغيير اقتراضها من البنك المركزي، ولذلك تتغير القاعدة النقدية وعرض النقود.

ويؤكد المشرع المصري على حق البنك المركزي في استخدام هذا الأسلوب بقوله « يعلن البنك - أي البنك المركزي - عن أسعار الخصم ومعدلات العائد على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه العمليات وأجالها بالطريقة التي يحددها مجلس إدارة البنك ».

ويرى الاقتصاديون أن الاعلان عن التغيرات في سعر الخصم قد يكون له تأثيرات نفسية مرغوب فيها، أو على حد تعبير البعض فإن الأهمية الأساسية لتغيرات سعر الخصم إنما تكمن في تأثيراتها على توقعات الناس، وبعبارة أخرى فهي عادة ما تكون مؤشرا لاتجاه السياسة الائتمانية.

فإذا زاد سعر الخصم - مثلا - فإن الناس قد يعتقدون أن السياسة النقدية صارت أقل توسعية. ولذلك فإن البنوك قد تصبح أكثر حذرا وحيطة في عقد قروض. ويعتبر هذا الحذر أمرا مستحيلا إذا كان البنك المركزي يرغب في انتهاج سياسة توسعية أقل.

مثال ذلك ما فعله البنك المركزي المصري في ١٢ أبريل عام ٢٠٠١، حيث

قام بخفض سعر الخصم والاقراض من ١٢٪ إلى ١١٫٥٪ أى أنه خفض سعر الخصم نصف نقطة مئوية . وتعتبر هذه هي السابقة الأولى للبنك المركزي في هذا المجال منذ ١٧ ديسمبر عام ١٩٩٨ .

وتتمثل أهمية سعر الخصم في أنها تكون مؤشرا لطبيعة السياسة النقدية المزمع انتهاجها . فعندما يقوم البنك المركزي مرة بعد الأخرى بتخفيض سعر الخصم والاقراض فإن ذلك - عادة - ما يكون مؤشرا لسياسة البنك المركزي نحو بسط الائتمان . أما إذا اتجهت سياسات البنك المركزي نحو رفع سعر الخصم فإن ذلك عادة ما يكون دليلا على أن البنك المركزي يريد قبض الائتمان وتقييده .

ويرى الاقتصاديون أن تغيير سعر الخصم كوسيلة لتغيير عرض النقود يحاط بعدد من العيوب . فالبنوك قد ترغب عن الاقتراض من البنك المركزي إلا باعتباره ملجأ أخيراً للاقراض . ومن ثم فإن التغييرات الضئيلة في سعر الخصم قد لا يكون لها تأثير على قروض البنوك، وبالتالي على القاعدة النقدية . وعلاوة على ذلك، فإن تأثير الاعلان قد يكون عكسيا . فالمقترضون المحتملون قد يفسرون الزيادة في سعر الخصم كإشارة على أن البنك المركزي يتبع سياسة توسعية أقل . ولذلك فإنهم قد يحاولون أن يقترضوا قبل أن ترتفع المعدلات السوقية لسعر الفائدة، فإذا نجحوا فإن المحصلة هي عكس النتيجة المرغوبة . وعندما يتغير سعر الخصم، فإنه لن يكون واضحا أن التغيير يشير إلى اتجاه جديد في السياسة النقدية . وبما أن البنوك قد تقترض من مصادر عديدة، فإن التغيير في سعر الخصم قد يضعه ببساطة في صف واحد مع أسعار الفائدة الأخرى .

وهكذا -حتى إذا كان تأثير الاعلان مرضيا، فإنه قد يكون من الصعوبة أن نفسر ما إذا كان التغيير في سعر الخصم يشير إلى تغير في السياسة النقدية .

وفي المقابل يرى البعض أن قوة السياسة النقدية هي في سعر خصم البنك المركزي . فنسبة خصم منخفضة تزيد امكانية ائتمان البنوك التجارية وتشجع المشروعات والأمر على الاقتراض أكثر من أجل تنمية أعمالهم وشراء ما يلزمهم من سلع معمرة .

أما نسبة الخصم المرتفعة فتتجه إلى العكس أى إلى انقاص حجم الائتمان والأنشطة الاقتصادية، وهذا هو الكابح الذي يستخدم في حالة التوتير الاقتصادي . وبدلا من استخدام المعدلات المختلفة للخصم، فإنه يمكن اللجوء إلى

سياسة الاحتياطي الاجبارى لأنه يسمح بالتأثير في امكانية إصدار الائتمان بواسطة البنوك التجارية .

ويتفق معظم الاقتصاديين على أن للتغيرات في سعر الخصم أثرا مباشرا ضئيلا نسبيا ، وأن عمليات السوق الحرة تستطيع موازنة المبالغ التي تقترضها البنوك بسهولة .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يترتب على خفض سعر الخصم من جانب البنك المركزى قيام البنوك التجارية على القدر بتخفيض أسعار الفائدة على القروض . ذلك أن تأثير قرارات البنك المركزى على أسعار فائدة الاقراض للعملاء يحتاح إلى فترة- قد تستغرق شهورا- حتى تقوم البنوك التجارية بتسوية معاملاتها وحساباتها ، فضلا عن توفير السيولة اللازمة على أساس سعر الخصم الجديد .

وخلال الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد الحرب ، كان سعر الخصم قليل الاستخدام لأن الاحتياطي الفيدرالى كان يتعاون مع الخزانة في محاولة لخفض تكلفة الفائدة على الدين الفيدرالى . وخلال الستينيات عادت سياسة الخصم للظهور كسلاح رئيسى . والتغيرات في سعر الخصم ترتبط عادة بتغييرات مشابهة في أسعار الفائدة الأخرى . وليس واضحا دائما ما إذا كان سعر الخصم يتبع أو يؤدي إلى تغييرات في أسعار الفائدة الأخرى . وهناك سبب لاتباع سياسة سعر الخصم لتطورات أخرى يتمثل في أن عمليات السوق المفتوحة التي تطبق الغرامة النقدية ببيع السندات تميل إلى رفع أسعار الفائدة . ولتشبيط البنوك من اللجوء إلى شبك الخصم ، يتعين على الاحتياطي الفيدرالى رفع سعر الخصم . وثمة سبب لقيادة سعر الخصم للأسعار الأخرى هو أن التغيرات الحادة في سعر الخصم غالبا ما تخلق توقعات بشأن الوفرة النسبية أو ندرة الأموال .

ولهذه الأسباب ، فإن كثيرا من الاقتصاديين يرون أن البنك المركزى يجب أن ينسق بين سعر الخصم وبين أسعار الفائدة الأخرى .

وخلاصة القول هي أن الاداة المرنة لدى البنك المركزى هي سياسة السوق المفتوحة ، وهي أيضا السياسة المستخدمة على نطاق واسع .

### ضرورة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة واسعار الخصم :

باستقراء طبيعة وطريقة عمل كل من عمليات السوق المفتوحة وتغيير الاحتياطي يتضح أن هناك ضرورة تدعو دائما للتنسيق بينهما . لأن البنك

المركزي إذا اتخذ قراراً بخفض الائتمان من خلال رفع أسعار الفائدة، فإن ذلك يتطلب قيامه ببيع أوراق مالية بهدف خفض احتياطيات الجهاز المصرفي . وقد تقوم البنوك التجارية بالاعتراض من البنك المركزي بسبب عدم قدرتها على التمييز بين الانخفاض العارض والانخفاض الدائم في الاحتياطي، وبالتالي فإنها تلغى الانخفاض في الاحتياطيات الناتج عن عمليات السوق المفتوحة . وهذا السلوك المصرفي يتماشى مع ما تقرره نظرية العرود من أن المصارف تعمل على تجنب تدهور احتياطياتها بمعنى زيادة مديونيتها للبنك المركزي . ولكن زيادة مديونية البنك تضع البنك التجاري تحت الضنط لإيجاد أرصدة لدفع ديونه للبنك المركزي ، وبذلك تخفض من قروضها وتستخدم احتياطيات ثانوية منه وهذا يقلل الائتمان ويرفع الفائدة، ولضمان قيام البنك بهذا وجب على البنك المركزي رفع سعر الخصم بطريقة منسقة .

وفى حالة وجود سياسة نقدية توسعية، فإن دخول البنك المركزي مشتر للأوراق المالية يحسن موقف الاحتياطيات المصرفية . على أن المصارف التجارية قد تستخدم بعض احتياطياتها لسداد قروضها من البنك المركزي . كما أن اليسر في احتياطياتها قد يدفعها إلى حيازة أصول إيرادية أكثر مما يرفع أسعار السندات ويخفض أسعار الفائدة . ولكي يدعم البنك المركزي هذا الاتجاه فإنه يقوم بخفض سعر الخصم .

لذلك فإن البنك المركزي لابد أن ينسق بين سياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم لتدعم كل منهما الأخرى في التأثير على السياسة الائتمانية والنقدية . إن وجود شبك الخصم يجعل في إمكان البنوك التجارية الاقتراض مما يعيق عمليات السوق المفتوحة المصممة لاستنزاف الاحتياطيات من النظام المصرفي . وبالمثل فإن انخفاض اقتراض البنوك بإمكانه التقليل من الاحتياطيات في نفس الوقت الذي تحاول فيه عمليات السوق المفتوحة زيادتها . ولهذا السبب يميل البنك المركزي إلى رفع سعر الخصم عندما تكون أسعار الأرصدة الاتحادية والأسعار الأخرى في مرحلة ارتفاع، ويخفض سعر الخصم عندما تكون الأسعار الأخرى في حالة انخفاض . وتثبط هذه التعديلات الفنية في سعر الخصم السلوك الاقتراضى للبنوك الأعضاء الذي من الممكن أن يكون معاكسا من وجهة نظر عمليات السوق المفتوحة .

Amos: Economics, op. cit., p. 288.

Boyes & Melvin: Economics, op. cit., p. 357.

Case & Fair: Principles of economics, op. cit., pp. 666-667.

David, Jaffré: La monnaie et la politique monétaire, op. cit., p. 108.

Delas: Economie contemporaine, op. cit., p. 340.

Dolan & Lindsey: Economics, op. cit., pp. 319-320.

Ekelund & Tollison: Economics , op. cit., p. 689.

Gwartney & Stroup: Economics, op. cit., pp. 293-294.

Harvey: Modern economics, op. cit., p. 321.

Hyman: Economics op. cit., p. 756.

Lipsey, Steiner, Purvis: Economics, op. cit., pp. 672-673.

Manser: Economics, op. cit., p. 242.

Mansfield: Economics, op. cit., p. 257.

Meurs: Economie, op. cit., p. 64.

Parkin & King: Economics, op. cit., p. 721.

Ragan & Thomas: Principles of economics, op. cit., pp. 410-411.

Stigum & Stigum: Economics, op. cit., p. 456.

## الفصل الثاني

### العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

كان هناك سؤال محل مناقشة وهو: هل يجب استخدام سياسة الموازنة أم السياسة النقدية؟ هذا السؤال أثار مناقشة كبيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية وضحت بواسطة Walter Heller وهو ديمقراطى ويفضل سياسة الموازنة وMilton Friedman وهو جمهورى وينادى بالسياسة النقدية.

وهذه المناقشة تم تجاوزها الآن وتقرر أن سياسة الموازنة، والسياسة النقدية لكل منهما مسوغات لوجودها، وأهدافها الخاصة. ومع ذلك يبدو أن مناقشة جديدة قد بدأت: فهل كلتا السياستين ينبغي أن تكمل احدهما الأخرى أم يجب أن تمارسا تأثيرات متحدة الاتجاه (أو متقاربة) نحو نفس الهدف (على سبيل المثال: تنشيط النمو) أم ينبغي أن تكون احدهما موازنة أو ترياقا علاجيا للأخرى؟

هناك مدرسة اقتصادية أمريكية عاملت السياستين على أنهما متناقضتان. واستلهاما من "Robert Mundell" يبدو أنهم وافقوا على أن التوازن الاقتصادى الداخلى - عدم وجود انكماش أو تضخم - يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة لسياسة الموازنة. فيمكن للحكومة إذا أرادت تشجيع الائتمان وزيادته أن تخفض سعر الخصم، وبالعكس إذا أرادت قبض الائتمان فيمكن لها برفع سعر الخصم.

أيضا كلا الضابطين (Pedales) يستخدم أحدهما فى الوقت نفسه محثا وكابحا ولكن يستخدمان بنفس الدرجة عندما يجب أن يستخدم أحدهما ككابح بينما الآخر يستخدم كمحث. فيحث ويكبح فى آن واحد. هذا الميكانيزم المعقد ليس محالا تماما، فسياسة الموازنة أبطأ، وأثقل، فالموازنة تعد وبعصرت عليها لمدة طويلة من قبل، والنظروف قد تستدعى الاصلاحات.

أيضا الموازنة يصوت عليها بواسطة عجز كبير فى فترات الركود الاقتصادى وبالتالي يمكن أن تكمل بواسطة سياسة مقيدة للائتمان.

ومن الأفضل أن تذهب السياسة النقدية فى نفس اتجاه سياسة الموازنة وتكملها وأيضا تدعمها ولا تعوقها. ونعتبر أن سياسة الائتمان كمصحح وأن

البنك المركزي أحد المرشدين أو مختص للاستدعاء لكي يصحح أخطاء الحكومة في هذا المجال .

وتلعب السياسة النقدية دورا هاما في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي بتقليل التقلبات في الانفاق الاستثماري من خلال مراقبة سعر الفائدة وتوافر الاعتماد المصرفي . وهذه المراقبة بدورها تجرى من خلال سياسة البنك المركزي الذي يؤثر على احتياطيات البنوك ومجموع اصدار النقود .

ففي فترات الكساد فان مشتريات السوق المفتوحة للسندات الحكومية من النظام المصرفي المركزي ستجرى لخفض أسعار الفائدة وزيادة احتياطيات البنوك فتسهل هكذا توسيع الاعتماد ومنح الائتمان من البنوك، بالمثل أسعار اعادة الخصم ومتطلبات احتياطي البنوك ستخفض لتشجيع التسليف من البنوك . والتوافر المتزايد للأموال والمعدل الأدنى يزيد من أعمال الاستثمار . وهكذا تشجع العودة الى الوضع السوي للنشاط الاقتصادي .

من جهة أخرى فان الضغوط التضخمية يمكن ايقافها ابتداءا ببيع السندات في السوق المفتوحة التي تخفض احتياطيات البنوك . وعلى ذلك فان أسعار اعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي، كل هذه السياسات تميل الى رفع أسعار الفائدة وايقاف التسليف المصرفي .

## المبحث الاول

### طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية

ومنذ الثلاثينيات كان الاعتقاد السائد هو أن السياسة النقدية وحدها يمكنها تأكيد الاستقرار الاقتصادي، لكن تجربة الثلاثينيات بينت أن أسعار الفائدة المنخفضة واحتياطيات البنوك الزائدة قد حددتا فقط التأثير في تشجيع الاستثمار في أوقات يكون فيها رجال الأعمال غير راغبين في الاقتراض لأي غرض لأن توقعات الربح سيئة . علاوة على ذلك أصبح واضحا أن سعر الفائدة لايمكن دفعه أدنى بعض المستويات، لأن مبالغ النقود الاضافية كانت ببساطة عاطلة، حتى العودة الى الاقتراض هبطت كثيرا، بعبارة أخرى الطلب للأرصدة العاطلة أصبح مرنا تماما أدنى سعر فائدة معين .

ومن الحقائق المثيرة عن التطور المالى فى السنوات الأخيرة انه إذا كانت السياسة المالية قد نشأت الى جوار السياسة النقدية لكى تكملها وتقويها فقد انتهت السياسة المالية بالقضاء تماما على السياسة النقدية .

وقد ذهب التأكيد على رقابة البنك المركزى الى مسافات بعيدة فى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات . وكان الفشل فى تحقيق رقابة كافية يرجع الى عيوب فى البنوك المركزية وليس لأى ضعف كامن فى الوسيلة الرقابية نفسها .

ولكن عندما زادت حدة الكساد العظيم، تمت عقيدة مؤداها أنه مهما كانت عيوب سياسة البنك المركزى، فان المشكلة الرئيسية تكمن فى عدم كفاءة هذه الوسيلة فى حد ذاتها للسيطرة على الاستثمار وعلى مستوى الدخل والتوظيف .

ولقد صممت السياسة المالية لكى تكون مكملة للسياسة النقدية من

وجهين:

**الوجه الأول:** إذا كانت سياسة النقود السهلة بمفردها لا تغرى بالاستثمار، فان هذا الهدف يمكن أن يتحقق بخلق دخل جديد للمجتمع من خلال عجز الموازنة . وبهذا المعنى يمكن أن تعتبر السياسة المالية منذ البداية كبديل لسياسة البنك المركزى .

وكان تحليل النفقات التى تحتمق الدخل هو الشاغل الرئيسى للنظرية المالية . أما الوجه الثانى فيتخذ شكل تحضير المضخة من النظرية المالية وكذا التأكيد على قدرة الاتفاق بالعجز على تشجيع الاستثمار الخاص . وفى الأشكال المتأخرة تركز التأكيد على الحاجة للتعويض بواسطة النفقات العامة للاتجاهات المزمته نحو زيادة الادخار ونقص الاستثمار .

إن السياسة النقدية وحدها غير كافية ما لم تساندها السياسة المالية والعكس ليس صحيحا . ان تجربة الولايات المتحدة وكثير من الدول الأوربية خلال أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات أدى بمعظم رجال الاقتصاد الى التخلي عن الموقف الذى مؤداه أن الحركات التضخمية والانكماشية يمكن السيطرة عليها بواسطة السياسة المصرفية فقط .

وفيما قبل الثلاثينيات كان يعتقد أن تثبيت الدخل والأسعار مشكلة بالنسبة للسياسة النقدية . ومع تطور نظرية الدخل الحديثة والاحصائيات ونمو

الموازانات الحكومية، فان الاهتمام أصبح مركزا على السياسة المالية التعويضية .  
ان عدم الفاعلية الواضح للسياسة النقدية فى منع الانهيار الاقتصادى عام ١٩٢٩ أو تحقيق الانتعاش فى حقبة الثلاثينيات قد أسهما فى هذا التحول فى الرأى . ويتفق معظم رجال الاقتصاد الآن رغم أنهم قد يختلفون حول أيهما يجب أن يلعب الدور الرئيسى . لذا فان الطريقة المثلى للقضاء على التقلبات يتضمن استخدام كل من الاجراءات النقدية والمالية . ولكن الصعوبة تظهر فى الاقتصاديات المتخلفة حيث أن عدم وجود سوق متطور للنقود ورأس المال - الذى يعتبر خاصية مميزة للاقتصاديات المختلفة - يجعل من الصعب الاقدام على عملية توازن دقيق للسياسات المالية والنقدية الممكنة فى الدول المتقدمة .

فى الدول التى تكون فيها أسواق رأس المال ومؤسسات الائتمان محدودة النطاق، قد يكون من الصعب أو المستحيل موازنة الآثار المحددة لميزان المدفوعات لعجز الميرانية بالتقييد النقدى . وتمويل العجز قد يكون مرادفا بشكل أو بآخر للاقتراض من البنك المركزى . وقد تستجيب تدفقات رأس المال لتمييزات سعر الفائدة . وكلما تقدم التوسع المالى والنقدى فى الانسجام، فان الآثار المحددة لميزان المدفوعات قد تتطلب اجراءات أخرى للمحافظة على التوازن الخارجى ويعتمد مدى ضرورة تلك الاجراءات على تركيب زيادة الانتاج . وإذا كان التوسع المحلى يتطلب زيادة الواردات من السلع الرأسمالية، فان القيود على الواردات الاستهلاكية قد تكون مطلوبة . ولكن إذا كان التوسع يواجه باستيراد أو تصدير صناعات بديلة فان آثار ميزان المدفوعات يمكن أن تصبح ملائمة وتقلل الحاجة للاجراءات المضادة .

ومن مظاهر تأثير السياسة المالية فى السياسة النقدية، ان التغييرات فى الدين الصافى يمكن أن تعتبر بمثابة مفهوم خاص للموازنة وعلى ذلك لا يمكن أن يعزى لها فى حد ذاتها أى آثار محددة .

والمدفوعات الحاسمة بالنسبة لتركيب الدين الصافى على الجانب الآخر تبدو كما لو كانت تنتمى للسياسة النقدية . وعلى أية حال فانه لم يتم وضع ستارة حديدية بين المسائل التى تتعلق بحجم الدين العام والمسائل التى تتعلق بتركيبه . ونظرا لأنه لو تحولنا من الصفقات نفسها الى أدوات السياسة المالية فسوف ندرك حالا أن الدولة لاتستطيع أن تغير أدوات سياستها المالية بشكل عام دون أن يؤثر

ذلك على تركيب الدين الصافى، وحتى لو كانت كل صفقات السياسة النقدية كلها أدوات دولة، فان تغيير أدوات السياسة المالية يمكن أن يؤدي الى تغيير المقدار الحالى للأوراق المالية والدين تحت الطلب أو أى منهما .

وعلى أية حال فانه في حالة ضم تلك الأدوات الى صافى الدين، فان تكوينه النسبى سوف يتغير تلقائيا طبقا لتغير حجم الدين نفسه . ومن الواضح أن السياسة المالية تستطيع أن تؤثر على معدل الفائدة عن طريق آثارها على المدخرات الخاصة والاستثمار والطلب على النقد وكذلك العرض والطلب الخاص بالائتمان، كما تستطيع السياسة النقدية أن تفعل تماما، فعلى سبيل المثال إذا أبطت سلطات السياسة النقدية على معدلات فائدة معينة (فيما يتعلق بأنشطة اقراض الدولة، بيع سندات الخزانة وخلافه) أو أسعار تبادل، فان صفقات السياسة النقدية التى ترتبط بتلك الأسعار سوف تتأثر بكل التغييرات التى تطرأ على النظام، وبذلك سوف يتأثر تركيب الدين الخاص . ونفس الطريقة، فان تغيرات أدوات السياسة النقدية سوف يكون لها أثر غير مباشر على حجم الدين الصافى، بفضل تأثيرها على النظام الاقتصادى ككل، وعلى صفقات السياسة المالية تبعا لذلك .

وبعد التمييز بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية يشور تساؤل حول ما إذا كانت آثار هاتين المجموعتين من الأدوات مختلفة لدرجة تبرر وجود تمييز حاد بين السياستين . حتى ولو كان هناك سبب قوى لتقسيم أدوات الدولة وفقا للآثار المباشرة للتغييرات التى تطرأ عليها، فان التقسيم على هذه الأسس لايتحتم أن يؤدي الى النتيجة المذكورة، كما أن زيادة مستوى ضريبة الدخل لايتحتم أن يؤدي الى خفض الطلب على السلع الاستهلاكية أو السلع الانتاجية (الرأسمالية) .

وإذا كان الدخل يستخدم مباشرة فى تمويل الاستثمار الخاص الحقيقى فقد يكون الأثر متمثلا فى خفض الادخار الخاص (المخطط) وما يصاحب ذلك من نقص فى عرض الائتمان واتجاه لرفع معدلات الفائدة .

ويمكن أن تكون زيادة مستوى الضرائب بمثابة خطوة تؤثر على أسواق الائتمان بشكل أساسى . وفى العادة يتوقع أن تحدث زيادة الضرائب خفضا فى الطلب على كل السلع الاستهلاكية والحقوق . وفى حالات خاصة يتمثل التأثير

الكلى فى خفض الطلب على الحقوق (أو زيادة المعروض منها)، مع ظهور اتجاه مصاحب لرفع معدلات الفائدة. وتعتبر ضريبة التركات وضرائب الملكية أمثلة نمطية على ذلك والضرائب على الأرباح الاستثنائية والضريبة التصاعدية على الدخل يمكن أن يكون لها آثارها الرئيسية على أسواق الائتمان.

وعلى الجانب الآخر يمكن تخيل حالات يؤدي فيها الاقتراض الحكومى أساسا الى خفض الطلب على السلع مع عدم المساس بسوق الائتمان. وحتى لو تغاضينا عن الادخار الاجبارى الذى يفرض على الدخل الصغيرة (هنا يتضح أن أهم أثر قد يتمثل فى خفض الطلب على السلع الاستهلاكية) فيمكن أن نتخيل أن سوق الائتمان منظمة بطريقة وتعمل بطريقة تجعل أية زيادة فى اقتراض الدولة من خارج البنك المركزى تؤدي الى خفض مقابل فى التسهيلات الائتمانية التى تقدم للشركات الخاصة والأسر من جانب مؤسسات الائتمان. وسوف يتمثل الأثر الأساسى لاقتراض الدولة فى خفض الطلب على السلع الانتاجية من جانب الشركات أو مشتريات السلع المعمرة من جانب الأسر أو كليهما. ولا يتحتم أن يحدث أى أثر على سعر الفائدة.

علاوة على ذلك فان سوق الائتمان ليست متجانسة كلية ولكنها تنقسم إلى عدد متباين من الوحدات غير المتنافسة. ومن الناحية الشكلية يتم تحليل آثار السياسة المالية وآثار السياسة النقدية (سياسة الاقتراض) بنفس الطريقة، أى بدراسة آثار تغييرات معينة فى أدوات الدولة. ولكن حيث يوجد سبب أن نتوقع أن تكون الاختلافات بين آثار التغير فى أدوات ضريبية بعينها من جانب وأدوات الاقتراض على الجانب الآخر، فهناك سبب يدعو الى ضرورة التمييز بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وخاصة سياسة الاقتراض. وعلى أية حال فان الآثار على مستوى الفائدة سوف تكون أقوى - على المدى القريب والبعيد على السواء - بمصاحبة اجراءات السياسة النقدية منه فى حالة استخدام اجراءات السياسة المالية وهذا يمكن أن يبرر التمييز.

وإذا كنا نرغب فى التأثير على مستوى سعر الفائدة فان اجراءات السياسة النقدية تكون أكفأ بشكل عام. وسوف يتضح الآن أن التمييز المفضل فى الكتابات التى تتناول المالية العامة، بين الانفاق الذى يمول من الضرائب والانفاق الذى يمول عن طريق القروض سوف يكون أساسا جيدا للتحليل. ان آثار هذين

النوعين من تغيرات الميزانية غير محدودة طالما أن تغيرات الأدوات التي أدت إليها لم تحدد هنا من جانب.

ومن جانب آخر، في حالات معينة تكون آثار النوعين المختلفين من تغير الموازنة متشابهة ورغم ذلك يمكن صياغة المشكلة بحيث تتركز في مقارنة موقفين ترتبط فيهما زيادة معينة في الانفاق بتغيرات الأدوات لدرجة أن كل بنود الموازنة (بما في ذلك مقدار أوراق النقد والدين تحت الطلب) تظل دون تغيير إلا فيما يتعلق بنوع معين من دخل الضرائب من جانب، ونوع آخر من القروض من جانب آخر. وهذه المشكلات ليست أساسية في التحليل لأننا هنا نهتم بمشكلة مقارنة الآثار المشتركة لاندماج تغير أدوات الدولة.

وكل ما هو مهم بالنسبة للتحليل النظري لكل من سياسة الاقتراض (السياسة النقدية)، والسياسة المالية، يتمثل بطبيعة الحال في دراسة تغيرات الأدوات كل على حدة.

## المبحث الثاني

### مجال الالتقاء بين السياسة المالية والسياسة النقدية

بالإضافة إلى التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية فإن هناك نقطتي التقاء رئيسيتين بينهما:

**الأولى تتعلق بالقرض العام:** فتقرير عقد هذا القرض وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته التي تعتبر موردا من الموارد العامة في موازنة الدولة، هي أمور تتحدد كلها بالسياسة المالية.

أما تكوين هذا القرض، أي شكل سندات وما إذا كانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل فتتعلق بالسياسة النقدية.

**ونقطة الالتقاء الثانية هي:** تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، فتقرير اللجوء إلى هذا الإصدار وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته التي تعتبر بدورها موردا من الموارد العامة في موازنة الدولة، هي أمور تتحدد كلها بالسياسة المالية، أما الكيفية الفنية لتحقيق هذا الإصدار فتتعلق بالسياسة النقدية.

وفى الواقع فان السياسة النقدية انما تكمل السياسة المالية، بما فيها من القرض العام والاصدار النقدي، فى مجال تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادى .

نفى أوقات التضخم وارتفاع الأسعار يمكن تخفيض حجم الطلب الفعلى بواسطة زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أى أحداث فائض فى ميزانية الدولة، وعن طريق عقد القروض العامة لتتبدل سيولة الاقتصاد القومى وامتناص جزء منه .

وفى الوقت نفسه يمكن استخدام الأساليب الفنية المختلفة للسياسة النقدية لتقليل حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات وزيادة تكلفته وتصعب شروطه، وبالعكس فانه يمكن فى أوقات التراجع والانكماش العمل على زيادة الطلب الكلى عن طريق زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها، أى أحداث عجز فى ميزانية الدولة؛ وذلك على الأخص بواسطة الالتجاء الى الاصدار النقدي .

وفى الوقت نفسه فانه يمكن استخدام السياسة النقدية لزيادة حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات وتخفيض تكلفته وتسهيل شروطه، أى اتباع سياسة النقود السهلة أو الرخيصة .

#### **ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية:**

باستقراء ما سبق يلاحظ أن الحاجة تدعو فى الواقع الى التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى كل الأوقات، ولما كانت السياسة المالية هى من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية وبالذات وزارة المالية والاقتصاد، وكانت السياسة النقدية هى من اختصاص البنك المركزى بصفة رئيسية، فان الحاجة الى تنسيق هاتين السياستين إنما تعنى الحاجة الى تعاون هاتين الجهتين بحيث تسير السياسة النقدية فى الطريق نفسه الذى تسير فيه السياسة المالية وليس فى طريق آخر .

ولما كانت مساوئ السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى انما تحصل فى عدم مرونتها وضرورة تدخل السلطة التشريعية بالموافقة عليها مما يستلزم مضى وقت قد يكون طويلا بين ظهور الحاجة الى اتباعها والتطبيق الفعلى لها، فانه يتبين من هذا بوضوح كيف تكمل السياسة النقدية السياسة المالية لما تتميز به الأولى من مرونة .

وهكذا فإنه يمكن البدء فوراً باتباع السياسة النقدية عندما تدعو الى ذلك  
أوضاع الاقتصاد القومى الى أن تبدأ السياسة المالية فى مرحلة التنفيذ .

والواقع أنه يوجد مكان لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية فى  
مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، ويتوقف المزيج الواجب أن يستخدم منهما  
والكفيل باعطاء أحسن النتائج الممكنة فى كل وقت من الأوقات على الأوضاع  
المادية السائدة فى ذلك الوقت وعلى الامكانيات العملية بالتحرك فى كل مجال  
من مجالى هاتين السياستين . خلاصة القول ان كلتا السياستين المالية والنقدية  
تكمل كلاً منهما الأخرى وتدعما .

وتجدر الإشارة إلى أن التنسيق الاقتصادى لا يتضمن أية زيادة فى حجم  
القطاع العام أو زيادة فى شمولية النشاط الاقتصادى وتطبيعته بالطابع  
الاجتماعى . ولا يتطلب التنسيق أن توزع الموارد السياسة النقدية والمالية فى  
إطار من العمل المستمر ، ومن الضرورى التنسيق بين السياستين حتى لا تحدث  
احدهما آثارا معاكسة للسياسة الأخرى .

إن التنسيق بين السياستين يظل بمثابة السلاح الوحيد المأمول الذى يمكن  
استخدامه ضد عدم الاستقرار فى دورة الأعمال وضد ما تحدثه البطالة من  
أضرار .

ونظرا لأهمية التنسيق بين السياسة النقدية وسياسات الموازنة العامة فقد  
أخذها المشرع المصرى بعين الاعتبار فنص فى قانون الموازنة العامة بعبارات  
صريحة على ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والائتمانية، فنص  
فى المادة ١٥ من قانون الموازنة العامة على أن « تتولى وزارة المالية إعداد مشروع  
الموازنة العامة للدولة بعد دراسة مشروعات الموازنات المقدمة من الجهات المختلفة،  
ويعد استشارة البنك المركزى بهدف التنسيق بين كل من السياسات المالية  
والسياسات النقدية والائتمانية بما يحقق أهداف الخطة السنوية المقررة ويتفق مع  
السياسة العامة للدولة . وتلتزم جميع الجهات بتقديم كافة البيانات والمعلومات  
والايضاحات التى تطلبها وزارة المالية والبنك المركزى والأجهزة المختصة فيما  
يتعلق بإعداد مشروع الموازنة . ولمندوبى الوزارة والجهات المختصة حق الاطلاع  
على الدراسات والأبحاث والمعلومات اللازمة لإعداد مشروع الموازنة العامة  
للدولة » .

المراجع في العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

د . أحمد جامع: التحليل الاقتصادي الكلى، مرجع سابق،  
ص ٤٧١-٤٧٣ .

فريدمان (ميلتون): دراسات وقضايا اقتصادية ، مرجع سابق، ص ٨١ .

Allen & Brownlee: Economics of public finance, op. cit., p. 85.

Bach: Monetary- Fiscal policy reconsidered, op. cit., p. 248.

Case & Fair: Principles of economics, op. cit., p. 707, p. 812.

David , Jaffré: La monnaie .., op. cit., pp. 91-93.

Dolan & Lindsey: Economics, op. cit., pp. 369-372.

Due (J.F.): Government finance, op. cit., pp. 546-547.

Dymski: Money as a time machine..., op. cit., p. 88.

Groves: Financing government, op. cit., p. 553.

Gwartney: Economics, op. cit., p. 208.

Hansen (A.): Monetary theory and fiscal policy, op. cit., p. 172.

Hansen (B.): The economic theory of fiscal policy, op. cit., pp. 109-111.

Lipsey, Steiner, Purvis: Economics, op. cit., pp. 661-664.

Musgrave: Fiscal systems, op. cit., p. 336.

Parkin & King: Economics, op. cit., pp. 793- 794.

Vessillier (E.): Economie publique, op. cit., pp. 142- 145.

Williams (John H.): The implications of fiscal policy for monetary policy and the banking system, op. cit., pp. 185-186.

## الفصل الثالث

### مدى فعالية السياسة النقدية

السياسة النقدية الفعالة هي التي تساعد الاقتصاد على تَفادى البطالة الدورية وتحفظ الأسعار عند مستوى معقول من الثبات .

وكان الاعتقاد السائد منذ الثلاثينات أن السياسة النقدية وحدها يمكنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لكن تجربة الثلاثينات بينت أن أسعار الفائدة المنخفضة واحتياطات البنوك الزائدة حددتا فقط التأثير في تشجيع الاستثمار في أوقات يكون فيها رجال الأعمال غير راغبين في الاقتراض .

ومن الحقائق المثيرة عن التطور المالى في السنوات الأخيرة أنه إذا كانت السياسة المالية قد نشأت إلى جوار السياسة النقدية لكي تكملها وتقويها فقد انتهت السياسة المالية بالتفوق تماما على السياسة النقدية .

ومن مزايا السياسة النقدية انه يمكن الاعتماد عليها بسرعة دون إبطاء ، مثل السياسة المالية التي تحتاج دائما لتدخل السلطة التشريعية بالموافقة عليها ، مما يستلزم مرور وقت قد يكون طويلا بين ظهور الحاجة إلى اتباعها والتطبيق الفعلى لها .

وعلى ذلك يمكن البدء فوراً باتباع السياسة النقدية عندما تدعو إلى ذلك أوضاع الاقتصاد القومى . وتعمل السياسة النقدية من خلال التأثير في زيادة عرض النقود أو تقليله ، وبذلك تستطيع السياسة النقدية أن تغير من توازن الدخل القومى .

وتجدر الإشارة إلى أن مدى فعالية السياسة النقدية في أية دولة يظل محكوما بطبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعى للدولة . وبالتالي فإن جمود الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدولة قد يشكل عقبة كئوداً أمام فعالية السياسة النقدية . وقد نبه علماء الاقتصاد إلى هذه العقبة وكيف تؤدي إلى تقليل حجم النشاط الاقتصادي وضعف الاستثمار وزيادة البطالة .

**وهناك عوامل متعددة تعين على جعل السياسة النقدية فعالة منها :**

أن يكون لدى البنك المركزى قدرة على الرقابة المستمرة على الاقتصاد ، حتى يستطيع أن يتبين إلى أين يسير الاقتصاد وهل يتجه نحو حالة من التضخم

أو الركود أم أنه يسير بشكل مرض .

وعندما يملك البنك المركزي الامكانية الأولى على نحو معقول فإنه يستطيع أن يقرر هل يتلذذ من حجم النقود المعروضة أم يزيد منه .

كذلك ينبغي على البنك المركزي أن يحسن اختيار الأداة التي سيعتمد عليها ومدى ملائمتها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهل تكون سياسة السوق المفتوحة أم سياسة الاحتياطي أم سياسة سعر الخصم .

ويمكن استخدام السياسة النقدية على النحو الذي يحقق الأهداف المرغوبة والتي ينشد الاقتصاد القومي بتحقيقها . فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض الأسمى للنقود . وإذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي، فإنها تلجأ إلى تخفيض هذا العرض .

ومن المعروف أن المشتريات الحكومية كعنصر من عناصر الطلب الكلي تمارس تأثيرا مباشرا على المستوى التوازني للدخل . فإذا تزايدت هذه المشتريات فإن الطلب الكلي يتزايد ومن ثم يتزايد المستوى التوازني للدخل . ومن ناحية أخرى تؤثر الضرائب في المستوى التوازني للدخل، ولكن بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على الاستهلاك . فإذا خفضت الضرائب، انخفض الدخل الممكن التصرف فيه . ومع الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه، يتزايد الاستهلاك وبالتالي يتزايد الطلب الكلي، حيث ان الاستهلاك أحد مكونات هذا الطلب الكلي . فإذا تزايد الطلب الكلي تزايد المستوى التوازني للدخل .

وهكذا فإن الزيادة في العرض الاسمي للنقود، تؤثر أيضا بطريقة غير مباشرة في المستوى التوازني للدخل . فإذا تزايد عرض النقود الاسمية - مع ثبات مستوى الأسعار - فإن عرض النقود بقيمتها الحقيقية يتزايد، وبالتالي تتناقص أسعار الفائدة، وكتيجة لذلك، يتزايد الاستثمار . وحيث أن الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي، وإن الطلب الكلي يتزايد، فإن المستوى التوازني للدخل يتزايد . ومن ثم تعمل السياسة النقدية بطريق غير مباشر، من خلال التأثير في سعر الفائدة والاستثمار . وقد تؤثر السياسة النقدية أيضا في متغيرات أخرى .

لقد عرفت السياسة النقدية معبرا عنها بعرض النقود . ولذلك فإنه من المناسب أن نبين ما إذا كانت السياسة النقدية توسعية أم انكماشية من خلال

تغير عرض النقود . وعلى سبيل المثال ، فإن الزيادة في عرض النقود - تعتبر مثالا للسياسة النقدية التوسعية . ومع ذلك فإن السياسة النقدية غالبا ما يحكم عليها بأنها توسعية أو انكماشية Contractionary على أساس التغييرات في سعر الفائدة . فإذا أنخفضت أسعار الفائدة، مثلا، فإن الانخفاض يبدو كدليل على أن السلطات النقدية تتبع سياسات توسعية . وبالمثل فإن أية زيادة في سعر الفائدة تكون دليلا على أن السلطات النقدية تتبع سياسة انكماشية .

وقد تكون أسعار الفائدة مؤشرا ضعيفا على اتجاه السياسة النقدية، ذلك أن سعر الفائدة ينخفض عندما ترغب السلطات النقدية في اتباع سياسات توسعية، ولكنها تنخفض أيضا لأسباب أخرى . فإذا قررت المنشآت أن تستثمر أقل، أو قرر القطاع العائلي أن يستهلك أقل، فإن سعر الفائدة قد ينخفض، حتى لو أخذت السلطات النقدية بسياسة انكماشية . وبالمثل لو أرادت السلطات النقدية أن تأخذ بسياسة توسعية، فإن سعر الفائدة قد يرتفع إذا زاد الانفاق الحكومي . وبما أن أسعار الفائدة قد تكون مضللة فيما يتعلق باتجاه السياسة النقدية، فإن استخدامها كمرشد قد يغري السلطات النقدية باتباع سياسات غير مناسبة .

وتقاس فعالية السياسة النقدية والمالية عادة على أساس مقدرتها على توليد التغييرات في المستوى التوازني للدخل . وعلى ذلك فإنه كلما كان التغيير في المستوى التوازني للدخل أكبر بالنسبة إلى تغير معين في العرض الاسمي للنقود (المشتريات الحكومية أو الضرائب) كانت السياسة النقدية (المالية) أكثر فعالية .

على أن بعض محددات فعالية السياسة المالية والنقدية لا تغير الفعالية النسبية لهذه السياسات بقوة ومثل ذلك، انه كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر، تعاظمت فعالية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية . فالسياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار . فبالنسبة لتغير معين في الاستثمار ، فإن التغيير في الدخل يكون أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر، وبالمثل بالنسبة لتغير معين في المشتريات الحكومية، يكون التغيير في الدخل أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أعظم .

وبعض المحددات الأخرى لفعالية السياسة النقدية والمالية تؤثر على

الفعالية النسبية لهذه السياسات، مثل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، ومرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة.

وجملة القول هي أنه كلما كانت دالة الاستثمار أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كانت السياسة النقدية أقل فعالية والسياسة المالية أعظم فعالية. وكنتيجة لذلك فإنه مثل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، فإن مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة تعتبر محددًا للفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية.

وتتوقف الفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية على مختلف المرونات. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن نقدر هذه المرونات لتحديد مدى فعالية السياستين النقدية والمالية. ويظهر مما سبق أن كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية فعالتان. وهذا يعنى إمكانية استخدام أى من المنهجين لتغيير مستوى الطلب الكلى، ومن ثم المستوى التوازنى للدخل. على أن القضية الرئيسية التي يجب أن تحل هي الفعالية النسبية لكلا المنهجين.

ويزعم بعض الاقتصاديين، ممن يدعون، بالنقديين، بأن السياسة النقدية أقوى كثيرا من السياسة المالية. وبينما يعترف آخرون بأهمية السياسة النقدية، فإنهم ينكرون أنها أقوى من السياسة المالية.

#### العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي:

من المتفق عليه بين علماء الاقتصاد أن التغييرات الهامة في المعروض النقدي وأسعار الفائدة يمكن أن يكون لها آثار كبيرة على الاقتصاد. وإن كان هناك خلاف حول إمكانية استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوافق مع الأزمات المؤقتة لارتفاع الأسعار.

ويرى ميلتون فريدمان M. Friedman أن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوى على الدخل النقدي ومعدل نموه. وحتى في حالة اتفاه مع أنا شوارتز افترض مدى واسعا للدليل الاحصائي وغيره ليدعم هذا الرأى.

ويعتقد فريدمان وشوارتز- بوضوح- بوجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية. وقد لاحظنا أن عرض النقود تزايد باطراد خلال الفترة من عام ١٨٦٧ - ١٩٦٠ مع قليل من الاستثناءات فقط. وقد هبط عرض النقود بشدة خلال ست سنوات، وقد تراوح الانخفاض بين

٢٤٪ و ٣٥٪. وهذه الفترات تناظر فترات انكماش اقتصادية (حدوث فترات كساد) كانت أشد قوة من أية انكماشات أخرى واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة. وفي ظروف انكماشية أخرى تزايد عرض النقود. ومع ذلك إذا عزل تأثير الاتجاه، لظهرت العلاقة بين السلوك الدائري لعرض النقود والدورة الاقتصادية.

إن الذروة في معدل نمو عرض النقود تسبق الذروة في الدورة الاقتصادية. وبالمثل فإن أدنى نقطة في معدل نمو النقود تسبق أدنى نقطة للنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية.

وقد خلص فريدمان وشوارتز إلى أنه على الرغم من أن هناك علاقة قوية واضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، فإن العلاقة ليست كاملة.

وقد ينتج عدم الكمال من عدم كفاية مؤشرات النشاط الاقتصادي أو الأخطاء الإحصائية في قياس عرض النقود. وقد سلما أيضا بأن النقص قد يعزى فقط إلى وجود علاقة ضعيفة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي. ومع أن الدليل التاريخي يوحي بعلاقة واضحة ومحكمة بين السلوك الدوري لعرض النقود والسلوك الدوري للاقتصاد، فإن هذا الدليل لا يثبت بالضرورة وجود علاقة سببية.

إن التغييرات في معدل نمو عرض النقود قد يسبب السلوك الدوري للاقتصاد، ومن ناحية أخرى، فإن سلوك عرض النقود قد يكون نتيجة للسلوك الدوري للاقتصاد.

ولكى يحدد اتجاه العلاقة السببية، فقد فحص فريدمان وشوارتز السجل التاريخي لكي يتحققا من الظروف المسببة للتغير في عرض النقود. وقد خلاصا إلى أن التغييرات في عرض النقود - بصفة عامة - لا يرجع إلى التغير في النشاط الاقتصادي.

وبدلا من ذلك، فإن هذه التغييرات كانت نتيجة ظروف تاريخية معينة مثل اكتشاف الذهب، وهو لا يعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي. لذلك يعتقد فريدمان وشوارتز، بأن علاقة السببية تتجه من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي.

ويفحص السجل التاريخي، خلص فريدمان وشوارتز إلى أن التغيير الجوهري في معدل نمو عرض النقود، بسبب تغييراً جوهرياً في معدل نمو الدخل النقدي . وهما يجزمان بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغير في الأسعار . وعلى العكس فإن التغيير في معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات نمو كل من الأسعار والنتائج . وعلى الرغم من الدليل الذي ساقه فريدمان وشوارتز، فإنه يمكن القول بأن هناك نفراً قليلاً بنكرون موقف فريدمان وشوارتز . ويرى هؤلاء الراضون أن التغييرات في عرض النقود قد تنتج بسبب التغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي . ومن ثم تتجه علاقة السببية من مستوى النشاط الاقتصادي إلى عرض النقود .

وفي دراسة فريدمان وشوارتز، فإن قضية السببية تتأكد فقط بالدراسة المفصلة للدليل التاريخي . حيث تدعم الأدلة الأخرى الرأي القائل بأن التغييرات في عرض النقود لها تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي . وثمة دليل إضافي عن أثر النقود يستند على النماذج القياسية الواسعة النطاق والنماذج وحيدة المعادلة . لقد أشارت نتائج أندرسون وجوردان إلى أن هناك علاقة قوية بين العرض الأسمى للنقود أو القاعدة النقدية أو كليهما والنتائج القومية الاجمالية النقدي . ولكن هذه النتائج مشكوك فيها . ورغم ذلك فقد كرر الاقتصاديون دراسة أندرسون- جوردان، مستخدمين فروضا بديلة وحصلوا على نتائج مشابهة عن فعالية السياسة النقدية . وهكذا فإن الدليل المستمد من النماذج وحيدة المعادلة ، يدعم وجهة النظر القائلة بأن السياسة النقدية لها تأثير هام على الاقتصاد . وكذلك فإن الأدلة المستمدة من النماذج القياسية الواسعة النطاق التي اعدّها جاري فروم ولورنس كلين تدعم أيضاً وجهة النظر القائلة بفعالية السياسة النقدية .

المراجع في مدى فعالية السياسة النقدية:

ابدجمان: الإقتصاد الكلى، مرجع سابق ، ص ٢٧٠-٢٧٢ ،  
ص ٥٥٠-٥٥١ .

سيجل : النقود والبنوك والاقتصاد ، مرجع سابق، ص ٢٨٧ وما بعدها .

مانسفيلد، بيهرافيش: علم الاقتصاد ، مرجع سابق، ص ٢٥٤ وما  
بعدها .

Bernier, Simon: Initiation à la macroéconomie, op. cit., p. 427.

Brana, Cazals: La monnaie, op. cit., p. 88.

David, Jaffré: La monnaie et la politique monétaire, op. cit., pp. 135-  
136.

Ekelund & Tollison: Economics, op. cit., p.741.

Gwartney: Economics, op. cit., p. 200, p. 227.

Lipsey, Steiner, Purvis: Economics, op. cit., p. 659, pp. 680- 684.

Mansfield: Economics, op. cit., p. 262.

Meurs: Economie, op. cit., p. 60.

Ottavj: Monnaie et financement de l'economie , op. cit., p. 234.

Parkin & King: Economics, op. cit., p. 795.

Redslob: Introduction à la théorie macroeconomique, op. cit., p. 149.

Stigum & Stigum: Economics, op. cit., p. 603.



## الفهرس

### الباب الأول

#### النقود ووظائفها

٥	.....مقدمة
١٠	.....الفصل الأول : التعريف بالنقود ونشأتها
١٠	.....المبحث الأول: تعريف النقود
١١	.....المبحث الثاني: نشأة النقود وعيوب نظام المقايضة
١٧	.....الفصل الثاني: وظائف النقود على المستوى القومى والدولى
١٧	.....المبحث الأول: وظائف النقود على المستوى القومى
١٧	.....- النقود وسيط في المبادلات
١٨	.....- أداة لحساب القيمة
٢٦	.....- معيار للمدفوعات المؤجلة
٢٧	.....- النقود مخزن للقيمة
٢٨	.....- النقود والتكوين الرأسمالى
٢٩	.....- هل يمكن أن تقوم السجائر بوظائف النقود
٣٥	.....المبحث الثاني: خصائص النقود
٣٩	.....المبحث الثالث: وظائف النقود على المستوى الدولى
٤٦	.....الفصل الثالث: الأشكال المختلفة للنقود
٤٨	.....النقود السلعية
٥١	.....النقود الورقية القابلة للتحويل

٥٣	..... النقود الورقية غير القابلة للتحويل
٥٤	..... نقود الدين الخاص
٥٤	..... النقود المصرفية
٥٧	..... العملات المركبة
٦٠	..... النقود الالكترونية
٦٠	..... - تعريف النقود الالكترونية
٦٣	..... - خصائص النقود الالكترونية
٦٥	..... - شروط نجاح النقود الالكترونية
٦٦	..... - حافظة النقود الالكترونية
٦٩	..... - المخاطر التي تواجه النقود الالكترونية

## الباب الثاني

### الإئتمان

٧٣	..... الفصل الأول: تعريف الائتمان وصوره
٧٤	..... المبحث الأول: تعريف الائتمان
٧٨	..... المبحث الثاني: صور الائتمان
٨٥	..... الفصل الثاني: أهمية الائتمان
٩٠	..... الفصل الثالث: مخاطر الائتمان

## الباب الثالث

### البنوك

٩٤	..... الفصل الأول: البنوك التجارية
----	------------------------------------

- ٩٥ ..... المبحث الأول: التعريف بالبنوك التجارية وسبب تسميتها بالتجارية.....
- ١٠١ ..... المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية.....
- ١٠٩ ..... المبحث الثالث: أثر المعلوماتية على قيام البنوك التجارية بوظائفها.....
- المبحث الرابع: مزايا وعيوب استخدام الحاسبات الآلية في مجال الأعمال المصرفية.....
- ١١٦ ..... المصرفية.....
- ١٢٦ ..... المبحث الخامس: ميزانية البنك التجارى.....
- المبحث السادس: مشكلة البنك التجارى في الاختيار بين السيولة أم الربح.....
- ١٣٣ ..... الربح.....
- ١٥٠ ..... المبحث السابع: كيف تخلق البنوك النقود؟.....
- ١٥١ ..... الفصل الثاني: البنك المركزى.....
- ١٥٢ ..... المبحث الأول: البنك المركزى والبنوك التجارية.....
- ١٥٢ ..... - الاحتفاظ بودائع البنوك التجارية.....
- ١٥٣ ..... - تأمين مسار تحركات الأموال بين البنوك وإجراء المقاصة بينها.....
- ١٥٣ ..... - البنك المركزى هو المقرض الأخير للبنوك التجارية.....
- ١٦٢ ..... المبحث الثاني: البنك المركزى والحكومة.....
- ١٧١ ..... المبحث الثالث: البنك المركزى منظم للأسواق المالية.....
- ١٧٢ ..... المبحث الرابع: وظيفة الإصدار النقدي.....
- ١٧٩ ..... المبحث الخامس: البنك المركزى والتحكم في عرض النقود.....
- ١٨١ ..... المبحث السادس: الرقابة والإشراف على الإئتمان.....
- ١٨٨ ..... المبحث السابع: البنك المركزى المصري.....

## الباب الرابع

### نظرية الدخل القومي

- ٢٠٦ ..... الفصل الأول: الإنتاج القومي
- ٢٠٨ ..... - استبعاد حساب بعض الأنشطة من الانتاج القومي
- ٢١٠ ..... الفصل الثاني: الناتج القومي
- ٢١٠ ..... - تجنب ازدواج الحساب
- ٢١٢ ..... - حساب الناتج القومي
- ٢١٣ ..... - أهمية الناتج القومي
- ٢١٤ ..... الفصل الثالث: الدخل القومي
- ٢١٤ ..... - حساب الدخل القومي بطريقة الناتج القومي
- ٢١٥ ..... - حساب الدخل القومي بطريقة دخول عوامل الانتاج

## الباب الخامس

### البطالة والتضخم

- ٢٢٩ ..... الفصل الأول: البطالة والتوظيف الكامل
- ٢٢٧ ..... المبحث الأول: التعريف بمشكلة البطالة ومخاطرها
- ٢٢٧ ..... المطلب الأول : التعريف بمشكلة البطالة
- ٢٣٧ ..... المطلب الثاني: المخاطر الناجمة عن مشكلة البطالة
- ٢٤٢ ..... المبحث الثاني: منهج الفكر الوضعي في معالجة مشكلة البطالة
- ٢٤٣ ..... المطلب الأول: دور سياسة الانفاق العام في علاج مشكلة البطالة
- ٢٥٢ ..... المطلب الثاني: دور السياسة الضريبية في علاج مشكلة البطالة

- ٢٦١ ..... المبحث الثالث: منهج الفكر الإسلامي في معالجة مشكلة البطالة.....
- ٢٦٢ ..... المطلب الأول: تقدير الإسلام للعمل الإنساني.....
- ٢٦٨ ..... المطلب الثاني: وسائل المنهج الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة.....
- ٢٨٥ ..... المطلب الثالث: مزايا المنهج الإسلامي في علاج مشكلة البطالة.....
- المطلب الرابع: مقارنة بين الفكرين الإسلامي والوضعي في طريقة معالجة  
مشكلة البطالة.....
- ٢٨٦ ..... مشكلة البطالة.....
- ٢٩٧ ..... الفصل الثاني: التضخم والانكماش والركود التضخمي.....
- ٢٩٨ ..... المبحث الأول: التضخم ومدى ضرورته كوسيلة تمويلية.....
- ٢٩٨ ..... المطلب الأول: تعريف التضخم.....
- ٣٠١ ..... المطلب الثاني: مدى ضرورة التضخم كوسيلة تمويلية.....
- ٣٠٨ ..... المطلب الثالث: طبيعة التضخم في الدول المتخلفة.....
- ٣١٥ ..... المطلب الرابع: الآثار السلبية للتضخم.....
- ٣٢٢ ..... المطلب الخامس: طرق علاج التضخم.....
- ٣٢٥ ..... المبحث الثاني: الإنكماش وطرق علاجه.....
- ٣٢٥ ..... المطلب الأول: التعريف بالإنكماش وأشكاله.....
- ٣٢٨ ..... المطلب الثاني: أسباب الإنكماش.....
- ٣٣٢ ..... المطلب الثالث: آثار الإنكماش.....
- ٣٣٤ ..... المطلب الرابع: طرق علاج الإنكماش.....
- ٣٣٧ ..... المبحث الثالث: الركود التضخمي.....
- ٣٣٧ ..... المطلب الأول: تعريف الركود التضخمي.....

المطلب الثاني: رسائل علاج الركود التضخمي..... ٣٣٩

## الباب السادس

### الأهداف والسياسات

الفصل الأول: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية..... ٣٤٢

المبحث الأول: الأهداف الاقتصادية..... ٣٤٢

المطلب الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي..... ٣٤٢

المطلب الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي..... ٣٥٦

المطلب الثالث: الاستثمار ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي..... ٣٧٢

المبحث الثاني: الأهداف الاجتماعية..... ٣٨٢

المطلب الأول: ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة..... ٣٨٢

المطلب الثاني: دواعى الاهتمام بتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة.. ٣٨٥

الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية والمالية..... ٣٩٢

المبحث الأول: السياسة المالية..... ٣٩٢

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية والعلاقة بينها وبين السياسة المالية. ٣٩٨

## الباب السابع

### السياسة النقدية

الفصل الأول: مفهوم السياسة النقدية والأساليب التي تعتمد عليها ٤٠٩

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية..... ٤٠٩

المبحث الثاني: الأساليب التي تعتمد عليها السياسة النقدية..... ٤١٣

المطلب الأول: عمليات السوق المفتوحة..... ٤١٣

٤١٩	المطلب الثاني: الاحتياطي النقدي.....
٤٢٤	المطلب الثالث: سعر الخصم.....
٤٢٩	الفصل الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.....
٤٣٠	المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية.....
٤٣٥	المبحث الثاني: مجال الالتقاء بين السياسة النقدية والمالية.....
٤٣٦	- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.....
٤٣٩	الفصل الثالث: مدى فعالية السياسة النقدية.....
٤٤٧	الفهرس.....

«وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين»



رقم الايداع بدار الكتب

٢٠٠٢/١٤٦٦٤

اللهم ربنا لك الحمد والشكر  
كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك  
اللهم آمين